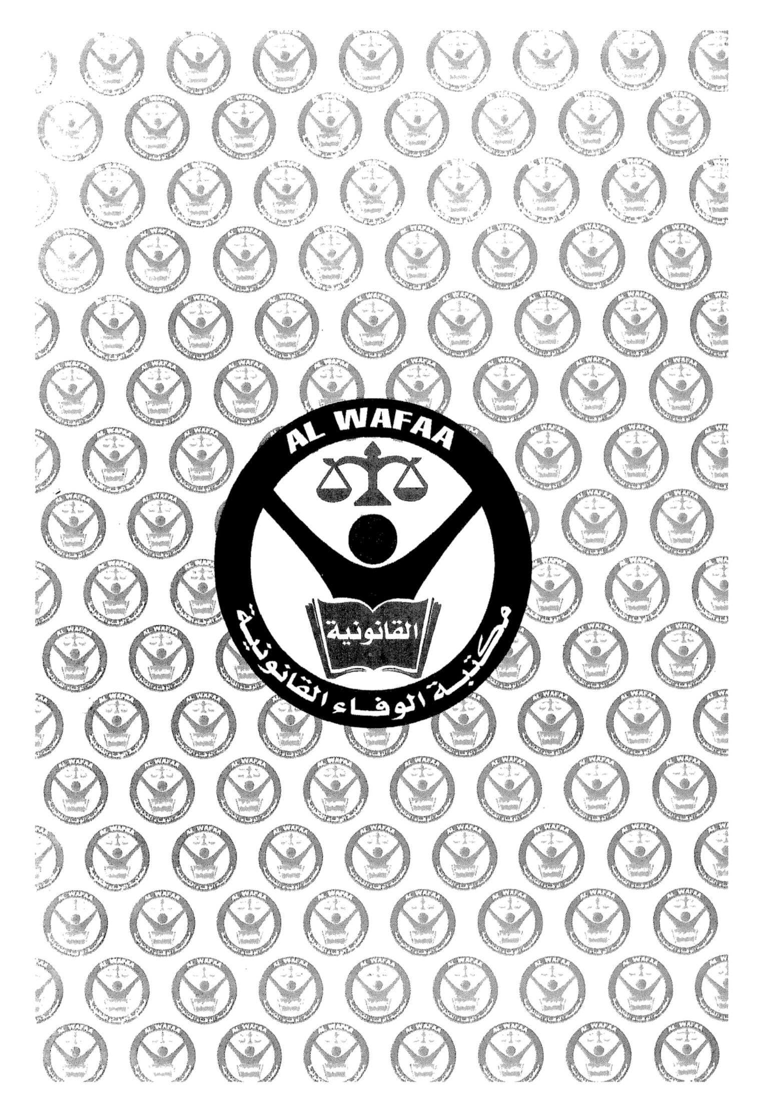
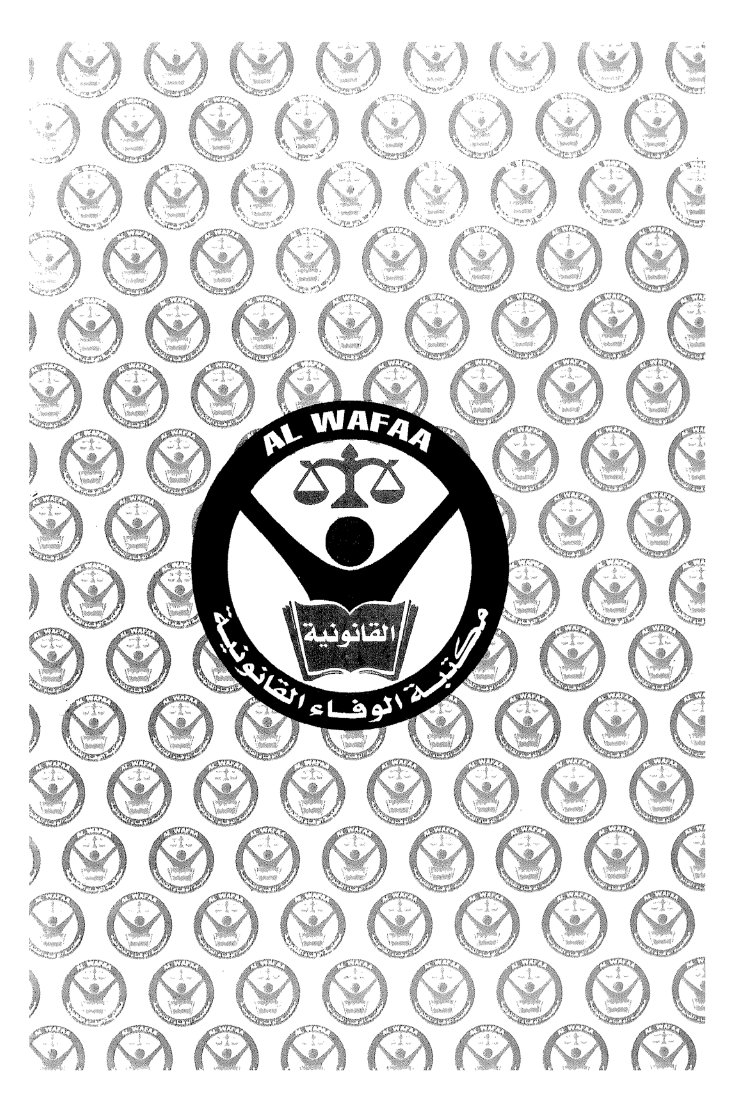
تاريخ الفكر الاقتصادى

الاستاذ الدكتور
إسماعيل محمود على




AL WAFAA
القانونية
مكتبة الوفاء القانونية


AL WAFAA
القانونية
مكتبة الوفاء القانونية

تاريخ الفكر الإقتصادى

الأستاذ الدكتور

إسماعيل محمود على

أستاذ علم الاقتصاد
بالمعهد القومى للبحوث للدراسات الدولية
أستاذ مشارك بالأكاديمية العلمية للاقتصاديين العرب
عضو بالجمعية البريطانية العلمية للاقتصاد الدولى

الطبعة الأولى
2011م

الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
محمول: 0020103738822 الإسكندرية

مقدمـة:

ليست مهمة وضع كتاب فى تاريخ الفكر الاقتصادى مـن الامـور الهينة، بسبب اتساع الموضوع وتشعبه وتعذر الالمام بكل نواحيه ولو إلمامـاً سطحيا فى مجلد واحد، ولذا اضطررنا فى هذا الكتاب إلى قصر البحث على عدة دول فاقت فى تقدمها الاقتصادى بقية الدول الأخرى، وكانـت نموذجـاً لتلك الدول فيما حدث فيها من تطور عظيم فى القرن الماضى.

وفضلا عن ذلك فقد اضطرنا إلى إغفال دراسة كثير من موضوعات التاريخ الاقتصادى، كنظام الضرائب، والمالية العامة، والتشريع الاجتماعى، وشئون العمال الخ، وقصرنا الكلام على أربعة موضوعات كبـرى، وهـى الزراعة، والصناعة، وطرق المواصلات، والتجارة.

ومع كل ذلك الاقتضاب فى معالجة الموضوع فإن الرغبة فـى أن لا يخرج الكتاب عن الحجم المعقول، حملتنا على الاقتصاد فى الشرح، وتركيز العبارة تركيزاً لم يألفه القارئ فى كتب التاريخ على الأخص، وعـذرنا فـى ذلك أن كل فصل من فصول الكتاب كان من الجائز أن يكون مجلـداً قائمـاً بذاته، لأنه يدرس موضوعاً ظهرت فيه مؤلفات عديدة، وليس مـن الـسهل الالمام بشتاته فى صفحات قليلة.

ولنا عظيم الرجاء فى أن نكون قد وفينا الموضوع بعض حقه، ونأمل أن يجد القارئ فيه عوناً له على تفهم مشكلات أوربا فى الوقـت الحاضـر، وعلى التفكير فيما عسى أن يؤدى إليه تطور مصر الزراعى والصناعى من تغيرات اقتصادية واجتماعية فى السنوات المقبلة. فإن مصر وإن كانت مهـد المدنية، وأعرق الأمم تاريخاً، مازالت على فاتحة طريق التقدم الاقتـصادى والاجتماعى، ومن مصلحتها أن تقتفى آثار الدول التـى سـبقتها فـى ذلـك الطريق، وتتعلم من تجاربها، والله ولى التوفيق.

المؤلف

الفصل الاول

الحالة الاقتصادية لفرنسا قبل الثوره و بعدها

- نظام الضرائب
- تأخر الصناعة
- النقابات الطائفية
- تأخر التجاره
- اضطرابات مالية فرنسا
- محاولات الاصلاح
- النتائج الاقتصادية لقيام الثوره

أن فساد النظام السياسى والاجتماعى فى فرنسا فى القرن الثامن عشر لم يكن وحده كافياً لقيام الثورة فى تلك البلاد ، بل كان من العوامل غير المباشرة لقيامها ، لأنه حمل الناس على السخط على الحالة الراهنة والتفكير فى أصلح الوسائل لتغييرها والتخلص من مساوئها ، أما السبب المباشر لقيام الثورة فهو فساد الحالة الاقتصادية التى بلغت درجة لا يمكن احتمالها ، نظراً لان الحكومة صارت عاجزة عن الحصول على المال اللازم لمصروفاتها المتعددة. ولا غرابة فى ان تكون الاسباب الاقتصادية هى التى دفعت فرنسا إلى الثورة إذ أن للماديات أثراً لا ينكر فى نفسية الانسان وتكوين مشاربه وآرائه، فقد يستطيع الإنسان أن يطمس بعض الحقائق ويتعامى عن بعض المساوئ، ولكنه لا يستطيع ان يتغاضى طويلاً عن آلام الجوع والفقر، أو ان يرضخ مستسلماً لمن يسلبه ثروته ويضيق عليه رزقه ، أو يفسد عليه صناعته او زراعته ، إذ عند ذلك ينطلق لسانه من عقاله ، وتدب شجاعة المستميت فى قلبه ، ويثور دفاعاً عن رزقه ومصالحه ، مهما عرف عنه من الاستكانه وضعف العزيمة.

وقد كانت المساوئ الاقتصادية قبيل نشوب الثورة الفرنسية متعددة ويمكن تلخيصها فيما يأتى:

نظام الضرائب :

ان طبقة صغار الملاك التى صارت بعد الثورة الفرنسية من اهم طبقات المجتمع وأشدها تمسكاً بالنظام الجديد ورضاء عنه ، كانت قبل الثورة من اكثر الطبقات شخطاً على نظام الحكم وتشوقاً إلى تغييره ، لأن المزارع الصغير الذى كان معتمداً على فلاحة ارضة للحصول على قوته وقوت أسرته، احتمل عبئاً هائلاً من الضرائب أثقل عاتقه وضيق عليه روقه، وماذلك إلا لأن كبار الملاك من الاشراف ورجال الكنيسة كانوا لا يحتملون

نصيبهم من الضرائب ، فبقى المالك الصغير وحده المصدر الرئيسى لا يراد الدولة وذلك فى وقت كثرت فيه المصروفات العامة، وبرعت فيه الطبقات الممتازة فى التفنن فى البذخ والترف.

ولقد كانت أهم معايب نظام الضرائب فى فرنسا ما يأتى:

1- **ظلمه:** إذ كان المالك الصغير على الرغم من فقره يحتمل وحده كثيراً من الضرائب التى يعفى منها الأشراف ، مثل ضريبة العقار.

2- **فداحته:** فأن المزارع كان ملزماً بدفع ضرائب متعددة ولأغراض متنوعة، فبينما كان يدفع للشريف فى مقاطعته كثيراً من الضرائب الاقطاعية كنصيب معين من المحصول وأجر محدد لطحن الغلال وعصر الكروم، فانه كان يدفع الزكاة للكنيسة ويسدد ما عليه من الضرائب للحكومة .

وقد قدر انه فى كل 100 فرنك من دخل المزارع كان الشريف يستولى على ما قيمته 14 فرنكاً والكنيسة على 14 فرنكاً والحكومة على 53 فرنكاً ، ولذا لا يتبقى للمزارع إلا 19 فرنكاً لسد حاجاته الكثيرة.

ويتبين من ذلك أن الضرائب كانت سبباً فى إفقار الشعب وبؤسه ، مع أنها يجب أن ترمى إلى إسعاده ونفعه.

وكان فى مقدمة الضرائب التى شكي منها المزارعون ضريبتان:

(أ) ضريبة العقار (Taille) وكانت طبقة العامة تدفعها على ما تملك من حقول ومساكن.

(ب) ضريبة الملح (Gabelle) إذ كانت الحكومة تحتكر الملح وتحدد له اسعاراً مختلفة باختلاف الأقاليم ، وتلزم كل فرد بشراء قدر معلوم من الملح كل عام .

3-**طريقة جمع الضرائب** : كانت الضرائب غير محدودة المقدار ويكلف بجمعها الملتزمون الذين يتعهدون للحكومة بسداد الضرائب المطلوبة عن أقاليمهم ، ثم يعمدون إلى جمع ما يمكن ابتزازة من الناس . فكان من يجسر على الظهور بمظهر الثروة والرخاء ينال نصيباً كبيراً من نصيب من يتظاهر بالفقر لكى يتخلص من تعسف الحياة . ولذا كان سكان الريف فى فرنسا مضطرين الى اخفاء ثرواتهم وحرمان أنفسهم منها ، وكانت تظهر عليه مظاهر الانحطاط والفقر المدقع.

4-**كثرة الضرائب غير المباشرة:** كالضرائب الجمركية والضرائب على السلع المحتكرة ، وكان جميع السكان غنيهم وفقيرهم متساوين فى دفع تلك الضرائب ، ولذا كان الفقراء اكثر شعوراً بها وتألماً من الأغنياء .

ولهذه الأسباب كانت حالة صغار المزارعين فى فرنسا مما يرثى له، فلا عجب إنهم قاموا بدور خطير إبان الثورة ، فنهبوا أملاك الأشراف وأحرقوا قصورهم وشتتوا شملهم ، وكانوا من اكبر أعوان الثورة فى نشر لهيبها فى كل أنحاء الريف.

تأخر الصناعة:

كانت صناعة فرنسا فى القرن الثامن عشر اكثر تاخراً منها فى انجلترا ، فقد نجحت تلك الدولة الأخيرة فى إدخال تعديل خطير على نظام الصناعة فيها بعد سنة 1760 ، واكثرت من استخدام الآلات الحديثة وتعددت فيها المصنوعات الجديدة ، واتسعت سبل العمل والرزق امام سكان المدن فيها ، مما عاد عليهم وعلى البلاد كلها بالثروة الطائلة فى حين أن صناعة فرنسا بقيت يدوية ومتأخرة كما كانت فى العصور الوسطى ، ولم تعرف كيف تستفيد من التحسينات الجديدة التى ادخلت على صناعة انجلترا بسبب

قلة رؤوس الأموال فى فرنسا ولاتساع نفوذ النقابات الطائفية، وكثرة القيود التى أدخلت على صناعة انجلترا بسبب قلة رؤوس الأموال فى فرنسا ولاتساع نفوذ النقابات الطائفية ، وكثرة القيود التى كانت تقيد بها حرية العمل والعمال.

النقابات الطائفية (Guilds):

قامت تلك النقابات فى فرنسا كما فى أغلب الدول الأوربية فى القرن الثانى عشر ، وقد أدت فى مبدأ عهدها خدمات جليلة للصناعة ، غير أنه فى القرن الثامن عشر أصبحت مساوئها اكثر من محاسنها وصارت من اكبر العقبات فى سبيل تقدم الصناعة .

- **تكوينها:** كانت تتألف من المشتغلين بحرفة معينة سواء أكانوا من العمال المأجورين أم المستغلين لحسابهم الخاص . وكان شرط القبول فى عضوية النقابة أن يصل العامل إلى مستوى رفيع فى صناعته ، وأن يقدم للنقابة تحفة فنية تثبت هذا التفوق.
- **أغراضها:** كانت تلك النقابات ترمى الى خدمة أعضائها بكل الوسائل وأهمها ما يأتى:

1- المحافظة على رفع مستوى الصناعة وذلك بعدم الترخيص للعامل بممارسة مهنته الى ان ينضم الى عضوينقابته ولا يكون ذلك إلا بعد إثبات تفوقه فى عمله . وهذا هو السبب فيما خلفته لنا العصور الوسطى من البدائع الفنية الرائعة فى مختلف الصناعات.

2- تقليل المنافسة بين أعضاء المقابة الواحدة لأن ذلك يعود بالفائدة على المنتج وإن أدى إلى الضرر بالمستهلك : وقد اتخذ تقليل المنافسة وسائل متنوعة كتنظيم الحصول على المواد الخام وتحديد الانتاج

والأسعار والأسواق ، وهى كلها عوامل مرتبطة بعضها ببعض . غير أن تقليل المنافسة أدى فى نهاية الأمر إلى تحديد عدد المشتغلين بمهنة معينة لكى لا يزيد الانتاج فتهبط الأسعار.

- **فوائدها:** لم تكن فوائد النقابات الطائفية مقصورة على أعضائها، فأن رفع مستوى الصناعة وتقليل المنافسة بين الصناع يعود بالفائدة على المستهلك أيضاً ، إذ كثيراً ما تؤدى المنافسة الشديدة إلى التغرير بالجمهور ، وانحطاط السلع من حيث خاماتها وجودتها ، هذا فضلاً عما يصيب ضحايا المنافسة من الخسائر الفادحة أو البطالة ، ولذا ظهرت فوائد النقابات الطائفية واضحة فى العصور الوسطى عندما كان عدد السكان محدوداً وإقبالهم على المصنوعات قليلاً.

- **مضارها:** أما فى القرن الثامن عشر فان تزايد عدد السكان ورغبتهم فى التوسع فى الانتاج اصطدمت بقيود النقابات الطائفية ، فأصبحت تلك النقابات عاملاً من عوامل الجمود والتأخر لأنها كانت تقاوم كل جديد فى طرق الصناعة وتضيق سبيل العمل أمام الصناع ، رغبة منها فى تحديد الإنتاج وصار العامل الذى تخرم عليه النقابة الاشتغال بمهنة معينة ملزماً إما بالخضوع للنقابة او الخروج عن دائرة نفوذها فى المدينة ، وممارسة عمله فى الريف ، ولذا كثر التذمر والشكوى من النقابات سواء أكان ذلك من جمهور المستهلكين او المنتجين ، وصار إلغاؤها فى طليعة الاصلاحات المطلوبة.

تأخر التجارة:

كانت تجارة فرنسا كصناعتها أكثر تأخراً من تجارة أنجلترا فى القرن الثامن عشر سواء من وجهة التجارة الخارجية ام الداخلية ، وكان تأخر التجارة الخارجية راجعاً للأسباب الآتية:

1-تأخر الصناعة ، فقد بقيت يدوية وقليلة الانتاج والتنوع ، ولذا لم تكن فرنسا بحاجة الى كثير من المواد الخام كانجلترا ، كما لم يكن لديها كثير من السلع المصنوعة التى يمكن تصديرها.

2-فقد فرنسا لأغلب مستعمراتها فى أثناء القرن الثامن عشر ، إذ نجحت انجلترا فى الاستيلاء على مستعمرات فرنسا الغنية كالهند وكندا ووسط الولايات المتحدة ، وذلك بسبب كثرة مشاغل فرنسا الحربية فى أوربا وضعف قوتها البحرية بالنسبة إلى قوة انجلترا . وقد أدى فقد فرنسا لمستعمراتها الى نقص واضخ فى تجارتها الخارجية وزيادة واضحة فى تجارة انجلترا ، نظراً لما للمستعمرات من الأهمية التجارية الكبيرة للدول التابعة لها ، فان تلك الدول تستطيع أن تحتكر ما تشاء من سلع مستعمراتها ، كما تضمن تصريف غلاتها فى أسواق تلك المستعمرات والتغلب على كل منافسة اجنبية فيها.

3-قلة رؤوس الأموال فى فرنسا بسبب الارتباك المالى الشديد الذى أصاب البلاد فى خلال القرن الثامن عشر ، لذا حرمت تجارة فرنسا من الأموال اللازمة للصرف عليها وتشجيعها ، وضعف روح الثقة فى النفوس.

أما التجارة الداخلية فقد كان تأخرها يرجع إلى العوامل السابقة ويضاف إليها ما يأتى:

1-ضعف القوة الشرائية بين عامة الشعب بسبب فداحة الضرائب وانتشار الفقر ، فكان ما يتبقى من دخل الفرد غير كاف إلا لسد حاجاته الماسة ، ولذا قل الشراء والتعامل إلى الحد الأدنى ، وعلى الرغم من إغراق الطبقات الممتازة فى الترف وما استلزمه ذلك من كثرة المشتريات وتنوعها ، فأن ذلك كان لا يعوض على التجارة ما فقدته من إحجام أغلبية الشعب عن الشراء بسبب الفقر.

2-كثرة الجمارك الداخلية : كانت فرنسا مقسمة إلى مناطق جمركية عديدة على الرغم من وحدتها السياسية ، فاذا انتقلت التجارة من منطقة إلى اخرى وجب عليها أن تدفع الضرائب الجمركية المفروضة ، مما أدى الى غلاء ثمن السلع وقلة رواجها ، وكانت تلك الحواجز الجمركية من أكبر العقبات فى سبيل انتشار التجارة كما نشأ عنها الأضرار الآتية:

(أ) اختلاف أسعار السلعة الواحدة فى المناطق الجمركية المختلفة ، فبينما كان المنتجون يشكون فى منطقة من هبوط الأسعار بسبب وفرة إنتاج سلعة معينة وصعوبة تصريفها، كان المستهلكون فى منطقة أخرى يضجون من غلاء أسعار تلك السلعة بسبب كثرة الطلب عليها وقلة المعروض منها.

(ب) انتشار التهريب بسبب الرغبة فى التخلص من دفع الضرائب الجمركية العالية ولكثرة الأرباح الناتجة عن رواج السلع المهربة . ولا جرم أن التهريب يزيد كلما زادت القيود الموضوعة على التجارة، ويعتبر انتشار التهريب من اكبر الأخطار التى تهدد الأمن لأنه يؤدى إلى تكوين جماعات اجرامية كبيرة الثروة وكثيرة العدد والنفوذ ، فتعمل على تقويض النظام ومقاومة الحكومة بكل الوسائل دفاعاً عن مكاسبها وأعمالها غير المشروعة.

لهذا كله كان شكان المدن فى فرنسا يضجون من سوء حالتهم الاقتصادية بسبب تأخر الصناعة والتجارة ، وينظرون بعين الحسد إلى سكان المدن فى انجلترا الذين كانوا اسعد منهم حالاً بسبب تحررهم من القيود والأنظمة العتيقة، ولاهتمام حكومتهم بعمل كل ما يؤدى الى اسعادهم وتقدمهم. فلا عجب أن اصبح سكان المدن فى فرنسا لا يرون وسيلة للتخلص من المساوئ الاقتصادية التى انتابتهم إلا بتغير نظام الحكم الرجعى الذى خضعوا له قروناً عديدة، فكانوا من أشد أنصار الثورة والعاملين على فوزها.

اضطراب مالية فرنسا :

إن فساد الحالة المالية فى فرنسا واضطراب شئونها الاقتصادية قبيل الثورة لم يكن من عمل لويس السادس عشر ، بل كان من اهم ما ورثه عن آبائه عند ماتولى الحكم سنة 1774، فقد كانت فرنسا عند توليته تشكو من مشكلتين ماليتين عظيمتين وهما: فداحة مصروفات الحكومة ، وقلة إيراداتها.

- **فداحة المصروفات:** كانت فداحة المصروفات ترجع إلى السببين الآتيين:

1- سنة الاسراف الشديد والغلو فى الترف التى أوجدها لويس الرابع عشر والتى كانت من أهم ما ميز حاشية ملوك فرنسا فى القرن الثامن عشر.

ولقد حاول لويس السادس عشر ان يضرب مثلاً صالحاً لحاشيته فعمد إلى الاقتصاد فى النفقات والابتعاد عن الترف ولكنه فشل فى محاولته.

2- كثرة ديون الحكومة بسبب تعدد الحروب التى اشتبكت فيها فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر ، ولم تجن منها البلاد سوى الهزيمة والخسائر الفادحة فى المال والرجال .

- **قلة الإيراد:** أما قلة إيراد الدولة فكانت ترجع الى فساد نظام الضرائب وعدم مرونته ، إذ كانت الطبقات الغنية والقادرة على دفع الضرائب الكثيرة معفاة من نصيبها العادل من تلك الضرائب . وكانت تقاوم كل محاولة ترمى إلى تحميلها عبئاً من الضرائب يتناسب مع ثروتها الطائلة . فى حين أن الطبقات الفقيرة كانت هي المورد الرئيسى لايراد الدولة وكانت عاجزة عن احتمال أية زيادة فى الضرائب .

محاولات الاصلاح:

كان لويس السادس عشر ميالاً بطبعه إلى إصلاح ما فسد من النظام القائم وتطبيق ما يمكن تطبيقه من الآراء الحديثة التى ذاعت فى عصره . وقد اعلن فى السنوات الاولى من حكمة كما أعلن فى الساعة الاخيرة من حياته "أنه يحب شعبه" ولا ريب ان التاريخ لا يعرف دليلاً قوياً لدحض تلك العبارة ، غير أنه لسوء الحظ فشل فى كل محاولاته لاصلاح الحالة ، لأنه لا يكفى لتنفيذ الاصلاح توفر النية الحسنة من جانب الحاكم إذا كانت تعوزه الارادة القوية التى تتغلب على كل مقاومة .

- **ترجو:** كانت الوزارة الاولى فى عهد لويس السادس عشر تحت رئاسة (موريبا) وكان أبرز اعصائها (ترجو) وزير المالية الذى كان من أنصار جماعة الفيزيو كرات واشتهر بنزاهته وكفاءته وقوة شخصيته . وعلى الرغم من أنه لم يحتفظ بالحكم إلا سنة وثمانية شهور ، ومن أن اصلاحاته العديدة زالت بعد إقالته، إلا أن الناس فيما بعد كانوا ينظرون إلى عصره كأنه العصر الذى أتيحت لفرنسا فيه فرصة التخلص من خطر الثورة المحدقة بها لو أمكن تنفيذ الاصلاحات بيد حديدية . وقد عمل ترجو على إدخال النزاهة وحسن الإدارة فى أعمال الحكومة ، وعلى إضعاف السلطة الكبيرة التى تتمتع بها الكنيسة ، وعلى تعديل نظام الضرائب بما يتفق مع حاجة الدولة ومادئ الانصاف وعلى تحرير التجارة الداخلية والخارجية .

ولكن سياسته عرضته لمقت الطقبات الممتازة التى كانت لاترضى بالتنازل عما تحسبه حقوقاً مكتسبة لها وتقاوم كل مساس بها، ولذا لم تجد تلك الطبقات مشقة فى استغلال ضعف الملك والتخلص من الوزير المصلح.

• **نيكـــر:** تولى (نيكر)وزارة المالية بعد ترجو وكانت له خبرة مالية واســعة لاشتغاله قبل توليته الحكم بأعمال المصارف (البنوك) فى جنيف ، وكــان حتى سنة 1790 أحب رجال الدولة عند عامة الشعب فى فرنــسا نظــراً لنزاهته وسمو أخلاقه (1) ووثيق ارتباطه برجال الادب فــى عـصره . ولكنه لم يكن سياسياً كبيراً بقدر ما كان مالياً بارعاً ، إذ أنه لم ير ضرورة لتغيير نظام الدولة المالى او الادارى تغييراً جوهرياً ، متعقداً أنه يـستطيع إصلاح الحالة بالتشدد فى الاقتصاد فى المصروفات العامة ، وبمهارته فى الحصول على ما تحتاج اليه الحكومة من القروض بأقل الأرباح . ولكــن محاولاته فشلت بسبب اشتباك فرنسا إذ ذاك مع انجلترا فى حر اســتقلال الولايات المتحدة . وقد رأى نيكر أن اضــطراب ماليــة فرنــسا بـسبب اشتراكها فى تلك الحرب لا يمكن معالجته إلا بالاستعانه بــالرأى العــام ، فاصدر نشرة يشرح فيها للشعب سوء الحالة المالية ، وبذا أغض حاشــية الملك التى اعتبرت تلك النشرة سابقة خطرة لاثارة الرأى العام ، ولذا أقيل نيكر من الوزارة سنة1781 ولم يعــد إليهــا إلا بعــد أن أزف الوقــت وصارت الثورة على الأبواب .

• **كالن:** تولى (كالن) وزارة المالية بعد نيكر وبقى فيها من سنة 1781 الى سنة 1787 وكان يعتمد فى سلطته على رضاء حاشية الملك عنه ، ولــذا لم يعمل على كبح اسرافها وامتيارزاتها ، وكانت سياسته المالية تــتلخص فى اقتراض ديون متوالية بأرباح متدرجة فى الارتفاع . ولكنه لــم يلبــث طويلاً حتى أيقن كسلفائه بأن حل المشكلة المالية يتوقف علــى مــصارحة الشعب بحقيقة الموقف والاستعانة على الاصلاح بتعضيد الــرأى العــام ، ولذا عمد الى استخدام إحدى وسائل الحكم التى كانت متبعة فــى القــرون السابقة وهى أن يدعو الملك مجلساً من "الأعيان" ليدرس الحالــة الماليــة

ويشير على الحكومة بما يراه من وسائل الاصلاح . ولم يكن لهذا المجلس أدنى صفة نيابية او سلطة فعلية إذ كان أعضاؤه من الطبقات الممتازة . وكان الرجاء معقوداً هذا المجلس ان ينصح بفرض الضرائب على تلك الطبقات ولكنه لم يفعل بل أشار بضرورة استدعاء "مجلس طبقات الأمة" لاعتقاده بأنه الهيأة الوحيدة التى تستطيع معالجة الحالة .

غير أن مجلس طبقات الأمة لم يسبق اجتماعه منذ سنة 1614 وكان لا يعرف شيئاً عن نظام اجتماعه ومدى سلطته سوى المؤرخون والمهتمون بدراسة أنظمة الحكم القديمة ، وكان هذا المجلس عاجزاً بحكم تكوينه ونظام اجتماعه عن مساعدة الحكومة فى وقت محنتها ، إذ كان نواب كل طبقة (وهى طبقة الأشراف ورجال الكنيسة والعامة) لا يملكون سوى عرض اقتراحاتهم على الحكومة ناء على ما يتجمع لديهم من المطال المكتوبة التى يقدمها اليهم ناخبوهم ، وبعد ذلك ينتهى عمل المجلس وينفض اجتماعه.

دى بريين – لما عجز "كالن" عن حل المشكلة المالية بمعاونة مجلس الأعيان ، وبما أن الملك كان لا يرى فائدة من استدعاء مجلس طبقات الأمة تولى (الكاردينال دين بريين) وزارة المالية ليقوم بالمحاولة الأخيرة لانقاذ الموقف ورأى أن يستخدم الملك حقه اشرعى فى فرض الضرائب على الطبقات الممتازة ، إذ أن سلطة الملك فى فرنسا شملت حق فرض الضرائب على من يشاء من السكان . غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل كسابقاتها لأن المراسيم الملكية كانت لا تصير نافذة فى فرنسا إلا بعد تسجيلها فى جمعية من المحامين تحمل أسماً غريباً ألا وهو "برلمان باريس" وقد رفض هذا البرلمان تسجيل المرسوم الملكى الخاص بفرض الضرائب على الطبقات الممتازة ، وذلك اعتماداً على سخط الرأي العام على النظام القائم ولرغبته الشديدة فى التخلص من الحكم الاستبدادى وفى تكوين مجلس نيابى يتكلم باسم الامة ويعمل مافيه مصلحتها .

ونظراً لضعف إرادة لويس السادس عشر اضطر فى النهايـــة الـــى الاستسلام لقوة الرأى العام ، فأقال الرأى العام ، فأقال دى بريين وعين نيكر بدلا منه ، ثم أمر باستدعاء مجلس طبقات الأمة فعقد اجتماعه لأول مرة فى مايو سنة 1789 فى قصر فرسايل على مسافة 12 ميلاً من باريس .

النتائج الاقتصادية لقيام الثورة :

إن أغلب النتائج الاجتماعية التى سبقت الاشارة اليها يصح اعتبارهـــا من النتائج الاقتصادية أيضاً ، لأن تحسن حالة الفرد من الوجهة الاجتماعيـــة لاد أن يعود عليه بالمنفعة المادية . فالغاء السخرة مثلاً وفتح أبواب الوظائف الرفيعة قد أزالا حيفا كبيراً عن عاتق أغلبية الشعب ، كما أن ذلك أدى إلـــى زيادة مقدرة الأفراد على الكسب والتقدم المادى.

غير أن الثورة الفرنسية عملت مباشرة على تحسين الحالة الاقتصادية فى البلاد وذلك بالوسائل الآتية:

1- **نشر الملكية الصغيرة:** كانت الملكية الصغيرة موجودة فى فرنسا قل قيام الثورة غير أنها لم تكثر وتصبح من أهم مـــا يميـــز فرنـــسا اجتماعيـــاً واقتصادياً إلا بعدها . ويرجع ذلك إلى حسن العلاقة الـــذى تجلـــى فـــى اجتماع الجمعية الأهلية فى 4 أغسطس بين نواب العامة ونوا الأشـــراف والكنيسة لم يلبث طويلاً ، وسرعان ما حل الخصام محل الوئـــام نظـــراً لتضار المصالح ينهم ، ولما عجز الأشراف عن مقاومة الثوار سواء أكان لك الحيلة أم بالقوة عمدوا إلى المهاجرة من فرنسا الى الدول المجـــاورة لها كانجلترا وبروسيا والنمسا لكى يألبوا حكومات أوربا الرجعيـــة ضـــد فرنسا الثائرة ، وكان مجهود أولئك المهاجرين فى بث الدعوة ضد بلادهم من أكبر أسباب الحروب التى نشبت بين أوربا وفرنسا إبان الثورة . ولذا

كان طبيعياً أن تعمد حكومة فرنسا إلى محاربة الأشراف بكل الوسائل بعد أن أثبتوا خيانتهم للوطن وانضمامهم الى جانب اعداء لادهم ، فقتلت منهم من لم يتمكن من الهرب واستولت على جميع املاك الأشراف والكنيسة . وقضت ببيعها للمزارعين بأبسط الشروط ، وذلك لكى تنتقم من أعداء الوطن وتعمل على تحسين حالة سكان الريف فى وقت واحد .

وقد نجم عن ذلك أن ظهرت فى فرنسا طبقة كبيرة من صغار الملاك كانت شديدة الاخلاص للثورة وعظيمة التمسك نتائجها ، لانها حولت بؤسها نعيماً ، وفقرها غنى ، وشخطها قناعة ورضى ، ولا ريب أن فرنسا جنت فوائد جليلة من انتشار الملكية الصغيرة فيها ويمكن تلخيصها فيما يأتى:

(أ) زيادة الانتاج الزراعى واتساع المساحة المزروعة ، لأن المالك الصغير أكثر عناية باستثمار ارضه من المالك الكبير .

(ب) زيادة العدالة فى توزيغ الثروة الأهلية . لأن مكاسب الزراعة صارت من نصيب عدد كبير من السكان عد أن كانت محصورة فى أيدى قليلة.

(ج) زيادة استقرار النظام الاجتماعى سبب رضاء المرزاعين عن حالتهم بدليل أنه على الرغم من تعدد الانقلابات السياسية فى فرنسا فى القرن التاسع عشر فان نظامها الاجتماعى بقى ثاتاً ومستقراً ولم يتغير بتغير الحالة السياسية .

(د) نمو الروح القومية وتحسن الروح المعنوية فى الشعب ، إذ أن امتلاك الفرد لجزء من ارض الوطن من أوى العوامل لزيادة احترامه لنفسه واهتمامه بشئون بلاده التى اصبح يرتبط ها برابطة المصلحة المادية المشتركة ، فضلاً عن انه يشبع غريزة قوية فى جميع الناس ، هي غريزة الملكية.

ولا جرم أن انتشار الملكية الصغيرة يعتبر حق أجل الخدمات الاقتصادية التى أدتها الثورة لفرنسا.

2- إغاء الحواجز الجمركية الداخلية وتحرير التجارة الداخلية والخارجية: كانت الجمارك الداخلية من أكبر العقبات فى سبيل رواج التجارة فى البلاد وأدت الى اختلاف أسعار السلع فى الاقاليم المختلفة وانتشار التهريب واختلال الامن . ولذا كان إلغاؤها خدمة جليلة للتجارة الداخلية التى أخذت تنتقل بلا عائق فى جميع أنحاء البلاد . وقد أكتفت فرنسا بوضع ضرائب جمركية معتدلة على حدودها الخارجية، وبذا كانت فى طليعة الدول المتبعة لحرية التجارة ، مما أدى إلى نشاط تجارتها الخارجية نشاطاً واضحاً .

3- إلغاء النقابات الطائفية وكل ما يحد من حرية العمل والعمال : أصدرت الجمعية الأهلية فى 14 يونيو سنة 1791 قانوناً لتنظيم التجارة والمهن الحرة ، غير أن هذا القانون كان شديد الغلو فى تحظير الارتباطات بين العمال بعضهم وبعض ، أو بينهم وبين أصحاب الأعمال ، وذلك خشية أن تعود النقابات الطائفية الى الظهور . فصار مما يعاقب عليه قانوناً إضراب العمال أو رفض أصحاب العمل تشغيلهم إلا بشروط خاصة . ولم تعترف الحكومة الفرنسية بحق العمال فى تكوين النقابات والدفاع عن مصالحهم المشتركة ولو أدى ذلك إلى الاضراب ، إلا حوالى منتصف القرن التاسع عشر.

4- تعديل نظام الضرائب بتقرير مبدأ مساواة جميع الأفراد فى الخضوع لنظام الضرائب وإلغاء جميع ضرائب العصر القديم التى كانت مجحفة بالشعب مثل ضريبة العقار وضريبة الملح والقضاء على أغل الضرائب غير المباشرة التى احتملها الفقير والغنى على السواء كالضرائب

الجمركية وأنواع الاحتكار ، وأوجدت حكومة الثورة كثيراً من الضرائب المباشرة لكي تميز بين الغنى والفقير ، مثال ذلك ضريبة العقار الثابتـه المقدار، وضريبة الدخل، وضريبة المهن التى يدفعها التجار والمشتغلون بالمهن الحرة .

وعلى الرغم من أن نظام الضرائب فى فرنسا قد تعدل كثيـراً فـى السنوات التالية إلا المبدأ الأساسى الذى اوجدته الثورة لـم يتغيـر كثيـراً ، إذ بقيت الضرائب المباشرة أهم مورد لايراد الدولة بـدلاً مـن الـضرائب غير الباشرة .

الفصل الثاني

الحالة الاقتصادية فى المانيا فى اوائل القرن التاسع عشر

- التجارة
- الصناعة و الزراعة
- تأخر المدن
- اخضاع نابليون لبروسيا
- الاصلاح في بروسيا
- اصلاح شتاين
- الاصلاحات الفرنسية في المانيا

التجـــارة:

إن تاخر الحالة السياسية والاجتماعية فى المانيا كان له أسوأ أثر فى حالتها الاقتصادية ، فان كثرة الولايات المستقلة كانت عقبة كبيرة فى ســبيل رواج التجارة الداتخلية الداخلية ، إذ كانت كل ولاية محاطة بحواجز جمركية عالية عاقت مرور التجارة منها وإليها ، وكانت الولايات تختلــف اختلافــاً عظيماً فيما بينها فى قوانينهــا وضــرائبها وأنظمتهــا الخاصــة بالتجــارة والصناعة، مما أدى الى زيادة عرقلة التجــارة وتقليــل مقــدارها وتكبيلهــا بالأغلال الثقيلة . ولا ننسى ماكان يلاقية المسافرون والتجــار مــن كثــرة المتاعب والأخطار بسبب قلة الطرق البرية وعدم تمهيدها ،وكثــرة انتــشار اللصوص والمجرمين فيها ، وذلك فضلاً عن ضعف القوة الــشرائية عنــد أكثرية السكان بسبب انتشار الفقر بيــنهم وانخفــاض مــستوى معيــشتهم . ولذا كانت تجارة المانيا الداخلية ضئيلة وكاسدة ، وكانت تجارتها الخارجيــة تبعاً لذلك لا تستحق الذكر.

الصناعة والزراعة :

أما الصناعة فقد كانت يدوية وعظيمة التأخر بسبب شــدة ســيطرة النقابات الطائفية عليها وتدخل الحكومات المستمر فى شئونها وفــساد نظــام الضرائب وفداحته . فى حين أن الزراعة كانت فى الخطاط كبير على الرغم من كونها المنهة الرئيسية للسكان ، لأن القيود الكثيرة علــى ملكيــة الارض واستبدالها ، والجهل المخيم عهلى طبقة المزارعين وسكان الريف عموماً لم يكن من العوامل المشجعة على تقدم الزراعة وحسن انتاجها . وبدلاً مــن أن يزيد رخاء طبقة صغرا المزارعين وبكثرعدد افرادها بمرور الــزمن فانهــا كانت فى الخطاط مستمر لتحول المالك الصغير الى عامل اجير وذلك بسبب شدة فقره وجهله وارتباك شئونه اللمالية ، أما فى فرنسا فان تلك الطقة كانت

قبل الثورة فى تزايد مطرد ، وبعد ما قامت الثورة عظم شأنها وصارت من أهم الطبقات فى المجتمع وأكثرها رضاء عن حالتها .

تأخر المـــدن :

تأثرت مدن ألمانيا بكساد التجارة وتأخر الصناعة فنقص عدد سكانها واضمحل شأنها ، وكانت وقتئذ لاتضارع فى الثروة والرفاهية ما كانت عليه فى العصور الوسطى عندما قام اتحاد هنسا لتنظيم التجارة الأوربية وخدمتها. وقد تكون هذا الاتحاد فى القرن الثانى عشر واشتمل على نحو تسعين مدينة كبيرة تقع فى غرب المانيا وشمالها الغربى ، وكذلك فى الاراضى المنخفضة وسواحل بحر بلطيق . وكان الاتحاد يهيمن على تجارة شـــمال أوربـــا فـــى الأخشاب والفراء والحوب ، كما اشتغل بالتجارة مع الشرق عن طريقمـــصر والبندقية وجنوة ، فلما اقفل طريق الشرق الادنى ومصر بعد الفتح العثمـــانى تحولت التجارة الى غرب أوربا والى طريق رأس الرجاء الصالح ، ولذا حل الكساد والخراب بمدن هذا الاتحاد كما حل بمدن ايطاليا ، وزالـــت ســـطوتها ورخائها واصبحت أثراً بعد عين ، وصار استقلال مدن المانيا فـــى القـــرن الثامن عشر ومبانيها الجميلة وتحفها النفيسة مما لا يتفق مع ما وصلت إليـــه من الفقر والاضمحلال ، ولا يقـــوم إلا بتـــذكير أهلهـــا بعظمـــتهم التالـــدة وثروتهم البائدة.

ولعل حالة المانيا السيئة التى أوجزنا وصفها تحمل الانـــسان علـــى الاعتقاد بأن المانيا كانت أحق من فرنسا بقيام الثورة فيها لكونها أكثر منهـــا انحطاطاً واشد منها حاجة الى الاصلاح ، ومع ذلك فقد بقيت المانيـــا هادئـــة عند ما اندعلت نار الثورة فى فرنسا ، بل كانت فـــى طليعـــة الـــدول التـــى هاجمت فرنسا الثائرة وعملت على محاربة مبادئها الخطيرة بكل الوســـائل ، ويعلل عدم قيام الثورة فى المانيا بالأسباب الآتية:

1-**اليأس من الاصلاح** : لأن شدة تأخر ألمانيا دفعت بشعبها إلى اليأس مـــن الاصلاح وإلى الرضوخ إلى حكم القضاء ، فى حين أن الشعب الفرنسي كان أكثر رقياً من الشعب الألمانى ، ولذا ضاق ذرعاً بما خضع له مـــن القيود وكان عظيم الأمل فى التخلص منها دفعة واحدة .

2-**قوة الرجعية فى المانيا** لكثرة الولايات المستقلة فيها ، مما أدى إلى عظم نفوذ الحكومات الرجعية وسهولة القضاء على كل ما ظهر مـــن بـــوادر الثورة فى أقاليمها الصغيرة . أما فى فرنسا فان تركز السلطة بأجمعهـــا فى يد الملك كان من العوامل المساعدة على قيام الثورة فيها ونجاحهـــا ، لأنه بعد أن تجرد الملك من سلطته لم تبق فى البلاد قـــوة قـــادرة علـــى الوقوف فى وجه الاصلاح فكانت فرنسا فى عهد النظام القديم تشبه إقليماً يحرسه حصن واحد ، فلما سقط هذا الخصن فى أيدى الأعـــداء اضـــطر ذلك الاقليم الى التسليم وانهار النظام من اساسه . أما فى ألمانيا فقد كـــان للنظام القديم معاقل كثيرة، إذا سقط أحدها ثبت الأخرى او تقدمت لانقاذه، هذا فضلا عن أن أعداء هذا النظام فى فرنسا كانوا أمة بأسرها، أما فـــى المانيا فكانوا فصائل صغيرة متخاذلة بسبب عدم اتحاد قوتها وقيادتها .

3-**ضعف الطبقة المتوسطة فى المانيا** بعكس حالها في فرنسا ، فان أكثرية سكان الريف فى المانيا كانت خاضعة لنظام العبودية ، أما سكان المـــدن فقد انقسموا بين كبار التجار وطبقة العمال المأجورين ، ولم تكـــن لهـــم صلة كبيرة بسكان الريف او بسكان المدن الأخرى . ولذا حرمت ألمانيـــا من الطبقة التى كان فى مقدورها فهـــم الآراء الحديثـــة أو تـــولي قيـــادة الطبقات الفقيرة نحو الاصلاح ، وقد رأينا فيما سبق كيف كانت الطبقـــة المتوسطة فى فرنسا المعمول الرئيسي فى هدم النظام القديم ، فهى التـــى عضدت الحركة الفكرية الجديدة ونشرت مبادئها بين جميـــع الطبقـــات ، وهى التى تصدرت زعامة الثورة وقادت جماهير العامة نحو النصر.

4-**ضعف الحركة الفكرية:** ظهرت فى ألمانيا فى خلال القرن الثامن عشر حركة فكرية جديدة كانت كثيرة الشبه بالحركة المعاصرة لها فى فرنسا : وكان على راس تلك الحركة الكتاب والشعراء الخالدو الذكر مثل (جوته) و(شيلر) و(لنسج) وقد نجحت تلك الحركة فى إيجاد نهضة كبيرة فى ألمانيا، وإيقاظ الروح القومية الخامدة فى شعبها ، غير أن العوامل التى حملت ألمانيا على الخضوع لحالتها السيئة ، ومنعتها من الثورة فى وجه الفقر والاستبداد ، أدت أيضاً إلى ضعف الحركة الفكرية فيها بالنسبة إلى ماكانت عليه من الأهمية فى فرنسا .

ومع ذلك فقد كانت ألمانيا فى مستهل القرن التاسع عشر تستقبل فجر عصر خطير من الاصلاح لم يترك ناحية من نواحى الحياة فيها إلا غيرها تغييراً جوهرياً . ولكن هذا الاصلاح لم يحدث كنتيجة لظروف داخلية معينة، كما كان الحال فى فرنسا ، بل كنتيجة لظروف السياسة الخارجية ، بعد أن انتهت الثورة فى فرنسا ويزغ نجم نابليون.

إخضاع نابليون لبروسيا :

كانت بروسيا من أهم الدول التى تآلفت فيما بينها لمحاربة الثورة الفرنسية بعد ظهورها ، ولكنها أخذت تنسحب تدريجياً من موقفها العدائى نحو فرنسا بسبب ضعف حكومتها وكثرة ترددها، ولما أظهرته فرنسا من قوة الشكيمة والمهارة الحربية الفائقة . غير أن انتصارات نابليون العديدة على النمسا واستيلائه على أغلب ولايات ألمانيا الغربية أدى إلى إحراج بروسيا وإيغار صدرها نحوه ، ولذا أعلنت عليه الحرب فى أواخر سبتمبر سنة 1806 ، وكانت عظيمة الثقة بالنصر نظراً لما اكتسبت جيوشها من السمعة المجيدة والانتصارات العديدة فى عهد فردريك الأكبر.

غير أن نابليون تمكن من القضاء على الجيوش البروسية قضاء سريعاً وحاسماً فى معركتى (إيينا) و (اورستاد) فى شهر أكتوبر من تلك السنة ، وبعد أسبوع واحد دخل ظافراً فى برليم ، ولم تلبث أن سلمت له جميع معاقل بروسيا دون أن تحاول الدفاع عن نفسها ، ثم هرب ملك بروسيا إلى الحدود الشرقية وترك بلاده مرتمية تحت قدمى نابليون ، وصار يحق لهذا أن يقول :" إن جيوش بروسيا قد تلاشت كضباب الخريف أمام الشمس المشرقة ، وزالت بروسيا نفسها من الوجود".

وقد تمكن نابليون بعد قليل من التغلب على الجيوش الروسية التى كانت متحالفة مع بروسيا ، وعقد بالاتفاق مع قيصر الروسيا معاهدة (تلست) فى 7 يوليو سنة 1807، وبهذه المعاهدة بلغ نابليون ذروة المجد ، كما بلغت بروسيا أسفل درجات الحضيض ، إذا اقتطع منها نحو نصف مساحتها فتحولت أملاكها فى بولندة إلى دوقية وارسو وصار يحكمها ملك سكسونيا الذى كان خليفاً لنابليون ، وتكونت من أملاك بروسيا غربى نهر الألب مملكة وستفاليا وجلس على عرشها أخو نابليون ، ثم ضمت الأراضى الألمانية الواقعة غربى نهر الرين إلى فرنسا مباشرة . ولم يكتف نابليون بذلك ، بل إنه أمعن فى إهانة بروسيا وإذلالها ، فبقيت الجيوش الفرنسية تحتلها إلى أن يتم دفع غرامة كبيرة وغير محدودة المقدار.

سببت تلك الصدمات المتتالية ذهول الشعب البروسى، وافقدته رشده فى بداية الأمر، ولكن سرعان ماتحول الذهول إلى سخط عام على النظام القائم، وعزيمة جبارة لتخليص البلاد من ورطتها وإزالة وصمة العار التى لحقت بها ، إذ تبين للرأى العام أن ضعف بروسيا وهزيمتها لم يكونا نتيجة خور الشعب واضمحلاله ، بل نشأ عن عجز الملك وسوء تدبيره، وعن فساد نظام الجيش وضعف قيادته ، مع أن الجيش كان معقد آمال الشعب ومصدر فخاره.

وقد بذلت بروسيا مجهوداً شاقاً فى إصلاح شئونها ونجحت نجاحا فائقاً فى التخلص من ملمتها فى أقصر وقت ، مما حمل نابليون فيما بعد على التصريح بأن اكبر غلطاته أنه وقت سيطرته على بروسيا لم يعزل ملكها ويقضي عليها قضاء مبرماً . وعسير علينا أن نعتقد بأن مثل تلك الخطط العنيفة كان من شأنها أن تحول دون نهضة بروسيا واستردادها لقوتها ، وذلك نظراً لظهور الروح القومية بين شعبها ، وما اتصف به من صلابة الخلق وقوة الشكيمة . وقد وصف الأستاذ "هندرسن" نهضة بروسيا العجيبة بالعبارة الآتية بعد "أن جرحت كرامة بروسيا ومزقت املاكها ، وبعد أن سقط النقاب فجأة عن الفساد المتغلغل فى أنظمتها القديمة ، وزالت ثقتها فى قادتها المجر بين وساستها المحنكين ، وبينما كان جيش فرنسى مكون من 150.000 مقاتل يحتل بلادها ، ويتربص للفتك بها ، وبينما كانت البلاد تحتمل غرامة حربية تتزايد فى مقدارها كلما سددت أقساطها ، إذا ببروسيا تنهض من الحضيض ، وتتخلص من الأوحال التى تردت فيها وعلقت بها ، وتكون لنفسها جيشاً جديداً ونظامها جديداً للحكومة ، ثم لم تكتف باسترداد كل مافقدت بل مهدت لنفسها ولألمانيا المتحدة الطريق الى مراتب من العز والرفعة لم تحلم بها من قبل".

الاصلاح فى بروسيا :

كان من حسن التوفيق أن بروسيا وقت محنتها وجدت الزعماء الذين استطاعوا إقالة عثرتها وفك عقالها وإرشادها إلى طريق الخلاص والاصلاح إذ أنه على الرغم من المثل القائل ، بأن الشدائد تخلق الرجال ، فأن من مآسى التاريخ أن كثيراً من الدول لم تجد من ينقذها ويأخذ بناصرها عند ما اشتد الكرب وعظم الخطب . ولكن بروسيا وجدت وقتئذ كثيرين من الزعماء الذين اخلصوا فى خدمتها واحسنوا قيادتها. ولعل أعلاهم كعباً وأجدرهم

بالذكر والتقدير الزعيمان الكبيران (فيخته) و(شتاين) وقد كان كل منهما يختلف عن الآخر فى مواهبه ووسائله لخدمة بلاده ، ومع ذلك اشتركا فى شرف انقاذ الوطن ، وليس من الميسور تفضيل أحدهما على الآخر . وذلك لأن "فيخته" كان الخطيب المفوه ، والكاتب العبقرى والمفكر القدير الذى أيقظ روح الشعب ، وأثار حميته ، وأعاد إليه ثقته بنفسه ، فى حين أن "شتاين" كان الادارى الحازم والسياسى البارع الذى سهر على تنفيذ الاصلاح من ناحيته العملية وقضى على أكبر مواقع الضعف فى إدارة الحكومة.

وفى أواخر سنة 1807 بينما كانت الجيوش الفرنسية لا تزال محتلة برلين قام "فيخته" بالقاء سلسلة من المحاضرات العامة ليشرح لمواطنيه المبادئ السامية التى يجب أن يسترشد بها الفرد فى تنفيذ واجباته الوطنية والاجتماعية وبين أن الأنانية والانقسام أس المصائب التى انتابت ألمانيا وأضعفتها ، ثم حث على ضرورة نشر التعليم العام وإزالة الفوارق بين الطبقات ، الى غير ذلك من الاصلاحات المفيدة . وقد امتازت محاضراته ببلاغة العبارة وجلائها ، وكثرة استشهاده بأمثلة عديدة من الدين والتاريخ والفلسفة ، ولذا كانت مثيرة للنفوس ، محركة للقلوب ، فدبت فى الناس روح جديدة ، وتنبهوا من غفلتهم ، واجمعوا كلمتهم على المطالبة بالإصلاح.

أما "شتاين" فانه بعد ان خبر أغلب أعمال الحكومة فى السلكين الإدارى والسياسي ، صار وزيراً للتجارة سنة 1804 ونجح فى اثناء وزارته فى إلغاء الجمارك الداخلية فى بروسيا وإدخال كثير من الاصلاحات الضرورية للبلاد. ولكنه عندما حلت كارثة إيينا رفض الاشتراك فى الوزارة بعد تعديلها بسبب عدم موافقة الملك على تقليل نفوذ حاشيته ، وهو النفوذ الذى كان غير متفق مع عدم مسئوليتها عن إدارة شئون الحكومة . ولكن لم تمض ستة شهور حتى اضطر الملك الى استدعائه للانتفاع بخبرته الواسعة

وسياسته الحكيمة ، فتولى "شتاين" رئاسة الوزارة فى 4 أكتوبر سنة 1807 وهو متمتع بسلطة واسعة غير محدودة.

اصلاحات شتاين :

ام تعمر وزارة "شتاين" طويلاً لأن الاصلاحات العديدة التى أدخلها فى عام واحد أثارت مخاوف نابليون ، ولذا أرغم ملك بروسيا على إقالتها ، ولكن هذه الفترة على قصرها كانت كافية لاحداث تغيير جوهرى فى حالة بروسيا من جميع الوجوه . ويرجع ذلك إلى أن شتاين كان أول سياسى ألمانى قبل "بسمارك" اعتقد بامكان توحيد ألمانيا سياسياً / ورأى ضرورة العمل على تحقيق ذلك بكل الوسائل ، كما أنه سعى الى تحويل بروسيا من مملكة مستبدة الى مملكة دستورية تقوم فيها الحكومة على أساس المسئولية الوزارية والإدارية الصالحة النزيهة . غير أن الوقت والظروف لم تسمح له بتنفيذ خطته ، ولذا اكتفى بوضع الاصلاحات الآتية:

1- **توسيع سلطة الوزارة :** صدر فى 24 نوفمبر سنة 1808 مرسوم بتعديل مظام الحكم فى بروسيا ، فأصبح لتلك المملكة مجلس من الوزراء ممتع بسلطة واسعة ، وبذلك تحددت سلطة الملك وقضى على نفوذه حاشيته ، وصارت الوزارة قادرة على تنفيذ ما ارتأته من وجوه الاصلاح من غير هوادة ومن غير ان تلقى مقاومة جدية.

2- **نشر اللامركزية فى إدارة الحكومة :** كانت سياسة المركزية من اكبر أسباب الضعف بروسيا ، ولهذا اصدر "شتاين" فى 19 نوفمبر سنة 1807 قانوناً بتنظيم المجالس البلدية والمحلية فى بروسيا ، وبالغاء سلطة الأشراف على المدن والقرى التى زاد عدد سكانها على 800 نسمة ، وصار من حق تلك وكذلك الهيمنة على نظام الملكية الزراعية والتعليم

والأمن العام ، على أن تكتفى الحكومة بالأشـراف علـى أعمـال تلـك المجالس دون التدخل المباشر فى شؤونها . وكان شتاين مزمعاً توسـيع هذا النظام لكى يشمل جميع الأقاليم الريفية ولكن الوقت لم يسمح بـذلك . ولا ريب فى ان قانون سنة 1807 كان الأساس الذى قامت عليه الإدارة الداخلية فى بروسيا فيما بعد .

3-**نشر الروح الدستورية :** كان الغرض الأول من اتباع نظام اللامركزيـة تعويد الشعب على حكم نفسه ، ونشر الروح الدستورية بين افراده ، وهى الروح التى بدونها يتعطل النظام الدستورى وتفسد إدارتـه . والمقـصود بالروح الدستورية مجموعة من الصفات والفضائل التى تتعـارض مـع طبيعة الانسان ، ولذا يصعب اكتسابها وضمان بقائهـا إلا بعـد مـران طويل، وأهم تلك الصفات هى: احترام حرية الرأى والخـضوع لـرأى الأغلبية ورعاية الأغلبية للأقلية والاعتراف بمبدأ تقسيم السلطات . وقـد رأى "شتاين" كما يرى كثيرون غيره من المفكرين أن أحسن تمهيد لقيـام النظام الدستورى هو تكوين الروح الدستورية فى الشعب وذلك بتعويـده على حكم نفسه فى دوائر محلية ضيقة ، ثم بعد ذلك يتدرج هـذا النظـام حتى يشترك الشعب فى حكم البلاد بأجمعها ، بدلاً من اتباع عكس هـذه الطريقة كما فعلت بعض الدول الأخرى.

4-**إلغاء النظام الاقطاعى :** لكي يتمتع الشعب بما هو أهل له مـن الحريـة والرفاهية ، وقد تم ذلك بقـانون صـدر فـى أكتـوبر سـنة 1807، ولا ري فى أن هذا الاصلاح كان اجل خدمات "ستاين" لبروسيا، وقد نتج عن هذا القانون:

(أ) إلغاء العبودية والسخرة وكل ما يحد من خرية الفرد.

(ب) إلغاء جميع القيود الخاصة بامتلاك الاراضى وبيعها وتأجيرها

(ج) إلغاء جميع النتائج السيئة الناجمة عن نظام الطبقات،فأصبح الشريف حراً فى الاشتغال بما يشتغل به سكان المدن، وصار المزارع قادراً على ان يرتقى إلى مرتبة سكان المدن بل إلى مرتبة الأشراف.

وبعد انتهاء عصر "شتاين اتبع خلفه الوزير (هاردنبرج) سياسته فى الاصلاح ، واصدر فى 14 سبتمبر سنة 1811 قانوناً تشضى بامتلاك المزارعين للاراضى التى فى حوزتهم على شريطة ان يتحفظ الاشراف بثلث تلك الأراضى فى مقابل نزولهم عن حقوقهم الاقطاعية القديمة.

وقد لقيت هذه الاصلاحات الخطيرة مقاومة كبيرة من جانب الأشراف ولكن الحكومة تمكنت من التغلب على ذلك بسبب اعتمادها على قوة الرأى العام ، وعلى حرج مركز الأمة الذى استلزم ضرورة الهدوء والتعاون والتضّحية من جميع الأفراد . هذا فضلاً عن انتشار العقيدة بأن بروسيا لن تستطيع طرد الفرنسيين من بلادها إلا إذا تحسنت إدارتها وارتفعت الروح المعنوية فى شعبها.

وبهذه الوسائل نجحت بروسيا فى سنوات قلائل فى التمتع بأهم الاصلاحات التى أوجدتها الثورة فى فرنسا ، كالتخلص من مساوئ نظام الطبقات والقيود الاقطاعية الخ . وكان ذلك بفضل حكومة مستبدة متنورة عرفت كيف تستغل محنة البلاد السياسية ويقظة الرأى العام ، فأدخلت كثيراً من الاصلاحات الجوهرية دون أن تستخدم وسائل العنف وإراقة الدماء كما فعلت فرنسا.

الاصلاحات الفرنسية فى ألمانيا :

لم تتمتع بروسيا وحدها بالاصلاح فى ذلك الوقت ، بل شاركتها فى ذلك كل ألمانيا ، غير ان الاصلاح فى بروسيا تم بسبب ظروفها الداخلية وبمجهود حكومتها المستبدة ، فى حين أن الاصلاح فى بقية ألمانيا نتج عن تاثير العوامل الخارجية . فان نابليون فرض ذلك الاصلاح على الأقاليم الألمانية التى وقعت فى يده او بقيت موالية له . وتم ذلك على النحو الآتى:

1- **الأراضى الواقعة غربى الرين** : كانت تلك الأراضى اكثر أجزاء ألمانيا ارتباطاً بفرنسا وتأثيراً بأنظمتها الجديدة ، نظراً لمتاخمتها لفرنسا ولخضوعها لها منذ عهد الثورة . وقد ضم نابليون تلك الاراضى نهائياً الى فرنسا فصارت حتى سنة 1814 مكونة لاربع مقاطعات فرنسية ، ولهذا دخلت فيها جميع الاصلاحات الفرنسية دفعة واحدة . وقد رحب سكان تلك الاقاليم بالحكم الفرنسى لأنه حررهم من الخضوع للأشراف والكنيسة وجعلهم ناعمين بمزايا المساواة الحقيقية ، ولذا نشأت بينهم ، كما فى فرنسا ، طبقة كبيرة من صغار الملاك ، فتقدمت الزراعة ، وارتفع مستوى المعيشة بين السكان ، وكذلك انتعشت الصناعة وراجت التجارة بسبب تحررها من القيود التى كانت رازحة تحتها ، ولتمتعها بإدارة حكومية حازمة وعادلة.

2- **دوقية (برج)** : أنشأ نابليون تلك الدوقية على نهر الرين الأدنى لأغراض حربية ، وأدخل فيها كثيراً من الاصلاحات الهامة كقانون نابليون ونظام الضرائب الفرنسى ، وكذلك العملة والمقاييس والمكاييل الفرنسية ، وأزيلت القيود التى منعت سكان المدن من امتلاك الاراضى الزراعية ، وألغيت الجمارك الداخلية والنقابات الطائفية ، وبدئ العمل فى كثير من المشاريع العامة المفيدة.

3- **مملكة وستفاليا:** كانت تلك المملكة أهم الوحدات السياسية التى اوجـدها نابليون فى ألمانيا ، وقد أدخل فيها نظام الحكم النيابى وقانون نـابليون ، ونظام المحلفين عند نظر الجنايات ، وكذلك فرض عليها نظـام الحكـم الادارى فى فرنسا وقتئذ ، هذا فضلاً عن إلغاء العبودية وجميـع القيـود الاقطاعية وامتيازات الاشراف .

4- **دوقية وارسو :** تألفت هذه الدوقية من الأملاك التى اسـتحوذت عليهـا بروسيا عند تقسيم بولندة ، واصبحت خاضعة لملك سكسونيا ، ولـذا لـم تكن تحت سيطرة فرنسا مباشرة . وقد ادخلت فيها اكثـر الاصـلاحات السابقة كألغاء العبودية ، وتحقيق المساواة امام القانون ، والعناية بنـشر التعليم العام . غير أن الاصلاخات كانت أقل ظهوراً منها فـى الاقـاليم السابقة لكونها أقرب الى الناحية النظرية منها الى الناحية العملية ، إذ أن سكان تلك الدوقية لم يكونوا من الجـنس الجرمـانى بـل مـن الجـنس الصقالي.

5- **الولايات الموالية لنابليون :** كانت بقية الأجزاء ألمانيا عدا ما سبق مؤلفة من ولايات مستقلة داخلياً مثل بفاريا وورتنبرج وسكسونيا ، ولم تجـسر حكوماتها الرجعية على مخالفة نابليون بل رغبت فى إرضائه والتقـرب إليه باتباع سنة الاصلاح التى كان ميالاً إليها ، وبـذا انتـشرت أغلـب الاصلاخات السابقة فى تلك الولايات ، ولكنها لم تبلغ من العمق والثبات ما بلغته فى بروسيا أو الأقاليم الخاضعة لفرنسا.

وبالجملة فأن حالة ألمانيا السياسية والاجتماعية تحسنت كثيـراً فـى ذلك العهد بفضل نفوذ نابليون ، سواء أكان ذلك مباشـرة أم بطريقـة غيـر مباشرة . غير أن فوائد تلك الاصلاحات ولا سيما فى خارج حدود بروسيا ،

لم تظهر على حقيقتها وقتئذ بسبب كثرة الحروب القائمة وما استلزمته من التعسف فى جمع الضرائب ومعاملة الشعب.

وبعد أن دلت دولة نابليون وتحررت الأراضى الألمانية من الحكم الفرنسى حاول الأشراف والحكومات الرجعية إلغاء تلك الاصلاحات وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل ذلك ، ولكنهم لم يفلحوا بسبب قوة تمسك الرأى العام بها ، ومن هنا نشأت اهمية تلك الاصلاخات من الوجهة التاريخية . ويستدل على ذلك من أنه سنة 1900 عندما كانت الأمبراطورية الألمانية بصدد وضع قانون مدنى جديد ، واتضح أن نحو 17% من مجموع سكانها البالغ عددهم نحو 50 مليوناً مازالوا خاضعين للقانون الفرنسى.

على أن الأقاليم الألمانية الواقعة فى حوض الرين كانت أكثر نجاحاً من غيرها فى الاحتفاظ بما اكتسبه من الاصلاحات الكثيرة ، وذلك لأن طول مدة خضوعها للحكم الفرنسى أدى إلى تأصل تلك الاصلاحات فيها وشدة تمسك اهلها بها . ولذا بقيت تلك الأقاليم فى خلال القرن التاسع عشر نموذجاً لبقية أجزاء ألمانيا وقدوة لها فى الاصلاح.

الفصل الثالث

الحالة الاقتصادية فى انجلترا فى القرن الثامن عشر

- انتشار الصناعة و تقدمها
- رواج التجارة الداخلية و الخارجية

كانت انجلترا من الناحية الاقتصادية ممتازة عن بقية دول أوربا بالميزات الآتية:

انتشار الرخاء بين جميع الطبقات بسب وفرة الانتاج الزراعى والصناعى وارتفاع أجور العمال ، وانخفاض الأثمان ، ولذا كان خيز القمح هو الغذاء الرئيسى للفقراء فى انجلترا ، فى حين كان الفقراء فى أوربا يقتاتون من خير الشيلم لرخصة ، ولعل هذا هو السبب فى أن أوربا كانت أكثر تعرضاً للمجاعات من انجلترا ، لأنه كلما قل محصول الشيلم عجز الفقراء عن الحصول على غذائهم لعدم وجود ماهو أرخص منه ، أما فى انجلترا فانه إذا اصيب محصول القمح بالنقض استطاع السكان أن يقتاتوا بما هو ارخص منه من الحبوب الأخرى.

وقد بدأ الرخاء فى انجلترا منذ القرن الرابع عشر بعد ما أصيب البلاد سنة 1348 بوباء عظيم يسمى الطاعون الخطير فانه قضى على نحو ربع السكان ولهذا قلت الأيدى العاملة وارتفعت أجور العمال تبعاً لذلك ، فى حين أن أسعار الغلات الزراعية لم تزد كثيراً ، لأن أجور العمال لا تعتبر من العناصر الهامة فى مصاريف الانتاج الزراعى وفى تحديد أثمان المزروعات ، بعكس المصنوعات فان أثمانها تتأثر كثيراً بما يطرأ على أجور العمال من زيادة أو نقص . ونتج عن ذلك أن زادت القوة الشرائية للطبقات الفقيرة فى انجلترا بسبب زيادة الأجور وعدم زيادة أسعار المأكولات، بينما ساءت حالة الطبقات الغنية نسبياً نظراً لزيادة مصاريف الانتاج الزراعى وعدم زيادة المكاسب الزراعية.

وقد حاول كبار الملاك أن يحرموا طبقات العمال والمستأجرين من المكاسب التى خصلوا عليها بعد الطاعون الخطير ، وأن يعيدوا مستوى الأجور إلى ماكان عليه من الانخفاض ، ولكنهم اصطدموا بثورة المزارعين

التى قامت فى كل أنحاء انجلترا سنة 1381 وانتهت بتسليم كبار الملاك بمطالب العمال الزراعيين ، فأخذت حالة هؤلاء ، فى التحسن المطرد منذ ذلك الوقت . ولا ريب فى أن لثورة المزارعين أهمية تاريخية واقتصادية كبيرة فى انجلترا ، لأنها كانت أول مظهر لشعور العمال بقوة اتحادهم وباهميتهم كعنصر من عناصر الانتاج الاقتصادى ، ولانها ضمنت للطبقات الفقيرة فى انجلترا ما اكتسبته من مغانم ، وشجعتهم على أن يطمعوا فى المزيد منها.

"أن ارتفاع أجور العمال ورخص أسعار حاجيات المعيشة قد جعل العمال أكثر رقياً فى مسكنهم وغذائهم وملبسهم من صغار الملاك الزراعيين فى بقية الدول الأوربية" وذكر (آدم سمث) فى كتابه الشهير (ثروة الأمم) " أن أنخفاض الأسعار لم يكن مقصوراً على الحبوب فحسب ، بل شمل عدداً كبيراً من السلع حتى أن الطبقات العاملة والفقيرة استطاعت ان تحصل على غذاء صحى ومتنوع" . وعندما انتهت حرب السنوات السبع سنة 1763 وعاد الى انجلترا نحو مائة الف محارب ليبحثوا عن العمل والرزق فى بلادهم شهد "آدم سمث" فى موضع آخر من كتابه " بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية كانت من التقدم والإستقرار بدرجة أنها لم تتعرض إلى انقلاب أو ازمة خطيرة بسبب ذلك".

كثرة صغار الملاك والمزارعين ، بينما كانت الدول الأوربية فى القرن الثامن عشر تشكو من اتساع املاك الاشراف والكنيسة وحرمان اكثرية سكان الريف من الملكية، بل ومن الحرية الشخصية أيضاً ، كانت انجلترا تنعم بكثرة عدد صغار الملاك والمزارعين فيها ، وما تبع ذلك من العدالة فى توزيع الثروة الأهلية ورضاء سكان الريف عن حالتهم ، وقد كان نحو ربع الاراضى الزراعية فى انجلترا فى القرن الثامن عشر ملكاً لصغار

المزارعين الذين اشتغلوا لحسابهم الخاص ، وكان عددهم من اسراتهم يبلــغ نحو ربع سكان الريف.

ويعلل تحول الملكية الزراعية فى انجلترا من كبيرة الى صغيرة بما سبقت الاشارة اليه من أن الاشراف الذين كانوا مالكين اكثر اراضى انجلترا فى العصور الوسطى، كانوا فى حاجة مستمرة إلى المال لمتابعــة حــروبهم الداخلية ، وقد رحبوا بتحرير سكان الريف من قيودهم الاقطاعية ، ومنحــوا أملاكهم إلى صغار المزارعين فى مقابل ما حصلوا عليه منهم من الضرائب النقدية . فلما حدث الطاعون الخطير سنة 1348 أصبح موقــف الاشــراف وكبار المزارعين حرجاً بسبب زيادة مصاريف الانتــاج الزراعــي وعــدم زيادة مكاسب الزراعة ، واصبحوا مضطرين إلى اتبــاع إحــدى الوســائل الآتية وهى:

- قبول تخفيض فى قيمة الايجارات الزراعية
- ممارسة الزراعة بأنفسهم والاستغناء عن نظام الايجار
- التسليم بقوة الظروف القاهرة والانسحاب من الزراعة تــدريجاً ، وذلــك ببيع املاكهم او تأجيرها.

وقد فضلوا الطريقة الأخيرة لأن من شأنها ان تخلصهم من مــشاغل عديدة ، وتسمح لهم بتوظيف أموالهم فى نواحى أخرى كتربية الأغنام وبيــع أصوافها ولحومها ، أو الاشتغال بالصناعة والتجارة . وبهذه الوسيلة نــشأت طبقة صغار الملاك والمستأجرين فى انجلترا ، وكانت تلك الطبقة لا تــشعر بما كان كبار الملاك يشعرون به من فداحة مصاريف الانتــاج الزراعــى، لأن المزارع الصغير يستخدم أبناء اسرته (بدون اجر) فى اعماله الزراعية.

وقد نشأ عن كثرة الملكية الصغيرة فى انجلترا أن الزراعة كانت متقدمة وكثيرة المكاسب على الرغم من تأخر أنظمتها ووسائلها إذا قورنت بحالتها فى القرن التاسع عشر ، وكانت الزراعة وما صحبها من تربية الأغنام ومن صناعات منزلية عديدة ، المهنة الرئيسية لاكثرية السكان . ولذا كانت انجلترا تنتج كل حاجياتها الزراعية وكان كل سكانها يقيمون فى الأقاليم الجنوبية والشرقية حيث تكثر السهول وتقل الامطار نسبياً.

انتشار الصناعة وتقدمها :

على الرغم من أن الزراعة كانت المهنة الرئيسية لأكثرية السكان فى انجلترا فى القرن الثامن عشر فقد كانت الصناعة فى تقدم مطرد ، وكانت أكثر رقياً منها فى بقية الدول الأوربية فى ذلك العصر ، ويعزى ذلك إلى الأسباب الآتية:

1-توفر المواد الخام اللازمة للصناعة واهمها الصوف ، فقد كانت انجلترا فى العصور الوسطى أغنى دول أوربا فى الأنواع الجيدة من الصوف واشتغلت بتصديره الى بلاد فلاندر التى تفوقت على غيرها من الدول فى صناعة المنسوجات الصوفية . ولكن سرعان ما تعلمت انجلرتا تلك الصناعة وشجعت مهاجرة البلجيكيين إليها إليها منذ عهد إدوارد الثالث فى القرن الرابع عشر ، واستمرت تلك الصناعة فى تقدم حتى صارت أهم صناعات انجلترا ومنذ ذلك الوقت أخذت صادرات انجلترا من الصوف الخام تقل بقدر مازادت صادراتها من المنسوجات الصوفية ، واخيراً أمتنع تصدير الصوف بتاتاً من تلك البلاد.

2- استقرار الحالة السياسية فى انجلترا بعكس بقية الدول الأوربية التى تعرضت منذ القرن السادس عشر الى كثير من الاضطرابات السياسية وألوان الاضطهاد الدينى مما أدى إلى تعطيل الانتاج الاقتصادى فيها ، ويظهر ذلك جلياً من دراسة تاريخ الأراضى المنخفضة التى كانت خاضعة لحكم أسبانيا ، والتى تعرضت بسبب انتشار الديانة البروتستانتية فيها لأشد أنواع الاضطهاد ، لا سيما فى عهد الحاكم الأسبانى المشهور ألفا فان مدينة انفرس التى كانت اكبر مراكز الصناعة والتجارة فى اوربا فى ذلك العصر تعرضت بأمره للنهب والسلب فى سنة 1567 وسنة 1585 ، ولذا هاجر من تلك البلاد الى انجلترا عدد كبير من الأغنياء والصناع ، وصارت لندن منذ ذلك العهد أكبر مركز تجارى فى اوربا . ويتبين من ذلك أن ماخسرته بلجيكا واوربا فى الصناعة عاد بالغنم الكبير على انجلترا فى هذا الميدان.

3- اتباع انجلترا للديانة البروتستانتية وانتشار روح الحرية والتسامح الدينى فيها اكثر منه فى أية دولة اوربية اخرى. فان ذلك كان من العوامل الهامة فى تقدم تلك الدولة اقتصادياً ، بل فى زيادة نفوذها سياسياً واتساع ممتلكاتها . وذلك لأن انجلترا كانت فى أواخر العصور الوسطى وبعدها موئلا للأجناس المضطهدة فى اوربا ، فأتى إليها اليهود منذ القرن الحادى عشر ، وعملوا بما اشتهروا به من المهارة المالية المتوارثة على تموين الصناعة والتجارة برؤوس الأموال اللازمة لها. وأتى إليها الفلمنكيون (سكان فلاندر او بلجيكا) فى القرن السادس عشر ، وأسسوا فيها صناعات كثيرة كالأسلحة والساعات والقبعات ، كما ضمنوا لانجلترا التفوق فى صناعة المنسوجات الصوفية ، وهي أقدم صناعات البلاد واهمها . وكذلك أتى إليها الهيوجنو بعد ما ألغى ملك فرنسا لويس الرابع

عشر قرار نانت سنة 1685 ، وهو القرار الذى ضمن لهم حرية الديانــة والعمل فى بلادهم. وقد كان الهيوجنو ابرع صناعة فرنسا واكثرهم تفنناً ومهارة ، وبلغ عدد من هاجر منهم الى انجلترا نحــو 50 الــف نــسمة وحملوا معهم رؤوس أموال تزيد على ثلاثة ملايــين جنيهــاً ، وأدخلــوا فى انجلترا صناعات عديــدة أهمهــا المنــسوجات الحريريــة والــدنتلا والزجاج والورق.

اما ما اكتسبته انجلترا سياسياً من اتباع الديانة البروتــستانتية فآيتــه أن الأمباطورية البريطانية تكونت فى الغالب مما استولت عليه انجلترا مــن ممتلكات الدول الكاثوليكية مثل أسبانيا وفرنسا ، فقد سبقت تلــك الــدول انجلترا فى ميدان التجارة والاستعمار ، وكان بينهما وبين انجلترا عــداء مستحكم وحروب عديدة منذ عهد اليصابات فى القرن السادس عشر إلــى عهد نابليون فى القرن التاسع عشر، وذلك بــسبب تــضارب المــصلحة الاقتصادية والسياسية واختلاف المذاهب الدينية بينها وبين انجلترا ، ولا يخفى ما كان للتعصب الدينى من السيطرة العظيمة على النفوس فى ذلك العصر . ولذلك لم تكن اعمال القرصنة التى قامت بها انجلترا لمحاربــة تجارة اسبانيا ، والتى انتهت بالقضاء على تجارة تلك الدولة وعلى اكثــر ممتلكاتها ، لغرض زيادة ثروة انجلترا وتجارتها فحــسب ، بــل كانــت لمعاكسة تلك الدولة الكاثوليكية واضعافها أيضاً.

4-**ضعف النقابات الطائفيــة:** بسبب كثرة الصناعات المنزلية الريفية وانتقال الصناعات الكبيرة تدريجياً من المدن الى القرى المجاورة لها، لكى تكون خارجة عن قيود المجالس البلدية والنقابات الطائفية . وقد بينا فيما ســبق أن صغار المزارعيم عملوا على زيادة دخلهــم بالاشــتغال بالــصناعات المنزلية بمساعدة نسائهم وأولادهم، وبذلك صنعوا المنسوجات الــصوفية

البسيطة والصابون ومستخرجات الألبان وغير ذلك مما احتاجوا اليه أو امكن تصريفه فى الأسواق المحلية الصغيرة.

أما انتقال الصناعات الكبيرة من المدن إلى القرى فقد حدث منذ القرن السادس عشر عندما شعر أصحاب تلك الصناعات بأن قيود النقابات الطائفية صارت فادحة وبأن من مصلحتهم الخروج عن دوائر اختصاصها فى المدن والانتقال بآلاتهم وعمالهم إلى القرى القريبة منها . وبهذه الطريقة بدأت نهضة مراكز الصناعة الحديثة مثل منشستر وبولتن وليدز وهليفاكس . وقد حاول ملوك انجلترا فى ذلك العهد مثل هنرى السابع وهنرى الثامن منع هذا الانتقال الصناعى فعملوا على تقليل امتيازات النقابات الطائفية وسلطتها وتحديد مراكز خاصة لكل صناعة معينة ، ولكنهم لم يفلحوا فى ذلك .

5-**ظهور نظام المصانع:** اختلفت الصناعات القروية الجديدة اختلافاً كبيراً عن الصناعات المنزلية الريفية ، ويصح اعتبارها نواة لنظام المصانع الذى ظهر فى القرن التاسع عشر ، وذلك لأنها كانت قائمة على النظام الرأسمالى ، فكل صناعة كانت خاضعة لشخص واحد ، هو الذى يملك رأس المال ويوظف العمال.ويهيمن على كل شئون العمل ويعنى بتصريف الانتاج الصناعى فى الأسواق . وكانت تلك الصناعات فضلاً عن حاجتها إلى رؤوس أموال كبيرة ولعدد كبير من العمال ، تتبع مبدأ تقسيم العمل وكثرة الانتاج بعرض التجارة فى كل أسواق الدولة بدلاً من تموين الأسواق المحلية فحسب.

ويتضح من ذلك عظم الشبه بين تلك الصناعات ونظام المصانع الذى نعرفه فى الوقت الحاضر. غير أن تلك الصناعات على الرغم من قيامها على أساس النظام الرأسمالى ، كانت لا تعرف الخصام المستحكم بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال ، وهو الخصام الذى يعتبر من أكبر المشاكل التى تعانيها الدول الصناعية الحديثة . وما ذلك إلا لأن صناعات انجلترا فى ذلك العهد يدوية وصغيرة إذا قورنت بالصناعات الحالية ، فكان نظام العمل يستلزم من صاحب رأس المال أن يشرف بنفسه على جميع شئون صناعته ، ويتصل اتصالاً مباشراً بعماله ، ولذا سهل التفاهم بينه وبينهم وحلت أسباب الشكوى قبل ان تستفحل وتؤدى الى الاصطدام وإضراب العمال.

رواج التجارة الداخلية والخارجية :

كانت تجارة انجلترا الداخلية اكثر رواجاً منها فى فرنسا وألمانيا فى القرن الثامن عشر بسبب عدم تعرضها للعقبات التى اعترضتها فى هاتين الدولتين . فقد كانت انجلترا خلواً من الجمارك الداخلية نظراً لضعف نفوذ الاشراف وقوة نفوذ الحكومة المركزية ، كما كانت هناك عوامل عديدة دعت الى رواج التجارة الداخلية كتقدم الزراعة وكثرة العناية بتربية الأغنام ، وضعف النقابات الطائفية وانتشار الصناعات اليدوية . وفى الحق أنه لم يعق رواج تلك التجارة سوى رداءة الطرق الداخلية سواء أكانت برية ان نهرية ، وقلة الأمن فيها. ولذا كانت التجارة مقصورة على السلع الخفيفة الحمل والمرتفعة الثمن ، وكانت فى الغالب لا تتعدى دوائر ضيقة ، مما أدى إلى قلة التجارة فى الفحم نظراً لصعوبة نقله من مكان إلى آخر ، وذلك على الرغم من أهميته للصناعة وللمعيشة فى تلك البلاد الباردة وكان أكبر مصدر له فى انجلترا هو مدينة نيو كاسل، بسبب وقوعها على البحر وسهولة نقل الفحم منها بالسفن إلى لندن وبقية الثغور الأخرى ، وكذلك إلى المدن الواقعة على مجارى الأنهار الهامة .

ويستدل على أهمية التجارة الداخلية فى انجلترا ورواجها بالنسبة لما كانت عليه فى بقية الدول الأوربية من كثرة الأسواق السنوية التى عقدت فى انجلترا منذ القرن الحادى عشر ، والتى كانت شديدة الشبه من حيث اهميتها بأسواق العرب فى العصر الجاهلى . وأشهر تلك الأسواق هى سوق ونشستري جنوب انجلترا ، وسوق ستوربردج فى شرقها على مقربة من كمبردج ، وكانت تلك الأسواق تعقد عادة فى شهر سبتمبر وتعرض فيها السلع المختلفة من كل أنحاء انجلترا ومن دول أوربا الشمالية والغربية ، وقد اختفظت بأهميتها حتى ظهرت السكك الحديدية وطرق المواصلات الحديثة فغيرت معالم التجارة الداخلية.

أما التجارة الخارجية فقد بدأت صغيرة فى العصور الوسطى وكانت مقصورة على تبادل السلع بين انجلترا والدول الأوربية القريبة منها لاسيما الأراضى المنخفضة . ثم نشطت التجارة نشاطاً كبيراً فى القرن السادس عشر فى عصر الملكة (اليصابات) واستمرت فى تقدم مطرد ختى صارت انجلترا فى القرن الثامن عشر أكثر دول العالم رواجاً فى تجارتها الخارجية ويرجع ذلك التقدم السريع إلى ثلاثة أسباب :

(أ) تغيير أهمية موقع انجلترا الجغرافى بعد كشف امريكا سنة 1492 وكشف طريق راس الرجاء الصالح سنة 1498 ، فقد كانت انجلترا قبل ذلك واقعة على حافة العالم المتمدين فلم تستطع أن تساهم فى تجارة الشرق بسبب بعدها براً وبحراً عن طريق التجارة المارة بمصر وبلاد الشرق الادنى . ولهذا كانت مدن إيطاليا تختكر تقريباً تلك التجارة الرابخة فى العصور الوسطى . أما بعد كشف امريكا وطريق إفريقيا الجنوبية فان التجارة قد انتقلت إلى غرب أوربا ، وظهرت اهمية موقع انجلترا المتوسط بين أوربا وامريكا . ولذا استطاعت تلك الدولة ان تدخل فى ميدان المنافسة الشديدة لاكتساب الأسواق والمستعمرات.

(ب) براعة انجلترا فى الأعمال البحرية بسبب طبيعة بلادها وسليقة شعبها ، ولذا تمكنت على الرغم من فقرها وقلة سكانها من التغلب على الـدول التى سبقتها فى ميدان الكشف والاستعمار وأهمها أسبانيا وفرنسا.

(ج) اتساع أملاك انجلترا على حساب الدول المنافسة لها ، فقـد اشـتبكت انجلترا من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، فى حـروب عديدة مع اسبانيا وفرنسا ، وبذلك حصلت على امبراطوريتها الواسعة . وكان غرض انجلترا الرئيسى من تلك الحروب كسب المغانم التجارية، نظراً لانتشار العقيدة فى تلك العصور بأن أضمن وسيلة لرواج التجارة هي احتكار الأسواق والقضاء على المنافسين فيها، ولا يتم إلا بالحرب.

ففى سنة 1579 تحالفت انجلترا مع هولندة البروستانتية ضد أسـبانيا الكاثوليكية ، فحصلت هولندة على جزائر الهند الشرقية (وتعتبـر أندونـسيا أهم أجزائها) بينما خصلت انجلترا على عدة مستعمرات على الساحل الشرقى لأمريكا الشمالية ، واهمها الأراضى التى تكونت منها مستعمرة فرجنيا سـنة 1624 ، وقد انتعشت تجارة انجلترا كثيراً بسبب انتـصارها علـى اسـبانيا فتكونت فيها كثير من الشركات التجارية الكبيرة مثل شركة الهنـد الـشرقية التى تألفت سنة 1600 واتسعت فى أعمالها ونفوذها ختى انتهت بضم الهنـد إلى انجلترا سنة 1858.

وفى سنة 1655 استولت انجلترا على جزيرة جمايكا التـى كانـت تابعة لاسبانيا ، وبذلك اكتسبت مركزاً هاماً للتجارة مع جزائر الهند الغربية . وفى نفس الوقت تخاربت انجلترا مع حليفتها السابقة هولندة بسبب تـضارب المصالح التجارية بينهما ، واغتصبت منها سنة 1664 مدينة نيو أمـستردام (التى صارت مدينة نيويورك فيما بعد) ، ومنذ ذلك الوقت ضعفت قوة هولندة البحرية بقدر مازادت قوة انجلترا.

وعندما اتسع نفوذ لويس الرابع عشر ملك فرنسا وطمع في ضم أسبانيا إلى فرنسا حاربته انجلترا من سنة 1702 إلى سنة 1713 ، ولما انتصرت عليه حصلت على جبل طارق (وهو مفتاح البحر الأبيض المتوسط) وعلى جزيرة نيوفوندلند وإقليم نوفاسكوشيا وأراضي خليج هدسن ، وبذلك وضعت انجلترا أساس ممتلكاتها الواسعة في كندا.

وفي حرب السنوات السبع (1756 – 1763) عادت انجلترا بمساعدة بروسيا إلى محاربة فرنسا في عهد لويس الخامس عشر ، ولما انتصرت عليها غنمت منها مغانم كبيرة إذا استولت على بقية أنحاء كندا وعلى إقليم فلوريدة وكل أراضي الولايات المتحدة الواقعة شرقي المسسبي ، وصارت لانجلترا الكلمة العليا في الهند.

ولا جرم أن هذه العوامل الملائمة لتقدم تجارة انجلترا الخارجية لم تكن كافية وحدها لضمان ذلك التقدم ، لو لم تكم صناعة انجلترا في ذلك العهد قد بلغت من الرقي درجة تسمح لها بتموين الأسواق العديدة التي اكتسبتها بما تحتاج إليه من السلع . وقد بينا فيما سبق كيف تقدمت صناعة انجلترا منذ القرن السابع عشر ، وشرحنا العوامل التي ساعدت على ذلك ، ولهذا كان اتساع الطلب على المصنوعات البريطانية من الأسباب الهامة التي حملت المخترعين وقتئذ علي إعمال الفكر لتحسين وسائل الصناعة واستنباط الآلات التي تساعد على زيادة الانتاج ورخصة.

وقد نتج عن رواج تجارة انجلترا الخارجية ان تعددت في انجلترا الشركات التجارية القائمة على مبدأ احتكار التجارة في جهات مختلفة من الشرق والغرب وزاد نفوذ كبار التجار تبعاً لزيادة ثروتهم ، ختى أن الملك جيمس الأول اوجد لقباً جديداً من ألقاب الأشراف وهو لقب (بارونت) وذلك لكي يرفع إلى مرتبة الأشراف أولئك التجار الذين يتحفونه بهبة مالية كبيرة .

ومما يشهد بسرعة تقدم التجارة الخارجية أنها كانت فى عهد جيمس الأول تقدر بنحو 2.000.000 جنية سنوياً ، وفى سنة 1703 (اى بعد نحـو 100 سنة) صارت تقدر بمقدار 6.552.000 جنية ، وفى سنة 1760 بلغت 14.500.000جنية . وكذلك تغيرت الأسواق التى اتجرت معها انجلترا فـى هذه المدة تغيراً جوهرياً ، فبعد أن كانت هولندة وفرنسا والبرتغال اكثر الدول تعاملاً مع انجلترا فى القرن الخامس عشر ، صارت جل تجارة انجلترا مـع ممتلكاتها الجديدة.

والآن وقد استعرضنا حالة انجلترا الاقتصادية فى القرن الثامن عشر يجب أن لا يغرب عن البال أنه بعد منتصف ذلك القرم حدث فـى انجلتـرا انقلاب خطير فى الزراعة والصناعة أدى إلى تغير حالة البلاد الاقتـصادية تغيراً كلياً . ونظراً لأهمية هذا الانقلاب وتشعب أسبابه ونتائجة راينا أن نفرد له أبحاثاً خاصة فى الفصول التالية.

الفصل الرابع

الزراعة فى اوربا فى القرن التاسع عشر

- حالة أوربا الزراعية قبل الانقلاب الزراعى
- حالة انجلترا الزراعية بعد الانقلاب الزراعى
- اسباب الانقلاب الزراعى و تطوره
- تحسين وسائل الانتاج الزراعى
- نمو الملكيات الكبيره

حدث فى انجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر تغير بعيد المدى بليغ الآثار من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، كان لا يقل فى خطورته عما حدث حينذاك فى فرنسا وألمانيا ، غير أنه لم يرم إلى أغراض سياسية ، ولم يكن نتيجة ثورة خطيرة مثل ما حدث فى فرنسا ، ولا من ثمرات حكومة مستبدة متنورة ، كما كان الحال فى بروسيا ، وانما حدث تدريجياً ومن تلقاء نفسه بسبب تهيئ ظروف اقتصادية معينة كانت لابد مؤدية الى نتائج طبيعية محتومة . وعلى الرغم من ان هذا التغير الهائل كان فى بادئ الامر اقتصادياً واجتماعياً بحتاً ، فقد انتهى إلى نتائج سياسية خطيرة كتدعيم الديموقراطية ، وتوسيع حق الانتخاب لمجلس النواب والمجالس البلدية وتعديل الدوائر الانتخابية ، والقضاء على ما تبقى للاشراف من نفوذ أو حقوق إقطاعية .

وينقسم التغير الاقتصادى العظيم الذى حدث فى انجلترا فى هذا العصر إلى قسمين كبيرين:

1- الثورة الصناعية .

2- الانقلاب الزراعى .

ويرتبط هذان القسمان بعضهما ببعض ارتباطاً تاريخياً واقتصادياً عظيماً ، بحيث لا تصح دراسة أحدهما ولا يمكن الالمام به وفهمه جيداً بدون دراسة الآخر واستيعابه . ومع ذلك فان هذا الارتباط الوثيق لم يمنع ان يكون لكل منهما خاص ونتائج مستقلة عن الآخر . ويجب علينا فى البداية أن تحدد بالضبط معنى الثورة الصناعية والانقلاب الزراعى لكي لا يكون هناك محل للبس فيما بعد .

لا يقصد بالثورة الصناعية جميع التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى اوربا فى القرن الماضى ، فان الثورة الفرنسية التى قامت من سنة 1789 الى سنة 1794 ، والاصلاح فى بروسيا الذى تم من سنة 1807 الى سنة 1812 ، قد انتجا نتائج اقتصادية خطيرة ، ذلك فان الثورة الصناعية لم تبدأ فى فرنسا إلا بعد سنة 1825 ، ولم تبدأ فى بروسيا إلا بعد سنة 1850 ، وانما المقصود بالثورة الصناعية ماخدث من التغير العظيم فى وسائل الصناعة وظروفها بسبب المخترعات الكثيرة والتوسع فى استخدام الآلات البخارية القادرة على الانتاج الكبير . وكان من اهم نتائج ذلك التغير قيام نظام المصانع واحتشاد السكان فى المدن وقد حدثت تلك الثورة الصناعية فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . وانتهت مرحلتها الاولى حوالى سنة 1825.

اما الانقلاب الزراعى الذى حدث فى انجلترا فى نفس ذلك الوقت وفى بقية دول اوربا بعد ذلك ، فان له معان تختلف باختلاف كل دولة ظهر فيها فالمقصود فى انجلترا ما يأتى:

1-تزايد عدد الملكيات الكبيرة على حساب عدد الملكيات الصغيرة .

2-القضاء على الاراضى الشائعة التى انتفع منها صغار الملاك والمستأجرين ، وتحديد الملكيات عموماً باقة الأسيجة حولها .

3-تحول كثير من صغار الملاك والمستأجرين إلى عمال زراعيين .

4-مهاجرة كثير من المشتغلين بالزراعة من الريف الى المدن للاشتغال بالصناعات الناشئة فيها .

حالة انجلترا الزراعية قبيل الانقلاب الزراعى :

لقد شرحنا فيما سبق حالة الزراعة فى انجلترا فى القرن الثامن عشر، ولكي تفهم مغزى الانقلاب الزراعى ومداه نلخص تلك الحالة قبيل الانقلاب الزراعى فيما يأتى:

1-كانت الزراعة المهنة الرئيسية للسكان والمورد الرئيسى للثروة الأهلية ويستدل على ذلك من البيان الآتى الذى يدل على حالة انجلترا سنة 1770.

مجموع السكان	عدد المشتغلين بالزراعة	عدد المشتغلين بالصناعة	مجموع الدخل الاهلى	دخل المشتغلين بالزراعة	دخل المشتغلين بالصناعة
8.500.000	3.600.000	3.000.000	119.500.000	66.000.000	27.000.000

ويستنبط من ذلك ان الفرق البسيط (نحو نصف مليون) بين عدد المشتغلين بالزراعة وعدد المشتغلين بالصناعة كان يقابلة فرق كبير (يزيد على الضعف) بين دخل كل فريق منهما . ويعلل ذلك بأن أسعار الغلات الزراعية كانت مرتفعة وانتاجها كبيراً ، فى حين أن الانتاج الصناعى اليدوى كان صغيراً بالنسبة لعدد المشتغلين بالصناعة، وقد نجم عن ذلك ان انجلترا كانت قادرة على انتاج جل حاجياتها الزراعية ، ولم يبدأ اعتمادها على الواردات الزراعية الاجنبية إلا بعد سنة 1792 ، اى عندما أخذ سكان المدن فى التزايد السريع ، وصار الطلب على الغلات الزراعية يفوق الانتاج المحلى .

2-كانت الملكية الصغيرة منتشرة فى أنحاء انجلترا الزراعية ، ولم تتغير انظمة الزراعة ووسائلها وانواع غلاتها عما كانت عليه فى القرون السابقة وذلك من حيث كثرة الاعمال اليدوية ، وقلة العناية بالصرف

والتسميد ، واتباع نظام الثلاثة حقول بدلاً من نظام الدورة الزراعية . وقد بدأت الملكية فى التزايد تدريجياً فى القرن الثامن عشر ،ولكنها لم تبلغ ما بلغته فيما بعد من الكثرة والاهمية .

3-كان سكان الريف ناعمين بدرجة من الرفة لم يعرفها امثالهم فـــى بقيـــة الدول الأوربية ، لأن الزراعة لم تكن المورد الوحيد للرزق فى الجهـــات الريفية بل صحبها دائماً صناعات يدوية منزلية قام بها النساء والرجـــال فى اوقات فراغهم وكان اغلب انتاج انجلترا الصناعى فى اوائـــل ذلـــك القرن مستحرجاً من تلك الصناعات الريفية.

حالة انجلترا الزراعية بعد الانقلاب الزراعى:

عندما انتهى الانقلاب الزراعى فى انجلترا فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، تحسنت الزراعة تحسناً عظيماً فى انتاجها ووسائلها وغلاتهـــا ولكن ذلك التحسن لم يلبث طويلاً إذ تحولت حالة الزراعة فى أواخر القـــرن إلى عكس ماكانت عليه من قبل ، وذلك على النحو الآتى:

(أولاً) نقصت أهمية الزراعة وصـــارت الـــصناعة هـــى الأســـاس الاقتصادى لحياة الدولة . وعلى الرغم من ان الزراعة بقيت حتى اليوم اهـــم صناعة فى انجلترا ، فقد نقص عدد المشتغلين بها إلى أقل مـــن 10/1 مـــن مجموع السكان وإن كانوا أكثر عدداً من المشتغلين بأية صناعة أخرى.

(ثانياً) زاد اعتماد انحلترا علـــى الـــواردات الزراعيـــة الأجنبيـــة، لأن ما سببه-الانقلاب الزراعى من زيادة الانتاج كان غيـــر متناســـب مـــع الزيادة السريعة فى عدد سكان المدن وما تبع ذلك من زيادة الطلـــب علـــى الغلات الزراعية .

(ثالثاً) تغلبت الملكيات الكبيرة على الملكيات الصغيرة حتى صارت أنجلترا أقل دول العالم فى الملكية الصغيرة بالنسبة الى عدد المشتغلين بالزراعة فيها .

(رابعاً) ساءت حالة أهل الريف عموماً بسبب القضاء على الصناعات المنزلية ومهارة أغلب صغار الملاك والمستأجرين الى المدن أون تحولهم الى عمال زراعيين ، مما الى نقص سكان الريف فى العدد وفى الثروة والرفاهية .

ويظهر من ذلك السبب فى تسمية الانقلاب الزراعى بهذا الاسم، كما يتبين كيف هذا الانقلاب مبغوضاً من عامة المشتغلين بالزراعة بسبب الاضرار البليغة التى ألحقها بهم والتى كانوا عاجزين عن مقاومتها .

أسباب الانقلاب الزراعى وتطوره :

أن تجميع روؤس الاموال الكبيرة فى أنجلترا بسبب طول ممارستها للتجارة منذ القرن السادس عشر ، وتمتع كبار الملاك الزراعيين دون غيرهم بالجاهوالنفوذ فى المجتمع ، دفع كبار الاغنياء من التجار والصناع الى توجيه بعض ثروتهم الى شراء الاراضى الزراعية لكى يصبحوا بذلك من فريق كبار الملاك ، وينعموا بما نعم به هؤلاء من نفوذ سياسى وأحترام المجتمع لهم . وقد كانت أنجلترا حتى القرن التاسع عشر مشابهة لبقية الدول الزراعية من حيث تمجيدها للاهمال الزراعية دون غيرها من وسائل الكسب ، فكانت كراهة الفرد فيها تقاس بقدر ما يملكه من الضياع الواسعة ، كما كان الاشتغال بالتجارة والصناعة مرغوباً عنه لاعتقاد الناس بأن تلق المهن لا تتفق مع نبل المحتد وسمو الاخلاق ، مهما أصاب المشتغلين بها من النجاح والثروة . فلا غرابة أذن فى أن الاغنياء سعوا الى تحقيق أطماعهم

الاجتماعية والسياسية باتباع الوسيلة الوحيدة الموصلة الى ذلك ، وهى أمتلاك الاراضى الواسعة والاشتغال بالزراعة . ولذا أخذت الزراعة بعد منتصف القرن الثامن عشر فى التحول الى النظام الرأسمالى ، كما تحولت الصناعة والتجارة اليه فى القرن السابق . على أن المساواة بين كبار التجار والصناع وبين كبار الملاك لم تتحقق الا منذمنتصف القرن التاسع عشر ، أى بعد أن أستتبت قدم الصناعة فى أنجلترا وتبين للجمهور ما درته على المشتغلين بها من الثروة الطائلة ، وما جنته البلاد منها من الفوائد الجليلة .

وتضح من ذلك أن الزراعة أخذت تتغير تدريجآ تغيرآ جوهريآ فى نفس الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية تتوسع فى سيطرتها على الصناعة والتجارة ، وتزيد فى نفوزها فى المجتمع وفى عالم السياسة . ولا جرم أن توظيف رؤوس الاموال الكبيرة فى الزراعة يؤدى الى نفس النتائج التى يؤدى اليها فى الصناعة كالاقتصاد فى النفقات العامة ، والمقدرة على أختمال الخسائر والازمات المؤقتة ، وأستخدام أحسن الوسائل وأبرع العمال فى الانتاج ، وأختيار أنسب الاوقات والأسواق لبيع المحصول بأحسن الاثمان . وهى كلها مغانم جليلة يعجز المالك الصغيرعن المساهمة فيها ، ولذلك يصبح موقفه بأزاء المالك الكبير مشابها لموقف الصانع أو التاجر الصغير الذى يعجز عن أحتمال منافسة الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة ، ولذا ينسحب تدريجآ من الميدان .

وكان توجيه رؤوس الاموال الى الزراعة بعد منتصف القرن الثامن عشر فى طليعة أسباب الانقلاب الزراعى فى أنجلترا ، اذ تفرعت منه بقية الاسباب الاخرى . لان كبار الملاك أخذوا يخصصون جانبآ من ثروتهم لاصلاح أملاكهم وعمل التجارب اللازمة لزراعة الغلات الجديدة وأستثمار الارض بطريقة فنية دقيقة ، وكان صغار الملاك عاجزين عن مجاراتهم فى

ذلك الميدان لما تطلبهمن حبس أموال كثيرة لم تتوفر لديهم ، ولم يكن متوقعاً أن تدر عليهم أرباحاً سريعة أو مضمونة . وقد نتج عن هذا الاتجاه الجديـــدة فى الزراعة أن زاد الاقبال على أستخدام الوسائل العلمية فيها وأحلال الالات محل الانسان فى العمل ، فأدى ذلك الى زيادة الانتاج الزراعى وتقليل الطلب على الايدى العاملة فى الزراعة .

تحسين وسائل الانتاج الزراعى :

كان أهم ما دعى الى تحسين الانتاج الزراعى فى أنجلترا ، فــضلا عن توافر رؤوس الاموال لدى أكثرية الملاك ، هو ما بدى من زيادة مطردة فى أسعار الغلات الزراعية بعد سنة 1760 ، نظراً لــسرعة تزايــد عــدد السكان وتصاعد أجورهم ومكاسبهم فى ذلك العصر بــسبب قيــام الثــورة الصناعية وعندما ظهر نظام المصانع حوالى سنة 1775 قامت مدن صناعية جديدة وعظم الطلب على الغلات الزراعية ، فأقبل المزارعون على أعــادة تنظيم شئونهم وبذل غاية الجهد لزيادة انتاجهم ، لكى يتمكنــوا مــن تمــوين الاسواق الكبيرة والاستفادة من الاسعار المرتفعة ، بعد أن كــان غرضــهم الاول أنتاج ما يكفى حاجتهم وحاجة الاسواق المحلية فحسب . وبهذه الوسيلة بدأت الزراعة فى الافتداء بالصناعة الحديثة من حيث الاستفادة مــن التقــدم العلمى الى أقصى حد ، وبهذانعمت بزيــادة الانتــاج وتقليــل نفقاتــه فــى نفس الوقت .

وقد كان طبيعياً أن يكون التقدم الزراعى بطيئاً فــى مبــدأ الامــر ، ومقصوزاً فى الغالب على توسيع المساحة المزروعة بعد تخفيف المستنقعات وأصلاح الاراضى البور وأدخالها فى الزراعة . وساعدت حروب نــابليون على زيادة الاهتمام بتحسين الانتاج الزراعى لما سببته من زيادة الطلب على المزوعات وأرتفاع أسعارها ، ولذا قامت فى ذلك الوقت كثير من الجمعيات

التى عنيت بدراسة الشئون الزراعية لتعريف المزاعين بأحسن وسائل الزراعة الحديثة وحثهم على تنويع انتاجهم والاقبال على زراعة كثير من الغلات الجديدة ، ولتنظيم الانتاج الزراعى وتدبير أحسن الوسائل لتصريفه فى الاسواق .

وعند أنتهاء حروب نابليون تعرض أغلب الملاك لخطر الافلاس بسبب كثرة الواردات الزراعية وقتئذ وسرعة هبوط الاسعار . غير أن النفوذ العظيم الذى نعم به كبار الملاك ساعدهم على أنقاذ الموقف يحمل الحكومة على حماية الزراعة من المنافسة الاجنبية ، وأصدار قوانين القمح (corn laws) لسنة 1815 لمنع هبوط أسعار الغلال عن المستوى معين . ولهذا أستمرت الزراعة متمتعة بالاسعار المرتفعة مما عاى المشتغلين بها بالفوائد العظيمة وقد أدى تحسن وسائل الزراعة الذى ظهر واضحاً فى أوائل القرن الماضى الى النتائج الاتية :.

1- اتباع الدورة الزراعية بدلا من الطريقة القديمة المسرفة التى قضت بعدم زراعة الارض أكثر من مرتين فى كل ثلاث سنوات (نظام الثلاثة حقول) لكى تسترد قوتها وخصبها .

2- زيادة أستخدام الاسمدة الطبيعية والصناعية ، وتحسين وسائل الصرف ، والعناية بدراسة أنواع التربة المختلفة لمعرفة الغلات الملائمة لكل منها .

3- التوسع فى تحسين انتاج الاغنام والماشية ، والاهتمام بشأن تغذيتها لزيادة لحومها وألبانها .

4- أستخدام كثير من الالات الزراعية الجديدة كالمحاريث والات الحصاد التى تجرها الخيل ، وذلك بغرض الاقتصاد فى الوقت والنفقات ، غير أن تلك الالات لم تكثر الا بعد أن تقدمت الصناعة تقدماً ظاهراً.

ومما يدل على كثرة أهتمام الرأى العام بشئون الزراعة فى ذلك الوقت تعدد المعارض الزراعية التى أقيمت فى أنحاء البلاد المختلفة ، وتأسيس الجماعية الزراعية الملكية سنة 1838 ، وجمعية الكيمياء الزراعية سنة 1842 ، بغرض تشجيع الابحاث الزراعية العلمية ، وأسداء جمهور المزارعين كل مساعدة وارشاد.

حركة أقامة الاسيجة (*Enelosures Movement*)

ظهرت الرغبة فى أقامة الاسيجة حول الحقول فى أنجلترا منذ القرن الرابع عشر ، ولكنها كانت فى مبدئها ضعيفة ولم تشمل مساحة كبيرة من الارض. أما بعد منتصف القرن الثامن عشر فقد أصبحت تلك الرغبة عامة وقوية، بدرجة أنه لم تأت سنة 1850 الا وكانت جميع أراضى أنجلترا محاطة بأسيجة ، ويعلل الاهتمام الشديد باقامة الاسيجة فى أنجلترا فى ذلك الوقت بثلاثة أسباب:

(الاول) أن زيادة مكاسب الزراعة بسبب كثرة الطلب على الغلات الزراعية وأرتفاع أسعارها دفعت الملاك الى توسيع المساحة الصالحةللزراعة بكل الوسائل ، وقد كانت أيسر تلك الوسائل هى أمتلاك الاراضى الشائعة(1) وتحويلها الى الزراعة ، اذ كانت تلك الاراضى فى الغالب مخصصة للرعى .

(الثانى) سهولة الحصول على موافقة البرلمان على قوانين الاسيجة نظراً لعظم نفوذ طبقة الملاك فى البرلمان وقتئ ، وقد أستمر هذا النفوذ حتى بعد صدور قانون الاصلاح الدستورى (Reform Aet) سنة 1832 .

(الثالث) تجهيز علماء الاقتصاد وفى طليعـــتهم آدم ســميث لاقامـــة الاسيجة فقد رأوا فى ذلك تمهيداً لازما لكل أصلاح زراعى فى أنجلترا نظراً لان زراعة الارضى غير المحدودة بأسيجة كانت مدعاة للاســراف وغيــر مشجعة على أستخدام الطرق الزراعية العلمية ، بسبب كثرة تقسيم الاراضى بين الملاك ، وصعوبة أتفاقهم على أتباع أصلاحات زراعية معينة كتحــسين الصرف وتعبيد الطرق الخ ، وكثرة التنازع بيــنهم ممــا أســتنفد أمــوالهم ومجهودهم فى ساحة القضاء . ولهذا رأى آدم ســميث ألا مفــر مــن هــذه المساوىء ولا أمل فى أصلاح الزراعة وزيادة أنتاج أنجلتــرا حتــى يفــى بحاجتها الا أذا أقيمت الاسيجة ، وكبرت الملكيات الزراعية، ووظفت رؤوس الاموال الكبيرة فى الزراعة .

أشكال حركة أقامة الاسيجة؟

وقد أتخذت حركة أقامة الاسيجة وسائل مختلفة، ففى حالــة أتفــاق جميع المنتفعين من الارض الشائعة فى منطقة معينة على التنازل عنها فــى مقابل تعويض عينى أو مالى ، تم ذلك دون تدخل الحكومة، وأصبحت تلــك الارض ملكاً لاحد الافراد . فكان ضرورياً أن يعرض الامر على البرلمــان لكى يصدر قانوناً باقامة الاسيجة والاستيلاء على الارض الشائعة فى منطقة معينة على التنازل عنها فى مقابل تعويض عينى أو مالى، ثم ذلك دون تدخل الحكومة ، وأصبحت تلك الارض ملكاً لاحد الافراد. أما اذا قبل ذلك التنازل أربعة أخماس المنتفعين ورفضه الباقون، فكان ضرورياً أن يعــرض الامــر على البرلمان لكى يصدر قانوناً باقامة الاسيجة والاســتيلاء علــى الارض الشائعة فى تلك المنطقة . غير أنه نظراً لبطء هذه الطريقة وكثــرة نفقاتهــا أصدر البرلمان سنة 1836 قانوناً سمح باقامة الاسيجة بدون تصريح خاص من البرلمان ، أذا وافق ثلثاً الافراد المنتفعين من الارض الشائعة على ذلك .

ولا مراء فى أن نتائج التوسع فى أقامة الاسيجة كانت وخيمة علـــى المالك الصغير وأن عادت بالفائدة على الزراعة بوجه عـــام ، لان المالـــك الصغير كان قبل ذلك قادراً على تخصيص كل أرضـــه لزراعـــة الحبـــوب والغلات المرتفعة الاثمان ، وعلى ترك حيواناته كالماشية والاغنام والـــدجاج للرعى فى الارض الشائعة فى قريته . فلما حرم من الانتفاع من تلك الارض صار ملزماً بتقليل مساحته المزروعة وتخصيص جانب من أرضه الصغيرة لرعى حيواناته ، ولذا قل أنتاجه الزراعى وزادت نفقاته فى الوقـــت الـــذى بدأت فيه منافسة المالك الكبير له. وعلى الرغم من أن المالك الصغير حصل على تعويض مالى فى مقابل نزوله عن حقوقه فى الارض الشائعة فانه بعـــد صرف ذلك التعويض فى سد حاجاته العديدة ، شعر بأنه قد فقد حقـــاً ثمينـــاً متوارثاً دون ان يحصل على أدنى تعويض جدى بقابلة.

وكثيراً ماعمد صغار المزارعين الى مقاومة إقامـــة الاســـيجة بكـــل الوسائل حتى القوة ، ولكن ذلك لم يجدهم نفعاً إذ كان لا مفـــر مـــن النتـــائج المحتومة لسرعة تزايد السكان فى ذلك العـــصر ، وكثـــرة الطلـــب علـــى المزروعات واستخدام رؤوس الأموال الكبيرة والطرق العلمية الجديدة فـــى الزراعة وعندما وجد صغار المزارعين انفسهم عـــاجزين عـــن الاحتفـــاظ بموقفهم بعد أن الأراضى الشائعة وظهرت منافسة كبار الملاك لهم ، لم يروا بدأ للتخلص من ورطتهم من اتباع إحدى الطرق الآتية:

(أ) المهاجرة إلى المدن الصناعية حيث ظهرت المصانع الجديدة وتعـــددت سبل الرزق وكثر الطلب على الأيدى العاملة .

(ب) المهاجرة إلى الولايات المتحدة والممتلكات البريطانية حيـــث منحـــت الأراضى مجاناً أو بابسط الشروط لمن قبل على استخدامها فى الزراعة أو الرعى .

(ج) البقاء فى أقاليم انجلترا الزراعية وإن أدى ذلك الـــى تحـــول المالـــك الصغير الى عامل أجير . ولعل هذا الطريق الاخير كان أشدها وعورة واثقلها على النفس .

نمو الملكيات الكبيرة :

نتج عما سبق ان نقصت الملكية الصغيرة فى انجلترا نقصاً عظيمـــاً وأعيد تنظيم المجتمع الزراعى فى تلك البلاد على أساس الملكية الكبيـــرة . وقد نمت الملكيات الكبيرة فى انجلترا بوسائل متعددة : ففى اواخـــر القـــرن الثامن عشر بدأ كثير من صغار الملاك ينسجون تدريجياً من الزراعة بسبب قلة مكاسبهم وكثرة تعرضهم للمنافسة ، فباعوا املاكهـــم للاشـــراف وكبـــار الأغنياء فى مقاطعاتهم ، ثم رحلوا الى المدن الصناعية أو الـــى الخـــارج . ولما بدأت حروب نابليون وارتفعت اثمان الغلات والاراضى الزراعيـــة زاد إقبال صغار الملاك على بيع املاكهم ليستفيدوا من ارتفاع اســـعارها وقتئـــذ واقبل على شرائها كبار المشتغلين بالصناعة والتجارة لرغبتهم فى توظيـــف اموالهم فى الزراعة والحصول على مانبع ذلك من زيادة الجـــاه والنفـــوذ . وعندما حلت الازمة الزراعية سنة 1815 وأخذت اســـعار الأراضـــى فـــى التدهور السريع أقبل بقية صغار الملاك على التخلص من املاكهم قبـــل ان يتعرضوا للافلاس التام .

وبهذه الوسائل قلت الملكية الصغيرة حتى كانت حالة انجلتـــرا ســـنة 1845 شبيهة بحالتها اليوم من حيث كثرة الملكيات الكبيـــرة فيهـــا بدرجـــة لا تضارعها فيها اية دولة اخرى فى اوربا الغربية . وقد استمرت الملكيـــات فى التضخم منذ ذلك الوقت ، لكثرة التزاوج بين الاســـر الـــشريفة القديمـــة والاسر الغنية المشتغلة بالصناعة والتجارة ، وما تبع ذلك من انضمام تلـــك الاسر بعضها الى بعض .

ولا ريب فى أن تحول الملكيات فى انجلترا من صغيرة الى كبيـــرة عاد على الزراعة بفوائد جليلة فى بادئ الامر قلما صحبه من تخسن واضح فى وسائل الزراعة ، فقد اصبح المجتمع مقسماً الى ثلاثة طبقـات مـستقلة وهى :

(أ) طبقة كبار الملاك التى تعنى قبل كل شئ بالحصول على اكبر اجر من المشتغلين بفلاحة املاكها .

(ب) طبقة المستاجرين التى تقظف أموالها فــى الزراعــة علـــى أمــل الحصول على اكبر مقدار من الربح ، فولذا لاتربطها صلات قوية بالزراعة على اعتبارها مهنة هامة، او بطبقة المــلاك او العمـــال الزراعيين .

(ج) طبقة العمال الزراعيين التى لا تملــك الاراضـــى التـــى تـشتغل بفلاختها ولا تساهم فى إدارة شئونها بوجه ما ، وإنما تقوم بعمل ما يطلب منها فى مقابل ما تخصل عليه من اجر .

ولا يخفى أن هذا التطور الخطير الذى بدأ منذ منتصف القرن الثامن عشر فى المجتمع الزراعى فى انجلترا وفى نظام الملكية الزراعية فيها كان معتبراً فى بادئ الأمر تقدماً كبيراً من الوجهة الاقتصادية ، لما نتج عنه مـــن زيادة المساحة المرزوعة وزيادة الانتاج الزراعى وتحسن وسائل الزراعيـــة غير ان هذا التقدم اشتمل بلا ريب على بذور اضمحلال الزراعة فيما بعد ، لأنه أدى الى نقص عدد الملاك والمشتغلين بالزراعة بوجــه عــام ، حتـــى صاروا أثلية ضئيلة فى الأمة . ولهذا الاعتبار اهميته الكبيــرة فـــى دولـــة دستورية كانجلترا ، إذ انه عندما تعرضت الزراعة للاضمحلال فى أواخـــر القرن الماضى لم تجد من يدافع عنها او ياخذ بناصرها ، بل كانت الأغلبيـــة ترحب بذلك الاضمحلال لأنه متفق مع مصالحها الصناعية والتجارية.

الفصل الخامس

اضمحلال الزراعة فى اوربا و طرق علاجها

- مظاهر اضمحلال الزراعه في اوربا
- اسباب اضمحلال الزراعه
- طرق علاج الزراعة في انجلترا
- تشجيع الملكية الصغيره – التعاون الزراعى – التسليف الزراعى – التعليم الزراعى – النقابات الزراعيه – تحسين الحياة الريفيه – تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسيه راى حسب العمال – راى حسب المحافظين – راى حسب الاحرار

على الرغم من ان بذور اضمحلال الزراعة وضعت في أواخر القرن الثامن عشر وكان نموها بطريقة خقية لاتلفت النظر ، كتناقص عدد المشتغلين بالزراعة من 34% من مجموع السكان سنة 1811 ، إلى 28% سنة 1831 و 16% سنة 1851 ، فقد كانت الزراعة في انجلترا في تقدم ورخاء عظيمين إلى سنة 1875 ، بل إن الفترة الواقعة بين سنة 1853 و 1873 تعتبر بحق العثر الذهبي للزراعة في انجلترا . ويعلل هذا الرخاء الزراعي في ذلك الوقت بأسباب عديدة أغلبها عرضي مؤقت ، وأهمها :

1- اعتماد انجلترا على انتاجها الزراعي الداخلي في عصر نابليون بسبب كثرة مشاغلها الحربية وخضوع أوربا للنظام القاري ، ولذا بقيت أسعار الغلات الزراعية مرتفعة وعظمت مكاسب الملاك.

2- اتباع انجلترا لسياسة الحماية الزراعية باصدارها قوانين القمح سنة 1815 ، ولذا نقت منافسة الواردات الزراعية ، وبقيت الأسعار مرتفعة والمكاسب كبيرة .

3- عندما ألغيت قوانين القمح سنة 1846 إجابة لرغبة سكان المدن المشتعلين بالصناعة والتجارة بعد أن كثرت الشكوى من غلاء المعيشة لم تنخفض أسعار الغلات الزراعية كما كان منتظراً ، بل استمرت مرتفعة لمدة نحو ثلاثين سنة ، وظلت الزراعة ناعمة برخاء عظيم حتى سنة 1875 ، وذلك بسبب تأخر طرق المواصلات العالمية وقلة الواردات الاجنبية . فان السكك الحديدية والبواخر ظهرت في الربع الأول من القرن الماضي ولكنها بقيت في حاجة الى تحسينات كثيرة ووقت طويل قبل أن تنتشر آثارها في الدول الزراعية الكبرى كأمريكا والروسيا ، ولذا استمرت زراعة انجلترا في مامن من المنافسة الجدية حتى بعد اتباع انجلترا لسياسة حرية التجارة .

4-كثرة الطلب على الغلات الزراعية نظراً لسرعة تزايد السكان فى المدن الصناعية ، فان التقدم العظيم فى الانتاج الرزاعى فى خلال القرن التاسع عشر كان أقل دائماً من الطلب عليه ولذا بقيت الأسعار مرتفعة . وكانت طبقة كبار الملاك وقتئذ فى موقف تغبط عليه خقاً ، نظراً لمقدرتها على زيادة الانتاج الزراعى فى الوقت الذى كانت فيه أسعار الغلات الزراعية فى صعود مطرد.

غير أن تلك الحالة لم تلبث طويلاً ، ففى سنة 1875 بدأ اضمخلال الزراعة فى انجلترا ، وهو الاضمحلال الذى تعاينه تلك البلاد حتى اليوم ، والذى يعتبر من اهم مشاكلها الاقتصادية . فقد حدث فى تلك السنة وفى السنوات الثلاثة التالية لها ان ساء الجو فى انجلترا فغرزت الأمطار ، وفسد المحصول ، وانتشر الطاعون بين الماشية . ولذا احتمل المزارعون خسائر فادحة ، واخذت انجلترا فى استيراد مقادير كبيرة مما احتاجت إليه من الغلات الزراعية من أمريكا والروسيا . وساعدها على ذلك أن طرق المواصلات الحديثة بلغت من التقدم فى ذلك الوقت درجة سمحت لها بنقل السلع الكبيرة الحجم والرخيصة الثمن بكميات عظيمة وسرعة كبيرة وأجور منخفضة . فلما تخلصت وراعة انجلترا سنة 1880 من المصائب الطبيعية التى انتابتها ، وجدت أسعار الغلات فى هبوط شديد لكثرة الواردات الاجنبية وشدة تزاحمها فى الاسواق ، ولذا عجزت عن النهوض من كبوتها وظلت فى اضمحلالها حتى الآن.

مظاهر اضمحلال الزراعة :

1- هبوط أسعار الغلات الزراعية: لاسيما القمح، كما يتبين من الجدول الآتى:

السنة	سعر القمح بالشلنات
1875	45 للربع
1885	32
1895	23

وليس بخاف أن هبوط الأسعار هو أول وأهم مظهر للأزمات الاقتصادية، لأنه يضر المنتجين ضرراً بليغاً ويؤدى إلى نقص الانتاج وقلة تداول النقود وانتشار البطالة والفقر . وقد كانت زراعة انجلترا عاجزة عن الدفاع عن نفسها والعمل على رفع الأسعار بسبب ما احتملته من الخسائر الفادحة فيما بين سنة 1875 وسنة 1879، ولاتباع البلاد سياسة حرية التجارة. غير أن المستهلكين من سكان المدن رحبوا بهذا الهبوط فى الأسعار لأنه زاد قوتهم الشرائية ، وساعد على رخص الانتاج الصناعى ، ورخص أسعار المصنوعات ، وزيادة رواجها فى الأسواق الداخلية والخارجية .

2- نقص المساحة المزروعة نظراً لتحول الأراضى من الزراعة الى الرعى، لأن قلة مكاسب المزارعين بسبب هبوط الأسعار المستمر حمل كثيرين منهم على الاقلاع عن الزراعة والانصراف الى رتبة الأغنام والمواشى ، إذا لم يتطلب ذلك ما تطلبته الزراعة من رؤوس أموال ونفقات سنوية كبيرة.

السنة	مساحة الاراضى المزروعة	مساحة اراضى الرعى
1871	18.4 مليون فدان	12.4 مليون فدان
1881	17.4	14.6
1891	16.4	16.4
1901	16.4	16.7

على أن انجلترا لم تكن وقتئذ الدولة الوحيدة التى نقصت فيها المساحة للزروعة نقصاً واضحاً ، بل شاركتها فى ذلك أغلب دول أوربا الغربية فى حين أن الدول المستعمرة حديثاً كأمريكا واستراليا ، وكذلك دول أوربا الشرقية مثل روسيا ، عملت فى ذلك الوقت على توسيع المساحة المرزوعة فيها بكل وسيلة ، وهاك بيان بذلك:

المساحة المرزوعة قمحاً مقدرة بمليون الفدان

الدولة	1870	1880	1890	1903
بريطانيا العظمى	3.7	3.1	2.5	1.6
فرنسا	15.8	17	19.6	16
ايطاليا	11.5	10.9	10.9	11.3
المانيا	4.9	4.5	4.8	4.5
المجر	5	6	7.3	9.2
الروسيا	28.7	28.9	28.9	45.1
كندا	1.6	2.3	2.7	4.4
الولايات المتحدة	18.9	37.9	36.1	49.5

3-نقص الانتاج الزراعى وزيادة اعتماد انجلترا على الواردات الزراعية الاجنبية:

كانت انجلترا فيما بين سنة 1841 وسنة 1845 قادرة على انتاج ما يكفى من القمح لغذاء 245 مليون نسمة ، أو نحو 90% من مجموع سكانها، أما فى سنة 1906 فان انتاجها من القمح لم يكف سوى 4.5 مليون نسمة ، أى نحو 10.6% من مجموع السكان . ولم يعوض هذا النقص الكلى والنسبى فى انتاج القمح وغيره من الغلات الزراعية ماكان منتظراً من زيادة الغلات الحيوانية كاللحوم والصوف والألبان ومستخرجاتها ، فان تلك الغلات لم تزد

فيما بين سنة 1875 وسنة 1906 اكثر من 5% على الرغم من زيادة مساحة أراضى الرعى 33%.

وقد نتج عن ذلك ان انجلترا أخذت فى الاعتماد فى الواردات الزراعية والحيوانية اعتماداً متزايداً ، حتى فاقت فى ذلك بقية دول العالم ، وزادت قيمة وارداتها الغذائية من 124.000.000 جنية سنة 1875 إلى 205.000.000 جنية سنة 1905 ، ولا تظهر اهمية تلك الزيادة الحقيقية إلا إذا ذكرنا ماحدث بعد سنة 1875 من هبوط عظيم فى الاسعار ، ومن ذلك يتبين أن واردات انجلترا الغذائية زادت فى مدة ثلاثين سنة نحو 130%، اي نحو اربعة أمثال زيادة السكان فى تلك الفترة .

ويوضح الجدول الآتى مقدار زيادة واردات انجلترا من القمح والشعير مقدره بمليون الهندردويت

السنة	القمح	الشعير
1855 – 1851	14	2.3
1865 – 1861	28	5.7
1875 – 1871	44	11
1885 – 1881	58	12
1895 – 1891	69	21
1905 – 1901	87	24

4-**نقص عدد سكان الريف:** كان طبيعياً ان يؤدى اضمحلال الزراعة إلى تناقص عدد سكان الريف وبخاصة طبقة العمال الزراعيين ، وذلك لاسباب عدة كتحول كثير من الأراضى الزراعية إلى الرعى ، والتوسع فى استخدام الآلات التى خلت محل العمال ، ورغبة الملاك والمستأجرين

فى تخفيض نفقاتهم إلى أدنى حد . وقد عملت كل تلك الظروف على طرد العمال من الريف ، بينما عملت فى مقابلتها ظروف كثيرة على اجتذاب العمال نحو المدن كارتفاع الأجور فيها، وتوفر الحاجيات والكماليات ، وتعدد سبل الرزق .

ويتضح من الجدول الآتى مقدار تناقص عدد العمال الزراعيين فى انجلترا فيما بين سنة 1871 وسنة 1901 .

السنة	عدد العمال الزراعيين
1871	922.054
1881	830.452
1891	756.557
1901	96.105

ويظهر من ذلك أنه فى خلال ثلاثين سنة انسحب نحو ثلث العمال الزراعيين مع اسراتهم من الريف ، وبلغ مجموع عددهم نحو مليون نسمة ولم تكن هذه الظاهرة مقصورة على انجلترا وحدها فى ذلك الوقت، بل شاركتها فى ذلك اغلب دول أوربا الغربية ، غير أنها لم تبلغ فى إحداها ما بلغته فى انجلترا من السرعة والخطورة .

وقد نتج عن هذه المهاجرة العظيمة من الريف فى انجلترا ثلاث نتائج سيئة وهى:

(أولاً) شدة ازدحام المّدن الصناعية بالسكان الزائدين عن حاجة العمل، مما أدى الى تفاقم مشكلة المحافظة على الامن ، وتوفير سبل العمل والمساكن وطرق الاحسان المنظمة فى تلك المدن .

(ثانياً) قلة الأيدى العاملة فى الريف وبخاصة فى بعض الفصول الزراعية فان تناقص العمال الزراعيين كان اسرع من تناقص الطلب على الأيدى العاملة فى الريف .

(ثالثاً) انحطاط مستوى سكان الريف بوجه عام ، إذ أقبل على المهاجرة من الريف أغلب الأفراد الممتازين بالشباب والنشاط وروح المغامرة والاعتماد على النفس ، ولم يبق فيه سوى حثالة السكان كالمسنين وضعاف البنية أو العزيمة . ولذا أصبح سكان الريف أحط طبقات المجتمع فى انجلترا ، ولم ينعموا بنصيب يذكر من التقدم العظيم الذى امتاز به القرن التاسع عشر .

أسباب اضمحلال الزراعة :

كانت أسباب اضمحلال الزراعة فى انجلترا موضع بحث كثير من الكتاب واللجان الرسمية العديدة منذ أواخر القرن الماضى ، وعلى الرغم من تشعبها وكثرتها فانه يمكن تقسيمها الى اسباب عامة واسباب خاصة . فأما الأسباب العامة فهى التى لم تكن مقصورة على انجلترا ، وانما ظهرت آثارها فى بقية دول اوربا الغربية حوالى سنة 1875 ، واحدثت فيها ازمة زراعية متباينة فى الخطورة بخسب ظروف كل منها أما الأسباب الخاصة فهى التى كانت مقصورة على انجلترا وحدها وجعلت ازمة الزراعة فى تلك الدولة أشد حدة وابعد مدى مما كانت عليه فى بقية الدول . .

وتتخلص الأسباب العامة فيما يأتى:

1- **قيام الصانعة الحديثة:** إن الثورة الصناعية التى ظهرت فى انجلترا بعد سنة 1760 وانتقلت منها الى اوربا فى النصف الأول من القرن الماضى كانت بلا ريب فى طليعة أسباب اضمحلال الزراعة ، لما بين الصناعة

والزراعة من منافسة وتضارب دائم فى المصلحة . فان قيام المصانع الكبيرة وتعدد الاعمال فيها وتركزها فى أقاليم معينه يؤدى حتماً إلى اجتذاب سكان الريف إلى المدن الصناعية الجديدة ، فيصبح أكثر السكان مشتغلين بالصناعة وبذا تفقد الزراعة مكانتها كالمهنة الرئيسية للشعب والأساس الاقتصادى لحياة الدولة . وقد تنتعش الزراعة مؤقتاً بسبب نهضة الصناعة وما يتبعها من زيادة الطلب على الغلات الزراعية وارتفاع أثمانها ، غير أن تلك الحالة لا تدوم طويلاً ، لأنه ليس من مصلحة المشتغلين بالصناعة غلاء المأكولات والمواد الخام الزراعية ، ولذا يعملون على تخفيض أثمانها بكل الوسائل ، واهمها التوسع فى الاستيراد من الخارج ، واتباع حرية التجارة فيما يختص بالزراعة ، وان أدى ذلك الى الضرر بالمزارعين.

وقد كانت الزراعة فى انجلترا اكثر شعوراً منها فى فرنسا والمانيا بتلك النتائج المترتبة على قيام الصناعة الحديثة وذلك لسببين:

(الأول) إن أغنى أقاليم انجلترا فى المعادن تقع فى الشمال والغرب حيث لاتجود الزراعة بسبب كثرة الجبال وغزارة الامطار ، ولذا استلزم قيام الصناعة فى تلك الأقاليم تغييراً جوهرياً فى توزيع السكان نظراً لمهاجرتهم إليها من الاقتاليم الزراعية الواقعة فى الجنوب والشرق ، وهى الأقاليم التى كانت قلب انجلترا النابض ومركز ثروتها ومدينتها حتى اوائل القرن التاسع عشر وقد نتج عن ذلك ان انتقل مركز النقل فى انجلترا بانتقال أغلبية السكان، وانقطعت الصلة بين الصناعة والزراعة ، وظهر التضارب بين مصالحها فى أجلى صوره . فى حين ان قيام الصناعة فى فرنسا وألمانيا لم يستلزم تغييراً عظيماً فى توزيع السكان بسبب وجود المعادن فى الأقاليم الزراعية الغنية أو على مقربة منها .

(الثانى) عظم تقدم الصناعة ونجاحها فى انجلترا بالنسبة إليهـا فـى فرنسا والمانيا فى القرن الماضى . ونظراً لتأصل الـروح الدسـتورية فـى انجلترا وتسلط الأغلبية على حكومة البلاد ، كان طبيعيا أن تضحى مصلحة الزراعية لخدمة الصناعة بعد أن اصبحت الأخيرة أهم مصدر لثروة الـبلاد وقوتها ، ولذا كان كفاح الأحزاب على مصير قوانين القمح فى انجلترا فـى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كفاحاً فى الحقيقة بينـت الـصناعة والزراعة لمعرفة أيهما تكون له الغلبة فى تحديد سياسة البلاد ، وكان الغـاء تلك القوانين سنة 1846 بمثابة إعلان لانتصار الصناعة وهزيمة الزراعة فى انجلترا.

2-تحسن طـرق المواصـلات العاليـة كـالبواخر والـسكك الحديديـة ، بسبب كثرتها وتنوعها وانتشارها فى كل الاقطار ، وماصحب ذلك مـن التقدم المطرد فى سرعتها ومقدرتها على نقل البضائع وتدرج اجورها فى الانخفاض ، مما أدى إلى تشجيع الانتاج الزراعى وزيادته زيادة هائلـة فى الدول المستعمرة حديثاً كأمريكا ، والدول القليلة السكان بالنسبة الـى مساختها كالروسيا ، فاقبلت تلك الدول على إغراق الأسـواق الأوربيـة بصادرتها الزراعية الرخيصة وكانت تلك الصادرات قليلة حتـى سـنة 1870 بسبب قلة الانتاج وقلة وسائل النقل وغلائها ، فلم تنافس الانتـاج الزراعى فى دول اوربا الغربية وقتئذ، وإنما أكملت ماظهر فيه من نقص بالنسبة للطلب المتزايد عليه . أما بعد سنة 1870 فقد أخـذت الـواردات الزراعية فى غزو الأسواق الأوربية بكميات متزايدة وأسعار متدرجة فى الانخفاض ، ولذا عمدت جميع الدول الصناعية ماعدا انجلترا الى حماية زراعتها من تلك المنافسة الخطيرة.

وكانت لتحسين طرق المواصلات العالمية فى الربع الأخير من القرن الماضى نتيجتان متناقضتان بالنسبة إلى الزراعة وهما :

(الأولى) تشجيع الانتاج الزراعى فى دول كثيرة كأمريكا والأرجنتين والهند والروسيا واستراليا ، فأصبحت تلك الدول قادرة على تصريف غلاتها فى الأسواق العالمية بعد أن كانت تلك الغلات منصورة على الأسواق المحلية الضيقة . وانتشر السكان فى الأقاليم الداخلية فى تلك الدول واشتغلوا بفلاحه اراضها البكر والاستفادة من التحسينات الحديثة فى وسائل الزراعة وأهمها ألالات الجديدة كالمحاريث البخارية وآلات الحصاد التى تقتصد كثيراً من الوقت والأيدى العاملة . وعندئذ زادت صادرات الحبوب وغيرها من الغلات من تلك الدول زيادة عظيمة نظراً لانخفاض مصاريف الانتاج والنقل إلى أدنى حد .

(الثانية) تقليل الانتاج الرزاعى فى غرب أوربا بسبب الهبوط المستمر فى الأسعار، وهو الهبوط الذى كان متمشياً مع الانخفاض المطرد فى مصاريف النقل . وكانت انجلترا اكثر الدول شعوراً بذلك نظراً لتمسكها بسياسة خرية التجارة ، والخسائر التى اختملها المزارعون بسبب فساد المحصول فيما بين سنة 17875 وسنة 1879 ، ولذا كانوا عاجزين عن استرداد رخائهم السابق ومقاومة المنافسة الاجنبية ، فزاد موقفهم سوءاً بمرور الوقت.

اما الأسباب الخاصة بانجلترا فتتلخص فيما يأتى :

1-كبر الملكيات الزراعية فى انجلترا : فلن قلة عدد الملاك بالنسبة إلى مجموع السكان جعلتهم عاجزين عن اكتساب عطف الأغلبية وتغيير للسياسة الجمركية لمصلحتهم كما فعل الملاك فى فرنسا وألمانيا،

وذلك لأن ما حدث من هبوط الأسعار كان فى مصلحة تلك الأغلبية. وقد قامت الحكومة سنة 1876 بعمل إحصاء زراعى عام تبين منه مايأتى:

عدد الملاك	مقدار ما ملكه كل منهم	مجموع الملكيات	النسبة المجموع الكلى
4.000	أكثر من 1000 فدان	19.000.000 فدان	4 / 7
147.657	اقل من 1000	14.000.000	3 / 7

وتتضح من ذلك جلياً قلة عدد الملاك فى انجلترا وسوء توزيع الأراضى بينهم ، فان مجموع الملاك (نحو 150.000 نسمة) كان أقل من 170/1 من مجموع السكان ، مع أن عدد الملاك فى فرنسا وقتئذ كان 5.600.000 نسمة ، وفى بلجيكا نحو مليون نسمة أى بنسبة 7/1 مجموع السكان فى كل من الدولتين .

ولم تقتصر أضرار الملكية الكبيرة فى انجلترا على قلة عدد المشتغلين بالزراعة والمدافعين عنها وقت محنتها ، بل شملت أيضاً سرعة تناقص الانتاج الزراعى لأن المالك الكبير أقل عناية بزراعة أرضه واستثمارها إلى أقصى حد من المالك الصغير ، وبخاصة إذا كان مقيماً فى المدن بعيداً عن املاكه ، ولا يضيره ان يترك جانباً من ارضه بلا زراعة نظراً لما ينعم به من ثروة طائلة ، مع أن ذلك يعود بالضرر الكبير على الأمة فى مجموعها . ومن هذا يتبين أن كثرة رؤوس الأموال المشتغلة بالزراعة أحدثت فى اواخر القرن التاسع عشر عكس النتائج التى احدثتها فى أوله ، فعندما كانت الأسعار مرتفعة عرف كبار الملاك كيف يعملون على زيادة الانتاج الزراعى للاستفادة مما درته الزراعة عليهم من مكاسب كبيرة،

أما عند هبوط الأسعار فقد عملوا على تقليل الانتاج لكيلا يتعرضوا للخسائر الناجمة عن ذلك .

2- اتباع انجلترا حرية التجارة منذ إلغاء قوانين القمح سنة 1846 ، وكان ذلك فى نصلحة سكان المدن الذين تألفت منهم الأكثرية الساحقة فى البلاد، لأنه كلما زادت واردات انجلترا الزراعية زادت صادراتها الصناعية للدول المتعاملة معها، كما انخفضت مصاريف انتاجها الصناعى بسبب رخص المعيشة وانخفاض الاجور ، وما تبع ذلك من هبوط الأسعار ورواج المصنوعات . وقد عملت انجلترا فى ذلك الوقت على الاستفادة من اسبقيتها فى الصناعة ومن خلو الأسواق من أية منافسة جدية واعتقدت بامكان اتباع الدول لمبدأ تقسيم العمل كما هو متبع بين الأفراد ، ورأت نفسها مهيأه بالطبيعة وبمنطق التطور التاريخي للانتاج الصناعى دون الزراعى ، ولذا رغبت فى الاستفادة من نتائج ذلك التخصص الى اقصى حد .

وعلى الرغم من ان اتباع مبدأ التخصص الاقتصادى بين الدول يتطلب فيما يتطلبه لنجاحة ضمان السلم العام وإجماع الدول العظمى على قبوله والعمل به (وهى أمور لم تتحقق ختى الآن) ، فان انجلترا قد استفادت اكثر مما أصابها الضرر من اتباع هذا المبدأ فى القرن الماضى ، لأن مالحقها من الخسائر بسبب اضمحلال الزراعة فيها لم يضارع المكاسب العظيمة التى غنمتها فى ميدان السياسة والتجارة والقوة الحربية بسبب مهارتها فى استغلال اسبقيتها فى الصناعة ، وهى ظرف استثنائى لم تخظ بمثله أية دولة اخرى غير انجلترا فى تاريخ العالم ، فلما تغيرت الظروف وظهرت دول صناعية كثيرة منافسة لانجلترا ومتبعة لمبدأ الاستقلال الاقتصادى – اى العمل على تشجيع الزراعة والصناعة فى وقت واحد –

رأت انجلترا اخيراً أنها مضطرة إلى تغيير سياستها الجمركية خضوعاً لهـذا المبدأ ايضاً ، حتى صار هذا المبدأ مسيطراً على السياسة الاقتصادية لجميـع الدول قبيل الحرب العالمية الثانية .

طرق علاج اضمحلال الزراعة

إن من أغرب ما يلفت النظر فى تاريخ انجلتـرا الاقتـصادى فـى الازمنة الحديثة ما حدث من التغير الكبير فى الرأى العام البريطانى بـشأن الزراعة ، فقد بقيت اكثرية الشعب منـصرفه عـن الرزاعـة فـى إبـان اضمحلالها، ومتجهة بكليتها الى تشجيع الصناعة والتجارة بكل وسيلة ، حتى إذا تم اضمحلال الزراعة ووصلت الى الخضيض أخذ الراى العـام يرثـى لحالها ، ويرى أن اضمحلالها كارضة وطنية تهدد كيـان الـشعب وتنـذر بالضرر العظيم إذا لم يعمل على اصلاحها فى اقصر وقت . ويعلـل هـذا التغير العجيب فى الراى العام البريطانى نحو الزراعـة بأسـباب سياسـية واجتماعية واقتصادية تتلخص فيما يأتى:

(أولاً) إن شدة اعتماد انجلترا على الواردات الزراعيـة الاجنبيـة ، وعدم كفاية انتاجها الزراعى بحاجة سكانها لاكثر من نحو ثمانية اسابيع فـى كل عام ، يعتبر من الوجهة السياسية خطراً جسيماً على حياة الدولة فى وقت الخرب لانه إذا نجخت دولة فى قطع سبل الواردات الزراعية عن انجلتـرا (كما حاولت المانيا ذلك بواسـطة الغواصـات والطـائرات فـى الحـربين العالميتين الاخيرتين) فان انجلترا تضطر الى التسليم اليها مهما ملكت مـن امبراطورية واسعة ومعدات حربية فائقة ، وتكون إذ ذاك كالمصارع الـذى تصيبه فى مبدأ المصارعة ضربة قاضية فيرتمى مغمياً عليـه وتحـل بـه الهزيمة دون أن يتمكن من استخدام عضلاته الثوية ومؤهلاته الفنية للـدفاع عن تفسه ، وسواء اكان خطر انقطاع الواردات الزراعية عن انجلترا وهمياً

ام حقيقياً ، فان الراى العام لا يطيق التعرض له بأيــة خــال ، ويعتقــد أن الزراعة هى الخلقة الضعيفة فى سلسلة الخلقات التى تتألف منها قوة انجلترا، ومن المعروف ان قوة السلسلة لاتقاس إلا بقوة أضعف خلقاتها . ولذا صــار اصلاح الزراعة وزيادة انتاجها من الأمور التى لا تهم المشتغلين بالزراعــة فحسب ، بل جميع السكان على الاطلاق .

(ثانياً) إن عدم التوازن فى توزيع السكان فى انجلترا ، بسبب كثــرة سكان المدن وقلة سكان الريف عن الحاجة (نسبة 10 : 1) يعتبر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التى يصعب حلها إلا إذا انتعشت الزراعــة وعاد اليها رخائها والحق أنه ليست هناك دولة فى العالم يعيش اغلب سكانها فى المدن كأنجلترا ، ولذا تشكو فيها المدن من مساوئ كثيرة السكان كالبطالة وتعقد مشكلة المساكن والمرور والمحافظة على الأمــن والوقايــة الــصحية والتعليم الخ ، فى حين يشكو الريف من قلة الأيدى العاملة فيه ، ومن الجمود وانخطاط الحالة المعنوية عند سكانه ، ومن إهمال الحكومة بشأنه .

وفضلاً عن هذه المشكلة الاجتماعية الناشئة عن اخــتلال التــوازن فى توزيع السكان ، فانه توجد مشكلة اقتصادية كبرى وهى اختلال التــوازن فى توزيع الثروة الاهلية ، بسبب قيام حياة الدولة على النظام الرأســمالى ، سواء اكان ذلك فى الزراعة ام الصناعة ان التجارة . ومهما ثيل فى مدخ هذا النظام او فى قدحة ، فأنه يؤدى بلا ريب الى تجمع الثورة الاهلية فــى أيــد قليلة ، وحرمان الأيدى العاملة الكثيرة مما تعتبره نصيبها المشروع من تلــك الثروة . وينجم عن ذلك ضعف القوة الشرائية عند اكثرية الامة ، وانتــشار الفقر والآراء الاشتراكية او الثورية ، وكثرة التنافر بين العمــال وأصــحاب الأعمال مما يهدد حياة الدولة الاقتصادية والساسية فى الصميم ولــذا كــان

المفكرون فى انجلترا يرون ضرورة تحسين حالة الزراعة فى تلك البلاد لكى يسهل إعادة التوازن فى توزيع السكان وتوزيع الثروة الأهلية بينهم .

(ثالثاً) إن مبدأ التخصص الاقتصادى الذى كان قائماً فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الماضى ، والذى حملها على توجيه عنايتها الى الصناعة وإهمال الزراعة ، كان من الصعب التمسك به او الدفاع عنه بسبب انفراد انجلترا به ، واتباع بقية الدول الكبرى لعكس هذا المبدأ وهو الاستقلال الاقتصادى . ولذا كان لزاماً على انجلترا أن تقتدى ببقية الدول وتمنح الزراعة نصيبها من المساعدة والحماية .

وفضلاًعن ذلك فقد تبين للرأى العام فى انجلترا أنه من الاسراف وسوء التدبير إهمال البلاد لاحدى مواهبها ، ولمورد عظيم من موارد ثروتها الطبيعية الكبيرة ، أى الأراضى الزراعية الواسعة بحجة استثمار بعض الموارد الاخرى كثروتها المعدنية او موقعها الجغرافى .

تلك اهم الأسباب التى حملت الرأى العام البريطانى على زيادة الاهتمام بتشجيع الزراعة فى الأزمنة احديثة . غير ان مجرد الاهتمام بأمر لا يكفى لضمان نجاحة وتنفيذه ، إذ يجب لذلك وضع الخطط الحكيمة بعد دراسة عميقة ودقيقة ، ثم العمل على تنفيذ تلك الخطط بأناة وصبر وكياسة . ولكنا نشاهد أن اجماع الرأى العام على ضرورة تشجيع الزراعة يقابلة تباين كبير بين الزعماء والأحزاب فى تعيين انجح الوسائل لتحقيق ذلك الغرض . وليس ذلك بالامر الغريب نظراً لتشعب الموضوع وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بحياة الدولة الاقتصادية ، وعلاقاتها التجارية والسياسية بالدول الاخرى . ولذا نكتفى بدراسة ما تم من الاصلاحات الزراعية فى انجلترا ، وبيان وجهة نظر الأحزاب السياسية الكبرى فى هذا الموضوع الخطير .

وتتلخص طرق علاج الزراعة فى انجلترا فيما يأتى :

1- تشجيع الملكية الصغيرة لكى يزيد الانتاج الزراعى ويزيد عدد المنتفعين من الزراعة والمدافعين عنها .

2- تحسين حالة سكان الريف بوجه عام ، سـواء أكـانوا مـن المـلاك أم المستأجرين أم العمال ، لكى يقبل السكان الزائدون عن حاجة المدن على المهاجرة الى اريف .

أ- تشجيع الملكية الصغيرة :

يعتبر تشجيع املكية الصغيرة فى طليعة طرق علاج الزراعـة فـى انجلترا نظراً لما لطغيان الملكية الكبيرة من الأضرار العديدة التـى سـبقت الإشارة إليها . ولا ريب فى ان الملكية قد نمت فى انجلترا فى اوخر القـرن الثامن عشر بسبب توجية رؤوس الأموالالكبيرة الى الزراعة والتوسـع فـى إقامة الاسيجة، حتى اضطر المالك الـصغير الـى بيـع ارضـة تـدريجياً والانسحاب من الزراعة . غير ان بقاء الملكية الكبيرة حتى اليوم على الرغم من اضمحلال الزراعة والمحاولات الكثيرة التى قامت لتقسيم تلك الملكيـات وإقامة الملكيات الصغيرة على انقاضها ، يرجع الى نظـام الوراثـة المتبـع فى انجلترا والذى يمتاز بامرين وهما :

1- وراثة الولد الأكبر.

2- الوراثة الموقوفة.

وقد يبدو لأول وهلة ان حصر الوراثة فى الولد الاكبر لا يتفق مـع العدالة فى شئ لانه لا يساوى بين الاخوزة فيحرم الصغار منهم من نصيبهم العادل من تركة والديهم . ولكن الشعب البريطانى لا يرى ذلك لاعتقـاده ان صغار الاخوة يحصلون على نصيبهم من الميـراث اثنـاء حيـاة والـديهم،

فيكونون موضع عنايتهم الفائقة لكى تتم تربيتهم وإعدادهم للحياة على أحسن وجه. وكثيراً ما يكونون اسعد حظاً من اخيهم الاكبر الـذى يـضطر الـى تخصيص حياته لرعاية التركة والمحافظة عليها وعلى سمعة الأسـرة التـى يحمل اسمها، وليس ذلك بالأمر الهين فى الازمنة الحديثة . وفضلاً عن ذلك فان صغار الاخوة ينشأون وهم لا ينتظـرون شـيئاً مـن الميـراث، ولـذا لا يشعرون بأى حيف يحيق بهم عند حرمانهم منه . ويرى الشعب البريطانى فضلاً عن ذلك أن اتباع هذا النظام يعود عليه بفائدتين عظيمتيم وهما :

1- استقرار المجتمع لاحتفاظ الاسرات الكبيرة بأملاكها وتقاليدها ومكانتها ، بدلاً من أن تضمحل وتندثر تدريجياً بس تقسيم املاكها بمرور الاجيال . أى هذا النظام يمنع الاسرات الغنية من ان تفتقر ، فى حين أنه لا يمنـع الاسرات الفقيرة من ان تغتنى .

2- تكون الاسشرات الكبيرة انموذجاً حسناً للمجتمع فى الأخلاق والعـادات والتقاليد، لما جبل عليه الفقير والجاهل من حب الافتداء بالغنى والمتعلم . ولاريب فى ان من يرث اسم اسرة كبيرة واملاكها الواسعة يـشعر بـان عليه مسئو لية خطيرة نحو الأجيال السابقة واللاحقـة ، لأنـة إذا أسـاء التصرف فأنه لا يسعئ إلى نفسة فحسب بل إلى الأ سـر بـأ جمعهـا، كما أنة يشعر بأن سمعة الأسرة و ثروتها أمانة فى عنقه ، ويجب عليـه أن يتركها سليمة من كل شائبة لمن يرثه من بعدة .

وتصعب البالغة فى تقدير الفوائد التى تعود على المجتمع من اقتدائه فى الحياة الخاصة والعا مة با لمثل العليا التى تنطبق بها الاسرات التاريخية الكبيرة . ولعل ذلك هو السر فى شدة تمسك الانجليز بالتقاليد ، وقلـة مـافى أعمالهم العامة من النقائض التى لا تخلو منها دولة أخرى ، وكذلك اهتمـام الراى العام فى انجلترا اهتماماً لا مثيل له فى بقية الدول بحيـاة الأسـرات

الكبيرة وأعمالها ، وذلك مع شدة تمسكه بالديموقراطية واعتقاده بمبادئ المساواة بين الأفراد .

ويتضح من ذلك أن نظام وراثة الولد الاكبر لا يشمل سوى المحاسن فى نظر الشع البريطانى ولذا لا يرجى تغييره فى المستقبل . اما نظام الوراثة الموقوفة فقد كان محل انتقاد شديد فى الازمنة الحديثة لأنه يدفع إلى الجمود ويمنع إحياء الملكية الصغيرة . ويقضى هذا النظام بمنع الوارث من انقاص التركة سواء بالبيع او التنازل فيصبح استثمارها وقفاً عليه طول حياته ثم تنتقل التركة من بعده كاملة الى خلفه وهلم جراً. ولذا كان الملاك محرمين من التصرف فى املاكهم. وكان من المتعذر إحياء الملكية الصغيرة .

وقد اصدرت الحكومة سنة 1882 قانونا بالغاء الوراثة الموقوفة ، وجعلت من حق المالك ان يتصرف كما يشاء فى ملكه . ومع ذلك فان الملاك بعد ان تحرروا فى تصرفهم من الوجهة القانونية ، ظلوا مقيدين بقيود العرف الشديدة واحجموا عن بيع املاكهم لاعتقادهم أن نظام الوراثة الموقوفة من القواعد الاجتماعية التى لا يصح تغييرها ، وأن المالك إذا باع جزءاً من ملكه فان ذلك يعتبر خيانة للعهد ويعرضه لاحتقار المجتمع .

قانون الملكية الصغيرة :

لهذا اقدمت الحكومة سنة 1892 على تشجيع الملكية الصغيرة بطريقة مباشرة باصدار قانون الملكية الصغيرة ، وقضى هذا القانون بأن من حق مجالس المديريات ان تفترض من الحكومة المبالغ اللازمة لشراء الأراضى من كار الملاك ، تقسيمها إلى أجزاء لا تزيد مساحة كل منها على 50 فداناً ، ويبيع تلك الأجزاء للجمهور ، على أن يدفع المشترى خمس الثمن فوراً ، والباقى على قيطين فى كل سنة لمدة لا تزيد على خمسين سنة إلا إذا

رأى المجلس أن ينزل عن ربع الثمن فى مقابل حصوله على ايجار سنوى معين من المشترى .

وقد كان منتظراً أن يؤدى هذا القانون الى زيادة الملكية الصغيرة فى انجلترا ، ولكنه كان قليل الفائدة بدليل انه لم يعمل به حتى سنة 1908 إلا فى مساحة لا تزيد على 850 فداناً . ويرجع فشل هذا القانون الى رفض كبار الملاك بيع اراضيهم ، وإلى احجام الجمهور عن شراء على الرغم من سهولة الشروط الخاصة سداد الثمن ، وذلك نظراً لما تستلزمة الزراعة وإعداد الارض لها من المصروفات الكثيرة التى لا تتوافر عادة عند صغار المزارعين .

ولهذا عمدت الحكومة سنة 1907 الى تعديل قانون الملكية الصغيرة تعديلاً جوهرياً على النحو الآتى:

1- أصبح من حق مجالس المديريات ان تنزع ملكية الاراضى اللازمة لتنفيذ ذلك القانون ، سواء اراضى اصحابها بذلك ام لا ، على أن تدفع لهم السعر القائم وقتئذ.

2- تعمل المجالس بعد تجزئة الأراضى على إعدادها للزراعة ، باقامة الاسيجة حولها ومد الطرق فيها ، وتوفير المياه وتحسين وسائل الصرف، وتشييد المبانى اللازمة الخ ، وذلك لكيلا يحتمل صغار الملاك المصروفات الكبيرة التى تستلزمها تلك الاعمال الضرورية .

3- تضاف مصاريف إعداد الارض للزراعة على الثمن الأصلى، ثم تقوم المجالس ببيع الاراضى أو تاجيرها للأفراد او الجمعيات التعاونية او الهيئات التى تتكون بغرض تشجيع الملكية الصغيرة .

4- تبقى إجراءات سداد الثمن كما كانت عليه فى القانون الأول.

وقد اثمرت تلك التعديلات الهامة نتائج كبيرة ، فاستولت مجالس المديريات حتى سنة 1914 على مساحة قدرها 782.286 فداناً ، وقسمتها 46.660 مزارع و 96 جمعية تعاونية . غير أن اهم ما يلفت النظر ان الراغبين فى الشراء كانوا لا يزيدون عن 2.5% من المجموع . أما الباقون فكانوا يفضلون الايجار ويرجع ذلك إلى قلة رؤوس الاموال عند اكثر الراغبين فى الاشتغال بالزراعة ، والى تعدد النفقات التى يستلزمها الابتداء فى الأعمال الزراعية كشراء المواشى والآلات والبذور والاسمدة الخ . كما ان شراء مساحة صغيرة من الارض يستلزم حبس راس المال كبير يصح استخدامه فى استئجار مساحة واسعة من الارض والانتفاع من ارباحها . وفضلاً عن ذلك فان ايجار الارض من الحكومة اشتمل على كل ميزات الملكية ، من حيث الاستقرار وضمان استثمار الارض مدة طويلة ، بل أنه كان افضل من الملكية ، بسبب سهولة الانسحاب من الزراعة دون التعرض لخسائر فادحة .

ويتبين من ذلك أن قانون الملكية الصغيرة لم ينجح فى زيادة الملكية الصغيرة بقدر نجاحة فى زيادة عدد صغار المزارعين وزيادة الانتاج الزراعى تبعاً لذلك . غير أنه يصعب تقدير نتائج ذلك القانون من حيث تخفيف ازدحام السكان فى المدن وتشجيع بعضهم على المهاجرة الى الريف ، لان من تذوق حياة المدن لاستسي الاقامة فى الريف، ولان الاستغال بالزراعة يتطلب معلومات فنية دقيقة وراس مال وفير ، ولاريب فى صعوبة تحقيق هذين الشرطين فى فريق السكان الذى كان مرجوا إقباله على المهاجرة من المدن أو الى المستعمرات ، لأنهم اصبحوا قادرين على تحسين حالتهم المادية ، والحصول على مانصبو اليه نفوسهم من الاستقلال فى العمل وزيادة الدخل ، دون ان يضطروا الى الرحيا عن بيئتهم ووطنهم .

تحسين حالة سكان الريف سواء اكانوا من صغار الملاك أم المستأجرين أم العمال وسائل كثيرة تجمل شرحها فيما يأتى:

التعاون الزراعى :

ترمى جمعيات التعاون الزراعى الى خدمة أعضائها وتوفير سبل الكسب لهم ، لكى يتمتعوا بكثير من الفوائد الاقتصادية التى يعجزون عن الحصول على مثلها بمفردهم ، إذ بواسطتها يستطيعون شراء ما يحتاجون اليه بأسعار الجملة المنخفضة ، وبيع مالديهم من الغلات بأسعار مرتفعة ، كما يمكنهم ان يستخدموا الآلات والماشية بأجر زهيد ، وأن ينعموا مزايا التعاون العديدة . ولذا كانت الجمعيات التعاونية اكر نصير للمالك الصغير لانها تجعله قادراً على احتمال منافسة المالك الكبير ، وتسمح له الانتفاع ببعض النعم الكثيرة التى ينعم بها المزارع الغنى .

وكان نظام التعاون معروفاً فى انجلترا منذ اوائل القرن التاسع عشر، غير أنه كان اكثر ظهوراً فى ميدان الصناعة والتجارة منه فى ميدان الزراعة ، بدليل أن عدد الجمعيات التعاونية الزراعية فى انجلترا وويلز سنة 1939 كان أقل كثيراً بالنسبة لمجموع السكان منه فى فرنسا وألمانيا والدانيمر ، ومازالت انجلترا فى حاجة الى بذل مجهود كبير لكى ينتشر فيها نظام التعاون وتعم فوائده صغار المزارعين .

ويعلل عدم نجاح نظام التعاون الزراعى فى انجلترا بقلة عدد الأفراد المنتفعين منه ، وهم صغار الملاك والمتسأجرين ، وجهلهم فوائد التعاون ، وكذلك بعدم تشجيع الحكومة لحركة التعاون الزراعى تشجيعاً كافياً كنشر دعاية واسعة لها ، أو منح الجمعيات التعاونية ما احتاجت اليه من التسهيلات المالية ، ويرجع كل ذلك الى المكانه اثانوية التى شغلتها الزراعة فى انجلترا منذ منتصف القرن الماضى ، وفضلاً عن هذا فان ما جبل عليه الشعب

البريطانى ، لا سيما سكان الريف ، من شدة التمسك بالقديم والاعتداد بروح الفردية والاستقلال فى العمل ، لم يكن من العوامل المشجعة على نجاح نظام التعاون .

ولا ريب فى أنه إذا تمكنت انجلترا من تذليل تلك العقبات ، استطاعت ان تؤدى إلى الزراعة خدمات جليلة ، وجنت ما جنته الدول الأوربية الاخرى من فوائد التعاون .

التسليف الزراعى:

نظراً لكثرة ما يستلزمة الاشتغال بالزراعة من نفقات كثيرة ومستمرة، كان صغار الملاك والمزارعين مهددين دائما بالوقوع فى حبائل المرابين بسبب قلة رؤوس اموالهم واضطرارهم الى الاستدانه ، وكثيراً ما ينتهى بهم الأمر الى العجز عن السداد وضياع أملاكهم تبعاً لذلك. ولهذا كان تنظيم التسليف الزراعى بغرض مساعدة صغار المزارعين على الحصول على ما يحتاجون اليه من القروض بأسهل الشروط ، من أجل الخدمات التى تقوم بها الحكومة للزراعة .

وقد بقيت انجلترا فى هذا الميدان ، كما فى ميدان التعاون، اكثر تاخراً من دول اوربا الغربية ، بل من ارلندة نفسها . ويرجع ذلك التأخر إلى نفس الأسباب التى يعزى إليها تأخر نظام التعاون فى انجلترا ، ويضاف إليها قيام العقيدة عند صغار المزارعين بأن الاقتراض من البنوك يعتبر من الأعمال الجائزة والمفيدة للمشتغل بالصناعة او التجارة، ولكنه لا يتفق مع كرامه المزارع ، لان هذا الخير من طبقة الملاك التى يفترض فيها اليسار وسعة العيش ، فاذا احتاج المالك الصغير إلى المال لم يرغب فى الاعلان عن تلك الحاجة باقتراض من البنوك ، فضل الاقتراض

خلسة من بعض الأفراد ، ولو كان ذلك بشرط فادحة ، او عمد الى بيع محصوله قبل أن يتم نموه ، وهو فى كلتا الحالتين يحصل على ما يريد من المال ويحفظ كرامته فى بيئتة وان احتمل خسائر نقدية كبيرة .

ولذا تطلب تنظيم التسليف الزراعى حتى الآن مجهوداً كبيراً لكى تتغير عقلية صغار الملاك ويمتنعوا عن إلحاق الضرر بأنفسهم بتفضيل الاقتراض الخفى من الأفراد بدلا من الاقتراض العلنى من البنوك ، ويروا أن الاقتراض ليس من الأعمال الشائنة ، بل أنه الاساس الذى تقوم عليه حياة العالم الاقتصادى فى الوقت الحاضر .

التعليم الزراعى :

ان خدمات العلم للزراعة لا تقل فى جلالها وخطورتها عن خدماته للصناعة، الا أنها أقل ظهوراً واعلاناً عن نفسها . فان مكافحة الآفات النباتية والامراض الحيوانية ، وتنويع الانتاج الزراعى وتحسين البذور والاسمدة ، واستخدام الآلات وتقدم وسائل النقل الخ ، يعتبر من ثمرات العلم الحديث التى افادت جميع الاقاليم الزراعية ، وزادت فى ثروة المزارع ورفعت أسعار املاكه وغلاته وفتحت أمامه أسواق العالم أجمع، ولكنها مع ذلك لا تبهر النظر وتثير الاعجاب كخدمات العلم للصناعة وما انتجته من كهرباء وسارات وطيارات ، وغير ذلك من معجزات المخترعات الحديثة . هذا فضلاً عن أن التجارب العلمية الزراعية تختلف كثيراً عن التجارب الصناعية بسبب اعتمادها على الظروف الطبيعية التى لا قبل للانسان بطبطها او تعديلها كالمناخ والتربة، ولذا كانت بطيئة وكثيرة التعرض للفشل، مما يحمل الكثيرين على التشكك فى قيمتها ، او التسرع فى الحكم بعدم فائدتها. ونجم عن ذلك انتشار العقيدة فى الدول الزراعية القيديمة بأن ممارسة الزراعة علمياً فى الحقول هى المدرسة الوحيدة التى يصح أن يتخرج منها

المزارع ، وبقى تقدير تلك الدول للعلم والعلماء أقل كثيراً من تقدير الدول الصناعية لهم .

وقد ظل التعليم الزراعى فى انجلترا اقل تقدماً وانتشاراً منه فى سائر دول اوربا الغربية بسبب نظام اللامركزية الذى اتبعته انجلترا فى التعليم كما فى سائر فروع الحياة العامة ، ومنذ انشاء وزارة الزراعة سنة 1889 صار من واجبها الاشراف على التعليم الزراعى العالى، وتشجيع الأبحاث الزراعية الفنية التى تقوم بها هيئات متعددة فى نواحى البلاد المختلفة، فى حين أن وزارة المعارف ولجان التعليم فى مجالس المديريات عنيت بالاشراف على التعليم الزراعى فى المدارس الالزامية والابتدائية . غير أن الاقبال على التعليم الزراعى مازال ضئيلاً بالنسة اليه فى بقية النواحى الاخرى من التعليم.

النقابات الزراعية :

تختلف النقابات الزراعية اختلافاً كبيراً عن الجمعيات التعاونية فى أنها تعمل للدفاع عن مصالح اعضائها كما تفعل نقابات العمال الاخرى ، اما الجمعيات التعاونية فهى مجرد شركات تجارية تتكون لخدمة اعضائها فى أعمالهم التجارية دون غيرها .

ونظراً لان اكثرية سكان الريف تتألف من العمال الزراعيين وجب أن يكون لهم نصيب من وسائل اصلاح الزراعة فى انجلترا ، لكى تتحسن حالهم ويزيد عددهم بانضمام عمال المدن الزائدين عن حاجتها اليهم . وعلى الرغم من أن العمال الزراعيين أكثر عدداً من العمال المشتغلين بأية صناعة أخرى ، فقد ظلوا اقل طبقات العمال اجوراً واطولهم عملا واشقاهم حظاً، بسبب ضعف اتحادهم ، لان طبيعة العمل الزراعى والحياة الريفية تحول دون كثرة الاختلاط وتبادل الرأى وتوحيد الصفوف .

وقد كان فى مقدور الحكومة ان تتقدم لمساعدة العمـال الـزراعيين بطريقة مباشرة كتحديد ساعات عملهم وتعيين النهايات الصغرى لاجـورهم الخ ، ولكنها لو فعلت ذلك لتعرضت لمقت الملاك والمتسأجرين من جهـة ، ولاعطت العمال من جهة أخرى منحاً كثيرة لا يمكنهم تقديرها والمحافظـة عليها لانهم لم يكتسبوها بكفاحهم . ولهذا كانت الطريقة المثلى لتحسين حاللة العمال الزراعيين هى تـشجعهم علـى الاقتـداء بالعمـال فـى المـدن ، وبهذا يمهدون الطريق للاصلاح بتوحيد الكلمـة بيـنهم وتكـوين النقابـات الزراعية التى تضم شملهم .

وقد تكون "الاتحاد الوطنى لنقابات العمال الـزراعيين" سـنة 1906 وانتشرت فروعه فى أغلب أقاليم انجلترا الزراعية ، وانضم تحت لوائه ارقى العناصر بين العمال الزراعيين ، فصار الجو مهيأ لتحسين حالة تلك الطبقـة الكبيرة وتقليل البون الشائع بينهما وبين طبقة العمال فى المدن الصناعية .

تحسين الحياة الريفية :

ان مشكلة نزوح السكان من الريف الى المدن ليست مقصورة علـى انجلترا وحدها ، بل هى مشكلة عالمية لم تنج منها دولة من الدول . ولذا نجد أ خمس سكان استراليا مثلا يقنطون المدن مع أنها كبقية الـدول المـستعمرة حديثاً تحتاج قبل كل شئ الى استثمار اراضيها الزراعية الواسعة ، ويجب ان يزيد فيها سكان الريف على سكان المدن ، نظراً لأن المـدن اسـواق فـى الحقيقة ، ولا معنى لوجود الأسواق إلا إذا توافرت السلع التى تبـاع فيهـا . ولا ريب فى أن نزوح السكان من الريف الى المدن يعتبر من اكبر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة ، لما يـسببه مـن اخـتلال التـوازن ، ومن المصاعب العديدة التى تنجم عن زيادة سكان المدن وقلة سكان الريـف عن الحاجة .

وترجع تلك المشكلة العالمية الى ما جل عليه الانـــسان مـــن الألفــة وحب الاختلاط بغيره ، والى ما تشمله المدن من المزايا العديدة التى يحـــرم منها سكان الريف ، كتوافر الحاجيات والكماليات ، وارتفاع اجـــور العمـــال وتعدد سبل الرزق ، وما خلقته المدينة الحديثة من النعم الكثيـــرة ، كالميـــاه الصالحة ، للشرب والمساكن الصحية ، وطرق الإضاءة القوية ، ولا يرجـــى وقوف تيار المهاجرة من الريف الى المدن الا اذا قل الاختلاف العظيم بينهما في لوازم الحياة المتمدينة ، فاذا تم ذلك اصبح سكان الريف لا يشعرون بأنهم فى منفى الحضارة ، وصارت الحياة الريفية افضل من وجوه عديدة من حياة المدن لكونها ادعى للصحة وهدوء الاعصاب ، ولتوافر المـــأكولات الجيـــدة فيها ورخصها .

وقد نجحت انجلترا نجاحاً كبيراً فى الازمنة الحديثة فى تحسين الحياة الريفية فيها بتسهيل المواصلات بين الريف والمدن ، والتوسع فى اســـتخدام الكهراء بأسعار منخفضة ، وتوفير المياه النقية والوائل الصحية المتعـــددة ، حتى صارت أغلب قراها ناعمة بما كانت المدن الكبيرة مفتقرة اليه منذ زمن قصير . ولا جرم أن ذلك قد ساعد على احتفاظ الريف بسكانه وعلى تقليـــل الازدحام فى المدن بسبب ميل الكثيرين من اهلها الى الاقامة فى الـــضواحى الريفية حيث يجمعون فيها بين نعم الحياة الريفية والحضرية فى ان واحد .

تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسية :

لم تكن وسائل علاج الزراعة التى سبق بيانها محل اخـــتلاف كبيـــر فى الآراء بسبب وضوح فوائدها العظيمة للزراعة فى انجلتـــرا ، غيـــر أن تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسية كان مثيـــراً للمناقـــشات العنيفـــة والاختلافات الشديدة بين الاحزا السياسية كما يتبين مما يلى:

- رأى حزب العمال :

تتألف اكثرية حزب العمال من سكان المدن الصناعية ، ولذا كانت عناية هذا الحز بشئون الزراعية اقل كثيراً من عنايته بشئون الصناعة والتجارة ، ومع ذلك فان له سياسة زراعية واضحة ، تمتاز بما امتازت به بقية نواحى سياسته من حيث نزعتها الاشتراكية . وتتلخص تلك السياسة فى ضرورة الغاء الملكية الفردية ، واستيلاء الحكوقمة على جميع أراضى الدولة بعد تعويض الملاك عما يفقدنه بسبب ذلك .

وعلى الرغم من غرابة هذا الراى وشدة مخالفته للمبادئ المشروعة والمألوفة ، فانه يستند الى دعائم قانونية وتاريخية قوية . إذ أن القانون يعترف للحكومة بحق أولى على الملكيات وعلى ثروة الافراد بل اجسامهم ، دليل استيلائها على ثروة بعض الناس او مصادرتها ، وحق التجنيد العام ، هذا فضلاً عن أن من حق الحكومة ان تنزع ماتشاء من املاك الافراد للمصخة العامة ، او لجباية ما تقرره من الضرائب على تلك الاملاك اذا تعذر جمعها بالوسائل الاخرى . أما من الوجهة التاريخية فقد كان كثير من الملوك يتصرفون فى اراضى الدولة بل فى سكانها تصرف المالك فى ملكه ، بدليل ما حدث فى القطر المصرى منذ 130 سنة ، اذ كانت جميع الاراضى تابعة لمحمد على باشا.

ويرى حزب العمال أنه لو نفذت سياسته لجنت انجترا الفوائد الآتية:

1- زيادة الانتاج الزراعى ، لما للحكومة من القمدرة الفنية والمالية على زراعة جميع الأراضى واستثمارها على أحسن وجه .

2- زيادة العدالة فى توزيع الثروة الاهلية ، لأن الأرباح الناتجة عن استثمار الارض تزيد ايراد الحكومة وتساعد على تخفيض الضرائب العامة ، بدلاً من بقاء تلك الارباح مقصورة على افراد قليلين هم الملاك .

3- زيادة تنظيم الانتاج الزراعى ، لكى يتحقق مبدأ الاستقلال الاقتصادى بأجلى معاينة ، لأن الحكومة تصبح قادرة على تحديد انواع الغلات ومقدارها بحسب حاجة البلاد ، وبذا تنتج كل الغلات التى تسمح الظروف الطبيعية بإنتاجها فى اراضيها ، بدلاً من نظام الانتاج الحالى حيث لا يتوقف تعيين انواع الغلات المزروعة ومقدارها على حاجة البلاد بل على مستوى الاسعار وما تدره من الأرباح على المزارعين.

غير أن سياسة حزب العمال الزراعية التى سبق بيانها لا تلقى قبولاً كبيراً نظرة لقوة روح الملكية الفردية فى الشعب البريطانى ولان اهتمام العمال بشئون الصناعة والتجارة يفوق اهتمامهم بشئون الزراعة ، وعلى ذلك لا ينتظر أن يقدم العمال على تنفيذ سياستهم الزراعية إلا بعد سنوات عديدة عندما يتم لهم تنفيذ سياستهم الاشتراكية فى بقية نواحى النشاط الاقتصادى فى بلادهم . ويستدل على ذلك من أن حزب العمال بعد أن انتصر فى الانتخابات النيابية سنة 1945 واطلقت يده مرة فى حكومة البلاد مستنداً الى اغلبية برلمانية كبيرة اقتصر حتى الان على تنفيذ سياسة امتلاك الدولة لمناجم الفحم والسكك الحديدية والصمارف المالية ، ولكنه لم يقدر على تغيير نظام الملكية الزراعية ، بل انه اكتفى بتشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل الاقتصادية العادية ، كتوفير الأيدى العاملة فى الريف وتثبيت أسعار الغلات الزراعية ، وكان ذلك بمثابة اعتراف بأن سياسة الحزب الاشتراكية بازار الزراعة مازلت سياسة نظرية ، لا يرجى تطبيقها فى المستقبل القريب.

- رأى حزب المحافظين :

يزيد اهتمام حز المحافظين بشئون الزراعة عن اهتمام بقية الأحزاب البريطانية ، لانه منذ نشأته كان ممثلاً لكبار الملاك والطبقات الغنية فى المجتمع . وقد تمكن هذا الحزب فى سنة 1815 من إصدار قوانين القمح والعمل بها لمصلحة المزارعين ، على الرغم من معارضة بقية السكان ،

غير ان اطراد تقدم الصناعة فى انجلترا واحتشاد السكان فى المدن أدى الى تزايد قوة حزبى الأحرار والعمال الممثلين لسكان المدن سواء أكانوا من أصحاب رؤوس الأموال ام من العمال. فلما الغيت قوانين القمح سنة 1846، كان ذلك ايذاناً بانتصار الصناعة على الزراعة ، واستمرت تلك الحالة حتى ظهر اضمحلال الزراعة فى اواخر القرن الماضى ، واخذ يتزايد حتى اصبح ضرره غير مقصور على طبقة المزارعين وحدهم بل مهدداً للبلاد بأجمعها . وعندئذ اشتد اهتمام المحافظين بالدفاع عن الزراعة والعمل على حمايتها من المنافسة الاجنبية ومما زاد فى قوة حجتهم فى ذلك الوقت ان جميع دول اوربا الغربية سبقت انجلرتا الى اتباع سياسة الحماية الجمركية ، لمنع الزراعة فيها من أن تصاب بالاضمحلال الذى حل بزراعة انجلترا .

وقد اشتدت دعاية المحافظين لسياسة تعديل الجمارك سنة 1903 عندما اعلن زعيمهم المستر جوزيف تشمبرلين سياسة التفضيل الامراطورى وتتلخص تلك السياسة فى زيادة الرسوم الجمركية على المصنوعات الواردة إلى انجلترا ، وكذاك على الغلات النباتية والحيوانية التى تنافس الغلات المحلية كالحبوب والدقيق واللحوم ومستخرجات الألبان ، بشرط ان تعامل الغلات الواردة من الامبراطورية معاملة ممتازة ، فتنخفض الرسوم عليها تخفيضاً نسبياً . ورأى المحافظون ان انجلترا لو اتبعت تلك السياسة لجنت الفوائد الآتية:

1- ارتفاع اسعار الغلات الزراعية فى انجلترا ، مما يزيد فى مكاسب المزارعين من الملاك والمستأجرين ،ولذا يقبلون على زيادة الانتاج وتوسيع المساحة المزوعة وتزول كل مظاهر الاضمحلال التى شكت منها انجلترا فى ذلك الوقت .

2- تحسين حالة العمال الزراعيين بسبب زيادة اجورهم .

3- رواج المصنوعات البريطانية فى اسواق البلاد الداخلية لعدم تعرضها للمنافسة الاجنبيية ولزيادة القوة الشرائية عند سكان الريف .

4- زيادة وحدة الامبراطورية البرطانية ومتانتها بسبب لرتباط اجزائها بعضها ببعض بروابط المصلحة المادية المشتركة ، فان تلك الروابط تعتبر بحق أقوى الدعائم لقيام الوحدات السياسية ، وتفوق فى متنانتها رابطة الجنس او اللغة او الدين ، او مجرد الاعتماد على القوة الغشومة

غير ان اعلان سياسة التفضيل الامبراطورية سنة 193 كان كارثة على حزب المحافظين بسبب ما اثاره من شدة معارضة الرأى العام ، وانتصار حزب الاحرار عليه فى ثلاثة انتخابات نيابية متتالية وكانت اهم وجوه الاعتراض على سياسة التفضيل الامبراطورى ما يأتى:

1- إن تلك السياسة تتعارض مع سياسة حرية التجارة التى اتبعتها انجلترا منذ سنة 1846 والتى عادت على البلاد بفوائد جليلة ، دليل أن انجلترا كانت فى اواخر القرن التاسع عشر اغنى دول العالم وارقاها صناعة واوسعها تجارة .

2- ان الفوائد المرجوة من ارتفاع اسعار الغلات الزراعية سوف تكون مقصورة على اقلية ضئيلة فى الأمة ألا وهى طبقة الملاط ، وذلك على حساب الاكثرية الساحقة من السكان ، لأن المستأجرين سوف يحرمون من نصيبهم من الارباح بسبب ارتفاع ايجار الاراضى تبعاً لارتفاع الأسعار ، كما ان العمال الزراعيين سوف لا ينعمون بزيادة الأجور نظراً لضعف اتحادهم وعجزهم عن تنفيذ طلباتهم ، فى حين أن الاكثرية الساحقة من الأمة التى يتألف منها سكان المدن سوف تضج من الغلاء وتلح فى المطالبة بارتفاع الأجور .

3- إن ما زعمة المحافظون من زيادة رواج المصنوعات البريطانيـــة فـــى أسواق انجلترا الداخلية لا يعوض على الصناعة ماتفقده فـــى الأســـواق الخارجية بسبب نقص واردات انجلترا من جهة ، وغـــلاء المـــصنوعات البريطانية تبعاً لارتفاع مصاريف انتاجها من جهة اخرى ، وبذا تتعرض انجلترا لخشارة تجارتها الخارجية وهى مصدر حياتهـــا وســـبب قوتهـــا وثروتها .

على ان المحافظون عرفوا كيف يستفيدون مـــن ظـــروف الحـــرب الكرى الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية التى أتت بعدها . فعمدت انجلتـــرا إبان الحرب الى حماية بعض مصنوعاتها ومزروعاتها ، كمـــا أن الزراعـــة تحسنت من تلقاء نفسها بسبب قلة الواردات الاجنبيـــة فـــى تلـــك الـــسنوات العصيبة . ولم تمض مدة طويلة بعد انتهاء الحرب حتـــى ظهـــرت الأزمـــة العالمية التى كانت انجلترا اسبق الدول شعوراً بها واشدها تألماً منها لسببين :

(الأول) اعتمادها اكثر من الدول على التجارة الخارجية التى تعطلت تدريجياً بسبب الازمة .

(ثانياً) اتباعها دون غيرها من الدول العظمى لسياسة حرية التجـــارة وذلا لقيت مصنوعاتها كمزروعاتها منافسة شديدة فى اسواق انجلترا الداخلية ولهذا اصبحت الرغبة فى اتبـــاع سياســـة التفـــضيل الامبراطـــورى شـــبه اجماعيةفى انجلترا ، لأن صناعة انجلترا بعـــد أن فقـــدت اغلـــب اســـواقها الخارجية.صارت اكثر حاجة الى الاسواق الداخلية ، وكانـــت لا تقـــل عـــن الزراعة رغبة فى الحماية من المنافسة الاجنبية . وقد نتج عن ذلك التغيـــر العظيم فى الرأى العام البريطانى بازاء السياسة الجمركية ، أن عظـــم نفـــوذ حزب المحافظين منذ استداد الازمة الاقتصادية سنة 1929، بدر ما ضـــعف نفوذ حزب الاحرار ، واصبح نفوذ الحزبين فى انجلرتا على عكس ماكـــان عليه قبيل الحر.

وبذلك انضمت انجلترا الى بقية دول العالم المتبعة للحماية الجمركية، ومع أن هذه السياسة رمت فى بادئ الامر الى مساعدة الزراعة ، ولقيت معارضة شديدة من المشتغلين بالصناعة ، فانها بعد تنفيذها عادت بالفائدة على الصناعة اكثر من الزراعة ، كما افادت الامبارطورية اكثر مما افادت انجلترا، وذلك لسببين:

1- إن اهم ما تستورده انجلترا من الامبارطورية هى الغلات الزراعية والحيوانية ونظراً لمعاملة تلك الواردات معاملة ممتازة ، فانها تنافس انتاج انجلترا الزراعى منافسة جديدة . فبقيت الزراعة فى انجلترا معرضة للمنافسة فى حين أن الصناعة تنعم بخلو الأسواق الداخلية من تلك المنافسة.

2- ترغب اغل الممتلكات المستقلة فى تشجيع الصناعات الناشئة فيها ولذا نتمسك باتباع الحماية الجمركية الشديدة ولا تميل الى معاملة المصنوعات الواردة اليها من انجلترا بمثل المعاملة الممتازة التى تعامل بها صارداتها الى انجلترا.

- رأي حزب الأحرار:

كانت عناية حزب الأحرار بشئون الصناعة اكثر دائماً من عنايته بشئون الزراعة ، بدليل تمسكه بسياسة حرية التجارة التى تعتبر من أهم مبادئه غير أن شدة معارضته لسياسة التفضيل الامبراطورى منذ اعلانها سنة 1903 واحتلاله لمقاعد الحكم فى انجلترا عقب ذلك لمدة طوية ، اضطره الى تغيير موقفه السلبى ازاء الزراعة ، والى العمل على الأخذ بناصرها بعد اذ اصبح الامر لا يحتمل التأخير ، وذلك الكي يبين للرأى العام مقدرته على انعاش الزراعة دون حاجة الى اتباع سياسة المحافظين البغيضة.

وقد امتاز حزب الاحرار على غيرة من الاحزاب البريطانيـــة بأنـــه كان أول من عالج مشكلة الزراعة فى البلاد علاجاً جدياً وحاول تنفيذ سياسة اصلاحية معينة ، فى حين أن سياسـشة المحـافظين لـم تنفـذ إلا حـديثاً، أما سياسة العمال فانها لاتزال فى عالم النظريات . وقد كانت اكبر شخصية فى وزارة الاحرار سنة 1912 هى شخصية وزير المالية مسترلويد جـورج الذى كان شديد العناية بالزراعة ، ولذا انشأ فى ذلك العـام لجنـة لدراسـة الشئون الزراعية من جميع نواحيها المتعددة كحالة العمال واجورهم وساعات عملهم ونظام الملكية والايجار الخ . وكان التقرير المسهب الذى اصدرته تلك اللجنة سنة 1913 أساساً للمقترحات والقوانين التى ظهرت لاصلاح الزراعة فيما بعد .

وكانت سياسة الاحرار ترمى الى غرضين :

(الأول) تحسين حالة سكان الريف .

(الثانى) زيادة الانتاج الزراعى.

وكان الحزب يرى تحقيق الغرض الأول بواسطة اجراءات إداريـة سريعة ومباشرة ، أما الغرض الثانى فكـان المنتظـر ان يتحقـق تـدريجياً كنتيجة غير مباشرة لتحسين حالة سكان الريـف . ولهـذا تقـدم الاحـرار بالاقتراحات الاتية:

1- انشاء وزارة جديدة تسمى وزارة الاراضى للاشراف على جميع اراضى الدولة سواء أكانت فى الريف ام المدن ، ويكون لتلك الـوزارة فـروع فى الاقاليم الريفية تملك حق شراء الاراضى (بالاثمان التى تحددها هى) لكى تتمكن من تشجيع الملكية الصغيرة واصلاح الاراضى البور والعمل على انشاء الغابات ، كما يكون لها سطلة التدخل لحل ما ينشأ بين العمال والملاك من المشاكل ، ولمساعدة المـستأجرين علـى الحـصول علـى

تعويض مالى فى مقابل ما يدخلونه من اصلاحات فى الاراضى التى يستأجرونها ، وكذلك لتحديد مبالغ إيجار الاراضى فى ظروف معينة .

2- تصدر الحكومة التشريع اللازم لمساعدة العمال الزراعيين ، وذلك لتحديد نهايات عظمى لساعات عملهم ، ونهايات صغرى لاجورهم ، على أن تختلف النهايات الصغرى للأجور بين منطقة وأخرى بحسب اختلاف اسعار المعيشة فى كل منها.

3- تعنى الحكومة ببحث مشكلة المساكن الريفية لتعمل على سد ما يظهر فيها من نقص فى العدد او فى صلاحيتها للمعيشة فيها ، وتقوم بانشاء عدد كبير من تلك المساكن قصد تأجيرها للعمال بأجور تتفق مع مقدرتهم المالية.

وفضلاً عن ذلك فان الاحرار عملوا على زيادة الانتاج الزراعى وزيادة الملكية الصغيرة ، بأن فرضوا سنة 1910 على الاراضى المهملة والقليلة الانتاج ضرائب أعلى من الضرائب المفروضة على الاراضى المعتنى بها والكثيرة الانتاج ، وذلك بغرض معاقبة المالك الكبير الذى يهمل استثمار كل اراضيه لكى يضطر الى زيادة العناية بها أو الى بيعها .

وقد اثارت اقتراحات الاحرار اهتمام الرأى العام اهتماماً عظيماً بشئون الزراعة ، غير أن قيام الحرب الكبرى سنة 1914 حال دون تنفيذ أغلب تلك الاصلاحات ، ولذا بقى الاختلاف واضحاً بين المحافظين والأحرار بشأن اصلاح الزراعة ، فكان المحافظون يرون اصلاحها بفرض جمركية عالية على الغلات الزراعية الواردة للبلاد ، فى حين أن الاحرار كانوا يرون تحقيق الاصلاح بتعديل نظام ملكية الارض وتحسين حالة العمال الزراعيين .

الفصل السادس

تقدم الزراعة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر

- اهمية الزراعه في فرنسا
- خدمات الثوره الفرنسيه للزراعه
- نظام الملكية الزراعيه
- تقدم الزراعة في القرن الماضي
- عناية الحكومة بالزراعة
- الجمعيات الزراعيه
- التسليف الزراعي

أهمية الزراعة فى فرنسا :

يختلف تاريخ الزراعة فى فرنسا اختلافاً كبيراً فى انجلترا لأن فرنسا تعتبر فى طليعة دول اوربا الزراعية فى الوقت الحاضر ، ولم تتعرض فيها الزراعة لما تعرضت له فى انجلترا من اضمحلال كبير، بل بقيت المهنة الرئيسية لعامة الشعب. ويظهر ذلك من انه فى أواخر القرن التاسع عشر كان اكثر من نصف سكان فرنسا يشتغلون بالزراعة فى خين ان نسبة المشتغلين بها فى انجلترا وقتئذ كانت نحو 1:10 ، وفى المانيا أقل من 1:3.

ويعلل اختفاظ الزراعة بأهميتها فى فرنسا حتى الأن بأسباب جغرافية واقتصادية عديدة تختص بالذكر منها اربعة:

(الأول) اتساع المساحة الصالحة للزراعة فى فرنسا ، اذ تبلغ نحو 80% من مساحة الدولة بأجمعها.

(الثانى) ملاءمة الجو للزراعة ، فانه اكثر صحواً ودفئاً واقل تقلباً وامطاراً من جو انجلترا.

(ثالثاً) شدة عناية الحكومة الفرنسية بشئون الزراعة نظراً لاهميتها لأغلبية السكان ، فلم تتأخر الحكومة عن تقديم أية مساعدة للزراعة لتحفظ لها رخاءها واطراد تقدمها . ولمتنعها من التعرض للاضمحلال الذى أصاب زراعة انجلترا.

(الرابع) اعتدال تقدم الصناعة الحديثة فى فرنسا بالنسبة الى تقدمها فى انجلترا والمانيا ، ولذا لم تتعرض الزراعة فيها لشدة منافسة الصناعة لها كما فى هاتين الدولتين . ويعلل اعتدال نجاح الصناعة فى فرنسا بعاملين هامين :

(أ) قلة المعادن فى فرنسا وسوء توزيعها وصعوبة استخراجها واستغلالها .
فان اهم حقول الفخم فى فرنسا حقلان ، يقع احدهما فى السهل الشمالى على مقربة من حدود بلجيكا ، والآخر عند منابع نهر لوار فى هضبة فرنسا الوطسى . ويلاحظ على هذين الخلقين صغر مساختها ، وصعوبة استخراج الفخم منها لاسباب جيولوجية، وعدم وقوعها على مقلابة من البخار لكي يسهل تصريف الفحم منهما، وكذلك بعدهما عن المناطق الغنية بالحديد.

أما أغنى اقاليم فرنسا فى الحديد فهو اقليم اللورين ، وكان يعيب الخديد فيه كثرة اختلاطه بالفسفور ، ولم تعرف طريقة للتغلب على هذا العيب إلا سنة 1868 ، ولذا لم تستفد فرنسا من ذلك بسبب استيلاء المانيا على اقلبيم اللورين سنة 1870 ، ولما انتهت الحرب العالمية الأولى استردت فرنسا ذلك الاقليم الغنى سنة 1919 ، ثم احتلتفى العام التالى اقليم النسار المجاور له لكى تحصل على الفحم اللازم لصهر حديد اللورين. غير ان اقليم السار عاد الى المانيا بعد الاستفادة العام لسكانه فى يناير سنة1935، وبذا صارت فرنسا تواجه صعوبة كبيرة فى تموين صناعة الحديد فى اللورين بالوقود اللازم لها.

(ب) تخصص فرنسا فى صناعة الترف كالمنسوجات الحريرية والمشروبات الروحية ، وهى صناعات تعتمد على الانتاج الزراعى من جهة ولا يمكن انتاجها بكميات كثيرة وفى مصانع كبيرة من جهة اخرى .

خدمات الثورة الفرنسية للزراعة:

كانت فرنسا اسبق الدول الأوربية بعد انجلترا الى اصلاح الزراعة فيها وتحسينها ، وبدأ ذلك الاصلاح عند قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 ، اى بعد أن بدأ الانقلاب الزراعى فى انجلترا بزمن قصير . وكانت أهم خدمات الثورة للزراعة فى فرنسا انها خررت العامل الزراعى من الوجهة الشخصية ، وفكت القيود القانونية والتقليدية التى قيدت انظمة الزراعة والملكية الزراعية فأدى ذلك الى زيادة عدد الملاك عظيمة ، وانتشار الملكية الصغيرة.

ولاريب فى أن من أجل خدمات الثورة الفرنسية للطبقات الزاعية فى البلاد تحريرهم من العبودية والقيود الاقطاعية التى رزحوا تحت اعبائها طويلاً . وعلى الرغم من ان عدد ضحايا العبودية لم يكن كبيراً فى فرنسا سنة 1789، فان الغاء العبودية رسمياً والقضاء على ماكان للاشراف من الحقوق الكثيرة قبل السكان فى مقاطعاتهم كان خطورة ضرورية لتحقيق حرية أولئك السكان، وتقرير مساواتهم القانونية بغيرهم . ولا يخفى ان رفع الغبن الذى كان محيقاً بالعامل الزراعى أدى الى تحسين حالته المعنوية ، والى زيادة انتاجه الزراعى تبعاً لذلك لما بين نفسية العامل ومقدار نشاطه واقباله على العمل من الصلة الوثيقة.

أما تحرر انظمة الزراعة من القيود القديمة فحدث تدريجياً وبطريقة خفية ، وذلك لأن الثورة لم تكن ثورة سياسية واجتماعية فحسب ، بل كانت ثورة نفسية قبل كل شئ ، وثورة على القديم فى جميع اوضاعه ، ولذا انشترت عدواها الى جميع النفوس حتى الى الطبقات الزراعية المعروفة فى جميع الدول بشدة مخافظتها على القديم ، واصبح المرزاعون فى فرنسا اكثر استعداداً من ذى قبل لادخال الغلات الجديدة والاقلاع عن نظام زراعة الثلاثة

حقول ، ولاتباع الدورة الزراعية واستخدام الاسمدة والآلات ، الى غير ذلك من الاصلاحات التى ظكهرت تباعاً وزادت فـــى انتـــاج الزراعـــة وثـــروة المشتغلين بها.

نظام الملكية الزراعية :

صح هذا التغير الكبير فى أنظمة الزراعة ، بل ساعد على ظهـــوره ونجاحة ، ماحدث فى ذلك الوقت من تحول المستأجرين والعمال الـــزراعيين إلى صغار الملاك ، وهو التحول الذى يعتبر من أخطر النتائج الاجتماعيـــة والاقتصادية للثورة فى فرنسا . ولا يصح افتراض ان الملكية الصغيرة لـــم تكن موجودة فى فرنسا قبل سنة 1789 فان الفقر دفع كثيرين من الاشـــراف منذ القرن السابع عشر الى تقسيم املاكهم وبيعها ، كما أن اهتمام الحكومـــة باصلاح الاراضى البور وتقسيم الاراضى الشائعة أدى الى تزايـــد الملكيـــة الصغيرة ايضاً . وقد قدر أنه قبيل الثورة الفرنسية كان صغار الملاك يملكون نحو ثلث مساحة الاراضى الزراعية فى فرنسا ، كما بلغ عدد صغار الملاك ثلاثة أخماس مجموع الملاك فى تلك البلاد وقدره نحو 3.000.000 نسمة . ونتج عن ذلك ان بعض رجال الاقتصاد مثل ملثس اعتقد بأن فرنسا ســـوف تشبه الصين من حيث فقر سكانها وشدة كثافتهم .

ومع ذلك فان التشجيع الثورة الفرنسية للملكية الصغيرة من الأمـــور التى لا سبيل الى انكارها ، فان مجـــرد تحريـــر المـــزارعين مـــن القيـــود الاقطاعية العتيقة حمل كثيرين منهم على الرغبة فى امتلاك الارض . كمـــا ان نظام الوراثة الذى وضعته حكومة الثورة واعتراف به قانون نـــابليون ، والذى قضى بتقسيم التركة بالتساوى بين جميع الورثة دون اعتار لاخـــتلاف السن او الجنس بينهم ، كان بلا ريب من العوامل التـــى ضـــمنت تـــضاؤل الملكيات بمرور الوقت .

على ان اكبر الخدمات التى أدتها الثورة للملكية الصغيرة استيلاء الحكومة على املاك الاشراف والكنيسة فيما بين سنة 1790 وسنة 1795 وعرضها للبيع باسعار مخفضة ومع تساهل عظيم فى الدفع . ففى 14 مايو سنة 1790 اصدرت الحكومة قانوناً لتنظيم وسائل تقسيم تلك الأراضى الى مساحات صغيرة قبل عرضها للبيع ، وكثيراً ماكان المزارعون فى منطقة معينة يتفقون على الاشتراك فى شراء مساحة كبيرة من الارض ثم يعمدون الى تقسيمها فيما بينهم ، الى أن حرمت الحكومة ذلك سنة 1793.

وقد كان نظام الوراثة فى فرنسا وما نتج عنه من تزايد الملكيات فى الصغر مثاراً لمناقشات شديدة وتضارب عظيم فى الآراء خلال القرن التاسع عشر ، فرأى اعداء هذا النظام ان تضاؤل الملكيات تضاؤلا حسابياً مستمراً يضر الزراعة والمشتغلين بها . أبلغ الضرر ، بس تقسيم الاراضى تدريجياً الى مساحات صغيرة مبعثرة ، مما يؤدى الى ضياع مجهود المالك ووقته ، وكثرة المنازعات القضائية بين الملاك . أما أنصار هذا النظام فرأوا فيه أكبر فائدة للزراعة والمزاعين لانه يشجع الانتاج الزراعى ويمنع سكان الريف من المهاجرة، ويزيد رضاءهم على حالتهم واستقرار المجتمع لهذا السبب .

وتعتبر الملكية الصغيرة من جهة أخرى أحد الأسباب الهامة فى سرعة تكاثر سكان فرنسا فى النصف الأول من القرن الماضى، وفي وقوفهم عن الزيادة منذ ذلك الوقت . ويعلل بأن التحسن العظيم فى الحالة الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة عند أغلب سكان الريف عقب الثورة الفرنسية ، أدى الى الاقبال على الزواج وتكاثر النسل ، لما يشتهر به المزارع فى جميع الدول من قوة العصبية وحب الخلف لكي يعاونه اولاده فى عمله ويرثوه من بعده . هذا فضلاً عن الصلة الوثيقة بين حالة الرخاء او الكساد الاقتصادى

وعدد السكان فى كل دولة . ولذا تزايد سكان فرنسا بنسبة 200.000 نسمة سنوياً فيما بين سنة 1800 وسنة 1850.

ويظهر مقدار انتشار الملكية الصغيرة فى فرنسا من البيانين الاتيين:

فى سنة 1862

مساحة الملكية بالهكتار	نسبتها لمجموع المساحة
اقل من 5	%56.29
من 5 - 20	%30.47
من 20 - 40	%8.47
أكثر من 40	%4.77

فى أواخر القرن التاسع عشر

عدد الملاك	مساحة الملكية بالهكتار	النسبة لمجموع المساحة
3 مليون	أقل من 10	%20
600.000	من 10 - 160	%40
150.000	اكثر من 160	%40

اما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فان انتشار التعليم وتقدم المدنية وتضاؤل الملكيات الصغير تدريجياً جعل المزارع اكثر شعوراً بالمسئولية نحو نسله واقل ميلا الى تكاثر اولاده بسبب ضيق ذات يده ، لأن اسرته أذا استمرت فى التزايد وقع فى مشاكل اقتصادية عديدة . وتعرض كما تعرض اولاده للفاقة وما صحبها من متاعب كثيرة . ومن ذلك الوقت أخذ سنة الزواج يتأخر تدريجياً كما نقص عدد الأطفال فى الاسرة نقصاً واضحاً.

وفضلاً عن ذلك فان نحو 80% من الملكيات الزراعية كانت مزروعة أصحابها انفسهم ، و 13% كانت مؤجرة ، و7% كانت مزروعة على نظام الممارسة اى على أساس تقسيم الانتاج بنسبة ميعنة بين المالك والمزارع .

تقدم الزراعة فى القرن الماضى :

كان تقدم الزراعة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر اكثر منه فى بقية الدول عدا بلجيكا والدانيمرك ففى عصر نابليون أدى وقف التجارة الخارجية إلى زيادة العناية بالانتاج الزراعى الداخلى ، فبدئ فى اتابع نظام الدورة الزراعية ، وادخل كثير من الغلات الجديدة كالكتان والبنجر والاصباغ . ولما عاد السلم الى فرنسا بعد سنة 1815 اخذت الزراعة فى التقدم العظيم وزاد رخاء سكان الريف عموماً . ويظهر مقدار ذلك التقدم من زيادة انتاج القمح من 93 مليون بوشل الى 152 مليون بوشل فيما بين سنة 1789 وسنة 1748، وزيادة انتاج البطاطس من 54 مليون بوشل الى 275 مليون بوشل، وانتاج النبيذ من 373 مليون جالون الى 924 مليون جالون .

غير أن سنة 1848 كانت فاتحة عصر اضطراب كبير استمر حتى سنة 1860 وأدى الى انسحاب عدد كبير من المشتغلين بالزراعة وتعطيل التقدم فى تلك المهنة الرئيسية . وقد كان ذلك الاضطراب سياسياً من جهة بسبب قيام الجمهورية الثانية (1848)، والامراطورية الثانية (1852) وحرب القرم (1854) وحرب النمسا (1859) ، كما كان اجتماعياً واقتصادياً من جهة أخرى بسبب انتشار الكوليرا وفساد المحصول فيما بين سنة 1853 وسنة 1855 ، ولذا عجزت الزراعة فى النصف الثانى من القرن الماضى عن استرداد رخائها ومكانتها التى تمتعت بها فى النصف الأول منه. ومع ذلك فقد كان التقدم الزراعى عد سنة 1860 مما لايستهان به ، بفضل

التوسع فى إصلاح الأراضى البور واستخدام الآلات الزراعية والتفنن فى وسائل الزراعة العلمية التى زادت خصب التربة وانتاجها ، بدليل انه فيما بين سنة 1818 وسنة 1889 زاد انتاج الفدان الواحد من القمح نحو 7 بوشل ومن الشعير 8 بوشل ، ومن الشوفان 10 بوشل ، كما تضاعف عدد المواشى فى فرنسا فى تلك المدة.

ويتبين الفرق العظيم بين أهمية الزراعة فى كل من فرنسا وانجلترا سنة 1877 مما يأتى :

الدولة	المساحة المرزوعة حبوباً	نسبتها الى المجموع	المساحة المزروعة قمحاً	نسبتها الى المجموع
فرنسا	37.500.000	10 :3	23.500.000	6 : 1
بريطانيا العظمى	11.000.000	7 : 1	3.600.000	22 : 1

وقد كان من اهم ما يميز الزراعة فى فرنسا فى اواخر القرن المضاى وفاؤها بحاجة السكان وكثرة تنوع غلاتها ، اذ انتجت فرنسا كا حاجاتها الغذائية ، ل صدرت كثيراً من الغلات الزراعية، ولم يكثر استيرادها للقمح إلا فى فترة اضمحلال الزراعة من سنة 1876 الى سنة 1876 الى سنة 1896 ، أما كثرة تنوع الغلات الزراعية فتظهر من عدم اعتماد البلاد على غلة واحدة ، فان القمح والنبيد اكثر الغلات اهمية ، ويتلوهما فى الاهمية الشليم والشعير والشوفان والذرة والفواكة ومستخرجات الألبان.

عناية الحكومة بالزراعة

تمتعت الزراعة طوال القرن الماضى بعناية الحكومة بدليل أن سياسة فرنسا الجمركية كانت دائماً متمشية مع مصلحة الزراعة. ففى سنة 1819 فرضت ضرائب جمركية على القمح الوارد من الخارج، ثم وضعت عليه ضرائب إضافية اختلفت ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لتقلب أسعار القمح فى فرنسا بالنسبة الى مقدار معين . واستمرت تلك الحالة خلال القرن التاسع عشر فلم تتعرض زراعة فرنسا الى المنافسة الشديدة التى تعرضت لها زراعة انجلترا بسبب وفرة الغلات الامريكية . على أن تلك المنافسة ظهرت دائماً بدرجة كافية لمنع كل محاولة من جانب المشتغلين بالصناعة لتخفيف الحماية الجمركية الزراعية بقصد تخفيض اسعار الغلات الزراعية واجور العمال تبعاً لذلك ، ولذا كانت سياسة فرنسا الجمركية بعد سنة 1881 شبيهة بسياسة المانيا فى ذلك الوقت من حيث عنايتها بزيادة وقاية الزراعة من خطر المنافسة الاجنبية .

وكذلك كانت فرنسا فى طليعة الدول التى أنشأت وزارة للزراعة وكفك لها من جسن النظام واتساع السلطان مالا يترك حاجة لمستزيد ويعاون هذه الوزارة مجلس استثارى مؤلف من مائة عضو من الشيوخ والنواب الاخصائيين فى شئون الزراعة ويقدمون التقارير الفنية لتكون اساساً لما يمنح من انواع الاعانات والمساعدات للمزارعين.

وتعتبر فرنسا من اكثر الدول تقدماً فى التعليم الزراعى ، فان البلاد تشمل عدداً كبيراً من مدارس الزراعة المتوسطة ، فضلاً عن معهد التعليم الزراعى فى المدارس الالزامية حيث يعتبر فيها من المواد الأساسية وذلك لغرض نشر المعلومات الزراعية من جهة ، وتحبيب النشء فى الحياة الريفية من جهة اخرى . وقد صدر فى سنة 1875 قانون بانشاء نوع جديد من

المدارس تسمى "مدارس الزراعة العملية " ويدخلها ابنـــاء صـــغار المــلاك والمستأجرين والعمال فى سن الثالثة عشر لكي يتمنوا عملياً علـــى الأعمـــال الزراعية بعد أن يتموا مرخلة التعليم الابتدائى.

الجمعيات الزراعية :

كان من اهم ما امتازت به الزراعة فى فرنسا عنها فى انجلترا كثرة تنظيمها وميل المشتغلين بها الى التعاون لتحقيق المصلحة المـــشتركة فيمـــا بينهم ، وبرجع ذلك الى ضعف الروح الفردية عند الشعب الفرنـــسى وهـــى الطبقى التى تستفيد من التعاون وتحتاج اليه اكثر من غيها ، وقد قامت فـــى فرنسا كثير من الجمعيات الزراعية الفنية أشهرها "الجمعية الزراعية الوطنية الفرنسية " التى تكونت فى القرن الثامن عشر ولا تزال قائمـــة حتـــى الان ، وكذلك كثير من الجمعيات الزراعية القرويـــة التـــى تتـــألف مـــن المـــلاك والمستأجرين فى مناطق صغيرة ، وترمى الى تحـــسين وســـائل الزراعـــة المحلية وزيادة انتاجها.

غير أن النقابات الزاعية والجمعيات التعاونية بقيت قليلـــة وضـــعيفة حتى وقعت الزراعة فى فرنسا كما فى غيرها من دول اوربا الغربيـــة فـــى ازمة شديدة حوالى سنة 1880 بسبب المنافسة الاجنبية ، وعندئـــذ تقـــدمت الحكومة لمساعدة تلك الجمعيات بأن اصدرت سنة 1884 قانونـــاً باســـتثناء الجمعيات التجارية والزراعية من الخضوع للبند رقم 291 من قانون نابليون الذى نص على خظر تكوين الجمعيات اذا زاد عدد اعضائها على العـــشرين دون ترخيص من الحكومة . وبذا اصبح لتلك الجمعيات شخصية معنويـــة ، وامكنها ان تمتلك العقارات وتشتغل بالأعمال التجارية.

وقد سارع المزارعون إلى الاستفادة من هذا التشجيع لكى يتخلصوا مما وقعوا فيه بسبب هبوط الأسعار وانخفاض اثمان الاراضى وإيجارها ويستدل على ذلك مما يأتى:

السنة	عدد الجمعيات الزراعية	مجموع اعضائها
1890	648	234.234
1900	2.069	512.794
1910	4.948	813.038

وبذلك اصبحت النقابات الزراعية والجمعيات التعاونية أهم الجمعيات الزراعية فى فرنسا .

وتنقسم النقابات الزراعية الى ثلاثة اقسام :

1- **نقابات المزارعين** : وترمى الى خدمة مصلحة اعضائها من الملاك والمتسأجرين بكل وسيلة ، كالعمل على تحسين الانتاج الزراعى ورفع اسعاره ومساعدة اعضائها على الحصول على حاجياتهم من الاسمدة والبذور والآلات بأسعار الجملة الخ . ويتألف من مجموع تلك النقابات "الاتحاد المركزى للنقابات الزراعية " الذى يمثل نحو 2.500 نقابة ويتوسط لدى الحكومة لحملها على عمل كل ما يعود على الزراعة بالفائدة كتعديل الجمارك ، واصدار التشريع الاجتماعى اللازم لمصلحة سكان الريف الخ . ولذا يصح اعتبار هذا الاتحاد حزباً سياسياً يتكلم باسم المزارعين .

2- **نقابات العمال الزراعيين:** وتشبه نقابات العمال فى المدن الصناعية من حيث سعيها للدفاع عن مصلحة اعضائها فيما يختص بالأجور.وساعات العمل وشروطه الخ . وتنضم تلك النقابات كغيرها من نقابات العمال تحت لواء "الاتحاد العام لنقابات العمال" .

3- **نقابات الصناعات الزراعية:** وترمى الى تحسين الزراعة والصناعة فى آن واحد ، كزراعة الكروم وصناعة النبيذ ، ولذا تعمل على زيادة أرباح المزراعين وتقليل مهاجرة سكان الريف الى المدن.

اما الجمعيات التعاونية فقد بلغت فى فرنسا درجة من التقدم لم تبلغها سوى بلجيكا والدانمرك وبعض إنحاء المانيا . وعلى الرغم من عدم وجود نظام الزراعة التعاونى الذى كان قائماً فى فرنسا قبل الثورة ، والذى بمقتضاه كان عدد كبير من المزارعيم يشتركون فى زراعة الارض وتقسيم غلاتها فيما بينهم ، فان الجمعيات التعاونية تسمح للمزارعين بأن يشتركوا فى استخدام الآلات الزراعية بأجر زهيد دون ان يتحملوا نفقات شرائها وصيانتها. على ان الغرض الاول من الجمعيات التعاونية مساعدة المزارع على تصريف محصولة بأحن الاثمان ، وتنظيم الصناعات القائمة على ذلك المحصول كصناعة النبيذ ومستخرجات الألبان . ولذا تملك بعض الجمعيات التعاونية مطاحن للغلال او مصانع للجبن او معاصر للكروم وتقطيرها او لاستخراج زيت الزيتون الخ.

التسليف الزراعى :

لم يتقدم التسليف الزراعى فى فرنسا تقدماً كبيراً إلا بعد سنة 1884 عندما دفعت الازمة الزراعية الى التفكير فى تنظيم ذلك تلك الناخية الهامة من نواحى مساعدة المزارع الصغيرة ، وعندئذ اخذت اكثرية النقابات الزراعية فى اقراض اعضائها وظهرت المصارف الزراعية المعروفة باسم "بنوطديران" (نسبة إلى مرسسها وهو أخد المحامين فى ليون) وقد امتازت تلك المصارف بكونها تعاونية اى ان كبار الملاك اكتتبوا فى راس مالها وضمنوا أعمالها بكا مل ملكوا من عقار ولذا عادت بالفائدة على صغار المرزاعين وكبارهم فى وقت واخد.

وكان تقدم التسليف الزراعى بسيطاً فى بادئ الامر ، ولكنه زاد كثيراً عندما اصدرت الحكومة سنة 1894 قانوناً لتنظيم وزيادة تسهيلة وتأمينــه : وفى سنة 1899 صدر قانونا اخر وقضى بضمان الحكومة للهيئات القائمــة بالتسليف الزراعى ومساعدتها إذا لزم الخال . ولهذا كانــت فرنــسا قبيــل الحرب الكبرى ارقى الدول الأوربية بعد ألمانيا فى نظام التسليف الزراعى.

الفصل السابع

الزراعة فى المانيا فى القرن التاسع عشر

- الغاء العبودية
- تطور الزراعه

تشغل الزراعة فى المانيا مركزاً وسطاً بالنسبة إلـــى مركزهـــا فـــى كل من انجلترا وفرنسا ، لأنها لن تتعرض للاضمحلال الشديد الذى حـــدث فى الأولى ولم تحتفظ بالأهمية الكبيرة التى تتمتع بها فى الثانية . ويظهر ذلك من أن عدد المشتغلين بالزراعة فى المانيا كـــان ســـنة 1914 نحـــو 30% من مجموع السكان ، فى خين ان المشتغلين بالصناعة بلغـــوا نحـــو 42% ، على أن تاخر الزراعة بالنسبة الى الصناعة لم يظهر بشكل واضح إلا حديثاً، اى منذ تكوين الامبراطورية الألمانية سنة 1871 ، أما قبل ذلك فان المانيـــا كانت اكثر من فرنسا اعتماداً على الزراعة ، نظراً لتأخر الصناعة والتجارة فيها فى ذلك الوقت . ففى اوائل القرن التاسع عشر بلغت نـــسبة المـــشتغلين بالزراعة الى مجموع السكان فى المانيا نحو 80% ، ومع ذلك كانت زراعة المانيا اكثر تأخراً من زراعة فرنسا وأقل منها انتاجاً. لعدم تمتعها بالظروف الطبيعية الملائمة لها كالمناخ والتربة ولتأخر وسائلها وانحطاط الغلات فـــى نوعها ومقدارها ، ولانتشار الفقر بين سكان الريف . ولم تظهر الاصلاحات الفنية الزراعية فى المانيا الا بعد منتصف القرن الماضى ، اى متاخرة عنها فرنسا بسنوات عديدة.

الغاء العبودية:

لعل أهم الاصلاحات التى ادخلت على الزراعـــة فـــى المانيـــا فـــى النصف الأول من القرن التاسع عشر الغاء العبودية وتحرير العامل الزراعى والمزارع الصغير من القيود الاقطاعية الثقيلة ، وكان ذلـــك تمهيـــداً لازمـــاً للاصلاحات الزراعية التى ظهرت فيما بعد . ونظراً لانقسام المانيا سياســـياً فان حالة سكان الريف اختلفت كثيراً بين ولاية وأخرى ، ففى الشمال الغربى زالت العبودية منذ انتهاء العصور الوسطى ، وفى الجنوب الغربى اخذت فى التناقص تدريجياً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

فلما ظهر القرن التاسع عشر كان اكبر معقل للعبودية ولاية بروسيا حيث كثرت الملكيات الكبيرة ونعم كبار الملاك بسلطان عظيم وسلطة مطلقة على القاطنين فى املاكهم . وبدلاً من اضمحلال العبودية فى بروسيا كما فى بقية المانيا فانها كانت فى ازدياد وانتشار مطردين نظراً لفقر الملاك وتحولهم تدريجياً الى عمال زراعيين ، وعندما خلت ببروسيا كارثة "يينا" ثار الرأى العام فيها مطالباً بالاصلاح ، وكان فى طليعة أعمال الزعيم الكبير "شتاين" إلغاء النظام الاقطاعى وما صخبه من قيود والتزامات كثيرة ، غير أن ذلك الاصلاح لم يتحقق كله فى مدة وجيزة بل اصطدم بصعوبات عديدة خالت دون ذلك ، ولذا لم ينته النظام الاقطاعى تماماً فى بروسيا وألمانيا إلا بعد سنة 1865.

التى ظهرت فيما بعد . ونظراً لانقسام المانيا سياسياً فان حالة سكان الريف اختلفت كثيراً بين ولاية واخرى ، ففى الشمال الغربى زالت العبودية منذ انتهاء العصور الوسطى ،وفى الجنوب الغربى اخذت فى التناقص تدريجياً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

فلما ظهر القرن التاسع عشر كان اكبر معقل للعبودية ولاية بروسيا حيث كثرت الملكيات الكبيرة ونعم كبار الملاك بسلطان عظيم وسلطة مطلقة على القاطنين فى املاكهم . وبدلاً من اضمحلال العبودية فى بروسيا كما فى بقية المانيا فانها كانت فى ازدياد وانتشار مطردين نظراً لفقر الملاك وتحولهم تدريجياً الى عمال زراعيين ، وعندما خلت ببروسيا كارثة " يينا" ثار الرأى العام فيها مطالباً بالاصلاح ، وكان فى طليعة أعمال الزعيم الكبير (شتاين) الغاء النظام الاقطاعى وما صحبه من قيود والتزامات كثيرة ، غير أن ذلك الاصلاح لم يتحقق كله فى مدة وجيزة بل اصطدم بصعوبات عديدة حالت دون ذلك ، ولذا لم ينته النظام الاقطاعى تماما فى بروسيا وألمانيا إلا بعد سنة 1865.

نظام الملكية الزراعية:

تشبه ألمانيا فى نظام الملكية الزراعية كلا من انجلترا وفرنسا بسبب كثرة الملكيات الكبيرة والصغيرة فيها فى وقت واحد ، ويصح تقسيمها الى قسمين واضحين وهما . الأقاليم الغربية والجنوبية حيث تكثر الملكيات الصغيرة ، والاقاليم الشمالية والشرقية حيث تكثر الملكيات الكبيرة . ويرجع ذلك إلى أسباب جغرافية وتاريخية واضحة.

فمن الوجهة الجغرافية يلاحظ ان الأقاليم الجنوبية والغربية أكثر خصباً وأمطاراً من الأقاليم الشمالية والشرقية ، ولهذا كانت اكثر منها انتاجاً وامكن قيام الملكيات الصغيرة فيها ، لأن المساحة الصغيرة من الارض تنتج قدر ما تنتجه مساخة اكبر منها فى الاقاليم الاخرى.

أما من الوجهة التاريخية فيعلل اختلاف مساحة الملكيات فى المانيا بأن الأقاليم الجنوبية والغربية امتازت عن غيرها بضعف النظام الاقطاعى فيها وبزيادة تأثيرها بالانظمة الفرنسية فى عصر نابليون ، فان زوال العبودية من تلك الاقاليم وضعف نفوذ الاشراف فيها وفقرهاغ منذ القرن السادس عشر ساعد سكان الريف على تحسين حالتهم المادية وامتلاك مساحات صغيرة من الارض ، كما حدث فى بعض أنحاء فرنسا قبل الثورة. فلما غزا نابليون المانيا خضعت تلك الاقاليم مدة أطول من غيرها للحكم الفرنسى المباشر ، وابعث قانون نابليون اللذى قضى بتقسيم التركة بالتساوى بين الورثة ، فزادت فيها الملكيات الصغيرة انتشاراً وصغراً.

أما الأقاليم الشمالية والشرقية فقد نشأت فيها الملكية الكبيرة عندما أخذت المانيا فى استرداد تلك الانحاء من الجنس الصقلى الذى احتلها فى اواخر العصور الوسطى ، فكان الملوك يمنحون اعوانهم من الاشراف وكبار الجيش مساحات كبيرة من الارض لاستثنارها (كما منح محمد على باشا

الابعديات لكبار رجال الجيش العثمانى فى مصر) وفضلاً عن ذلـك فـان انتشار الروح العسكرية فى تلك الاقاليم ولاسيما بروسـيا ، بـسبب كثـرة تعرضها للغزو ولمقتضيات الحروب الكثيرة التى اشـتبكت فيهـا ، جعـل الاشراف ورجال الجيش يتمتعون فيها بسلطة عظيمة وثروة طائلة ، ولذا بل النظام الاقطاعى قائماً فيها حتى القرن التاسع عشر. ولمـا قامـت الثـورة الفرنسية واصبح نابليون سيد ألمانيا كانت تلك الأقالين أقـل أجـزاء المانيـا تاثيراً بالأنظمة الفرنسية نظراً لبعدها عن فرنسا وعدم خـضوعها مباشـرة لحكم نابليون ، وظلت متمسكة بنظام ورائه الولد الأكبـر ونظـام الوراثـة الموقوفة كما فعلت انجلترا ، ولهذا احتفظت فيها الملكيات بكبرها حتى اليوم.

وعلى الرغم من أن "شتاين" و "هاردنبرج" عملا على الغاء النظام الاقطاعى وخاولا تقسيم الاملاك الكبيرة واحياء الملكية الصغيرة ، فانهما لم يفلحا فـى ذلك فى النهاية بسبب عجز صغار الملاك عن احتمال منافسة كبار المـلاك لهم ، واضطرار اكثر من ظهر منهم عقب حركة الاصلاح فى أول القـرن الماضى إلى بيع املاكهم لكبار الملاك حوالي سنة 1850 ثم المهاجرة الـى المدن او الاقامة فى الريف كعمال زراعيين.

ويظهر مقدار التباين الكبير فى ناظم الملكية الزراعية فى المانيا من الاخصاء الآتى:

النسبة المئوية لمجموع الملكيات (سنة 1895)

مساحة الملكية بالهكتار	ولاية بمرانيا (الشمال الشرقى)	ولاية هانوفر (الشمال الشرقى)	ولاية بادن (الجنوب الغربى)
اقل من 2	2.97	6.61	13.23
من 2-5	3.44	11.83	29.04.
من 5-20	15.64	32.01	41.18

مساحة الملكية بالهكتار	ولاية بمرانيا (الشمال الشرقى)	ولاية هانوفر (الشمال الشرقى)	ولاية بادن (الجنوب الغربى)
من 20-100	22.82	42.41	12.56
اكثر من 100	55.93	7.14	3.99

وبلغت مساحة الأراضى الزاعية فى المانيا سنة 1914 نحو 80 مليون فدان وكانت مقسمة على النحو الآتى:

مساحة الملكية	مجموع المساحة	النسبة المئوية للمجموع الكلى
اقل من 5 أفدنه	5.000.000 فدان	%6
من 5 – 50 فدان	27.000.000	%23.5
من 50- 250	27.000.000	%33.5
اكثر من 250	21.000.000	%27

ونجم عن كثرة الملكيات الكبيرة والصغيرة فى المانيا فى وقت واحد ما يأتى :

1-تنوع الانتاج الزراعى وارتباطه بمساحة الملكية ، فاختصت الملكيات الصغيرة بزراعة الفواكه وبخاصة الكروم ، لما تستلزمة من عناية كبيرة وأيد عاملة وفيرة ، فى حين ان الملكيات الكبيرة اختصت بزراعة الحبوب والبنجر بسبب سهولة استخدام الآلات فيها .

2-زيادة خرج مركز المالك الصغير بسبب تناقص مساحة ملكه تدريجياً نظراً لاتباع نظام الوراثة الفرنسى ، ولذا كثرت مثاجرة سكان الجنوب والغرب فيما بين سنة 1845 وسنة 1890 الى المدن الصناعية وامريكا .

3-صعوبة التشريع الزراعة فى المانيا لان القوانين التى تتفق مع مصلحة المالك الكبير تتنافى مع مصلحة المالك الصغير وبالعكس .

تطور الزراعة:

كان تقدم الزراعة فى المانيا اقل ظهوراً منه فى فرنسا فى خلال القرن التاسع عشر ، ومنذ تكوين الامبراطورية سنة 1871 تعرضت الزراعة لمشاكل عديدة كالتى تعرضت لها فى انجلترا فى ذلك الوقت ، وكانت حالتها لا تستوجب الرضا قبيل الخرب الكبرى . وقد كانت المدة الواقعة بين سنة 1840 وسنة 1870 اكثر اوقات القرن الماضى رخاء فى الزراعة لاسباب عديدة اهمها : التوسع الكبير فى المساخة المزروعة ؛ زيادة الانتاج الزراعى وارتفاع اسعاره ، قلة المنافسة الاجنبية ، كثرة استهلاك سكان المدن ، نقص نفقات الانتاج نظراً للاقبال على استخدام الآلات واتباع الوسائل العلمية الحديثة.

غير ان هذا الرخاء لم يعمر طويلاً ، إذ وقعت الزراعة بعد سنة 1875 فى ازمة شديدة واستمرت تعانيها حتى سنة 1914 ، ولم تختلف تلك الازمة فى اسبابها ومظاهرها عن ازمة الزراعة فى انجلترا وان كانت اقل منها مدى وخطورة ، وتتلخص أسباب الازمة فيما يأتى:

(أولاً) هبوط أسعار الغلات الزراعية بسبب شدة منافسة الواردات الروسية والامريكية ، وقد حاولت حكومة المانيا حماية الزراعة من تلك المنافسة فزادت الرسوم الجمركية سنة 1879 ، ومع ذلك فان الأسعار استمرت فى الانخفاض ، وبلغ انخفاض اسعار القمح 14% فيما بين سنة 1876 وسنة 1898 ، وكان ذلك مفيداً للصناعة وضاراً بالزراعة.

(ثانياً) صعوبة الانتاج الزراعى وزيادة نفقاته ، نظراً لقلة الأيدى العاملة فى الزراعة وارتفاع اجورها وارتباك الشئون المالية لصغار المزارعين وكثرة استداناتهم.

(ثالثاً) سرعة تقدم الصناعة فى المانيا بدرجة لا مثيل لها فى اية دولة اخرى ، مما أدى ألى تفوق الصناعة على الزراعة وتزوح السكان افواجاً من من الريف الى المدن الصناعية ، وبذا تغير توزيع السكان فى المانيا تغيير جوهرياً بدليل ان عدد المدن التى زاد سكانها على 100.000 نسمة كان ثمانية فقط سنة 1871 ، وبلغ 41 سنة 1905 و 48 سنة 1910 ، كما أن عدد سكان الامبراطورية من سنة 1871 الى سنة 1910 زاد نحو 23.000.000 نسمة فى حين أن سكان الريف نقصوا فى هذه المدة نحو 500.000 نسمة ، ويتضح ذلك جلياً مما يأتى:

السنة	عدد سكان الريف	نسبتهم لمجموع السكان	عدد سكان المدن	نسبتهم لمجموع السكان
1871	26.219.000	%63.9	14.791.000	%36.1
1880	26.514.000	%58.6	18.721.000	%41.4
1890	26.185.000	%53	23.243.000	%54.3
1900	25.734.000	%45.7	30.623.000	%54.3
1910	25.945.000	%39.9	38.980.000	%60.1

وقد نتج عن تلك الزيادة العظيمة فى عدد السكان ، وذلك التعديل الكبير فى توزيعهم بين الريف والمدن ، ان زاد استهلاك الغلات الزاعية زيادة كبيرة ولكن المشتغلين بالزراعة خرموا من الاستفادة منها بسبب هبوط الأسعار وزيادة مصاريف الانتاج ونقص الأيدى العاملة فى الريف.

وعلى الرغم من اطراد تقدم الصناعة وتفوقها على الزراعة من جميع الوجوه ، فان خكومة المانيا استمرت معتقدة بان الزراعة اساس حياة الدولة الاقتصادية ، فاذا تعرضت للاضمحلال هدد ذلك كيان الدولة وأضعف قوتها ورخائها . ولا عجب فى ذلك لأن كبار الملاك كانوا هم الطبقة الحاكمة فى بروسيا . فى خين أن بروسيا كانت مسيطرة على المانيا عقب تكوين الامبراطورية . وقد كان لهذه الحقيقة اثر ظاهر فى سياسة المانيا الاقتصادية والخارجية ، فبقى الغرض الأول منها المحافظة على استقلال البلاد الاقتصادى ، ومساعدتها على انتاج كل ماتحتاج اليه من المواد الغذائية، وإن أدى ذلك الى غلاء المعيشة ومضايقة سكان المدن وعرقلة صناعة البلاد وتجارتها الخارجية . هذا مع العلم بأن عدد المشتغلين بالزراعة سنة 1914 لم يزد على ثلث مجموع السكان ، ولم تزد نسبة الملاك بينهم على نسبة 1 : 8 من هذا العدد.

ونجم عن تمسك حكومة المانيا بمساعدة الزراعة وحمايتها من المنافسة ان انقسم الراى العام انقساماً شديداً بين أنصار الزراعة وأنصار الصناعة وكان هذا الانقسام من أهم ما يلفت النظر فى سياسة ألمانيا الداخلية قبيل الخرب الكبرى . وقد نجح كبار الملاك فى الأقاليم الشمالية والشرقية فى تنظيم صفوفهم من الوجهة السياسية ، وكونوا خزب المزارعين سنة 1896 ، فى حين ان صغار الملاك كانوا معضدين لحزب العمال والأحزاب الاشتراكية.

على ان الزراعة فى المانيا بعد تكوين الامبارطورية حاولت مجاراة الصناعة فى تقدمها بكل الوسائل ، فاستمرت المساحة المزروعة فى الاتساع كما استمر الانتاج الزراعى فى التزايد بسبب الاقبال على استعمال الآلات وزراعة الغلات الجديدة والتفنن فى استخدام الاسمدة الصناعية بدرجة تثير

العجب والاعجاب ، ومع كل ذلك فان المانيا كانت منذ سنة 1875 عاجزة عن انتاج حاجياتها الغذائية.

نظام التعاون والتسليف الزراعى:

نظراً لكثرة صغار الملاك فى المانيا وتزايد عددهم بمرور الوقت كانت الحاجة ماسة لتنظيم التعاون والتسليف الزراعى فيها ، وقد بلغت المانيا فى هذا الميدان شأواً لا تكاد تضارعها فيه دولة اخرى . ففى سنة 1911 بلغ عدد الجمعيات التعاونية فيها نحو 25.000 جمعية ، وبلغ عدد اعضائها نحو 4.000.000 مزارع . وعملت تلك الجمعيات فى مناطق محدودة ولاغراض معينة ، ومثال ذلك الجمعيات الخاصة بصناعة مستخرجات الألبان ، التى بلغ عددها 3.193 جمعية ، وعدد اعضائها 288.699 ورغبة فى زيادة تنظيم التعاون وزيادة فوائده ونفوذه انضمت الجمعيات التعاونية الى إدارات مركزية كبرى سميت الاتحادات التعاونية ، وكانت مهمتها الاشراف على حركة التعاون فى مناطق واسعة لغرض خدمتها وتشجيعها.

أما التسليف الزراعى فقد ظهر فى ألمانيا سنة 1848 ، وقام فيها على اساس تعاونى بحت ، بعنى أن البنك الزراعى حصر اعماله فى دائرة ضيقة عرف فيها الناس بعضهم بعضاً معرفة صادقة من حيث ثروتهم وأمانتهم ، كما أنه لم يستخدم عمالا مأجورين ، ولم يمنح ارباحاً مهما بلغوا من الفقر . وقد كان فى المانيا سنة 1912 ، 17.000 بنك من هذا الطراز.

الفصل الثامن

نهضة الزراعه فى انجلـــترا

- الثورة الصناعيه
- اختراع الات الغزل
- اختراع الات النسيج
- اختراع الالالات البخاريه
- تقدم الزراعه المعدنيه
- اسباب قيام المصانع
- النتائج المباشره لنظام المصانع
- النتائج غير المباشره للثوره الصناعيه و
- نتائج اجتماعيه
- نتائج اقتصاديه
- نتائج سياسية
- تطور الصناعه بعد سنه 1825

الثورة الصناعية

كانت انجلترا أسبق دول العالم فى الثورة الصناعية ، فقد ظهرت فيها تلك الثورة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، فى حين أنها لم تظهر فى فرنسا إلا فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وفى ألمانيا فى الربع الثانى منه ، وفى بقية الدول بعد ذلك .

فوائد اسبقية انجلترا فى الصناعة :

جنت انجلترا من جراء اسبقيتها فى الصناعة فوائد عظيمة لا تقدر، ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتى :

1- اكتسابها خبرة واسعة فى الصناعة بسبب طول ممارستها لها ، فاستطاعت ان تصل الى مرتبة عالية فيها وصارت قادرة على انتاج انواع متعددة من المصنوعات المتقنة الغالية الثمن

2- اكتسابها ثروة طائلة بسبب الأرباح الكبيرة التى جنتها من التجارة الخارجية فى وقت كانت فيه انجلترا الدولة الصناعية الوحيدة فى العالم ، ولذا نعمت بظرف لم يسبق لدولة أن انعمت به من قبل ، ولا ينتظر ان تنعم به دولة فى المستقبل ، اى خلو الأسواق من المنافسة وتعطشها لاستهلاك الخرب العالمية الاولى أعظم الدول الدائنة فى العالم ، وكانت لندن اكبر الأسواق المالية والتجارية.

3- اكتساب مصنوعاتها سمعة حسنة نظراً لكثرة رواجها وطول تعود المستهلكين على شرائها ، ختى كان مجرد وصف الأقمشة بكونها انجليزية معناه أنها جيدة . ولا ريب فى أن لحسن السمعة اهمية تجارية كبيرة ، ولذا تحاول المصنوعات الجديدة والمخال التجارية الحديثة أن تحصل عليها بصرف الأموال الطائلة فى الاعلان، وتحمل

التضحيات والمجهودات الجسيمة لمرضاه المشترين واجتذابهم، فى حين أن انجلترا خصلت على تلك السمعة العالمية دون مشقة أو مجهود كبير ، وبمجرد اسبقيتها فى الصناعة.

أسباب اسبقيتها فى الصناعة :

لقد بينا فيما سبق ان انجلترا فى القرن الثامن عشر كانت أسعد خظاً واكثر رخاء من فرنسا والمانيا وغيرها من الدول الاوربية ، ولذا كانت اكثر استعداداً لقيام الثورة الصناعية فيها من تلك الدول . كما كانت اكثر منها قدرة على الاستفادة من تلك الثورة بعد ظهورها . وتتلخص أسباب أسبقية انجلترا فى الصناعة فيما يلى :

1- تجميع رؤوس الأموال فيها بسبب ممارستها للتجارة الخارجية منذ القرن السادس عشر ، ولا يخفى للاموال من الاهمية العظيمة فى انجاح المشروعات الاقتصادية او اخفائها ، وبخاصة فى مبدأ الثورة الصناعية حيث كان من اللازم تشجيع الاختراع وتسهيله مالياً ، واستثمار نتائجة علمياً . وكان انشاء بنك انجلترا سنة 1694 عاملاً كبيراً فى تسهيل الخصول على رؤوس الاموال وتنظيم الاعمال الاقتصادية . ولقد سبق بيان بعض نتائج كثرة رؤوس الاموال فى انجلترا فى القرن الثامن عشر من خيث تحولها الى الزراعة وتكوين الملكيات الكبيرة ، ولاريب ان تلك الاموال كانت وقتئذ متحفزة لتشجيع المشروعات الصناعية الجديدة كلما توافرت الظروف الملائمة لذلك ، فى حين أن فرنسا ، وهى اكبر الدول المنافسة لانجلترا ، كانت فى خلال القرن الثامن عشر فى خالة فقر وارتباك مالى وسياسي عظيم ، بسبب كثرة مشاكلها كلها الحربية والسياسة وتعدد القيود الاقتصادية فيها.

2- توافر الايدى العاملة ، لان ما معازت به انجلترا من الحرية السياسية والدينية وعدم التعرض للغزو منذ امد مديد ساعد على تزايد سـكانها وجعلها ملجأ للعناصر المضطهدة فى اوربا ، ور سيما الفلمنكيون فى الاراضى المنخفضة ، والهيوجنو فى فرنسا . وقـد امتـازت تلـك العناصر بنشاطها وحدة ذكائها ومهارتها الصناعية ، ولذا انشأت فى انجلترا صناعات كثيرة كالمنسوجات الحريريـة والتيليـة والـورق والأوانى الخرفية . ولم تخل صناعة فى انجلترا من الاستفادة من تلك الزيادة القيمة فى عدد العمال ومهارتهم .

3- حرية العمل وحسن تنظيمة بسبب ضعف النقابات الطائفية والميل إلى تركيز الصناعات فى مناطق معينة اقتصادياً للوقت والنفقات . فمنـذ القرن السابع عشر اخذ كثيرون من كبـار المـشتغلين بالـصناعات المعدنية وصناعة المشنوجات الصوفية بمبدأ المركزية فى الـصناعة والتوسع فى الانتـاج ، فـامتلكوا المـواد الخـام والآلات اللازمـة للصناعة، واستخدموا عدداً كبيراً من العمال تخت اشرافهم ، وكـان ذلك نواة لنظام المصانع الكبيرة الذى ظهر فيما بعد .

4- كثرة الاسواق التى تتعامـل معهـا انجلتـرا وكـان أغلبهـا فـى الامبراطورية البريطانية ، لذا ضمنت انجلترا عند قيـام الـصناعة الحديثة فيها الحصول على الخامات اللازمة لها ، وعلـى الأسـواق التى تصرف فيها مصنوعاتها . وكان ذلك من اكبر العوامل المشجعة على قيام الصناعة وتقدمها ، لأن الاستهلاك شرط ضرورى للانتاج. وقد كانت انجلترا وقتئذ اكثر دولة فى العالم تمتعاً بهذه الميزة لاسيما بعد أن فقدت فرنسا اغلب املاكها فى خلال القرن الثامن عشر. ومما

زاد فى أهمية الأسواق لانجلترا ما امتازت به تلك الدولة من الخبرة الواسعة فى التجارة الخارجية، والتفوق الواضح فى الأعمال البحرية.

5- نوع المصنوعات البريطانية ، فكان اكثرها من السلع التى تطلبها الجماهير ، وامتازت ببساطة صنعها وسهولة انتاجها بواسطة الآلات بكميات كبيرة ، وذلك بعكس المصنوعات الكمالية التى تخصصت فيها فرنسا ، والتى كان من المتعذر انتاجها او استهلاكها بكثرة . ويكفى الدلالة على ذلك ان انجلترا اشتهرت بالمنسوجات القطنية فى حين ان فرنسا اشتهرت بالمنسوجات الحريرية.

6- أسبقية انجلترا فى الاختراع ، فان التغير العظيم الذى حدث فى وسائل الصناعة بسبب ظهور الآلات الجديدة قام على عاتق المخترعين البريطانيين الذين وضعوا اساس الثورة الصناعية فى جميع نواحيها ، وتركوا لغيرهم من المخترعين فى انجلترا وغيرها من الدول شرف متابعة العمل والبناء على ذلك الأساس . ولعل انجلترا فى الوقت الحاضر ليست اسبق من فرنسا والمانيا وامريكا فى ميدان الاختراع ، ولكنها كانت بلا ريب اسبق دول العالم قاطبة فى الاختراع فى القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر ، لما ابرزته منذ سنة 1760 من فطاحل المخترعين مثل (هاجريفز) (اركريت) ، (كرومبتون) (كارتريت) (وات) (استيفنسن).

وعلى الرغم من صعوبة تحديد أسباب اسبقية انجلترا فى الاختراع فانه يمكن الاشارة الى العوامل الآتية:

(أ) زيادة حاجة انجلترا الى الاختراع بسبب تقدم الصناعة فيها بالنسبة اليها بقية الدول فى القرن الثامن عشر ، ومن الامثلة المشهورة أن الحاجة تفتق الحيلة (او تولد الاختراع) ، ولكن ذلك لا يتفق مع الحقيقة ، إذ كثيراً ماتكون الحاجة عاقراً ويحار عقل الانسان فى معالجتها . ولكنه مما لا مراء فيه أن الاختراع وليد الحاجة دائماً لانه لا يحدث مصادفة نظراً لكثرة ما يستلزمة من مجهود مستمر ونفقات كبيرة . ويستدل على ذلك من أن الذى حمل (جيمس وات) على توجيه عنايته لاختراع الآلة البخارية شدة الحاجة الى طلمبة بخارية تستخدم لنزح المياه من مناجم الفحم ، بغد ان اصبحت تلك المناجم عميقة الى حد جعل الطلمبات اليديوية المعروفة وقتئذ غير وافية بالغرض ، وكان شأن بقية المخترعات الهامة فى ذلك الوقت.

(ب) ميل العقلية البريطانية الى العلوم التطبيقية ، فبينما كان العلماء فى أوربا يتابعون ابحاثهم النظرية فى الضوء والحرارة والكهرباء والكيمياء ، كان المخترعون فى انجلترا يتفننون فى تطبيق ماانتج عن ابحاث اولئك العلماء النظرية للاستفادة منها علمياً والدليل على ذلك ان فطاحل المخترعين فى ذلك الوقت لم يكونوا من خريجي الجامعات واساطين العلوم ، بل كان اغلبهم من طبقة الصناع ذوى الثقافة البسيطة والمعلومات المحدودة ، ولكنهم امتازوا بمواهب خاصة محدة الذكاء ، وقوة النلاخظة والصبر على متابعة البحث رغم الفشل المتكرر ، وغير ذلك من المواهب التى ضمنت لهم النجاح فى النهاية.

وكانت الاختراعات التى اخذت فى الظهور تباعاً منذ منتصف القرن الثامن عشر كالحلقات المتعددة فى سلسلة واحدة وذلك من حيث شدة ارتباطها بعذها ببعض وشملت تلك الاختراعات جميع الحياة الاقتصادية فى الدولة كالزراعة والصناعة ووسائل النقل ، ولكن عنيت بوجه خاص بصناعة المنسوجات وصناعة التعدين ، ولذا كان التقدم فى هذين الفرعين من الصناعات اظهر منه فى غيرهما فى بداية الامر.

ومن اهم ما يلفت النظر ان صناعة المنشوجات القطنية كانت اكثر الصناعات استفادة من ذلك التطور الجديد ، نظراً لحداثة عهدها فى انجلترا وسهولة تغيير الوسائل الصناعية فيها دون التعرض للضرر او الخسائر الكبيرة ، فى حين أن صناعة المنسوجات الصوفية كانت اقدم صناعات انجلترا واكبر دعامة لثروة البلاد وتجارتها ، ولذا كانت محاطة بتقاليد كثيرة عملت على مقاومة كل تغيير خوفاً من نتائجه غير الضمونة . ولهذا تقدمت صناعة المنسوجات القطنية أسلاع من تقدم صناعة المنسوجات الصوفية ، وزادت انجلترا من المنسوجات الثطنية على صادراتها من المنسوجات الصوفية لأول مرة سنة 1802 واستمرت تلك الزيادة فى اطراد حتى اليوم .

اختراع الات الغزل:

تتطلب صناعة المنسوجات عمليتين مستقلتين ومرتبطتين فى آن واحد وهما عملية غزل القطن والصوف والكتاب على شكل خيوط طويلة، وعملية نسج تلك الخيوط بعضها فى بعض لصنع الاقمشة ، وقد كانت المشكلة الكبرى فى صناعة المنسوجات حتى منتصف القرن الثامن عشر هى شدة بطء عملية الغزل بالنسبة الى عملية النسيج ، اذ كان الناسج الواحد يستخدم كل ما ينتجه خمسة او عشرة من الغزالين . ورغبة فى

علاج ذلك اعلنت "الجمعية الملكية لتشجيع الفنون والصناعات" سنة 1761 عند استعدادها لمنح جائزتين ماليتين لمن يمنجح فى اختراع وسيلة لزيادة سرعة الغزل . ولم يمض زمن طويل حتى وفق (جيمس هارجريفز) سنة 1764 الى اختراع آلة للغزل اشتهرت باسم (Spinning Jenny) وهـــى آلة بسيطة تتحرك بواسطة عجلة يدوية يسهل إدارتها ، وقادرة على غزل ثمانية خيوط قطنية فى وقت واحد . وبعد وقت قصير استطاع المختـــرع نفسه ان يويد عدد تلك الخيوط الى ثمانين . غير أن تلك الخيـــوط كانـــت دقيقة وضعيفة بحيث لا تصلخ الا للخيوط العريضة فى النسيج ، وبقيـــت الخيوط الطويلة مصنوع من التيل نظراً لمتانته.

وفى سنة 1771 اخرتع (رتشارد اركريت) آلة للغزل عرفت باسم الاطار المائى وامتازت بمتانة الخيوط التى غزلتها ، ولذا امكن الاستغناء لاول مرة عن الخيوط التيلية كسدى للمنـــسوجات القطنيـــة ، وصـــارت المنسوجات تصنع كلها من الخيوط القطنية . ولهذا الاختراع اهمية عظمى فى صناعة النسيج لسببين وهما :

1- انه سمح بصناعة المنسوجات من القطم وحده ، ولذا رخصت تلـــك المنسوجات وزادت دقتها وعظم انتاجها .

2- انه قضى على صناعة الغزل المنزلية نظراً لكون آلة "الاطار المائى" مؤلفة من اربع اسطوانات ثقيلة يصعب تخريكها الا بواســـطة قـــوة المياه المتدفقة او البخار ، ولذا كان استخدامها فى المنـــازل متعـــذرا والانتفاع بها فى غير المصانع عسيراً .

وفى سنة 1779 اخترع صموئيل كرومبتون آلته الـــشهيرة باســـم البغلة واشتملت على كل محاسن الاختراعين السابقين ، ولذا اعتبرت تلك الآلى اساساً لآلات الغزل المستخدمة فى الوقت الحاضـــر التـــى تغـــزل

الواحدة منها 2.000 خيط فى وقت واحد ، ولا تتطلب عناية كبيرة من العامل فتستطيع الاشراف على صنع المنسوجات القطنية الدقيقة نظراً لنعومة ودقة الخيوط القطنية التى امكن للنغازل انتاجها.

وقد احدثت تلك الاختراعات الرئيسية الثلاثة تقدماً عظيماً فى صناعة المنسوجات على اختلاف انواعها ، بسبب زيادة الغزل فى مقداره وسرعته وسهولته ، وكانت اكثر الصناعات استفادة من ذلك صناعة المنسوجات الثطنية ، وبخاصة بعد سنة 1792 عندما اخترعت آلة خليج القطن ، اى تخليص الشعرة من البذور . لأن ذلك أدى الى زيادة القطن الخام زيادة عظيمة لاسيما فى الولايات المتخدة ، فتقدمت صناعة غزل الخيوط القطنية فى انجلترا تقدماً عظيماً حتى صار انتاجها لا يحده سوى مقدار الطلب عليه .

اختراع آلات النسيج:

أحدث التقدم العظيم فى صناعة الغزل بفضل الاختراعات السابقة تغيراً كبيراً فى العلاقة بين الغزل والنسيج ، اذ اصبح النسيج اكثر بطءاً من الغزل وعاجزاً عن مجاراته فى كثرة الانتاج ، ولهذا اتجهت الانظار الى اصلاح آلات النسيج التى كانت حتى ذلك العهد كلها يدوية . وفى سنة 1784 نجح قسيس يدعى (Edeard Carwright) فى اختراع أول نول متخرك بقوة المياه الجارية وفى سنة 1791 انشئ فى منشستر اول مصنع للنسيج واشتمل على اربعمائة من تلك الانوال .

غير ان فوائد ذلك الاختراع لم تظهر سريعاً ، لأن تحول صناعة الغزل وقتئذ من صناعة منزلية يدوية الى صناعة مركزية الية لم يصحبه تخول مماثل فى صناعة النسيج ، بسبب قلة موارد المياه المتدفقة وشدة

تمسك صناع النسيج بسبب عدم وفاء آلات النسيج الجديدة بالحاجة من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب قلة موارد المياه المتدفقة وشدة تمسك صناع النسيج اليدوي ببقاء تلك الصناعة المنزلية . ولم ينهزم اولئك الصناع نهائياً إلا بعد ان ادخلت على آلات النسيج اصلاحات عدة أهمها استخدام البخار فى تحريكها .

وبلغ عدد الأنوال الميكانيكية فى انجلترا واسكتلنده سنة 1820 نحو 15.000 ، فى حين أن عدد الانوال اليدوية فى صناعة القطن وحدها زاد على 20.000 ، وكان هذا الكفاح بين النسيج الآلى والنسيج اليدوي من اهم مظاهر تاريخ انجلترا الصناعى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وانتهى الى النتيجة المحتومة التى لا مفر منها ، اى القضاء على صناعة النسيج اليدوي ، وشدة سخط المشتغلين به وبؤسهم.

اختراع الالات البخارية :

كانت قوة ضغط البخار معروفة منذ القدم ، ولكن الانسان لم يفكر فى الانتفاع بها عملياً إلا فى اوائل القرن الثامن عشر . وقد تمكن (Tomas Newcomen) حوالى سنة 1705 من اختراع طلمبة بخارية كابسة ، وفى سنة 1763بدأ "جيمس وات" فى العمل على تحسين تلك الطلمبة وتحوير اليها بغرض استخدامها فى الأعمال الصناعية العامة وإدارة الالات الاخرى . وفى سنة 1768 انضم الى "وات" "تاثيوبولتن" وكان أخد اغنياء رجال الصناعة فى برمنجهام . وتمكن "وات" فى العام التالى من اختراع آلته البخارية الشهيرة ، التى استطاعت بواسطة سير مرتبطة بعجلتها الجانبية أن تحرك آلات الغزل والنسيج وغيرها من الوسائل الميكانيكية المستعملة فى الصناعة . ولم يستخدم البخار فى إدارة آلات الغزل فى انجلترا إلا سنة 1785 ، ومنذ ذلك الوقت اخذ عدد الالات

البخارية فى الزيادة حتى بلغ 11 فى برمنجهام سنة 1800 ، و 20 فى ليذر ، و 32 فى منشستر.

ولا ريب فى ان الآلة البخارية التى نجح "جيمس وات" فى اختراعها احدثت فى العالم تغيرات اقتصادية هائلة فاقت فى خطورتها وكثرتها ما احدثته اية آلة اخرى ابتكرها عقل الانسان ، وبذا تم انشاء ركن هام من اركان الثورة الصناعية القائمة على الانتاج الميكانيكي بواسطة الآلات التى يحركها البخار والقوى الطبيعية الأخرى ، وما تبع ذلك من تجمع رؤوس الأموال والأيدى العاملة الكثيرة فى مراكز الصناعة الجديدة.

تقدم الصناعات المعدنية :

ان التحسينات العديدة التى ظهرت منذ سنة 1760 فى صناعة الغزل والنسيج تطلبت لنجاحها وانتشار فوائدها تقدماً يعادلها فى صنع الالات الجديدة بسرعة كافية واثمان معتدلة ، وكان لاسبيل الى ذلك بغير تحسين وسائل استخراج الحديد وصهره واحداث انقلاب عظيم فى الصناعات المعدنية على اختلاف انواعها . ونظراً لحاجة جميع تلك الصناعات الى الفحم بكميات متزايدة كان من اللازم تحسين صناعة التعدين ايضاً ، لكى تحصل انجلترا على حاجتها من الفخم بأثمان منخفضة.

الحديد : اشتهرت أقاليم انجلترا الشمالية والوسطى بثروتها فى الفحم والحديد غير أن وسائل استخراج هذين المعدنين ظلت عقيمة ومتأخرة ختى سنة 1750 ، ولذا استوردت انجلترا اغلب ما احتاجت اليه من الحديد من بلاد السويد ، نظراً لعدم المامها باحسن الوسائل لصهر

الحديد فى بلادها ويرجع ذلك الى ان استخدام الفحم الحجرى لهذا الغرض بسبب تفاعلات كيماوية يصعب التغلب عليها ، يوجعل الحديد المنصهر بهذه الطريقة ردئ النوع . وقد خاولت انجلترا منذ سنة 1735 التغلب على تلك العقبة باستخدام الفحم (الكوك) ولكن الخديد عندئذ كان سهل الكسر وقليل المرونة (حديد ظهر) .

وعندما نجح (هنرى كورت) سنة 1783 فى اختراع وسيلة لمزج الاكسجين بالحديد المنصهر ليكسبه المرونة اللازمة ، تقدمت صناعة الحديد فى انجلترا تقدماً عظيماً ، وبخاصة بسبب الزيادة المطردة فى اثمان الخديد المستورد من السويد فى خىل القرن الثامن عشر . فزاد مقدار الحديد المستخرج من انجلترا فيما بين سنة 1740 وسنة 1788 من 17.000 طن الى 68.000 طن ، ثم اخذت الكمية فى التزايد سريعاً ختى بلغت سنة 1796 (125.000طن) وسنة 1806 (250.000طن) وفى سنة 1815 بلغ مقدار الحديد المصدر من انجلترا (91.000 طن) ولهذا تقدمت الالات المعدنية تقدماً عظيماً منذ لذك الوقت .

الفحم : بدأ تقدم صناعة استخراج الفحم فى اواخر القرن الثامن عشر ، اى بعد اختراع الطلمبه البخارية ، لأنها سمحت بتوغل المناجم فى الطبقات البعيدة عن سطح الارض . وقد ظهر التقدم محسوساً فيما بين سنة 1810 وسنة 1819 عندما خلت الاعمدة الخشبية محل الاعمدة الفحمية السميكة التى كانت مستخدمة لرفع سقوف الطبقات الفحمية ومنعها من السقوط . وفى سنة 1815 اخترع (سير همفرى ديفى) مصباح الوقاية وبذا أمن عمال المناجم على حياتهم وامكن تعميق المناجم الى مسافات بعيدة . وفى سنة 1820 بدأت وسائل النقل الميكانيكى فى داخل

المناجم الى سطح الارض . ولهذه الاسباب زاد انتاج الفحم فى انجلترا زيادة عظيمة وانخفضت اسعاره وكثر استخدامه فى الصناعة.

نظام المصانع:

كان قيام المصانع الكبيرة اظهر النتائج المباشرة للثورة الصناعية، اذ على الرغم من ان المصانع كانت معروفة فى انجلترا منذ القرن السادس عشر ، فانها اختلفت كل الاختلاف عن المصانع التى ظهرت فيما بعد ، نظراً لصغرها وقلة انتاجها واختلاف العلاقة فيها بين العمال والآلات . ففى عصر الصناعة اليدوية كان العامل سيد الآلة لأنه استطاع تحريكها وتوجيهها كيفما اراد . اما بعد الثورة الصناعية فقد صارت الالات قادرة على الحركة السريعة من تلقاء نفسها واصبح العامل خادماً للالة واقل منها اهمية فى الانتاج ، واقتصرت مهمته على ضبط الالة وتغذيتها بالمواد اللازمة للصناعة . كما استمر الغرض من الاختراع تقليل اهمية العامل وزيادة استقلال الالة عنه ، حتى صار كثير من الالات فى الوقت الخاضر (اتوماتيكياً) بحتاً أى أنه يقوم بكل الانتاج دون تدخل الانسان .

ولاريب ان هذا التغير الكبير فى علاقة العمال بالآلات من اخطر نتائج المخترعات الحديثة ، ومن اجله تستحق الثورة الصناعية ان تلقب بهذا الاسم ، نظراً لما تفرع منه من الآثار الخطيرة التى تغلغلت فى جسم المجتمع وصارت من اهم مميزاته ، وتتلخص فيما يأتى:

1- زيادة نفوذ أصحاب الأموال المشتغلين بالصناعة ، لأنهم اصبحوا مسيطرين على اهم العناصر اللازمة للانتاج وهى المواد الخام ومبانى المصنع وآلاته والقوى المحركة فيه فى حين أن أهمية العمال

كعنصر من عناصر الانتاج نقصت الى الحد الأدنى لانهم صاروا لا يملكون من عناصر الانتاج سوى اليد العاملة والمعلومات الفنية اللازمة . ولاجرم أنهم لا يتمتعون بما لهم من الأهمية والنفوذ فى الوقت الحاضر إلا بسبب قوة اتحادهم.

2- تحول الصناعة الى النظام الراسمالى ، لكثرة ما تطلبته من الأموال اللازمة لامتلاك الآلات والخامات والمصانع والقوى المحركة الخ . وتضمن وفرة رؤوس الأموال سرعة الانتاج الصناعى وكثرته وحسن تنظيمة وتصريفه

3- انحطاط مستوى الصناعة من الوجهة الفنية . لأن التوسع فى استخدام الآلات واتباع مبدأ تقسيم العمل جعل نصيب العامل فى الانتاج ضئيلاً ومملا ، ولم يترك له مجالاً لاظهار مواهبه الفنية.

4- احتدام الخلاف بين العمال واصحاب العمل ، نظراً لانقطاع الصلة المباشرة والعداء بدلاً من التعاون لخدمة المصلحة المشتركة ، واصبح العمال يعنون بتقليل الانتاج وانقاص ساعات العمل وزيادة الأجور ، فى حين يعنى اصحاب العمل بعكس ذلك تماماً لكى تزيد ارباحهم.

أسباب قيام المصانع:

لم تكن المصانع الكبيرة التى يحتشد فيها العمال وتكثر الآلات وتتوحد الادارة فيها من النتائج المقصودة لحركة الاختراع وتحسين وسائل الصناعة التى ظهرت منذ منتصف القرن الثالث عشر ، بل كانت من النتائج الطبيعية غير المنظورة ، لأن كبر حجم الالات الجديدة وغلاء ثمنها جعل اقتنائها او استخدامها فى المنازل فوق مقداره الأفراد العاديين ،

وصار الاغنياء وحدهم قادرين على شرائها وبناء الأمكنة الخاصة بها وهى المصانع ، واذا اضفنا الى ذلك ان تلك الآلات كانت سريعة الانتاج وغزيرته ظهرت لنا ضرورة استخدام عدد كبير من العمال لادراتها وتهسيل مهمة انتاجها.

وكذلك أدى استخدام القوى الطبيعية كالبخار والمياه المتدفقة فى تحريك تلك الآلات الى تعذر قيام المصانع فى كل مكان ، بسبب اهمية توافر الفحم الرخيص الثمن او المنخدرات المائية بالقرب منها . ولهذا تركزت الصناعات الجديدة فى المناطق الجبلية او فى حقول الفحم الكبيرة، بعد أن كانت الصناعات القديمة منتشرة فى اغلب الأقاليم الريفية ، ومما زاد فى ذلك التركز ان القوى المحركة اذا توافرت فى مكان ما كانت كافية لتحريك عدة آلات فى وقت واحد ،ولذا قضت المصلحة بتعدد الآلات فى المصنع الواحد بقرب المصانع وكثرتها فى المنطقة الواحدة.

ولهذه الاسباب اضطر الصانع القروى الذى تعود الاشتغال فى منزلة ولحسابه الخاص الى هجر عمله والانتقال الى المدن الصناعية الجديدة ، حيث انضم الى جيش كبير من امثاله ، واصبح عاملاً اجيراً يشتغل ساعات معينه فى مصنع تتوفر فيه الالات والقوى المحركة اللازمة لها ، ويخضع فيه كغيرة لادارة واحدة ، وبذا تحولت وحدة الانتاج فى انجلترا فى القرن التاسع عشر من الاسرة او العدد القليل من العمال الذين استخدموا من الالات قليلها ورخيصها ، واستهلكوا مقداراً ضئيلاً من المواد الخام ، الى المصنع الكبير الذى اشتعل فيه مئات العمال بل آلافهم ، وتعانوا على الانتاج الوفير بواسطة الات كبيرة الحجم ومعقدة التركيب وغالية الثمن ، واستهلكوا فى سبيل ذلك مقادير عظيمة من الوقود

والخامات ، على ان الصناعة اليدوية لم تندثر تماماً بازاء منافسة الصناعة الآلية الجديدة ، فانها مازالت قائمة فى جميع الدول حتى انجلترا نفسها.

النتائج المباشرة لنظام المصانع :

كانت النتائج الأولى للثورة الصناعية سيئة فى مجموعها، لان استخدام الالات الجديدة وقيام المصانع الكبيرة لم يكن انقلاباً اقتصاديا فحسب ، بل كان انقلاباً اجتماعياً ايضاً ، ولم تنج من اثاره الوخيمة طبقة من طبقات المجتمع .

اختلال الصناعة: ان طبقة العمال الريفيين التى مارست الصناعة المنزلية كانت اكثر الطبقات شعوراً بسوء الحالة ، واعلاها صوتاً بالشكوى من المخترعات الجديدة ، فان كل اختراع جديد فى صناعة معينة كان سببا فى احداث تغيير عظيم فى تلك الصناعة ، ودفع بأغلب المشتغلين بها الى البطالة ثم الى البحث الخثيث عن مواد اخرى للرزق . وعلى الرغم من ان الالات الجديدة وسعت فى النهاية سبل العيش امام طبقة العمال ، جعلت المشتغلين بالصناعة فى اخر القرن الماضى اكثر عدداً واسعد خالا مما كانوا فى اوله ، الا أن العمال احتملوا الوان العذاب عندما ظهرت المخترعات تباعاً ، وكان ذلك امراً طبيعياً ونتيجة لازمة لحالة الانقلاب فى جميع مظاهره.

ومما يشهد بصدق ذلك ان المخترعين كانوا محل مقت الجمهور واضطهاده ، وكثيراً ماهمشت آلاتهم الجديدة على اعتبار انها مضرة بالمجتمع ، فلحق (هارجريفز) كثير من الاهانة والضرب من الجمهور الغاضب ، حتى اضطر الى الرحيل عن موطنه فى لانكشير ليتمكن من انشاء آلته الجديدة للغزل ، وفى سنة 1779 قامت فى لانكشير وفى كثير

من مناطق الصناعة المجاورة لها مظاهرات شعبية كبيرة انتهت بتحطيم عدد كبير من الآلات الجديدة ، غير أن وسائل العنف كانت عاجزة عن إيقاف تحول الصناعة من النظام اليدوي الى النظام الآلى ، فاضطر العمال فى النهاية الى الرضوخ للفضاء الذى حل بهم ، والعمل على تهيئة حياتهم وموارد رزقهم بطريقة تتفق مع الظروف المتغيرة.

كثرة المهاجرة الداخلية : زاد فى متاعب المشتغلين بالصناعات اليدوية الريفية ماحدث من الانقلاب الزراعى فى انجلترا بعد منتصف القرن الثامن عشر ، إذ أن المزارع الصغير الذى اشتغل بالصناعة المنزلية رغبة فى زيادة الرزق صار معرضاً لأزمتين شديدتين فى وقت واحد : أزمة الزراعة بسبب شدة منافسة المالك الكبير ، وازمة الصناعة بسبب شدة المنافسة الالان الجديدة . ولذا كان مضطراً اما الى التخلى عما ورثة عن ابائه من وفرة نسبية فى العيش واستقلال فى العمل ثم الرحيل الى المدن الصناعية ليشتغل فيها كعامل اجير ، او الى البقاء فى الريف كعامل زراعى خقير ، وكان من حسن حظه ان سبل العمل فى المدن أخذت فى الاتساع فى نفس الوقت الذى كانت فيه مواد الرزق للمزارع الصغير آخذه فى الضيق والنقصان ، ومع ذلك فانه تعرض لمتاعب جمة بسبب تدفق سيل المهاجرة من الريف الى المدن الصناعية الجديدة ، اذ كان الازدياد المطرد فى عدد سكان تلك المدن اسرع واعظم من مقدرة تلك المدن على اختمالهم وايوائهم.

ونتج عن تحول اكثرية السكان فى انجلترا من الاقاليم الزراعية الواقعة فى الجنوب والشرق الى الاقاليم الجبلية (والغنية فى الفحم والحديد) الواقعة فى الشمال والشمال الغربى ان انتقل العامل فى انجلترا تبعاً لانتقال اغلبية السكان واختل التوازن بين اهمية الاقاليم فبعد ان كانت الاقاليم

الجنوبية والشرقية مركز للثقافة والثروة والنفوذ فى حياة الدولة فى كل عصور التاريخ السابقة ، اخذت فى اضمحلال تدريجياً حتى صارت انجلترا وقوتها فى الوقت الحاضر معتمدة على المدن الصناعية الواقعة فى الشمال الغربى ، مع ان تلك المدن لم تكن شيئاً مذكوراً منذ نحو 100 سنة.

سوء حالة العمال : أدت كثرة مهاجرة سكان الريف الى المدن وشدة اقبالهم على العمل فى المصانع الى قيام كثير من المشاكل التى تعانى انجلترا بعضها حتى اليوم ، واهمها مشكلة المساكن ، وارهاق العمال بسبب قلة اجورهم وطول ساعات عملهم ، واضمحلال مستوى الصحة العامة والاخلاث العامة . وقد نجحت انجلترا فى معالجة اغلب المشاكل بفضل قوة اتحاد العمال التى ظهرت بعد منتصف القرن التاسع عشر وهو الاتحاد الذى رمى قبل كل شئ الى ازالة الغبن الذى لحق بالعمال والمصائب الكبيرة التى خاقت بهم فى بدء الثورة الصناعية .

مشكلة المساكن: كانت هذه المشكلة فى طليعة المساوئ التى صارت سكان المدن الصناعية الحديثة ومن اصعبها علاجاً ، بدليل انه لا يزال بأغلب مدن انجلترا الكبيرة احياء لسكنى الفقراء والعمال تسمى وتمتاز بضيق طرقاتها ومساكنها ، وكثرة قاطنيها ، وسوء اضءتها ، وحرمانها من كل مسحة من الجمال . ويرجع ذلك الى ان زيادة المساكن فى المدن كانت لا تتمشى مع سرعة تزايد عدد سكانها ، ولان شدة رغبة العمال فى الإقامة على مقربة من المصانع أدت الىعظم ازدحامهم فى تلك المناطق ، وهى بطبيعة موقعها قذرة وغير صحية ، لا سيما فى بلاد غزيرة الامطار وقليلة التمتع بضوء الشمس فى الشتاء كانجلترا . وعندما تولت الملكة فكتوريا عرش انجلترا سنة 1837 كان نحو عشر سكان تلك

الحجرات مباءة للأقذار وموطناً للأمــراض . واذا ذكرنـــا أن الاكثريـــة العظمى من سكان المدن الصناعية هاجرت اليها من الريف حيث كانـــت ناعمة بالهواء الطلق والغذاء الجيد ، وقاطنه فى مساكن صحية ، وام كانت فقيرة وصغيرة . امكننا أن نتصور مبلغ الالام التى احتملها اولئك السكان بسبب خرمانهم من تلك النعم.

إرهاق العمال : كان انخفاض اجور العمال وطــول ســاعات عملهم من النتائج الطبيعية لشدة تنافسهم على العمل وعدم تنظيم صـــفوفهم وللسيطرة العظيمة التى تمتع بها أصحاب الأعمال ، ولمحاولتهم اســتغلال ذلك الظرف وزيادة مكاسبهم بكل وسيلة ، ولاريب فى ان الجشع والأنانية فى ابشع صورهما كانا وخدهما رائد العدد الكبير من اصحاب الاعمال فى ذلك الوقت ، ولم يكن لرعاية مصالح العمال ولابسط العواطف الانــسانية محل كبير من الاعتبار عندهم ، ولذلك انخفضت الاجور الى الحضيض ، وكادت لا تكفى للوفاء بأمس حاجات المعيشة ، كما بغلت ساعات العمــل من خمس عشرة الى ثمان عشرة ساعة فى اليوم الواحد.

ومما زاد فى متاعب العمال وفى ارهاقهم انهم كـــانوا معرضــين لمنافسة النساء والاطفال لهم فى العمل ، نظراً لان الآلات الجديدة لم تكن فى حاجة الى العضلات القوية او المهارة الفنية الكبيرة . وكان اصـــحاب الاعمال بفضلون استخدام الأطفال والنساء بسبب انخفاض اجورهم بالنسبة الى اجور الرجال ، ولذلك انعكــست العلاقـــة بـــين الرجـــل والمـــرأة ، وكثيراً ماكان الرجل قابعاً فى بيته وعاجزاً عن الكسب بينما تبن زوجتـــه واطفاله من العمل فى المصانع.

ومن الغريب ان انجلترا فى اوائل القرن التاسع عشر كانت فى طليعة الدول المطالبة بالغاء تجارة الرقيق فى العالم على اعتبار ان تلك التجارة لا تتفق مع مبادئ الرحمة والانسانية ، مع ان حياة الرقيق فى حقول القطن فى امريكا كانت افضل كثيراً من حياة اكثرية سكانها فى ذلك الوقت ، فقد كان الرقيق ناعماً على الاقل بالهواء الطلق والغذاء الصحى وبعض الراحة والتسلية فى اوقات فراغه ، فى حين ان عمال المصانع كانوا محرومين من كل ذلك . بل ان الوسائل التى استخدمها اصحاب الأعمال للحصول على الاطفال الفقراء والايتام لتوظيفهم فى مصانعهم لم تختلف فى قسوتها عن تجارة الرقيق فى افريقيا ، وهى التجارة التى شكت انجلترا منها وقتئذ وحاولت إلغاءها.

انحطاط مستوى الصحة والاخلاق : نتج عن كل ما سبق ان انحط مستوى الصحة والاخلاق فى انجلترا انحطاطاً ظاهراً منذ قيام نظام المصانع لأن العمل المضنى فى المصانع حيث فسد الهواء ، وكثرت الضوضاء وتعرض العامل لاخطار جسمانية بليغة كان غير متفق مع جودة الصحة فى شئ ، فى حين ان اختشاد الرجال والنساء والاطفال فى المساكن الضيقة وبدون أدنى رقابة جدية عليهم كان سبباً فى فساد الاخلاق وانتشار الموبقات . ولاريب فى ان الاقبال على تعاطى المسكرات لكى يتناسى الانسان مؤقتاً متاعب الحياة وكابتها كان من العوامل المشجعة على تفاقم الحالة وانتشار المنكرات والجرائم.

ويتبين من ذلك أن قيان نظام المصانع كان فى بداية الامر نكبة كبيرة على اكثرية السكان فى انجلترا ، وتعتبر نتائجه المباشرة من اسود الصفحات فى تاريخ البلاد ، ومع ذلك فانه كان فى النهاية نعمة كبيرة على انجلترا وبقية دول العالم ، اذ بعد ان تخلصت انجلترا من اكبر المساوئ

الأولى لهذا النظام وعالجت عيوبه الصارخة ، اخذت فى جنــى ثمــرات التقدم الصناعى الكبير اذى سبقت اليه بقية الدول ، وصار العمال ناعمين بدرجة من الرقى والرفاهيــة والنفــوذ لا مثيــل لهــا فــى اى عــصر من العصور.

النتائج غير المباشرة للثورة الصناعية :

عندما خلت سنة 1725 كانت أغلب الاختراعات الهامة قد ظهرت فى انجلترا واخذت الصناعة بعد ذلك فى التقدم بخطى واسعة ، فاســتقرت فى نظامها وتخصلت تدريجياً من مساوئ الانقلاب الخطير الذى عانته منذ حوالى سنة 1760 ، ولذلك بدأت النتائج غير المباشرة للثورة الــصناعية فى الظهور تبعاً ، ومازالت فى سبيل الظهور ختى اليوم . والخق ان تلك النتائج لم تترك ماحية من نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى انجلترا الا غيرتها تغييراً جوهرياً . ولذا كانت تلك النتائج اعظم واجل فى خطورتها وفى مدى تاثيرها من نتائج الثورة الفرنسية فى فرنسا .

النتائج الاجتماعية :

1- **ارتفاع مستوى المعيشة:** عرف العمال بعد تجاربهم الااليمة ألا أمل لهم فى تحسين حالهم ورفع شأنهم الا بتوحيد الكلمة فيما بينهم لمقاومة جشع أسحاب الاعمال وايتبدادهم ، ولمشاركتهم فى المكاسب العظيمة التى درتها الصناعة عليهم . وقــد ســاعدهم علــى تنفيــذ اغراضهم ماحدث من الزيادة العظيمة فى عــددهم ، ومــن ســهولة اختلاطهم وتبادل الرأى بينهم فى المصانع والمدن .

ومع ان الثورة الصناعية قلت أهمية العامل فى الانتاج وزادت فى اهمية الالات ونفوذ اصحاب الأعمال ، فانها استلزمت احتشاد العدد الكبير من العمال فى المصانع ومهدت بذلك الطريق الى تنظيم صفوفهم وزيادة اتحادهم وقوتهم . اى انه بينما نقصت أهمية العمال الفردية عظمت اهميتهم كطبقة كبيرة فى المجتمع ، فاصبحوا اقدر على المساومة على استخدام الضغط لتحسين حالهم مما كانوا عليه فى عصر الصناعة اليدوية.

وقد نتج عن ذلك ان ارتفعت أجور العمال تدريجياً ونقصت ساعات عملهم نقصاً واضحاً ، وتخلص العمال من أنواع الارهاق والاستبداد التى خضعوا لها فى بداية الثورة الصناعية ، وذلك فضلاً عن توسع العمل أمامهم وزيادة عدد المشتغلين بالصناعة والمساهمين فى مكاسبها . ولذا زادت القوة الشرائية عند اكثرية السكان زيادة عظيمة، وفى الوقت الذى تقدمت فيه الصناعة تقدماً كبيراً واخذت فى اغراق الأسواق بسلعها المتعددة الأنواع والمتناقصة الأثمان . فلا عجب إذن أن شهد القرن التاسع عشر تقدماً لم يسبق له مثيل فى مستوى المعيشة عند عامة الشعب ، حتى اصبح الفقير ناعماً بما كان ابناء الطبقة المتوسطة بل الغنية عاجزين عن الحصول عليه فى العصور السابقة.

2- **تقدم المدنية:** ان كلمة المدنية فى الألفاظ التى يكثر استخدامها ويصعب تعريفها وتحديد معناها ، فاذا كان المقصود بالمدينة سمو الاخلاق وانتشار الفضائل ورقى الذوق والآداب ، فمن الواضح ان العالم لم يتقدم فى هذا الميدان تقدماً محسوساً منذ بدء التاريخ ،فان سكان اوربا فى الوقت الحاضر لا يمتازون كثيراً عن قدماء

المصريين والاغريق فى زيادة التمسك بالصدق والشرف والعفاف او غير ذلك من الفضائل ، وقد لا يضارعون أهل العصور القديمة والوسطى فى الفنون الجميلة ودقة الصناعات اليدوية والتعمق فى المباحث الفلسفية والدينية.

اما اذا كان المقصود بالمدنية تقدم العالم من الوجهة المادية وانتشار العلوم ومحاربة الفقر والجهل والمرض الخ ، فلامراء فى ان العالم منذ الثورة الصناعية قد تقدم فى هذه الناحية تقدماً سريعاً وعظيماً بز كل ماسبقه فى جميع العصور . فانتشر التعليم العام فى الدول الصناعية ، وارتفع مستوى المعيشة فيها وتقدمت العلوم على اختلاف انواعها ، وتوافرت الحاجيات والكماليات وصارت فى متناول افقر الطبقات ، مما أدى الى زيادة الثقافة العامة والرفاهية ، وظهور التقدم الواضح فى جميع نواحى الحياة وفى جميع طبقات المجتمع ، بغد ان كان ذلك مقصوراً على طبقة الأغنياء والمتعلمين . ولا جرم ان هذا التفسير المادى المدنية هو الارجح، اذ أن عدم تقدم العالم تقدماً كبيراً من الوجهة الأدبية او الدينية يقابلة تقدم عظيم من الوجهة المادية والعلمية ، لذا اصبح اهم ما يميز الرجل المتمدين عن غيره كثرة حاجياته واتساع معلوماته ، وهى كلها من نتائج الثورة الصناعية.

3- **تحسين مركز المرأة** : تتوقف علاقة المرأة بالرجل من حيث مبلغ المساواة بينهما فى الحقوق والواجبات على حالتها الاقتصادية قبل كل شئ ، فاذا كانت المرأة عاجزة عن الكسب او الاستقلال الاقتصادى كانت مضطرة الى الاعتماد على الرجل فى معيشتها ، وصارت ملزمة بأن تخضع له اجتماعياً كما تخضع له اقتصادياً ، ولذا امتنعت بينهما المساواة الحقيقية . ولا يفهم من ذلك الرجل يستند

بالمرأة ويسئ اليها ، فقد اثبت التاريخ عظم نفوذ المرأة فى الاسرة وفى المجتمع والسياسة منذ أقدم العصور . غير أن النفوذ العظيم يختلف كثيراً عن المساواة الاجتماعية ، فان للطفل الصغير نفوذاً عظيماً فى اسرته ، وفى مقدورة اسعاد والديه او اشقائهم ، ومع انه لا يعتبر مساويا لهم فى الحقوق ، بدليل أنه يخضع لهم ويقع تحت رحمتهم فى كل امر . وماذلك الا انه كالمرأة يتخذ من ضعفه قوة ، ومن شدة تعلق والديه به وسيلة للسيطرة عليهما وتحقيق رغباته الكثيرة.

ويتبين من ذلك ان الرجل قد يخضع للمرأة بسبب شدة محبته لها اذا كانت والدته او زوجته ، ولكنه مع ذلك لا يعترف لها بالمساواة الحقيقية معه اذا كانت عاجزة عن ان تعيش منفصلة عنه ، وغير قادرة على كسب معاشها بنفسها . ولقد اتاحت الثورة الصناعية للمرأة فرصة لم يسبق لها أن عرفت مثلها من قبل ، وهى العمل فى المصانع والكسب المستقل عن الرجل ، فأخذت سبل العمل تتسع أمامها تدريجياً حتى صارت المرأة فى الوقت الحاضر منافساً خطيراً للرجل فى جميع ميادين العمل ، وكان ذلك سبباً فى سعادة الرجل وشقائه فى آن واحد ، نظراً لويادة دخل الأسرة وتقليل أعباء الرجل المالية من جهة ، ومن جهة أخرى لانتشاؤ البطالة بين الرجال وانحفاض أجورهم ، مع استمرار تحملهم مسئولية رعاية الأسرة وسداد حاجياتها.

ولا شك أن الأعمال الاقتصادية التى تقوم بها المرأة فى الدول الصناعية تختلف فى طبيعتها ونتائجها اختلافاً كبيراً عما تقوم به المرأة من مثل تلك الأعمال فى الدول الزراعية ، وذلك لأنها فى

الحالة الأولى تعمل بأجر وتكون بعيدة عن افراد اسرتها. أما في الحالة الثانية فانها تعمل في الغالب كعضو في الاسرة ، وتكون تحت اشراف والدها او زوجها ، ولا تحصل على اجر في مقابل ماتقوم به من الأعمال.

وقد نشأ عن زيادة استقلال المرأة الاقتصادى فى انجلترا منذ قيام الثورة الصناعية ان اتسعت مداركها وصارت تحترم نفسها وتستحق احترام الرجل لها ، واصبح القانون معترفاً لها بالمساواة الفعلية مع الرجل من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4- **كثرة الاصلاحات الاجتماعية** : كان من نتائج قوة اتحاد العمال وانتشار التعليم العام وارتفاع مستوى المعيشة في انجلترا عقبل الثورة الصناعية ان عظم اهتمام الحكومات البريطانية على اختلاف احزابها ومشاربها بشئون الاصلاحات الاجتماعية ، حتى اصبح الفقير فى تلك البلاد ينال من الرعاية والمساعدة اكثر مما يناله فى اغلب الدول الأخرى ، صارت الأمة تعلمه وتعالج امراضه مجاناً ، وتشييد الملاجئ العديدة لايواء العجزة والمعوزين، وتمنح العاطلين والمسنين معاشات واعانات مالية ، وتنظيم بالقوانين العديدة علاقة العمال بأصحاب الأعمال لكى يمتنع الارهاث وتوظيف الاطفال والنساء فى الصناعة الا بشروط معينة . والخلاصة ان انجلترا نجحت فى تحقيق كثير من المبادئ الاشتراكية القائمة على المساواة بين الناس وتخفيف ويلات الفقير ومتاعبه ، مع أغلبية سكانها خلال القرن الماضى لم تعتنق تلك المبادئ من الوجهة النظرية . ولا يخفى ان الاصلاحات الاجتماعية تعود باكبر نصيب من القائدة على الطبقات الفقيرة فى حين ان الحكومة تصرف عليها من الضرائب التى تفرضها على الطبقات الغنية، وما ذلك سوى الاشتراكية العملية.

النتائج الاقتصادية :

1- **زيادة ثروة الدولة:** جنت انجلترا من جراء اسبقيتها فى الصناعة ثروة طائلة يصعب تقديرها وان كان من السهل الاستدلال عليها فى كل مظهر من مظاهر الحياة فى تلك البلاد . ولا يقصد بالثروة مجرد النقود المكدسة فى خزائن الحكومة والمصارف والافراد فحسب ، وانما تشمل ايضاً انواع الثروة الحقيقية التى تزيد فى اثمان البلاد ومقدرتها على الانتاج كالمصانع والمناجم والسفن والمرافئ وطرق المواصلات الممهدة الخ. ويكفى للدلالة على عظم ثروة انجلترا ان نقدها لم يتدهور ولم تعجز عن سداد ديونها كما فعلت بقية الدول . والجنية الانجليزى كان حتى سنة 1914 مضرب المثل فى ثباته وثقة الناس به ، ولذا ارتبطت به عملات كثير من الدول ، كما كانت لندن عاصمة العالم المالية ، وانجلترا اكبر دول العالم الدائنة.

ونظراً لكثرة الارباح التى اغتنمتها انجلترا من صناعتها العديدة وتجارتها الواسعة ، كان من المتعذر توظيفها كلها فى داخل انجلترا ، ولذا اقبل الاغنياء فى تلك البلاد على توظيف اموالهم فى الخارج ، ولا سما فى الامبراطورية البريطانية وكثير من دول امريكا الجنوبية. ولهذا كان التقدم الاقتصادى الذى ظهر فى خلال القرن الماضى فى عدد كبير من الدول قائمة بمساعدة رؤوس الاموال البريطانية . وقد اكتسبت انجلترا من جراء ذلك مكاسب اقتصادية عظيمة ، ولم تعدم الانتفاع من ذلك سياسياً ايضاً كلما سمحت الظروف ، كما يتضح من دراسة تاريخ مصر الحديث ، حيث تحولت المشكلة المالية الى مشكلة سياسية لمصلح انجلترا ، لكونها أهم الدول الدائنة لمصر .

2- **زيادة نفوذ رجال المال:** ينقسم اصحاب الثروات النقدية الكبيرة الى فريقين : فريق يوظف امواله فى الاعمال الاقتصادية المختلفة كانتاج السلع وتصريفها وتادية الخدمات المتعددة للمجتمع كوسائل النقل والفنادق الخ ، ويعرف هذا الفريق باسم اصحاب رؤوس الأموال وفريق اخر يتجر فى النقود على اعتبارها سلعة ، ولا يساهم فى الاعمال الاقتصادية بطريقة مباشرة ، واما يتخصص فى اقراض المشتغلين بها ما يحتاجون اليه من النقود ويسمى هذا الفريق باسم رجال المال او الممولين .

وقد أدت الثورة الصناعية الى زيادة نفوذ هذين الفريقين زيادة عظيمة ، ولكنها غير متساوية فى الحالتين ، اذ بينما اصبح أصحاب رؤوس الأموال مسيطرين سيطرة تامة على الصناعة والمشتغلين بها ، لامتلاكهم اهم عناصر الانتاج الصناعى ، اذا بفريق رجال المال يسيطر على سياسة الدولة المالية وعلى اصحاب رؤوس الأموال انفسهم . وذلك لأن جميع الأعمال الاقتصادية الكبيرة تقوم على اساس الاقتراض ، ولأن نشاط الانتاج الصناعى ورواج التجارة الخارجية يتوقف قبل كل شئ على الثقة ، وعلى سهولة الاقتراض أو صعوبته ، وعلى مقار النقود المتداولة واسعار الفائدة الخ وليس بخاف أن ذلك كله يتوقف على سياسة رجال المال وميولهم ، وعلى المصارف الكبيرة التى تعمل لمصلحتهم وتقع تحت اشرافهم.

واذا اردنا زيادة الاستدلال على عظم نفوذ رجال المال فانه يكفى ان نذكر ان جميع حكومات العالم مدينة للمصارف الرئيسية ، سواء أكانت فى بلادها ام فى الخارج ، وان اعمال الحكومات والشركات الكبيرة لا يمكن اتمامها الا بمعاونة رجال المال وتعضيدهم ،

وان الجرائد وغيرها من وسائل الدعاية المنظمة تقع فى الغالب تحت سيطرتهم . ومن ذلك يتضح ان رجال المال وان كانوا طبقة صغيرة فى المجتمع ، يسيطرون فى الحقيقة وبطريقة خفية على الحكومات والبرلمانات والشعوب ، بسبب سيطرتهم على النقود التى هى عصب الدولة والدم الذى يجرى فى عروقها.

ولا يمكن امكار ما اراده رجال المال من الخدمات الجليلة لانجلترا او لغيرها من دول العالم ، فان التقدم الاقتصادى العظيم الذى حدث فى القرن الماضى وعمت نتائجه الخطيرة فى جميع الأرجاء ، لم يتم إلا بمعاونتهم وبفضل الأموال التى تقدموا بها لتنفيذ المشروعات المفيدة والعديدة ، وبذا افادوا العالم كما استفادوا هم انفسهم فى وقت واخد . غير أن ذلك يعتبر دليلاً تاريخياً أخر على عظم نفوذ رجال المال ، فضلاً عن الأدلة الكثيرة التى تلمسها فى الوقت الحاضر فى كل دولة كبيرة.

3- احتدام الخلاف بين العمال واصحاب الاعمال والذى تظهر احياناً شروره المستطيرة كاضراب العمال ، وتختفى اخياناً الادلة عليه كالكفاح المستمر على مشكلة الأجور وساعات العمل ، يعتبر من أسوأ نتائج الثورة الصناعية وأعصاها خلا مع أنه لم يكن معروفاً من قبل . ففى عصر الانتاج اليدوي كان صاحب العمل كثيراً ما يشتغل بجانب عماله وكان على صلة مستمرة بهم ، ولذا فهم خاجاتهم وعقليتهم كل الفهم . ولا مشاحة فى انه يتعذر ظهور الخلاف واحتدامه بين الافراد إذا قربت الروابط الشخصية وحسن التفاهم بينهم.

أما بعد قيام الثورة الصناعية فقد انفصمت كل الروابط التى ربطت العمال بأصحاب العمال ، واصبح اغلب المساهمين فى الشكرات الصناعية غير متصلين من بعيد او قريب بالمشتغلين بالصناعة ، سواء اكانوا من رؤساء العمال أم من صغارهم ، ولهذا ظهر الخلاف الكبير بين مصالح العمال . فيرى الفريق الأول ان مصلحته تتطلب زيادة الارباح بكل الوسائل ، وفى طليعتها تخفيض اجور العمال وإطالة ساعات عملهم ، فى حين أن الفريق الثانى يرى عكس ذلك تماماً ولذا كان لا مفر من احتدام الخلاف بين هذين الفريقين ، وهو الخلاف الذى يزداد شدة بمرور الوقت كلما زاد احلال الالات محل العمال من جهة وكلما عظمت المنافسة على تصريف المصنوعات من جهة اخرى .

ولا ريب فى ان هذا الخلاف الذى لم تخل منه دولة صناعية فى العالم والذى يعتبر من النتائج المحتومة لنظام الصناعة كما نعرفه ، يعود بالضرر الكبير على جميع المشتغلين بالصناعة وعلي الأمة بأجمعها ، لأنه إذا نجح اصحاب الأموال فى تنفيذ اغراضهم ، فان ذلك يؤدى الى تخفيض اجور العمال وارهاقهم ، كما يؤدى الى ضعف القوة الشرائية وقلة رواج التجارة ، فتقل مكاسب الصناعة تبعاً لذلك . أما إذا نجح العمال فى زيادة اجورهم وتخفيض ساعات عملهم فانهم بذلك يسببون ارتفاع اسعار المصنوعات وغلاء المعيشة ، ويحرمون انفسهم فى النهاية من الانتفاع من زيادة الاجور . و جرم انه اذا استمرت الاجور والأسعار فى التزايد المطرد ادى ذلك الى ازمة اقتصادية شديدة تجرف أمامها العمال واصحاب رؤوس الأموال فحسب ، وانما يضر العمال انفسهم ضرراً بليغاً بسبب حرمانهم من الاجور ، وقلة ما يملكون من الأموال المدخرة ، هذا فضلاً

عما يلحقه من الضرر بالأمة بأكملها بسبب وقف الأعمال الاقتصادية وهياج الخواطر وانتشار الآراء الثورية التى تهدد السلم وتعرض المجتمع الى انقلابات خطيرة لا يعرف مداها إلا الله.

النتائج السياسية للثروة الصناعية:

1- **زيادة قوة الدولة:** لم يكن التقدم الصناعى الكبير الذة شهده العالم فى القرن الماضى مثصوراً على انتاج مختلف حاجيات الانسان وكمالياته فحسب ، بل شمل أيضاً انتاج المعدات الخربية التى تستخدم فى القضاء على الانسان ، ويظهر ذلك من عظم اختلاف الحربين العالميين الاخيرين عن جميع ما سبقهما من الحروب من حيث كثرة ضحاياهما وشدة فظاعتهما وقيامهما فى البر والهواء والماس ، بل وتحت سطخ الماء ، وانتشار بلاتهما الى الجهات البعيدة عن ساحات القتال . وما ذلك إلا لكثرة المعدات الحربية وتنوعها وشدة فتكها ، ومقدرتها على التاثير فى مساحة واسعة والقضاء على عدد كبير من الناس فى وقت واحد . ولا ريب ان العالم قد هجر الى الابد وسائل الحرب القديمة التى كان النجاح فيها متوقفاً على كثرة عدد المتحاربين وشجعاتهم وسرعة انتقالهم وحسن قيادتهم ، لأن الانسان قد اصبح قليل الاهمية فى الخرب كما فى الصناعة ، وصارت الخروب آلية وكيماوية قبل كل شئ ، كما أصبح الرجل الواحد المجهز بأخدث المعدات الخربية قادراً على التغلب على الاف الرجال إذا كانوا لا يملكون سوى قوة بنيتهم وشدة بسالتهم وعظم ايمانهم بعدالة قضيتهم.

وينجم عن ذلك أن قوة الدولة الحربية فى الوقت الحاضر لا تتوقف على عدد أبنائها وما يمتازوم بخ من الميزات الشخصية الفائقة بقدر توقفها على مبلغ تقدمها فى الصناعة ، لأن ذلك يضمن توفر المعدات الحربية لديها إبان الحرب . وهذا هو السبب فى ضعف الدول الزراعية جميعاً بأزاء الدول الصناعية ، وفى اختلاف قوة الدول الصناعية فيما بينها بحسب اختلاف درجة تفوق كل منها فى الصناعة، وفى اختلاف قوة الدول الصناعية ، وفى اختلاف قوة الدول الصناعية فيما بينها بحسب أختلاف درجة تفوق كل منها فى الصناعة . وليس بخاف ان الدول الزراعية تستطيع أن تملأ خزائنها بالمعدات الحربية فى وقت السلم ، ولكن ذلك لا يجديها نفعاً كبيراً بسبب سرعة تطور تلك المعدات من عام الى أخر ، بحيث يصبح ما تملكه منها غير واف بالغرض وقت الحاجة ، ولأنها تستنفد كل ما تملكه من تلك المعدات عند قيام الحرب ، وبعدئذ تصبح عاجزة عن اصلاحها او استبدالها بغيرها.

وقد شغلت انجلترا بسبب اسبقيتها فى الصناعة وتقدمها العظيم فى هذا الميدان مركزاً ممتارزاً بين دول العالم منذ عصر نابليون ، واستطاعت أن تحافظ على امبراطوريتها الواسعة ، وان تزيد فى املاكها اخيراً على خساب الامبراطورية الألمانية والعثمانية ، نظراً لسيطرتها البخرية التى كانت احسن الوسائل للدفاع عن نفسها ومحاربة اعدائها او محاصرتهم . ولعل ابلغ دليل على علاقة الصناعة بالقوة الحربية ماحدث بعد معركة (دنكرك) سنة 1940 عندما انسحب الجيش البريطانى من فرنسا وترك وراءه جميع معداته الحربية ولكن بريطانيا استطاعت فى زمن قصير أن

توجه مصانعها العديدة نحو انتاج المعدات الحربية بكميات عظيمة ، واستطاعت ان تمون قواتها المحاربة بكل ما احتاجت اليه من اسلحة ومعدات متنوعة .

2- **زيادة تدعيم الديموقراطية:** كانت حكومة انجلترا قبل قيام الثورة الصناعية دستورية شكلاً واستبدادية فى الحقيقة ، نظراً لان السلطة كانت محتكرة فى ايدى الاشراف وكبار الملاك ، فكان البرلمان (مجلسا للواردات والعموم) لا يمثل سوى الاغنياء ولا يعنى الا بشئونهم . غير أن ما حدث فى اواخر القرن الثامن عشر من كثرة مهاجرة سكان الريف الى المدن ونقص اهمية الزراعة بالنسبة الى الصناعة ، وظهور قوة الرأى العام ، جعل من اللازم تعديل نظام الحكم فى البلاد تعديلاً جوهرياً وثم ذلك بطريقتين:

(أ) تعديل الدوائر الانتخابية تعديلاً تمشي مع ما حدث من تغيير كبير فى توزيع السكان ، فبعد ان كانت اغلبية اعضاء مجلس العموم ممثلة للأقاليم الزراعية ، صارت ممثلة للأقاليم الصماعية ، ولذا زادت أهمية تلك الأقاليم ونالت من الحكومة ما كانت اهلا له من العناية والمساعدة .

(ب) توسيع حق الانتخاب ، فاصبح اهم ما يشترط فى الناخب ان يكون بالغاً سن الرشد (21 سنة) ، والغيت جميع الشروط الخاصة بالثروة والتى حصرت حق الانتخاب فيما مضى فى طبقة صغيرة من الامة.

ولا تقتصر اهمية توسيع حق الانتخاب على انه يضمن قيام الحكم الميابى على اساس واسع من قوة الرأى العام ، وأن يكون البرلمان ممثلاً للأمة احسن تمثيل ، ولكنه يضمن ايضاً للطبقات الفقيرة

والعاملة من اهتمام الحكومة ورعايتها نصيباً كبيراً يتناسب مع ما تملكه من قوة لتعضيد الحكومة او خذلانها فى الانتخابات العامة ، وبذا يكون ذلك الحق فى يد تلك الطبقات سلاحاً تهدد به الحكومة وتستخدمه وقت الحاجة للحصول على مطالبها .

وقد تمت تلك التعديلات الهامة فى سنة 1832 عندما اصدرت الحكومة البريطانية قانون الاصلاح الدستورى لكي تتمكن من تهدئة الرأى العام الذى كان ساخطاً على نظام الحكم القائم وقتئذ . ولذا يصح اعتبار سنة 1832 كمبدأ للحكم النيابى الحقيقى فى انجلترا ، وهو الحكم الذى بدأ رسمياً عندما حصل الأشراف على الوثيقة العظمة من الملك حنا سنة 1215 .

ونظراً لأن الأكثرية العظمى من سكان انجلترا تألفت من العمال القاطنين فى المدن الصناعية ، فقد نتج عن توسيع حق الانتخاب ان عنيت الحكومة بشئون العمال عناية كبيرة ، واقبلت على تنفيذ كثير من الاصلاحات الاجتماعية المقيدة ، كما زادت قوة حزب العمال حتى تمكن من الوصول الى مراكز الحكم ، وتأليف وزارة بين اعضاء لأول مرة سنة 1924 .

3- **زيادة قوة الراى العام:** يتكون الراى العام بين الناس بطريقة خفية ، اذ أنه لا يقوم على تبادل الرأى بينهم بعد تمحيص وجهات النظر المتعددة ، وانما يتكون من تلقاء نفسه فيما يختص بالشئون العامة التى تمس مصالح الاكثرية . ففى حين أننا نجد الأحزاب السياسية مختلفة فيما بينها اختلافاً كبيراً فى كثير من الموضوعات ، اذ بها متفقة على بعض الشئون الجوهرية كالحرب والسلم ، وعلاقة الدولة بغيرها سياسياً او اقتصادياً . وقد يظهر الرأى العام احياناً

بطريقة جلية مباشرة كالمظاهرات الشعبية والانتخابات العامة ، ولكنه يظهر في الغلب بطريقة خفية وغير مباشرة وذلك بواسطة الجرائد السيارة . ولذا اعتبرت الجرائد لسان الراى العام ، لان من الطبيعي ان لا يقبل الانسان الا على الجرائد التى توافق مزاجة وتتفق مع ارائه ومبادئه . ولهذا كان مقدار رواج الجريدة بين الناس مقياساً صحيحاً لمقدار نجاحها فى التعبير عن الرأى العام ، وصارت اوسع الجرائد رواجاً اعظمها نفوذا واكثرها تعبيراً عن الراى العام .

ولا ريب فى ان ظهور الراى العام وقوته من اجل نتائج الثورة الصناعية ، لان ذلك يتحقق بواسطة كثرة اختلاط الناس فيما بينهم ، بواسطة الدعاية المنظمة التى اهم وسائلها الجرائد السيارة ، وكل ذلك من ثمرات الثورة الصناعية ، فلولا الصناعة الحديثة لما احتشد السكان فى المدن احتشاداً كبيراً ، و لما امكن ظهور الجرائد التى نعرفها اليوم والتى تعتمد فى طبعها وورقها واخبارها على خدمات العلم والصناعة الحديثة . ولا ننسى أن رخص اسعار الجرائد ، وهو سبب كثرة تداولها وعظم نفوذها ، يرجع قبل كل شئ الى كثرة ما يتكسبه من الاعلانات التى تنشرها ، وهذه ايضاً من نتائج الصناعة والتجارة الحديثة ، ولذا كانت اغنى الجرائد فى الاعلانات اكبرها حجماً وارخصها ثمناً واكثرها تداولاً .

ولا تقتصر اهمية الجرائد على أنها لسان الرأى العام فحسب ، لأنها فى الحقيقة معلمة الرأة العام فى الوقت نفسه ، ولذا كانت قوة عظيمة فى الدولة واستحقت ان تلقب باسم "صاحب الجلالة الصحافة"، ففى مقدورها رفع الحكومات او اسقاطها ، وايقاد نار الحرب او اخمادها . وتعلل قوة الجرائد فى تكوين الرأى العام بأسباب كثيرة

كتعود الناس على قراءتها يومياً ورخص أثمانها وكونها مطبوعة ، فان للكلمات المطبوعة أثراً فى النفوس يفوق كثيراً الكلمات المكتوبة او المسموعة ، ولأن قوة النقد والتفكير المستقل من أضعف القوى العقلية عند أكثر الناس . ولذا تستطيع الجرائد ان توجه الراى العام كيفما تريد ، مادامت تفعل ذلك تدريجياً وتتحاشى ان تصدم الرأى العام صدمة شديدة.

ويستنبط من ذلك أن الرى العام الذى يعتبر بحق أهم عماد لنظام الحكم النيابى ، هو من نتائج الثورة الصناعية ، ولذا كان اكثر ظهوراً فى المدن منه فى الريف ، وبين المتعلمين منهِ بين غيرهم ، كما انه اقوى نفوذا واوضح اثراً فى الدول الصناعية منه فى الدول الزراعية. ولعل هذا احد اسباب ضعف الدول الزراعية بازاء الدول الصناعية، وعدم نجاح الحكم النيابى فى الاولى بقدر نجاحه فى الثانية.

4- تعديل اتجاه السياسة الداخلية والخارجية:

لم تكن نتائج قانون الاصلاح الدستورى فى انجلترا مقصورة على تعديل نظام الحكم فى البلاد فحسب ، بل شملت ايضاً تعديل سياسة الدولة الخارجية والخارجية ، فاصبح الغرض الأول منهما خدمة مصالح سكان المدن بكل الوسائل . فاما السياسة الداخلية فقد اتجهت الى نشر الاصلاحات الاجتماعية التى تعود بالفائدة على سكان المدن قبل غيرهم ، كتحسين المساكن والمواصلات والصحة العامة ، وتنظيم علاقة العامل بصاحب العمل وانشاء الملاجئ والمستشفيات واعانة العاطلين والعجزة ، وكذلك خدمة الصناعة والمشتغلين بها بتخفيض نفقات المعيشة فى المدن ، وان ادى ذلك الى اضمحلال

الزراعة وسوء حالة سكان الريف . ولذا كان الغاء قوانين القمح سنة 1846 من النتائج المنطقية لقانون الاصلاح الدستورى الذى صدر سنة 1832 ونظراً لان نسبة سكان المدن الى سكان الريف فى انجلترا بلغت فى اواخر القرن الماضى نسبة 10 : 1 كان من الصواب اعتبار تلك النسبة مقياساً لاهتمام الحكومة ولما تصدره من التشريع سنوياً فيما يختص بسكان المدن وسكان الريف فى البلاد.

أما من وجهة السياسة الخارجية فقد أصبح غرضها الأول تشجيع تجارة إنجلترا الخارجية بالاستعمار او عقد المعاهدات التجارية او الحصول على امتيازات اقتصادية ، وصارت علاقة انجلترا السياسية بأية دولة اخرى قائمة على مقدار مساعدة تلك الدول او معاكستها للتجارة البريطانية . ومن ذلك تفهم ماحدث من التغير الكلى فى علاقة إنجلترا السياسية بألمانيا وفرنسا فى الأزمنة الحديثة ، فقد كانت انجلترا العدوة التاريخية لفرنسا منذ القرن السابع عشر ، فى حين أنها كانت صديقة ألمانيا فى ذلك الوقت لما بينهما من تشابه فى الجنس والثقافة وارتباط الأسرات المالكة . ولكنها مع ذلك أخذت فى الميل نحو فرنسا والابتعاد عن المانيا منذ نجاح الثورة الصناعية فى الدولة الأخيرة ، بعد ان اصبحت المانيا منذ سنة 1890 منافساً خطيراً لتجارة انجلترا وقوتها . ولذا انضمت انجلترا الى جانب فرنسا ضد المانيا فى الحربين العالميين الأخيرين لأنها لم تخش بأس فرنسا تجارياً ، ولكنها رأت فى انتصار المانيا كارثة وطنية عليها من الوجهة السياسية والاقتصادية.

وكذلك كانت انجلترا اسبق الدول الأوربية الى التحالف مع اليابان ومصادقتها فى اوائل القرن الحالى ، ولكنها نقضت محالفتها مع تلك الدولة سنة 1920 واخذت فى اتباع الحيطة فى معاملتها بعد ان ظهرت اليابان كدولة صناعية كبيرة ، وصارت منافساً خطيراً لانجلترا فى أسواق العالم لاسيما أسواق الشوق.

تطور الصناعة بعد سنة 1825 :

تعتبر سنة 1825 حداً فاصلاً بين عصر الانقلاب الصناعى الخطير الذى عانته انجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وعصر الاستقرار والتقدم الاقتصادى العظيم الذى نعمت به البلاد بعد ذلك . وقد اتجه مجهود انجلترا الصناعة بعد سنة 1825 الى الوجوه الاربعة الآتية:

1- التوسع العظيم فى الصناعة وانتاجها بسبب ثروةانجلترا العظيمة فى المعادن لا سيما الفحم ، اذ تكثر فيها حقول الفحم ويقع اغلبها على مقربة من السواحل ومجارى الانهار ، مما يسهل نقل الفحم الى جميع مراكز الصناعة والى المدن الكبيرة . ويظهر عظم تقدم الصناعة وكثرة انتاجها فى ذلك العصر من الزيادة الهائلة فى انتاج الفحم والحديد فى انجلترا فى خلال القرن التاسع عشر ، ويتبين ذلك من الجدول الآتى:

السنة	الفحم	الحديد
	طن	طن
1800	10.000.000	0.500.000
1850	49.000.000	5.500.000
1880	147.000.000	18.000.000
1896	195.000.000	8.500.000
1900	225.000.000	12.500.000
1913	287.000.000	10.500.000

ويلاحظ أن انجلترا لم تكن تستهلك كل ما انتجته من الفحم ، بدليل أنها كانت اكثر دول العالم تصديراً لهذه السلعة . وقد جنت انجلترا فوائد عديدة من جراء كثرة تصديرها لاية سلعة مطلوبة فى اغلب الأسواق، ولذا استطاعت السفن البريطانية التى جاءت الى انجلترا محملة بالخامات الزراعية الكبيرة الحجم ، أن تكمل حمولتها بالفحم عند عودتها من انجلترا، نظراً لأن المصنوعات التى تصدرها انجلترا ليسن كبيرة الحجم وان كانت كبيرة الثمن .

وبذا اصبحت السفن البريطانية كثيرة الحمولة ذهاباً واياباً ، واستطاعت ان تخفض اجورها وتزيد ارباحها فى آن واحد ، وبذلك تغلبت على منافسة السفن التجارية الأخرى . ولا غرو أن انجلترا اكتسبت كثيراً من المغانم بسبب انتشار تجارتها الخارجية وكثرة سفنها التجارية وتفوقها.

وقد كان التوسع الصناعى اظهر مايمكن فى صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية ، فزاد انتاج المنسوجات اربع امثال ماكان عليه خلال عصر الملكة فكتوريا (1837 – 1901) واستهلكت انجلترا فى اواخر ذلك العصر ربع ما انتجه العالم من مواد النسيج . وعلى الرغم من ظهور امريكا وألمانيا وغيرها من الدول فى ميدان المنافسة لانجلترا فيما بين سنة 1770 وسنة 1900 فان منسوجات انجلترا القطنية زادت فى تلك الفترة 40% ، وزادت منسوجاتها الصوفية 105% ، واستطاعت مصانع نسيج القطن فى اواخر القرن الماضى ان تنتج يومياً نحو 14.000 ميل من تلك المنسوجات ، وان تصدر منها نحو الثلثين الى الخارج . وفى سنة 1913 كان عدد أنوال نسيج القطن بانجلترا نحو 57.000.000 نولا ، فى حين ان

عددها فى جميع الدول الأوربيـــة الأخـــرى لـــم يـــزد علـــى نحـــو 32.000.000 نولاً.

ولم يكن تقدم صناعة المنسوجات الصوفية اقل خطـــراً مـــن تقـــدم صناعة المنسوجات القطنية ، فقد زاد مقدار الصوف المستخدم فـــى المصانع البريطانية نحو الضعف من سنة 1800 الى ســـنة 1840 ، ولكنه زاد نحو خمسة الأمثال فيما بين ســـنة 1840 وســـنة 1900 ، ويعزى ذلك الى ما حدث من التغيير العظيم فى المـــوارد العالميـــة الخام وفى اسعاره منذ منتصف القرن الماضى ، بسبب التوسع فـــى تربية الأغنام فى استراليا وغيرها من البلاد النائية .وتظهر اهميـــة ذلك من أن جل الصوف المستخدم فى صناعة انجلترا فى النـــصف الأول من القرن التاسع عشر كان من الانتاج المحلى ، اما فى ســـنة 1914 فكانت اربعة اخماسة واردة من استراليا.

2- زيـــادة التخـــصص فى الـــصناعة وفى وســـائلها:

لأن المخترعات استمرت فى تعديل الآلات القديمة بغـــرض زيـــادة انتاجها وتحسينه ، واقتضى ذلك تخـــصص كـــل مـــن تلـــك الآلات فى ناحية صغيرة من نـــواحى الـــصناعة ، نظـــراً لأن التخـــصص من اهم لوازم التقدم، وقد بلغ تخصص وسائل الصناعة درجة عظيمة بحيث ان آلات نسيج القطن المصرى مثلاً لا تصلح لنـــسيج غيـــره من الاقطان، على الرغم من دقـــة وجـــوه الاخـــتلاف بـــين انـــواع القطن المتعددة .

ولم يكن ذلك التخصص مقصوراً على الآلات بل شـــمل المـــصانع نفسها والأقاليم الصناعية ايضاً . ولذا تستورد انجلترا كمـــا تـــصدر كثيراً من السلع نصف المصنوعة ، اى التى ليست معـــدة للجمهـــور

وانما تشتريها المصانع لاعدادها لذلك ، فصارت السلعة الواحدة تمر على عدد كبير من الصناع والآلات والمصانع قبل أن تصل الى يـــد المشترى .

وقد تركزت الصناعات المختلفة فى مناطق معينـــة فـــى بريطانيـــا العظمى وصارت من اهم مميزاتها ، فتقــوم صـــناعة المنـــسوجات القطنية فى جنوبى مقاطعة لانكشير لا سيما حول مدينة منشستر حيث تتوافر الشروط الملائمة لتلك الصناعة كرطوبة الهواء وكثرة الفحـــم والقرب من اكبر موارد القطن فى العالم وهى الولايـــات المتحـــدة ، وتقوم صناعة المنسوجات الصوفية فى شرقى لانكشير ويشتهر ذلـــك الاقليم الاخير باسم (West riding) . وتقوم الـــصناعات المعدنيـــة حول برمنجهام وفى السهل الشمالى الأوسط من انجلترا المعـــروف باسم الاقليم الأسود بسبب كثرة ماتخرجه مصانعه من الدخان الكثيف.

على ان الصناعات المعدنية اقل تركزاً من بقية الـــصناعات بـــدليل قيامها فى مناطق النسيج ، اذ تقع سيفلد الشهيرة بصناعة الاسلحة فى مقاطعة يور كشير . وكذلك قامت صناعة بناء السفن فـــى المـــوانى الكبيرة الواقعة على مقربة من حقول الفحم مثل لفربول وجلاسجو.

3- **زيادة انتشار التجارة الخارجيـــة:** بسبب خلو الأسواق مـــن المنافسة الجدية ، وتحسن طرق المواصلات الى الاقـــاليم النائبـــة ، وهبوط أسعار المصنوعات البريطانية تدريجياً وزيادة رواجهـــا فـــى الاسواق الكثيرة الاستهلاك وأهمها أسواق الشرق . ولا ريب فى ان زيادة رواج التجارة الخارجية كان من اهم لـــوازم تقـــدم الـــصناعة البريطانية لانه ضمن لها الحصول على المـــواد الخـــام الكثيـــرة ، وتصريف المصنوعات التى اخذت البلاد فى انتاجها بمقادير متزايدة،

ولولا ذلك لعجزت الصناعة عن التقدم مهمـــا تـــوافرت الظـــروف الاخرى الملائمة لها . وكان لظهور الـــسكك الحديديـــة والبـبـواخر وتقدمها اعظم اثر فى نشر تجارة انجلترا الخارجيـــة ، لأن انجلتـــرا تمكنت من الاستفادة من ذلك بسبب توسعها فى الانتـــاج الـــصناعى ونزوعها الى كثرة التخصص فيـــه ، وتبـــع ذلـــك هبـــوط اســـعار مصنوعاتها ورواجها .

4- محاولة انجلترا التغلب على المنافسة الاجنبية:

تقدمت الصناعة فى المانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول منـــذ أواخر القرن الماضى ، وقد بذلت تلك الاسواق مجهوداً فائقاً للحـــاق بانجلترا فى تقدمها الصناعى وانتزاع الأسواق منها ، وتمسكت فـــى سنوات قليلة من ان تبلغ ما بلغته انجلترا من النجاح فى كثيـــر مـــن نواحى الصناعة ، ويعلل ذلك بأنها لم تكتف بالاقتداء بـــانجلترا بـــل ابتكرت كثيراً من الأساليب الجديدة لمنافسة التجارة البريطانية ولـــم تفطن انجلترا الى ذلك الا اخيراً وعندئذ عملت على الاقتداء بدورها. بالدول المنافسة لها . ولاريب فى ان النجاح السهل الـــذى خـــصلت عليه انجلترا فى ميدان الصناعة والتجارة فـــى النـــصف الأول مـــن القرن التاسع عشر أدى الى اعتزازها بنفسها وقلة اكترائهـــا بالـــدول المنافسة لها ، على زعم ان النجاح مكتوب لها دون حاجة الى بـــذل مجهود كبير للمحافظة عليه ، ولذا وقعت صناعة انجلترا وتجارتهـــا فى اغلاط كثيرة اهمها ما يأتى :

(أ) **قلة العناية بالاعلان:** اعتماداً على السمعة الحسنة التى تمتعـــت بها المصنوعات البريطانية فى جميع الاسواق ، ولأن الاعـــلان يتكلف مصاريف طائلة ولا يتفق مع كرامة الصناعات الراقيـــة،

بدليل ام اكثر المصنوعات حاجة اليه هى الحديثة منها اى التى يهمها التغرير بالجمهور وصرفه عن شراء المصنوعات الجيدة . وقد استمرت المصنوعات البريطانية زمناً طويلاً معتمدة على ارخص انواع الاعلان واجدره بالثقة ، اى الاعلان المتكلم الذى يقوم على رضاء المشترين ومديحهم ، بعكس الدول الصناعية الاخرى التى عمدت الى التفنن فى الاعلان والتوسع فيه حتى راجت تجارتها على حساب التجارة البريطانية ، ولا جرم ان انجلترا وان اصابت من الوجهة النظرية فى تقديرها للاعلان واهميته ، اخطأت من الوجهة العملية فى فهم عقلية الجماهير ، فقد اثبتت التحارب ان الاعلان من الزم لوازم النجاح فى التجارة، وانه يبرر كل ما يصرف فى سبيله من نفقات عظيمة ، اذ لا تكفى جودة السلعة او رخصها لكى تنال ما تستحقة من الرواج ، بل يجب الاعلان عنها لتحقيق ذلك .

(ب) قلة العناية بمرضاة المشترين ودراسة اذواقهم وحاجاتهم الخاصة. ولذا اشتهرت الصناعة البريطانية بالجمود والمحافظة على التقاليد ، بمعنى أنها إذا لم تلق رواجاً فى بعض الاسواق بسبب عدم ملائمة ألوانها او اشكالها واحجامها ، كانت المصانع قليلة الميل الى تعديل ذلك لمرضاة المشترين فى تلك الاسواق . ولذا افقدت مصنوعات انجلترا تلك الاسواق تدريجياً ، وحلت محلها مصنوعات الدول الاخرى حتى لم تتردد فى بذل كل مجهود لاكتساب المشترين وارضائهم .

وكذلك كانت انجلترا اقل عناية من الدول الاخرى بامر الاكثار من الوكلاء عن مصنوعاتها فى الاسواق المختلفة ، او تسهيل وسائل سداد اثمان المشتروات ، الى غير ذلك من الخدمات وانواع التشجيع للمشترين ، ويرجع كل ذلك الى شدة اعتداد الصناعة البريطانية بنفسها ، وعدم اكتراثها باغراض بعض المشترين عنها لوثوقها من الرواج بقية الأسواق .

(ج) غلاء اثمان المصنوعات البريطانية بسبب جودتها ومتانتها بوجه عام فان من مبادئ الصناعة البريطانية العناية بجودة الانتاج وان ادى ذلك الى ارتفاع الاثمان ، فى حين ان الدول الصناعية المنافسة لانجلترا جعلت من مبادئها تخفيض الأثمان وان أدى ذلك الى عدم جودة المصنوعات.

وبذا دلت تلك الدول على بعد نظرها وحسن تقديرها لعقلية الجمهور وظروفه ، فقد تكون المصنوعات البريطانيةى رخيصة فى الحقيقة على الرغم من غلاء ثمنها ولكن ذلك لا يجدى نفعاً عند اكثرية المشترين وهم من الفقراء الذين يفضلون شراء السلع الرخيصة وحسنة المظهر ، وان كانت تلك السلع لا تستحق الثمن المنخفض الذى تباع به .

ولا ريب فى انجلترا فقدت كثيراً من الاسواق بسبب الاغلاط السابقة التى وقعت فيها ، ومع ذلك فان تفوقها الصناعى والتجارى لم يتعرض لخطر جدى لاسباب كثيرة ، كعملها على اصلاح تلك الاغلاط ، واتساع تجارة العالم اجمع ، وارتفاع الأجور وزيادة القوة الشرائية فى اغلب الدول ولذا كان اكبر اثر للمنافسة الاجنبية التى تعرضت لها انجلترا منذ اواخر القرن الماضى تقليل مدى تقدمها الصناعى وتفوقها التجارى بدلا من القضاء عليه .

الفصل التاسع

الثورة الصناعية فى فرنســا

- الغاء النقابات الطائفيه
- قيام الثوره الصناعيه
- تطور الصناعه و نتائجها
- نظام الصناعه
- نتائج الثوره الصناعيه

الثورة الصناعية فى فرنسا :

كانت فرنسا فى اوائل القرن التاسع عشر دولة زراعيـــة بحتـــه ، اذ لم تلق فيها الصناعات اليدوية من النجاح والرواج مالقيته فى انجلتـــرا قبل ذلك العهد . وعلى الرغم من ظهور الثورة الصناعية فى فرنسا قبـــل غيرها من الدول الاوربية عدا انجلترا ، فان الزراعة قد احتفظـــت فيهـــا بأهميتها فى خلال القرن الماضى على اعتبار كونها العمـــاد الاقتـــصادى لحياة الدولة ، وان تعرضت لمنافسة متزايدة من جانب الصناعة .

الغاء النقابات الطائفية :

كان للثورة الفرنسية فضل كبير فى احياء الصناعة فى فرنسا لمـــا احدثته من اصلاحات الاقتصادية العديدة ولاسيما القضاء علـــى النقابـــات الطائفية ، فقد قيدت تلك النقابات حرية العمل والعمال وقاومت كل جديـــد فى الصناعة ولذا كان الغاؤه تمهيداً لازماً لقيام الثورة الصناعية والتوســـع فى استخدام الالات وقيام صناعات جديدة متعددة علـــى اســـاس النظـــام الراسمالى.

وقد اصدرت الجمعية الاهلية سنة 1791 قانوناً منح جميع الافراد حرية كاملة لمزاولة اية مهنة وباية وسيلة على شـــرط الحـــصول علـــى ترخيص الحكومة بذلك والتعهد بالخضوع لانظمة العمل الجديدة ، وأهمها حظر اتحاد العمال او اضرابهم ، غير ان نقتضيات الحروب الكثيرة التى احتملتها فرنسا فى عصر نابليون استلزمت عودة كثير من النقابـــات الـــى سابق نفوذها ، كنقابة الخبازين والقـــصابين ، والمـــشتغلين بالطباعـــة ، نظراً لما اشهر به نابليون من حب النظـــام والـــسلطة ، ولرغبتـــه فـــى الاشراف على توزيع الغذاء وتقييد حرية الصحافة فـــى تلـــك الـــسنوات

العصبية. وقد استمرت تلك النقابات قائمة فــى فرنــسا حتــى منتــصف القرن الماضى، ولكن اغلب المهن والصناعات كانــت متمتعــة بحريتهــا منذ سنة 1815 .

قيام الثورة الصناعية :

تأخرظهور الثورة الصناعية فى فرنسا عنه فى انجلترا الان تلــك الثورة لم تلق ما لقيته فى انجلترا من الظروف المــساعدة علــى قيامهــا ونجاحها كتوافر رؤوس الأموال والأيدى العاملة والوقود ، كما حرمت من الحرية الاقتصادية والساسية التى كانت من اهم لوازمهــا . وقــد عملــت محاولات كثيرة فى اواخر القرن الثامن عشر لادخــال الالات والانظمــة الصناعية الجديدة فى فرنسا فأقيم فيها أول مصنع لنــسيج القطــن علــى الطراز الحديث سنة 1784 ، ولكن شدة مقاومة المشتغلين بصناعة الغزل والنسيج اليدوية حالت دون توسيع فــى تلــك الخطــة . كمــا ان كثــرة الاضرابات والحروب التى تعرضت لها البلاد فيما بين سنة 1789 وسنة 1815 استنفذت ثروتها وقوتها وقضت على روح الثقة التى لاغنى عنها لقيام المشروعات الاقتصاديةى الكبيرة . وعلى الرغم من المساعدة القيمة التى منحها نابليون للصناعة الفرنسية باتباعــه سياســة النظــام القــارى لمحاربة تجارة انجلترا ، فان تلك الساسية عرقلت تقدم الصناعة بقدر مــا ساعدته ، اذ حرمتها من استيراد الالات جديدة من انجلترا والانتفاع بهــا فى احياء صناعة البلاد ولهذا استمر التقدم الصناعى بطيئاً فى ذلك العهد .

ويصح اعتبار سنة 1825 مبدأ لقيام الثورتة الصناعية فى فرنسا، لان انجلترا فى تلك السنة رفعت الحظر الذى ســبق ان وضــعته علــى تصدير الالات الجديدة الى الخارج ، فتمكنت فرنسا مــن التوســع فــى استيرادها وتقليدها واستطاعت صناعتها ان تقدم بخطوات سريعة بعد ذلك.

هذا فضلا عن التغير العظيم الذى اصاب فرنسا بعد ان تمتعت بعشر سنوات من اسللم وتمكنت من استراداد نشاطها وقوتها . وتخلصت من الاعياء الذى حل بها فى عصر نابليون ، ولذا دبت الثقة فى النفوس واتجه اصحاب رؤوس الاموال الى توظيف ثرواتهم فى الصناعات الجديدة والمساهمة فى ارباحها .

تطور الصناعة ونتائجه :

كان من مستلزمات تقدم الصناعة فى فرنسات التوسع فى استخراج الفحم والحديد ، غير ان فقر فرنسا فى الفحم وصعوبة نقل الحديد الى الفحم قضيا على صناعة البلاد بأن تكون متواضعة فى تقدمها بالنسبة اليها فى انجلترا والمانيا . وقد سبق لنا بيان ان اهم حقول الفحم فى فرنسا تقع فى الشمال الشرقى على مقربة من الحدود البلجيكية ، وان استخراج الفحم منها ونقله الى بقية انحاء البلاد يتكلف نفقات كبيرة . اما الحديد فيوجد بكميات وفيرة فى اقليم اللورين ، ولكنه كثير الاختلاط بالفسفور ويقع على مسافة كبير من حقول الفحم ، ولذا لم تتمكن فرنسا من الاستفادة منه على احسن وجه ، لا سيما وان طريقة "بسمر" لم تعرف الا قبيل استيلاء المانيا على اقليم اللورين بسنتين اثنين . ويمكن تقدير مكانة فرنسا الصناعية اذا قورنت بغيرها من الدول الكبرى من ان مقدار الفحم المستخرج منها سنة 1911 بلغ 38.000.000 طن ، اما فى المانيا فبلغ نحو 268.000.000 طن، وفى الولايات المتحدة 455.000.000 طن.

ونظراً لفقر فرنسا فى المعادن نسبياً كانت الصناعات الثقيلة والكبيرة الانتاج اقل اهمية من الصناعات الدقيقة والمحددة الانتاج لأن الاخيرة تلائم ظروف البلاد الاقتصادية كما تلائم ماجبل عليه شعبها من سلامة الذوق وتقدير الفن والجمال . ولهذا امتازت فرنسا بصنع الكماليات

وادوات الترف التى لا يمكن انتاجهـا او اسـتهلاكها بكميـات كبيـرة، ونجم عن ذلك أن نظام المصانع لم تنجح تماماً فى القضاء على الـصناعة المنزلية فى فرنسا كما نجح فى انجلترا ، لان الالات لا تستطيع وحدها ان تقوم لانتاج المصنوعات الدقيقة التى تتطلب من العامـل مهـارة خاصـة وذوقاً فنياً راقياً.

وكانت صناعة التعدين ، والصناعات المعدنية اسبق من غيرهـا تاثراً بالثورة الصناعية ، اما صناعة المسنوجات فلم تتأثر إلا اخيراً . وقد اشتملت فرنسا سنة 1810 على نحو 15 الة بخارية لنزح مياه المناجم ، ثم اخذت تلك الالات فى التزايد السريع فى العدد والتنوع ، فبلـغ عـددها 625 الة سنة 1830 ،و 5322 الة سنة 1850 و 14.513 الة فى سنة 1860 ، فى حين ان عدد انوال النسيج الألية لم يزيد على 5.000 سـنة 1834 ، ثم بلغ نحو 31.000 سنة 1846.

غير ان النهضة الصناعية لم تتقدم جدياً فى فرنسا الا بعـد قيـام الجمهورية الثالثة سنة 1871 ، اى بعد ان استقرت الحالة السياسية فـى البلاد وتقدم العلم والاختراع تقدماً عظيماً بلائم حاجات الصناعات الفرنسية الراقية ، ويجعل الالات قادرة على منافسة الايدى العاملة فـى صـناعة المسنويجات الدقيقة . ومما يشهد بتقدم فرنسا الصناعى فى ذلك العهـد ان عدد المخترعات المسجلة فيها زاد من 2.782 سنة 1870 الى 12.953 سنة 1905 ، وزاد مقدار الفحم المستخرج منها فـى هـذه الفتـرة مـن 13.000 طن الى 38.000 طن وبلغ مقدار الحديـد المـستخرج سـنة 1900 ، 600.000 طن ، كما زادت قوة الاتها البخارية نحـو 300% فيما بين سنة 1891 وسنة 1906.

ولعل احسن مقياس لتقدم فرنسا الاقتصادى فى ذلك الوقت ان مجموع قيمة انتاجها الصناعى زاد من 5 مليار فرنك سنة 1870 الى 15 مليار فرنك سنة 1897 ، مع ان فرنسا فلا العام الأول شملت اقليمي الالزاس واللورين وهما من اهم اقاليمها الصناعية وكان فقدهما سنة 1871 ضربة اقتصادية كبيرة عليها لانها بذلك فقدت اهم موارد الحديد والبوتاس فيها ، ونحو ثلث ما كانت تملكه وقتءذ من مغازل القطن الآلية.

وقد ظهر فى فرنسا التخصص الاقليميى فى الصناعة كما فى انجلترا فاشتهر حوض الرون بصناعة المنسوجات الحريرية (ليون) ، وحو اللوار الأعلى (سنت اتيين) بالصناعات المعدنية ، والاقليم الشمالية الشرقية (ليل) بصناعة المنسوجات الصوفية والقطنية ، فى حين ان صناعة النبيذ وهى من اهم الصناعات البلاد قامت فى جميع احواض الانهار الكبيرة فيها . وقد قدر ان نحو 50% من مجموع العمال فى تسع مقاطعات فرنسية كانوا سنة 1901 مشتغلين بالصناعة دون الزراعة ، وبلغت تلك النسبة فى المقاطعات الشمالية الشرقية 64% .

نظام الصناعة:

نحت فرنسا نحواً خاصاً فى نظام الصناعة ، فصارت بذلك مختلفة عن الدول الصناعية الاخرى ، فبينما مالت الصناعة فى انجلترا والمانيا الى زيادة التركز والتوسع ، باندماج الشركات بعضها فى بعض وتضخم رؤوس الاموال وكثرة الانتاج ، اذ نرى صناعة فرنسا قد مالت الى الفردية اللامركزية ، ولم يزد فيها عدد العمال المأجورين على 5% بالنسبة الى عدد اصحاب الاعمال ففى سنة 1914 قدر ان مجموع المشتغلين بالصناعة فى فرنسا بلغ نحو 19.652.000 نسمة وانقسموا على النحو الآتى:

• 8.996.000 من اصحاب الاعمال والمشتغلين لحسابهم الخاص .

• 10.655.000 من العمال المأجورين .

ولذا كانت فرنسا فى ميدان الصناعة ممتازة بالمصانع الصغيرة ، كما اشتهرت فى ميدان الزراعة بالملكية الصغيرة . وقد جنت فرنسا من جراء هذا النظام الفوائد الاتية:

1- ضمان النجاح فى صناعات الترف التى تخصصت فيها والتى يتعذر انتاجها فى المصانع الكبيرة .

2- زيادة العدالة فى توزيع الثروة الاهلية لان الارباح الكبيرة الناتجة عن الصناعة تصل الى عدد كبير من ابناء الامة ، بدلاً من ان تكون مقصورة على طبقة صغيرة من اصحاب رؤوس الاموال .

3- تمتع عدد كبير من السكان بنعمة الاستقلال فى العمل وما صحب ذلك من فضائل الاقتصاد والنشاط والأعتماد على النفس ، ولذا استفاد المجتمع من الناحية المعنوية فوائد جليلة .

4- عدم تعرض فرنسا لكثير من مساوئ الثورة الصناعية التى تعرضت لها انجلترا والمانيا كشدة ازدحام السكان فى المدن وارهاق العمال وشخطهم ، واختلال التوازن فى توزيع السكان ، واضمحلال الزراعة وتركيز الثروة فى ايد قليلة.

غير ان فرنسا بسبب كثرة مافيها من المصانع الصغيرة تلقى صعوبة فى مواجهة منافسة الدول الصناعية الاخرى التى تقوم فيها الصناعة على اساس الانتاج الكبير ، ولكنها مع ذلك لا تتعرض لتلك المنافسة كثيراً بسبب تخصصها فى صناعات الترف وتفوقها فيها بفضل نظامها الصناعى ومواهب شعبها الفنية . وريب فى ان فرنسا احسنت فى

اختيار نظام الصناعة الذى يلائمها ، وانواع المصنوعات التى اشـتهرت بها ، لانها بذلك صارت من اكثر الدول تمتعاً بالاسـتقلال الاقتـصادى ، وأقلها اعتماداً على التجارة الخارجية ، واذا كانت قد حرمت نفـسها مـن المزايا الكثيرة التى تنجم عن كثرة الانتـاج الـصناعى ورواج التجـارة الخارجية ، فانها فى الوقت نفـسه صـارت قليلـة التعـرض للأزمـات الاقتصادية ومشاكل البطالة وغيرها من الولايات التى لم تنتج منها دولـة صناعية كبرى . على ان فرنسا ليست خلواً من الـصناعات والـشركات الكبيرة التى تضارع فى ضخامة رؤوس أموالها ووفرة انتاجها ما يوجـد من أمثالها فى الدول الاخرى ، اذ ظهرت فيها حـديثاً صـناعات كبيـرة كصناعة السيارات والأسلحة ، وعرفت تلـك الـصناعات كيـف تغـزو الاسواق وتنافس مصنوعات انجلترا والمانيا وامريكا ، ولكن ذلك يعتبـر تطورا حديثاً وشاذا فى صناعة فرنسا ، ولا تزال تلك الصناعة ممتازة قبل كل شئ بالميزات التى سبق بيانها .

نتائج الثورة الصناعية :

يتبين مما سبق ان نتائج الثورة الصناعيةى التى اجملنا شرحها فى الكلام عن انجلترا قد ظهرت جميعاً فى فرنسا ولكن بطريقة مخففة ، وذلك نظراً للاختلاف العظيم بين انجلترا وفرنسا من حيث اهمية الزراعة لكـل منهما ، ونظام الصناعة الذى يميزها . فان كثرة سكان الريف فى فرنـسا وقلة المصانع الكبيرة فيها وعدم ازدحام السكان فـى المـدن الـصناعية ازدحاماً شديداً لم يكن من شأنه ان يساعد على ظهور كثيـر مـن نتـائج الثورة الصناعية المعروفة فى انجلترا ظهوراً جلياً سواء اكان ذلـك مـن الناحية الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية.

الفصل العاشر

تقدم الصناعه فى المانيـــا

- تأخر ظهور الثوره الصناعيه و اسبابه
- تقدم الصناعه قبل 1871
- نتائج الثوره الصناعيه
- تقدم الصناعه بعد 1871

تاخر ظهور الثورة الصناعية واسبابه :

لم تظهر الثورة الصناعية فى المانيا الا حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، ولذا كانت متأخرة عن فرانسا بنحو ثمانين سنة. ويرجع ذلك التأخر الى اسباب عديدة اهمها:

1- قوة النقابات الطائفية فى المانيا إذ انها بقيت قائمة وقوية حتى منتصف القرن الماضى ، على الرغم من المحاولات الكثيرة لاضعافها او الغائها قبل ذلك الوقت ، فى حين ان تلك النقابات الغيت فى فرنسا سنة 1789 وكانت ضعيفة ومهملة فى انجلترا منذ القرن السادس عشر . ففى عصر النهضة فلا بروسيا عقب معكرة "يبنا" كان تحرير الصناعة من قيود تلك النقابات احد الاصلاحات الاقتصادية الهامة التى قام بها (شتاين) و (وهاردنبرج) ولذا صدرت عدة قوانين بين سنة 1807 وسنة 1811 وقضبت بحرمان تلك النقابات من امتيازاتها وسيطرتها المطلقة على اغلب الصناعات ، وباتباع نظام الحرية الصناعية الذى اوجدته الثورة فى فرنسا قبل ذلك بنحو عشرين سنة (اى عدم تقييد حرية العامل بغير اشتراط حصوله على ترخيص من الحكومة بمزاولة مهنته) وبذلك ضعف النقابات فى بروسيا بعد أن زالت الأغراض الاساسية التى بررت قيامها ، وحدث مثل ذلك فى بقية انحاء المانيا سواء أكانت خاضعة لنابليون مباشرة او بطريقة غير مباشرة.

غير ان انتصار الرجعية فى المانيا بعد انسحاب نابليون من عالم السياسة أدى الى عودة النقابات الطائفية الى سابق امتيازاتها وسلطانها ، والى قيام النزاع بين تلك النقابات وبين مظاهر الحرية

الصناعية التى بدت تباشيرها فى انحاء البلاد ، وقد حاولت حكومة بروسيا التوفيق بين المصالح المتضاربة فاصدرت 1845 قانوناً لتنظيم شئون العمال ، قضى بالاحتفاظ بأهم فوائد النقابات الطائفية ، وبنصيب كبير من حرية الصناعة فى وقت واحد . غير أن ذلك القانون لم يعمل به طويلاً ، اذ بعد قيام ثورة سنة 1848 طالب العمال المشتغلون بالصناعات اليدوية بعودة النقابات الطائفية الى ماكانت متمتعة به من نفوذ وسيطرة فى العصور الوسطى ، وذلك لرغبتهم فى مقاومة الصناعات الآلية الجديدة التى أخذت فى الزيادة السريعة وعرضتهم للمنافسة الخطيرة ولذا صدر فى سنة 1848 قانون بالغاء كثير من مظاهر حرية الصناعة التى اعترف بها قانون سنة 1845 ، وباعادة النقابات الى ماكانت ناعمة به من نفوذ عظيم. وكان ذلك الانتصار للرجعية فى المانيا خطراً كبيراً على نهضة الصناعة فى تلك البلاد لولا ضعف الهمة فى تنفيذ ذلك القانون .

وقد كان من المتعذر على الرجعية ان تقف طويلاً فى وجه التطور الجديد الذى ظهر فى الصناعة وجعلها قوة عظيمة لا يمكن مقاومتها فى أية دولة ، ولذا لم تلبث بروسيا وبقية الولايات الألمانية طويلاً حتى عادت الى الاخذ بناصر الصناعة ، وبعد سنة 1860 صدر التشريع اللازم لضمان حرية الصناعة فى المانيا ثم الغيت النقابات الطائفية نهائياً بقانون اصدره اتحاد المانيا الشمالى سنة 1869 ، وخضعت له جميع الولايات التابعة له . وبذا حصلت المانيا فى ذلك التاريخ المتأخر على حرية العمل التى تعتبر شرطاً اساسياً لقيام الثورة الصناعية ، والتى تمتعت بها انجلترا وفرنسا منذ زمن طويل.

2- شدة تمسك الشعب الألمانى بالزراعة ، اعتقاداً منه بأنهـا الأسـاس الوحيد لحياة الدولة الاقتصادية ، ولذا كانت الصناعة فى نظره جديرة بأن تشغل مكاناً ثانوياً بحتاً بالنسبة الى الزراعة ، ولا تـستحق مـن اهتمام المجتمع وتقديره المشتغلين بها بقدر مـا تـستحقه الزراعـة. وقد كان الغرض الاول من الصناعات اليدوية القليلة القائمـة فـى المانيا حتى منتصف القرن الماضى مجرد سد حاجة المشتغلين بهـا وتموين الاسواق المحلية الضيقة.

3- شدة فقر الشعب الألمانى وقلة مالديه من رؤوس الأموال المنقولـة ، نظراً لكثرة الحروب التى احتملتها البلاد فى عصر نابليون ، ولزيادة الواردات على الصادرات مدة طويلة ، مما أدى الى نـزوح النقـود منها بدرجة جعلت من من المتعذر اتمام أبسط المعاملات التجارية . وقد شهد كثير من المؤرخين بانتشار الفقر والجوع بين اكثر سـكان الريف والمدن فى المانيا سنة 1830 حتى شق على الاغنياء انفسهم ايجاد المال اللازم لتنفيذ المشروعات الاقتصادية بسبب حبس ثروتهم فى الاراضى الزراعية .

وفضلاً عن ذلك فان نظام المصارف فى المانيا كان اعظم التأخر فى ذلك الوقت بدليل أن قوة مصارفها (اى ماملكته من رؤوس الامـوال والودائع وحق اصدار النقود) لم تزد سنة 1840 على 1 : 7 مـن قوة المصارف فى انجلترا وقتئذ ، ولا يخفى خطورة الخدمات التـى تؤديها المصارف لنظام العالم الاقتصادى منذ قيام الثورة الصناعية ، فان الانتاج الصناعى لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة فحسب ، بقدر ما يتطلب نظام الائتمان الذى يساعد على تمويل اصحاب المـشروعات الصناعية ، ولا يتأتى ذلك إلا بواسطة المصارف.

4- قلة الاسواق الداخلية والخارجية ، فكان يعيب الأسواق الداخلية قلـــة الاستهلاك بسبب ضعف القوة الشرائية عند الجمهور وتعـــوده علـــى شظف العيش والاقتصاد الذى وصل الى حد التقتير ، هذا فضلاً عما سببته صعوبة المواصلات الداخلية من غلاء الاسعار وقلة المعروض من السلع على اختلاف انواعها . أما الاسواق الخارجية فكانت قليلـــة بسبب حرمان المانيا من المستعمرات التى تستورد منها ماتحتاج اليه من الخامات ، وتصرف فيها ما تنتجه من المصنوعات . كما ان قلة السفن الألمانية جعلت تجارة البلاد الخارجية تحـــت رحمـــة الـــدول البحرية المنافسة لها كانجلترا . وقد سبق لنا بيان ان اتـــساع تجـــارة انجلترا الخارجية ، وكثرة الطلب عليها من المستعمرات التى يقطنها المهاجرون البريطانويون او سلالتهم ، كانا من اهـــم العوامـــل فـــى اسبقية انجلترا فى الثورة الصناعية . وقد كانت المانيا محرومة مـــن كل ذلك .

5- انقسام المانيا سياسياً مما جعل من التعذر اجماع الراى على تـــشجيع النهضة الصناعية فى جميع الولايات على السواء . فقد تألفت المانيا بعد سنة 1815 من 37 ولاية مستقلة داخلياً ، وكان لكل منها حرية مطلقة فى سياستها بازاء الصناعة والتجارة ، الى ان انضم عـــدد كبير من تلك الولايات الى الاتحاد الجمركى حوالى ســـنة 1833 ، وبذا قبلت تلك الولايات تقييد سلطتها فيما يختص بالتجارة ، وضمان حرية التعامل التجارى فى داخل الاتحاد . ولكنها استمرت محتفظـــة بسيطرتها الكاملة على الصناعة فى اقاليمها ، وكان اغلـــب امـــراء المانيا ينظرون الى الصناعات الناشئة فى ولايـــاتهم كمـــورد جديـــد للدخل ،ولذا ارهقوها بضرائب الانتاج وبأنواع المكوس المختلفـــة ،

بدلاً من مساعدتها بالاعلانات السخية، ولهذا عملوا على زيادة اسعار المصنوعات وعرقلة التقدم الصناعى او القضاء عليه فى المهد.

تقدم الصناعة قبل سنة 1871

لم يبدأ تقدم الصناعة جدياً إلا بعد تكـوين الامبراطوريـة سـنة 1871 وذلك نظراً لصعوبة التغلب على العوامل السابقة الا بعـد توحيـد البلاد تحت إدارة حكومة مركزية قوية . غير أن الفترة الواقعة بين سـنة 1845 وسنة 1871 امتازت بنشاط صناعى لا يستهان بـه ، إذ حـدثت فيها التغيرات الاقتصادية الجسيمة التى تلقب باسـم الثـورة الـصناعية ، ووضعت فيها دعائم الصناعات الجديدة التى عرفـت المانيـا بعـد سـنة 1815 نعمت بفترة طويلة من السلم فزاد رخاء الشعب وانتـشرت روح الثقة فى النفوس وكان ذلك فى الوقت الذى تكون فيه الاتحـاد الجمركـى وعمل على هدم الحواجز الجمركية التى عرقلت تجارة المانيا الداخليـة ، ولذا فتحت اسواق جديدة لاستهلاك السلع الألمانيـة ، ونـشطت التجـارة الداخلية نشاطاً لم تألفه من قبل ، وبخاصة بعد ان بدأت المانيـا فـى مـد الخطوط الحديدية وتسهيل وسائل النقل فى بلادها الواسعة.

غير أن ذلك لم يكن وحده كافياً لقيام الثورة الصناعية فى المانيـا وسرعة تقدمها ، وان كان من الشروط اللازمة لنجاح تلك الثـورة بعـد ظهورها . على ان المانيا لم تكتف بذلك بل عمدت الى تقليـد الـصناعة البريطانية ونقلها اليها بحذافيرها ، لكى تختصر الطريق وتصل من اقرب سبيل الى ما وصلت اليه انجلترا من التقدم الصناعى بعد جهد طويل . وقد تحقق ذلك بسبب توسع المانيا فى استيراد الآلات الجديـدة مـن انجلتـرا واستقدام العمال من تلك الدولة ليساعدوا على انساء المصانع فيها وارتهـا وتعليم العمال الألمان فنون الصناعات الجديدة . وبهذه الوسـيلة نهـضت

صناعة المانيا نهوضاً سريعاً عوض على البلاد ما خسرته من الوقت قبل ظهور الثورة الصناعية فيها ، ومكنها من ان تدخل بعد زمن قصير فى ميدان المنافسة الشديدة مع الدول الأعراق منها فى الصناعة ، ومن أن تتغلب عليها فى كثير من النواحى.

ويستدل على مبلغ تقدم الصناعة الألمانية فى تلك الفترة من اطراد تقدم صناعة المنسوجات القطنية ، ويتبين ذلك مما يأتى :

استهلاك القطن الخام سنوياً

السنة	مقدار القطن المستهلك
من 1836 – 1840	18.500.000 رطل
من 1851 – 1855	56.110.600 رطل
من 1861 – 1865	97.561.100 رطل

وكذلك زادت مغازل القطن فى المانيا 122% فيما بين سنة 1852 وسنة 1867 وبلغ انتاج البلاد سنة 1771 نحو 81% من خيوط القطن اللازمة لصناعة المنسوجات فيها ، فى حين ان انتاجها لم يزد على حوالى 30% سنة 1836 ، ولذا شعرت انجلترا سنة 1871 بمنافسة المنسوجات القطنية الألمانية.

ولم يك ذلك التقدم مقصوراً على صناعة المنسوجات القطنية فحسب بل شمل كذلك صناعة المنسوجات الحريرية والصوفية والتيلية ، بدليل أن استهلاك الحرير الخام زاد فى المانيا من 600.000 رطل فى سنة 1840الى نحو 1.900.000 رطل سنة 1870 ، وكانت انجلترا ومستعمراتها اكبر الأسواق المستهلكة للمنسوجات الحريرية الألمانية.

وقد صحب هذا التقدم العظيم فى صناعة ألمانيا تركز الصناعات الرئيسية فى الاقاليم الملائمة لها كما حدث فى انجلترا ، فقامت صناعة المنسوجات القطنية والصناعات المعدنية على اختلاف انواعها فى حوض الروهر ، وهو اغنى اقاليم المانيا فى الفحم واكثرها رقياً فى المواصلات ، وقامت صناعة المنسوجات الصوفية فى سكسونيا ، والمنسوجات الحريرية فى حوض الرين ، والمنسوجات التيلية فى سيليزيا.

وأهم ما يلفت النظر فى تقدم صناعة المانيا فى ذلك العهد شدة الاهتمام بمجرد تقليد الصناعة البريطانية ، ولذا اكتسبت المصنوعات الألمانية فى بادئ الامر سمعة سيئة فى الاسواق بسبب حسن مظهرها وقلة جودتها اذا قورنت بالمصنوعات البريطانية ، ويعزى ذلك الى ان المانيا حاولت انتزاع الاسواق من انجلترا فى اقصر وقت وبأقل جهد ، فلم تترفع عن التغرير بالمشترين واجتذابهم الى شراء سلعها الرخيصة الثمن والمشابهة للسلع البريطانية . غير أن ألمانيا عرفت بعد قليل خطأ تلك السياسة وعظم الضرر الذى يلحق بتجارتها بسبب سوء السمعة فبذلت مجهوداً جباراً للتغلب على ذلك والاقلاع عن تلك الخطة .

نتائج الثورة الصناعية :

لم تتاثر المانيا بنتائج الثورة الصناعية بقدر تاثر انجلترا بها ، سواء اكان من الناحية الاجتماعية ام الاقتصادية ام الساسية ، وذلك لان النهضة الصناعية فيها لم تكن من ثمرات التفكير المستقل والتجارب الشاقة كما كانت فى انجلترا ، وانما نقلت اليها نقلا واقتبست اقتباساً ، دون ان يدفع الشعب الألمانى ثمناً لذلك بتغير تقاليده ومشاربه وانظمته كما فعلت انجلترا ، ولا ريب فى ان تلك الملاحظة تنطبق تماماً على بقية الشعوب التى اقتبست الصناعة الحديثة من انجلترا كفرنسا وايطاليا ، ولكنها اكثر

انطباقاً على المانيا واليابان ، نظراً لمهارة هاتين الدولتين فى نقل الصناعة اليهما نقلاً كاملاً وسريعاً وفجائياً بطريقة لا مثيل لها فى بقيــة الــدول . ولعل هذا هو السبب فيما يشاهد جلياً من التناقض الغريــب والاخــتلاف الشديد بين حالة المانيا (او اليابان) الاقتصادية التى بلغت حداً من الكمــال والتفوق تغبط عليه حقاً ، وحالتها المعنويــة وانظمتهــا الاجتماعيــة بــل السياسية ايضاً ، التى تنم عن مسحة العصور الوسطى ، ولا تتفق فى كثير من النواحى مع روح العصور الحديثة . ولا يقصد بذلك ان المانيا لم تتأثر تاثراً بليغاً بسبب قيام المدن الصناعية الكبيرة فيها حيث يتحتــشد الــسكان وتظهر قوة الرأى الثعام ، إذ لا مشاحة فى ان الثورة الصناعية قد انتجت فى المانيا نتائج شبيه بالتى انتجتها فى انجلترا كزيــادة الثــروة الاهليــة وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة نفوذ العمال الخ . غير أن تلــك النتــائج تعدلت كثيراً بسبب الميزات الالمانية التى لا دخل للــصناعة فيهــا كقــوة الروح العسكرية فى الشعب وشدة ميله الى النظــام وإطاعــة الرؤســاء ، وغير ذلك من الصفات التى حالت دون نجاح الحكم الدستورى فى الــبلاد نجاحاً كاملاً ، او تقدم مركز المراة فى المجتمع بقدر ما وصل اليــه فــى انجلترا او فرنسا .

تقدم الصناعة بعد سنة 1871

كان توحيد الامبراطورية الألمانية سنة 1871 حادثــاً اقتــصادياً كبيراً بقدر ماكان حادثاً سياسياً عظيماً ، فان التقدم الصناعى البطئ الــذى سبق ذلك التاريخ بنحو عشرين سنة تحول الى تقدم سريع جداً بهر الانظار وصار من اهم مظاهر تاريخ اوربا الحديث . ويرجع ذلك النجاح الفذ الذى اصابته صناعة المانيا بعد توحيد البلاد الى القضاء على جميــع العوامــل

التى عرقلته من قبل ، وظهور عوامل اخرى بعيدة الاثر فى تشجيعه وتسديد خطاه ويتبين ذلك مما يأتى :

1- ان تكوين الامبراطورية الألمانية سمح لألمانيا ان تتبع سياسة اقتصادية واحدة ، رمت قبل كل شئ الى تشجيع الصناعة وانهاضها، فقد لعبت حكومة الامبراطورية دوراً هاماً بارزاء الصناعة ولم تبخل عليها بالإعانات الكبيرة والحماية الجمركية الشديدة ، وانشأت لخدمتها اسطولاً حربياً وتجارياً قوياً ، وسخرت قناصلها فى نشر دعاية عظيمة لها ودراسة حاجات الأسواقالبعيدة واذواق اهلها ، ودخلت فى ميدان الاستعمار لكي تحصل على ماتبقى من الاقاليم الغنية فى افريقية والشرق الاقصى وجزائر المحيط الهادى ، وبالجملة فان حكومة الامبراطورية قامت بكل انواع المساعدة لصناعة البلاد اعتقاداً منها بأن تقدم الصناعة يزيد قوة الدولة وثروتها ويرفعها الى مصاف الدول العظمى .

2- ان انتصار المانيا على فرنسا فى الحرب السبعينية زاد ثروة البلاد المالية الطبيعية زيادة كبيرة كان لها اكبر اثر فى تشجيع الصناعة فيها ، اذ أن المانيا استولت من فرنسا على غرامة حربية كبيرة مقدارها خمسة مليار فرنك ، فزادت رؤوس الاموال فيها زيادة فجائية عظيمة ، وتوافرت للصناعة الاموال اللازمة لتقدمها . كما أن المانيا استولت على اقليمي الألزاس واللورين وكانا من اهم اقاليم فرنسا الصناعية وبخاصة فى صناعة المنسوجات والتعدين ، نظراً لثروة اللورين فى الحديد والألزاس فى البوتاس . وبهذه الوسيلة زادت ثروة المانيا الطبيعية كما زاد انتاجها الصناعى زيادة عظيمة ، بقدر ما خسرت صناعة فرنسا خسار كبيرة ، واستمرت تعانى نتائجها الوخيمة حتى قيام الحرب الكبرى سنة 1914.

3- توسع اسواق المانيا الداخلية بسبب عناية الحكومة بتسهيل المواصلات وتقليل نفقاتها ، وبسبب سرعة تزايد السكان وارتفاع مستوى معيشتهم وتقدم قوتهم الشرائية . وتظهر اهمية هذا العامل الذى كان من النتائج غير المباشرة لتكوين الامبراطورية ، من ان سكان المانيا زادوا فى العدد فيما بين سنة 1871 وسنة 1910 من 64.058.792 نسمة ، وبهذه الوسيلة لقيت صناعة المانيا اكبر تشجيع بسبب اتساع الاسواق الداخلية والخارجية معاً.

وقد نجم عما سبق ان اخذت صناعة فى التقدم بخطوات واسعة فى جميع النواحى ، فمن زيادة هائلة فى النشاط الصناعى وانتاجه ، الى تدعيم الصناعات القائمة وتوسيع نطاقها كصناعات النسيج والالات ، وانشاء صناعات لا تقل عنها اهمية كالصناعات الكهربائية والكيماوية . وقد صحب كل ذلك تفوق الصناعة على الزراعة تفوقاً حاسماً ، وقيام نظام المصانع على انقاض الصناعات المنزلية الريفية ، وكثرة مهاجرة السكان الى المدن الصناعية ، وميل الصناعة الى التضخم والتركز ، وتنظيم الانتاج تحت سيطرة النقابات الانتاجية وسيجد القارئ شرح كل ذلك فيما يلى :

غير ان التقدم الصناعى السريع الذى بدأ سنة 1871 اصطدم سنة 1874 بازمة اقتصادية شديدة مشابهت من وجود عديدة الازمة الاقتصادية التى حلت بالعالم سنة 1929 وان كانت اقل منها حدة ومدى . وقد استمرت المانيا تتخبط فى غياهب تلك الازمة وتحاول اعادة التوازن والاستقرار الى شئونها الاقتصادية حتى سنة 1890 ، وبعدئذ دب النشاط فى صناعتها مرة اخرى وعادت الى التقدم والتوسع ، حتى صارت المانيا من ارقى دول العالم الصناعية .

وقد امتازت نهضة المانيا الصناعية فى الازمنة الحديثة بميزات واضحة يمكن تلخيصها فيما يأتى:

1- التوسع العظيم فى استخراج الفحم والحديد ، نظراً لغنى المانيا فى هذين المعدنين . ولذا كانت الصناعات الثقيلة القائمة على الحديد والصلب رمزاً للصناعة الألمانية ، كما تعتبر المنسوجات القطنية رمزاً للصناعة البريطانية والمنسوجات الحريرية رمزاً للصناعة الفرنسية.

ويوجد الفحم فى المانيا فى حقول متعددة أهمها حوض الروهر واقليم وستفاليا وسيليزيا العليا واقليم السار ، كما يوجد ايضاً فى حقول ثانوية كسيليزيا السفلى وسكسونيا . وقد قدر ان الفحم الموجود فى حوض الرهور وحده يكفى كل حاجة المانيا قروناً عديدة ، ولا يقل عن هذا الحوض فى الثروة اقليم سيليزيا العليا (الذى اصبح الآن تابعاً لبولنده).

وقد امتلكت المانيا 318 منجماً للفحم سنة 1910 وانتجت تلك المناجم فى مجموعها نحو 153.000.000 طن سنوياً ، مع ان انتاج الفحم لم يزد على نحو 109.000.000 طن سنة 1900 ، وفى سنة 1914 كانت المانيا ثالثةدول العالم فى مقدار ما انتجته من الفحم ، ولم يسبقها فى ذلك سوى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى.

اما الحديد فيتوفر وجوده فى جهات عديدة كحوض الرين الأوسط واقليم اللورين ووستفاليا وشرقى سليبزيا . وقد استفادت المانيا كثيراً من اختراع طريقة (بسمر) سنة 1868 اذ تمكنت بذلك من الانتفاع من حديد اللورين المختلط بالفسفور . ونظراً لما حدث من التقدم

فى طرق المواصلات فى ذلك القت وفى وسائل صهر الحديد ، فـان انتاج الحديد فى المانيا زاد زيادة هائلة حتى سبقت تلك الدولة انجلترا فى هذا الميدان سنة 1903 واصبح لا يفوقها فـى الانتـاج سـوى الولايات المتحدة.

وتظهر أهمية الفحم والحديد لألمانيا من أن خمس جميـع المـستغلين بالصناعة فيها قبيل الحرب العالمية الأولى كان موظفاً فى صـناعة استخراج المعادن وصهر لحديد ، كما كان اقليم الروهر ، وهو أغنى اقاليم اوربا قاطبة فى الفحم ، اكثر جهات المانيا ازدحامـاً بالـسكان واكبر مراكز الصناعة فى تلك البلاد وتملك المانيا عدا الفحم والحديد مقادير كبيرة من المعادن الأخرى كالنحاس والرصاص فـى جبـال هارتز والزنك فى سليزيا ، والنيكل فى سكسونيا ، والبوتاس (الـذى تكاد المانيا تحتكره) فى الأقاليم المجاورة لها نوفر وبرونزيك ومجد بورج ، وبذا توافرت لالمانيا جميع المعادان اللازمة لنجاحهـا فـى الصناعة ، وكانت تلك البلاد من هذه الناحية متفوقة كثيراً على كـل من انجلترا وفرنسا.

2- التقدم العظيم فى صناعة الالات الزراعية ، فان المانيا تقدمت كثيـراً فى صناعة الالات على اختلاف انواعها ، اشتهرت بها مراكز عديدة فى البلاد ، ومثال ذلك شهرة مجد بورج بـآلات اسـتخراج سـكر البنجر، وليبزج بآلات الطباعـة ، وبـرلين بـالآلات الكهربائيـة ، وسولنجن بالآلات القاطعة ، ودرسدن بـآلات صـنع الـشكولاته ، وشمنتز بآلات صنع الدنتلا والجوارب ، هذا فضلاً عن صناعة بناء السفن التى نمت فى المانيا نمواً سـريعاً ، وكانـت اهـم مراكزهـا هامبرغ وبرمن .

3- تفوق المانيا فى الصناعة الكهربائية والكيماوية تفوقاً معترف لها بـه من الجميع ، ويعزى ذلك الى شدة عنايتها بالتعليم الفنى وبتطبيق النظريات العلمية والاستفادة منها عملياً . وتبين سرعة تقدم هذين النوعين من الصناعات من ان عدد المشتغلين بصناعة الآلات الكهربائية كان حتى سنة 1882 ضئيلاً بحيث لم يستحق الذكر فى الاحصاءات الرسمية ، ولكنه بلغ فى سنة 1895 15.000 نسمة ، وسنة 1902 : 50.000 نسمة ، وسنة 1910 نحو 100.000 نسمة ، كما زاد عدد المصانع المشتاغلة بانتاج المعدات الكهربائية من 159سنة 1890 الى 580 سنة 1890 الى 580 سنة 1900، ولذلك استطاعت المانيا انتاج كل حاجاتها من الآلات الكهربائية ، وصدرت مقادير كبيرة منها الى جميع الأسواق حتى انجلترا وفرنسا.

اما الصناعات الكيماوية فقد بلغت المانيا فيها شاوا بز جميع الدول الأخرى ، ففى 1900 كانت محتكرة لاربعة اخماس مواد الصباغة فى العالم ، ولعدد كبير من العقاقير الطبية المستخرجة من قطران الفحم. وقامت اغلب الصناعات الكيماوية فى حوض نهر الرين ونهر المين.

4- التقدم المعتدل فى صناعة المنسوجات ، فان تلك الصناعة بعد أن كانت اهم صناعات المانيا قبل قيام الامبراطورية اصبحت ثانوية بالنسبة الى الصناعات المعدنية الثقيلة التى قامت عليها عظيمة المانيا فى الازمنة الحديثة ويرجع ذلك الى شدة منافسة انجلترا وفرنسا لالمانيا فى المنسوجات القطنية والحريرية ، والى عدم تغلب نظام المصانع تماماً على صناعة الغزل والنسيج المنزلية لاسيما فى انتاج المنسوجات التيلية والحريرية . على ان تقدم المانيا فى صناعة المنسوجات كان مما لا

يستهان به ، فقد زاد استهلاك القطن فى اواخر القرن الماضى سوى انجلترا والولايات المتحدة ، وتقوم صناعة تلك المنسوجات فى ولايات المانيا الجنوبية مثل بفاريا وروتنبرج ، اما صناعة المنسوجات الصوفية فاهم مراكزها سكسونيا وحوض الرين الأوسط.

5- كثرة تنظيم الصناعة وميلها الى التضخم والتركز ، ولعل ذلك اهم ما يميز المانيا عن بقية دول أوربا الصناعية . غير أن نزعة التضخم فى الانتاج وفى رؤوس الاموال ، والتركز فى إدارة الشركات المتشابهة فى وظائفها ، من ميزات الصناعة الحديثة فى جميع الدول، لما تسببه من الفوائد الجليلة كالاقتصاد فى نفقات الانتاج كلما زاد مقداره ، وقبات الأسعار ، وتقليل اضرار المنافسة بين المنتجين ، وزيادة النجاح فى التجارة الخارجية . ويحدث تضخم الشركات باندماج بعضها فى بعض بسبب تغلب القوى منها على الضعيف ومن احسن الأمثلة لذلك شركة كروب ومركزها فى مدينة اسن فى خوض الروهر . فقد كانت تلك الشركة سنة 1910 مالكة لستة مناجم للفحم، ولعدد كبير من مناجم الحديد ، وستة مصانع لصهر الحديد وصنع الفولاذ، ومصنع لبناء السفن، كما بلغ عدد مستخدميها نحو 70.000 موظف، والمرتزقين من اجورها نحو 250.000 نسمة . وقد نشأت هذه الشركة كغيرها من الشركات بطريق الاندماج كما بيننا.

وكان تضخم الشركات اوضح مايمكن فى صناعة التعدين والآلات الفولاذية والمعدات الكهربائية ، وكذلك فى المصارف المالية ، حتى بلغ التضخم فى بعض الحالات درجة انذرت باستيلاء شركة واحدة على جميع فروع صناعة معسنى كصناعة الآلات الكهربائية فى كل انحاء الامبراطورية.

اما نزعة التركز فى إدارة الشركات بغرض تقليل المنافسة بينهما وخدمة مصالحها المشتركة فقد اتخذت اوضاعاً مختلفة ، فمن اتفاق بسيط بين الشركات المنافسة على تحديد الأسعار وتعيين الأسواق وتقسيم الأرباح فيما بينها بطريقة عادلة ، ويسمى ذلك باسم (اتفاق الفوائد) الى انشاء نقابات انتاجية تعرف باسم كارتل وتقوم تلك النقابات على أساس تعاقد الشركات على منع التنافس بينها فى الاسعار ويتبع ذلك تحديد مقدار الانتاج ونوعه وتعيين الاسواق التى يباع فيها ، غير ان الشركات المتعاقدة تحتفظ بشخصيتها المعنوية وإدارتها المستقلة ، وان قبلت تحديد سلطتها بالقيود التى يفرضها عليها الاشتراك فى النقابات الانتاجية ولذا اختلفت تلك المقابات فى المانيا كثيراً عن مثيلاتها فى الولايات المتحدة حيث تعرف باسم (Trust) وذلك لأن تلك النقابات الأخيزة قد مرت بجميع مراحل تكوين الكارتل ثم انتهت باندماج الشركات المتعاقدة تحت إدارة واحدة تمثل فيها التركز والتضخم والاحتكار بأجلى معانيها . وما ذلك الا لأن حكومة الولايات المتحدة ، نظراً لخوفها من الاحتكار ، اصدرت تشريعاً لمحاربة الذى خشيته ، اذ ان الشركات اضطرت الى الاندماج بعضها فى بعض تخلصاً من الوقوع تحت طائلة التشريع . ولم يحدث فى المانيا ذلك التطور الاخير للنقابات الانتاجية لانه لم يصدر فيها مثل ذلك القانون.

وقد بلغ عدد النقابات الانتاجية فى المانيا سنة 1914 حوالى 385 نقابة ولم يزد عمر اغلبها من مبدأ القرن الحالى عندما اشتدت الرغبة فى تقوية مركز المانيا الصناعى وضمان تفوقها فى الاسواق الخارجية . وقد شملت النقابات الانتاجية جميع فروع الصناعة فى المانيا ، وكان اعظمها اهمية واكثرها ثروة وابعدها نفوذاً النقابات الخاصة بصناعة الحديد والفولاذ واستخراج الفحم ، وكان عددها نحو 81 نقابة . وتظهر صحة

ذلك من أن نقابة الفحم فى وستفاليا وحوض الرين التـى تكونـت سـنة 1893 كانت مسيطرة سيطرة تامة على تجارة الفحم فى الشمال الغربـى من المانيا وفى اغلب اقاليمها الوسطى ، وكذلك كانت صـناعة الفـولاذ ، وهى على جانب عظيم من الأهمية ، خاضعة تماماً لخـضوع لاتحـاد مصانع الفولاذ الذى تكون سنة 1904 فى مدينة دسلدورف.

ولا ريب فى ان قيام النقابات الانتاجية يعتبر من وجـوه كثيـرة رجوعاً الى نظام النقابات الطائفية التـى كانـت قائمـة فـى العـصور الوسطى، والتى رمت الى نفس الاغراض التى ترمـى اليهـا النقابـات الانتاجية ، كتقليل المنافسة وتحديد الأسعار والانتاج ، وعمل كل ما يعـود بالفائدة على المنتجين وان كان غير متفق مع مصلحة المستهلكين.

وعلى الرغم من انتشار النقابات الانتاجيـة فـى جميـع الـدول الصناعية ، فانه يصعب اجماع الرأى على تحبيذها او اسـتنكارها نظـراً لكثرة مالها من الفوائد والمضار ، وتتلخص فوائدها فيما يأتى:

1- يضمن المنتجون الحصول على ارباح ثابته وعاليـة ، ولـذا تزيـد مقدرتهم على توسيع الانتاج وتحسينه واسـتخدام احـدث الوسـائل العلمية لتحقيق ذلك ، فيستفيد المنتج بسبب زيادة الارباح كما يـستفيد المستهلك بسبب جودة المصنوعات وثبات اسعارها.

2- ينعم المجتمع عامة والطبقات العاملة خاصة باستقرار للصناعة وقوة الشركات الصناعية وعدم التنافس بينها ، لأن ذلك يؤدى الى جـودة المصنوعات وقلة تقلب الاسعار وضمان العمال لارزاقهم واعمالهم .

3- يزيد النجاح فى التجارة الخارجية بسبب تقسيم الأسواق بين الشركات المختلفة وعدم التنافس بينها ، وبذا تستطيع ان توجه كل عنايتهـا ان

التغلب على منافسة الشركات الاجنبية فى تلك الأسواق ، وتتمكن من تخفيض أسعارها الى اقل أحد ولو أدى هذا إلى تحمل خسائر مؤقتة ، لأنها تضمن الأرباح الكبيرة فى اسواق البلاد الداخلية.

4- ترحب الحكومة بقيام النقابات الانتاجية لأن ذلك يساعدها على سهولة الاشراف على شئون الصناعة ، وعلى الحصول على ماتحتاج اليه من المصنوعات بأقل ثمن واحسن نوع وفى اقصر وقت ، ولهذا الاعتبار اهميته فى وقت الحرب عندما تحتاج الحكومة الى تموين جيوشها واساطيلها بالملابس والذخائر والمعدات الحربية الكثيرة والمتنوعة.

5- يرحب الاشتراكيون بتلك النقابات مع مايعرف عنهم من مقت الراسمالية ، ومع ان تلك النقابات اكبر مظهر لقوة الراسمالية وسيطرتها الغشومة ، وذلك لاعتقادهم بأن توحيد الصناعات الهامة تحت أشراف تلك النقابات انما هو خطوة كبيرة نحو تحقيق سياستهم التى ترمى الى امتلاك الامة للمرافق العامة فى الدولة ، وللصناعة بنوع خاص.

اما مضار النقابات الانتاجية فأهمها:

1- انها تقضى على الصناعات الصغيرة ، وعلى رؤوس الأموال القليلة وتدفع بها أما الى الاندماج فى الشركات الكبيرة او الى الافلاس ، ولا يتفق ذلك مع مصلحة الأمة فى شئ ، نظراً لتركز السيطرة على الصناعة وعلى ماتدره من الارباح الكبيرة فى ايد قليلة ، وبذا تحرم اكثرية الأمة مما تعتبره نصيبها العادل من الثروة الأهلية لأنه لولاها لما حدث انتاج او استهلاك.

2- ان ثبات الاسعار يجعلها غير خاضعة لقانون العرض والطلب ، فيحرم جمهور المستهلكين من فوائد كثرة الانتاج وشدة التنافس بين المنتجين.

3- ان زيادة الاسعار فى الاسواق الداخلية بالنسبة اليها فى الاسواق الخارجية لا يتفق مع العدالة ، لأنه يقضى بتفضيل المشترين من الأجانب على المشترين من اهل المانيا ، مع ان السلع المبيعة هى من صنع الاخيرين ومن ثروة بلادهم.

4- ان المهيمنين على النقابات الانتاجية يعتبرون ملوكا غير متوجين لما يتمتعون به ثروة عظيمة وتحكم مطلق فى حياة الدولة وسيطرة تامة على الاسعار والانتاج ، ولأنهم لا يخضعون نفوذهم العظيم لسلطة الحكومة التى تمثل إرادة الشعب ، وليس يبعد ان يجنحوا الى إساءة استخدام نفوذهم واستغلاله لخدمة مصالحهم الخاصة او مصالح الشركات التى يشرفون عليها.

وسواء اكانت فوائد النقابات الانتاجية اكثر من اضرارها ام اقل منها فلا مراء فى أن تلك النقابات قد اصبحت من مميزات الصناعة الحديثة التى لا مفر منها ، وانها قد عادت بالفوائد الجمة على المانيا ، اذ لولالها لما تمكنت تلك البلاد من سرعة التفوق فى الصناعة على الرغم من حداثة عهدها بها ، ومن ان تصل الى ما وصلت اليه من مكانة سامية بين دول العالم الصناعية والتجارية.

الفصل الحادى عشر

العلاقــة البيئيــه الانسانيــه

- البيئه باعتبارها اصلا ثروية
- تثمين الاصل
- الطبيعه تعرف ما لصالحها
- الاطر المعرفية لاتخاذ القرار
- الكفائه الاستاتيكيه
- الكفائه الديناميكيه
- الاستمراريه المؤثره

ومن خلال هذا الباب فإن وجهة النظر الاقتصادية ستُضاهى مع وجهات نظر اخرى مختلفة. إذ إن هذه المضاهاة تضع المدخل الاقتصادى فى بؤرة أكثر تحديداً وتنبه الفكر الناقد لكل المداخل الممكنة.

العلاقة البيئية الإنسانية

البيئة باعتبارها أصلاً قومياً *The environment as an asset:*

فى الاقتصاد ينظر إلى البيئة باعتبارها أصلاً متراكباً Composite تمدنا بمختلف الخدمات، إذ توفر لنا نظم دعائم الحياة التى تكفل بقاءنا. وكمثل الأصول الأخرى نأمل فى منع اهتلاك قيمتها حتى يمكن أن تستمر فى عطائها.

فالبيئة تزود الاقتصاد بالمواد الخام التى تدخل فى العملية الإنتاجية لتتحول إلى منتجات استهلاكية، والطاقة التى تولد وقوداً لعملية التحويل المذكورة، وفى النهاية تعود هذه المواد الخام والطاقة إلى البيئة فى صورة نواتج مهملة.

كما توفر البيئة خدمات مباشرة للمستهلكين، فتنفس الهواء، والتغذية والشراب، والحماية التى نستقيها من المأوى والملابس كلها منافع مباشرة أو غير مباشرة من البيئة، بالإضافة إلى التمتع بالمياه الرقراقة. ومباهج الحياة البرية، وجمال الغروب هى ما توفره لنا البيئة من وسائل الراحة حيث لا يوجد بديل لذلك. فإذا أعطيت للبيئة معنى أوسع، فإن العلاقة بين البيئة والنظام الاقتصادى يمكن اعتبارها نظاماً مغلقاً. فلأغراضنا، فإن النظام المغلق هو ما لا يستلم مدخلات (طاقة، مواد خام، ... إلخ) من خارجه، ولا مخرجات تُنقل إلى خارج النظام. أما النظام المفتوح فهو ما يقوم به من تصدير واستيراد للمواد الخام أو الطاقة.

فإذا قيدنا مفهومنا للعلاقة المشار إليها فى لكوكبنا والجو المحيط به، فمن الواضح أنه لا يكون لدينا نظام مغلق. فنحن نستمد طاقتنا من الشمس مباشرة أو غير مباشرة، كما نرسل سفن فضاء لما وراء غلافنا الجوى. فعما إذا كان النظام يظل مغلقاً فذلك يعتمد على درجة ما تكتشفه سفن الفضاء فى النظام الشمسى من مصادر للمواد الخام.

فالتعامل مع كوكبنا والبيئات الملاصقة باعتبارها نظاماً مغلقاً له تداعيات هامة والتى يمكن استخلاصها فى القانون الأول من الديناميكا الحرارية – وهو قانون يبين أنه لا الطاقة ولا المادة يمكن خلقهما أو تدميرهما، ولكننا نعرف من معادلة أينشتين المشهورة (الطاقة = مربع سرعة الضوء × التكلفة) أن المادة يمكن تحويلها إلى طاقة، فهذا هو التحول الذى يكون مصدراً للطاقة فى الكهرباء النووية. هذا القانون يشير إلى أن كتلة المواد التى تنساب فى النظام الاقتصادى من البيئة إما أن تتراكم فى النظام الاقتصادى أو تعود إلى البيئة فى صورة فاقد (نفايات) Waste. فإلى الدرجة التى لا يأخذ التراكم فيها مكاناً فإن كتلة المواد المنسابة فى النظام الاقتصادة تتساوى فى حجمها مع كتلة الفاقد المنساب فى البيئة.

والمفقودات الزائدة عن حدها، بالطبع، تقلل من قيمة الأصل Depreciate، حينما تزيد عن القدرة الاستيعابية للطبيعة، حيث تقلل المخلفات Wastes من الخدمات التى توفرها الأصول، ومن السهل إيجاد أمثلة لذلك: تلوث الهواء يمكن أن يسبب مشاكل تنفسية، ومياه الشرب الملوثة يمكن أن تسبب سرطاناً، والدخان الضبابى Smog يدمر المزارات الطبيعية الخلابة.

وتخضع أيضاً العلاقة بين الناس والبيئة إلى قانون فيزيقى آخر، وهو القانون الثانى من الديناميكا الحرارية. ويشتهر بقانون إنتروبى، حيث يبين أن إنتروبى يتزايد. ويُعرف إنتروبى بأنه كمية الطاقة غيـر المتاحـة للعمـل. وبالتطبيق على عمليات الطاقة، فهذا القانون يتضمن أنه لا تحويل من شـكل من أشكال الطاقة إلى آخر تحويلا كاملا كفئا، وأن استهلاك الطاقة هو عملية غير عكسية. ودائماً ما تُفقد بعض الطاقة خلال التحول، والباقى، باستخدامه، لا يتاح الحصول عليه ثانية لعمل آخر. ومعنى هذا القانون أنه فـى غيـاب مدخلات لطاقة جديدة، فيتحتم على أى نظام مغلق استخدام طاقته لاحقا. ولما كانت الطاقة الضرورية للحياة، فحينما تنعدم الطاقة، تتوقف الحياة.

ويجب أن نتذكر أن كوكبنا تقريباً – ليست نظاماً منغلقاً فيما يتعلـق بالطاقة؛ فنحن نجنى طاقة من الشمس. ويقترح قـانون إنتروبـى، أن ذلـك التدفق من الطاقة الشمسية يصنع سقفاً علوياً لتدفق الطاقة، التى يمكن الحفاظ عليها. وعند نفاد رصيد الطاقة المخزون (مثل وقود الـصخور الرسـوبية، والطاقة النووية) فإن كمية الطاقة المتاحة للاستخدام سـيحددها فقـط هـذا الانسياب والكمية التى يمكن تخزينها (الخزانات، الأشجار،... الـخ). وفـى المدى الطويل فإن عملية التنمية سيحددها المتاح من الطاقة الشمسية وقدرتنا على وضعها موضع التنفيذ.

ويمكن تطبيق نوعين من التحليل الاقتصادى لزيادة فهمنا للعلاقة بين النظام الاقتصادى والبيئة: فالاقتصاديات الإيجابية Positive تحاول وصـف ما يكون، وما كان؛ وما سيكون، أما الاقتـصاديات العرفيـة Normative فتتعامل مع ما يجب أن يكون. وعادة ما يمكـن إزالـة الاختلافـات داخـل الاقتصاديات الإيجابية بالرجوع إلـى الحقـائق، أمـا الاختلافـات داخـل الاقتصاديات العرفيةن فهى تتضمن أحكاما قيمية.

كلاف الفرعين مفيدان. ولنفرض على سبيل المثال، رغبتنا فى تحديد كيفية تعامل النظام الاقتصادى مع الأصول البيئية Environmental assets. فتستخدم الاقتصاديات الإيجابية فى وصف انسياب الخدمات، وكيفية تأثر هذا الانسياب بتغير فى النظام (مثل اكتشاف عملية إنتاجية جديدة)، ولا تستطيع الاقتصاديات الإيجابيةن مهما تكن، أن تستخدم للتزويد بأى توجيه بخصوص السؤال المتعلق بالإنسانية من الخدمات، هل هى مثالية Optimal.

وجوهر المدخل القياسى فى الاقتصاد هو تعظيم قيمة الأصل. وطالما وجد الإنسان فإنه لا يستطيع أن يتجنب تأثيره على البيئة. ومن هنا فالقضية ليست فى وقع الإنسان على البيئة، ولكن القضية هى تعريف المستوى الأمثل لهذا الوقع Impact.

تثمين الأصل ***Valuation of the Asset:***

يحاول المدخل الاقتصادى تعظيم قيمة الأصل البيئى بحفظ التوازن بين الحفاظ على هذا الأصل واستخدامه. ولتعريف هذا التوازن، فمن الضرورى إصباغ نوع ما من القيمة على مختلف انسياب الخدمات تجاهنا، بما فيها التأثيرات السلبية من استخدام البيئة كوعاء للنفايات، ومن وجهة النظر الاقتصادية، فهذا التثمين يتركز حول الإنسان. وتُقيم التأثيرات على المحيط الاقتصادى وفقاً لمنتهى تأثيراتها على الإنسانية. ويبين المثال (2-1) أن هذا المدخل غير مقبول على العموم.

ويمكننا مناقشة المقولة بأنه من المناسب إعطاء الإنسان الحق فى الحكم على هذا التوازن؛ بدون "بالضرورة" مناقشة أن ما يتوصل إليه من قرارات هى صحيحة. القرارات محكوم عليها بعدم الصحة، فعلى سبيل

المثال، إذا كانت عملية اتخاذ القرار تقود إلى نتائج لا تتسق مع المحصلات المرغوبة جماعياً، وهذا هو بالدقة ما يقترحه المدخل الاقتصادى. فطبقاً لذلك المدخل، وفى كثير من الأحوال، يختلف التقنين الاختيارى للفرد عنه للجماعة، ومن هنا، فإن المشكلة ليست فى القيم التى تطبق لهذه الاختيارات. ولكن فى العملية Process التى يتوصل بها إلى الخيارات Options.

مثال 2-1:

الطبيعة تعرف ما لصالحها *Nature Knows Best*:

إن فكرة أن البيئة يجب أن ينظمها الإنسان لم تذهب بدون معارضة. ففى كتاب كومونر "الدائرة المنغلقة The Closing Circle" يثير قضية ما يسميه القانون الثالث للمجتمع البيئى ecology: الطبيعة تعرف ما لصالحها. ويسوق من المقولات لوجهة النظر تلك:

.... أن الكائنات الحية تتراكم فى منظومة معقدة من اجزاء متوافقة، وأن الترتيبات الممكنة التى لا تتسق مع الكل تُستبعد خلال العملية الطويلة للتطور evalution. ومن هنا فإن البناء الحالى للكائنات الحية أو منظومة المجتمع البيئى ما هو إلافى أحسن صوره، بمعنى أن أى شئ جديد من المتوقع جداً أن يكون اسوأ من القائم حالياً.

وقاعدة الحد الادنى من التدخل فى المجتمع البيئى، إذا طبقت إلى مداهان فستمنع الحاجة إلى تبرير أى الأضرار للمجتمع البيئى قد حدثت. والتعارض بين المدخل الاقتصادى وما اقترحه كومونر يمكن تصويره من خلال الموضوع الذى أثار جدلاً كبيراً ولاخاص بخزان تليكو وقوع دارتر. فخزان تليكو كان مشروعاً مائياً طموحاً على نهر تينسى الصغير معتمداً من الكونجرس الأمريكى عام 1976. وأثناء صيف 1973 اكتشف العالم إيتنر

نوعية من القواقع ظن اندثارها وهى قوقع دارتر. وأعلن وزير الشئون الداخلية خلال عام 1975 وحيث كان الخزان قد اكتمل (75%) من بنائه، أن هذا القوقع من الأنواع المعرضة للإنقراض endangered species، التى طبقاً للقانون الخاص بذلك عام 1973 كان كافياً لإيقاف بناء الخزان. وقد عضدت المحكمة الدستورية العليا هذا القرار. ولكن مجريات الأحداث فى نهايتها طفت عام 1979 عندما اقر الكونجرس فى ميزانية الطاقة والمياه، استثناء هذا القوقعمن قانون حماية الأنواع المعرضة للانقراض.

فالمدخل الاقتصادى ارتأى استحقاقية المشروع مقابل استحقاقية القوقع من حيث الأنواع وكعضو من المجتمع البيئى الأكبر. وتقترح قاعدة الحد الأدنى من التدخل- أنه بصرف النظر عن اهمية التوقع وبالرغم من التكلفة- فإنه يجب الإبقاء على تلك القاعدة.

والحق يقال، أنه ما كان لهذا التصادم بين المبادئ أن يأخذ مكاناً. فقد أظهر تحليل اقتصادى أن بناء الخزان كان استثماراً رديئاً وأن القوقع دارتر قد نُقل لاحقاً بنجاح إلى نهر هواسى القريب. ومما لا شك فيه، فإن هذه القضية حققت تصوير أن ما يرى من تعارض محض بين مجموعات متبادلة من القيم يمكن أن يجد له متضمنات عملية (الموسوعة ربع سنوية للكونجرس، الحظر على الانواع المنقرضة).

الاطر العرفية لاتخاذ القرار

Normative Criteria For Decision Making

لما كانت الاختيارات الخاصة بمعاملة الأصول البيئية لابد منها، فيجب أن يكون هناك إطار للحكم على درجة تقبل الخيارات المتعددة. وبداية سنعتبر الإطار المستخدم عموما للحكم على توجيه الموارد resource

allocation عند نقطة زمنية، هو ذو فائدة وخاصة عندما تكون هذه الاختيارات فى أوقات مختلفة مستقلة، وحينئذ سيمتد أفقنا ليأخذ فى اعتباره أطراً للاختيارات من شأنها التأثير ليس فقط على جيلنا، بل أيضاً على الأجيال التالية.

الكفاءة الاستاتيكية *Static Efficiency*:

إن الإطار القياسى الرئيسى للاختيار بين التوزيعات المختلفة التى تحدث عند نفس النقطة الزمنية يسمى كفاءة استاتيكية أو بالكاد كفاءة. وتقنين توجيه الموارد resource allocation يقال عنه أنه يفى بهذه الكفاءة إذا تعظمت maximized المنافع الصافية من استخدام هذه الموارد عن طريق توجهها. ولكن كيف نقيس المنافع والتكاليف؟

وتُشتق مقاييس المنافع من منخنى الطلب للمورد موضع السؤال. ومنحنيات الطلب تقيس كمية سلع معينة يكون لدى الأفراد الرغبة والمقدرة على شرائها عند أسعار متباينة. وكموقف عام سيشترى شخص كمية أقل من السلعة (أو خدمة بيئية) كلما ارتفعت تكلفتها، ففى عندما يكون السعر P_0، ستُشترى الكمية q_0، ولكن إذا ارتفع السعر إلى P_1، فستهبط المشتريات إلى q_1. ومنحن الطلب الفردى ما هو إلا نقاط متصلة تمثل تلاقى الكمية المطلوبة مع السعر عند مستويات مختلفة، وبتجميع منحنيات الطلب الفردى نتحصل على منحنى طلب السوق.

ولكل كمية مشتركة، تمثل النقطة المتعلقة بها على منحنى طلب السوق– كمية النقود التى يرغب شخص فى دفعها لآخر وحدة من السلعة. وتكون (الرغبة الإجمالية للدفع مقابل بعض الكميات من هذه السلعة– وليكن 3 وحدات– هو مجموع الرغبات للدفع لكل وحدة. وبذلك ستقاس الرغبة

الإجمالية للدفع لثلاث وحدات كمجموع الرغبات للدفع للأول والثانى والثالث وحدة على التوالى، وسيكون من السهل تطبيق هذه الفكرة لتحديد أن الرغبة الإجمالية للدفع هى المساحة التى تحت منحنى الطلب المستمر إلى اليسار من التوزيع. فعلى سبيل المثال، تكون الرغبة الإجمالية للدفع للحصول على 5 وحدات من السعلة هى الجزء المظلل وهى مساحة المثلث مضافاً إليه مساحة المستطيل أسفله (أى $\frac{1}{2}$ × القاعدة × الارتفاع = $\frac{1}{2}$ × 5 × 5ج + 5 × 5ج = 37.5 جنيه). وإجمالى الرغبات للدفع هو المفهوم لتعريف المنافع الكلية، وتساوى المنافع الكلية، المساحة تحت منحنى الطلب من نقطة الأصل حتى مكان الاهتمام. ولقياس التكاليف الكلية على نفس الرسم البيانى فهو بسيط نسبياً، ويتضمن منطقاً مشابهاً لقياس المنافع الكلية. وفى قياسنا للتكاليف، نستخدم منحنى التكلفة الحدية بدل منحنى الطلب. ويمكنك أن تتذكر عند دراستك لمبادئ الاقتصاد معنى منحنى التكلفة الحدية بأنها تُعرف بالزيادة الإضافية فى التكلفة لإنتاج الوحدة الأخيرة.

التكلفة الكلية هى مجموع التكاليف الحدية. فالتكلفة الكلية لإنتاج 3 وحدات يساوى تكلفة إنتاج الوحدة الأولى مضافاً إليها تكلفة إنتاج الوحدة الثانية مضافاً إليها تكلفة إنتاج الوحدة الثالثة. وكما رأينا فى الرغبة الإجمالية للدفع، فإن التمثيل الهندسى لمجموع العناصر الفردية للمنحنى المستمر للتكلفة الحدية هو المساحة تحت منحنى التكلفة الحدية FGIJK، وهى عبارة عن مثلث قائم الزاوية ومستطيل.

ويلاحظ أنه فى ظل ظروف المنافسة الكاملة فإن مجموع التكاليف الحدية تساوى مجموع التكلفة المتغيرة والتى تبلغ فى حالتنا 18.75 جنيهاً.

وقد يتعجب البعض من الحقيقة بأن الخدمات البيئيــة تُنــتج بــدون مدخلات من الإنسان، ولكن هذا لا يعنى أنــه لا توجــد تكلفــة. والطريقــة الصحيحة لتنعكس بها تكلفة هذه الخدمات هى اعتبار تكلفتهم البديلة – وهــى صافى المنافع التى اندثرت لأن المــوارد التــى تمــد الخــدمات لا يمكــن استخدامها– فى منفعة تالية أكثر فائدة. أما وجهة النظر بأن هذه الموارد هى مجانية فهذا سوء فهم إذا كان فى الإمكان وضعهم فى استخدامات بديلة. ولما كان صافى المنفعة ما هو إلا الزيادة فى المنافع عن التكاليف، فيستتبع ذلــك أن صافى المنفعة يساوى الجزء من المساحة تحت منحنــى الطلــب وفــوق منحنى العرض.

يبدأ بحثنا عن التوجيه الأكفأ بإيجاد صافى المنفعــة عنــد مــستوى إنتاجى فرضى وليكن 4 وحدات. فعند هذا الإنتاج فإن المنفعة الكلية تــساوى OLMNS، بينما التكلفة الكلية تساوى OKNS، وصافى المنفعة يتمثل فــى المساحة KLMN. فهل 4 وحدات هى التوجيه الكفء؟ هى كذلك إذا كانــت تعظم صافى المنفعة!.

وللإجابة على هذا التساؤل يستدعى البحث عن إمكانية زيادة صافى المنفعة بإنتاج أكثر أو أقل من المورد. فلنفرض أن المجتمع قــد اختــار 5 وحدات بدل من 4 وحدات، فهذا يزيد صافى المنفعة بما يــساوى المــساحة MNR. فإذا أمكننا إيجاد مقنن توجيه آخر بصافى منفعــة أكبــر، فــإن 4 وحدات لا تحقق لنا هذا. فهل 5 وحدات تفى بالغرض؟ الإجابة نعم. ولننظر لماذا؟

نعرف الآن أن 5 وحدات تحقق لنا صافى منفعة أكثر عن أى مُقــنن توجيه أصغر من 4 وحدات.

فإذا كان هذا التوجيه كفءاً، فحينئذ يجب أن يكون حقيقياً أن صافى المنفعة يكون أصغر عند مستويات من الإنتاج أعلى من 5، لاحظ أن تكلفة إنتاج الوحدة السادسة (المساحة الواقعة تحت منحنى التكلفة الحدية) أكبر من المنفعة الإضافية الناتجة من إضافتها. لذلك فإن المثلث RTU يمثل النقصان فى صافى المنفعة عند إنتاج 6 وحدات بدل من 5 وحدات. فمستويات الإنتاج لأكبر من 5 وحدات هى غير كفء. ولما كان صافى المنفعة يقل عند كل من الإنتاج لأقل من 5 وأكبر منها، فنقول إن إنتاج 5 وحدات هو المستوى الذى يعظم صافى المنفعة، أى مُقننا توجيهيا كفءاً.

والأساس الفكرى لهذا القياس مشتق مما يسمى Pareto optimal بمعنى أنه لا يوجد إعادة ترتيب من شأنه أن يجى بعض الناس منفعة بدون تأثيرات ضارة على أناس آخرين. وأى تقنين توجيهى لا يعنى بهذا التعريف أنه يعتبر أقل مثالية، أى أنه دائماً فى الإمكان إعادة ترتيب هذه التوجيهات حتى يمكن لبعض الناس أن يكون فى وضع أحسن ولا يضار آخرون بإعادة الترتيب. وفى إعادة الترتيب المذكورة من تحت المثالية إلى المثالية، فإن المكتسبين سيجنون أكثر مما يفقده الخاسرون، ومن هنا، فيمكن للمكتسبين استخدام جزء من مكاسبهم لتعويض الخاسرين بكفاية للتأكد من أنهم على الأقل فى وضع أحسن من السابق لعملية إعادة تقنين التوجيه. وفى ظل مثالية باريتو Parito optimal فإنه ليس فى الإمكان زيادة صافى المنفعة بإعادة ترتيب التوجيهات أى أن مقنن التوجيه النهائى هو الأكفأ.

الكفاءة الديناميكية *Dynamic Efficiency*:

إن مقياس الكفاءة الاستاتيكية يفيدنا كثيراً لمقارنة تقنين توجيه المورد عندما لا يكون الوقت عاملا مهماً، إلا أن العديد من القرارات التى اتخذت تؤثر حالياً فى قيمة الأصل البيئى للأجيال المستقبلية. فتقدير أهمية الوقت

عنصر ضرورى. فباستخدام موارد متهالكة من الطاقة واستنفادها، فقد ذهبت إلى غير رجعة. ويمكن للحصاد الجائر للموارد الحيوية المتجددة (كالأسماك والغابات) أن يترك كميات أقل، وقد تكون أيضاً أضعف للأجيـال القادمـة. وهناك من الملوثات الحادة التى يمكن أن تتراكم خلال الزمن. ونتساءل الآن كيف يمكننا عمل الاختيارات عندما تحدث المنافع والتكـاليف خـلال نقـاط زمنية مختلفة؟

المقياس التقليدى المستخدم لمعالجة هذه المسائل هو ما يسمى الكفاءة الديناميكية، وهو التعميم من حالة الكفاءة الاستاتيكية. وفى هذا التعميم، فـإن لامقياس يمدنا بطريقة للتفكير ليس فقط بما يخص أحجام المنافع والتكـاليف ولكن أيضاً فيما يخص الزمن، وفى هذا المقام فإن المقياس يجـب أن يمـدنا بطريقة لمقارنة صافى المنافع المستلمة فى زمن معين مع صـافى المنـافع المستلمة فى زمن آخر، والمفهوم الذى يتناول هذه المقارنة هو مـا يـسمى القيمة الحاضرة والتى يلزم تعريفها قبل تعريف الكفاءة الديناميكية، وتحمـل القيمة الحاضرة- فى طياتها بصراحة- القيمة الزمنية للنقود. فاستثمار جنيه واحد اليوم عند معدل فائدة 10% يغل 1.10 جنيها بعد عام من الآن (العائد من جنيه واحد كأساس مضافاً إليه 0.10 جنيه كفائدة). فالقيمـة الحاضـرة لتلقى 1.10 جنيه بعد عام من الآن هى لذلك، جنيه واحد. ولحـساب ذلـك تستخدم العلاقة التالية:

$$PV(B_n) = \frac{B_n}{(1+r)^n}$$

وهى القيمة الحاضرة لفتـرة واحدة من صافى المنافع لعدد n من السنوات من الآن.

حيث B: كميـــة النقـــود المـــستلمة بعـــد فتـــرة زمنيـــة مـــن الآن (Future Value).

r : معدل الفائدة.

n : عدد السنوات.

Pv: القيمة الحاضرة لكمية نقود مستقبلية (Present Value)

ولأن الفائدة مركبة فسيكون ما سيجنيه جنيه واحد خـــلال عـــامين= (1+r) (1+r)1 أى $1(1+r)^2$. وتكون القيمة الحاضرة لكمية (×) اســـتلمت بعد عامين من الآن هى ($\frac{X}{(1+r)^2}$).

فالقيمة الحاضرة لتـــدفقات مـــن صـــافى المنـــافع ($B_0, \ldots, B_n$) المستلمة خلال فترة من عدة سنوات n تحسب كالآتى:

$$PV [B_0, \ldots B_n] = \Sigma_{i=o}^{n} \quad \frac{Bi}{(1+r)i}$$

حيث r: معدل سعر الفائدة

B_0 : صافى المنافع المستلمة فى الحال.

وتسمى عملية حساب القيمة الحاضرة، بالخـــصم discounting، r ترمز إلى سعر الخصم، ويجب أن يساوى سعر الخصم- للفرصـــة البديلـــة الاجتماعية لرأس المال. ولسوف نختبر فى البـــاب الثالـــث مـــا إذا كانـــت المؤسسات الخاصة يمكنها استخدام سعر الخصم الاجتماعى، وفـــى البـــاب الرابع كيف تختار الحكومة سعر الخصم.

والرقم الناتج من حساب القيمة الحاضرة له تفسير صريح مباشـــر. لنفترض أنك تتحرى عن تقنين توجيه ما الذى يأتى بعائد من صافى المنـــافع عند آخر يوم من كل من السنوات الخمس القادمة قدره: 3000 جنيه، 5000 جنيه، 6000 جنيه، 10.000 جنيه، 12.000 جنيه، فإذا كنت تستخدم معدل سعر فائدة قدره 6% (r = 0.06)، والمعادلة السابقة، فستكتشف أن ســـريان العائد له قيمة حاضرة قدرها 29.210.

ما معنى هذا الرقم؟ إذا وضعت 29.210 جنيه فى حساب مـــدخرات ذى عائد قدره 6% وكتبت لنفسك شيكات على الترتيب كالآتى 3000 جنيه، 5000 جنيه، 6000 جنيه، 10.000 جنيه و12.000 جنيه فى آخر يوم من كل من السنوات الخمس القادمة، فإن آخر شيك سيحافظ علـــى أن حـــسابك سيكون صفراً. بذلكس يكون لا فرق بالنسبة لك باستلام 29.210 جنيه الآن أو التيار من الخدمات خلال تلك الخمس سنوات بمجمـــوع 36.000 جنيـــه، وبتنازلك عن أحد الخيارين ستحصل على الآخر. ولذلك، فهذه الطريقة تسمى القيمة الحاضرة لأنها تترجم كل شئ سلف ذكره إلى ما يساويه الآن. وبهـــذا فإن تقنين توزيع الموارد خلال n من الفترات الزمنية يكون كفـءاً ديناميكيـــاً إذا عظم القيمة الحاضرة لصافى المنافع التى يمكن استلامها من كل الوسائل الممكنة لتقنين توجيه الموارد خلال n من الفترات.

ولبيان ذلك، فيمكننا استخدام مقياس الكفاءة الديناميكية لتقنين توجيـــه مورد قابل للاستنفاد depletable، وغير قابل للتـــدوير nonrecyclable، وتفترض الكفاءة الديناميكية أن هدف المجتمع هو الموازنة بـــين الاســـتخدام الجارى والاستخدامات اللاحقة للمورد بتعظيم القيمة الحاضرة لصافى المنفعة المشتق من استخدام هذا المورد، وسنعرض ذلك باستخدام نموذج بسيط حيث يفترض أنه يوجد فقط فترتان زمنيتان يمكن أن نستخدم فيهما هذا المـــورد.

وسنتعرف على كيفية تعميم هذه الاستنتاجات إلى فترات أطول ومواقف أكثر تعقيداً.

لنبدأ بحالة تكون التكلفة الحدية لاستخراج المورد فى حالة ثبات Constant، ولكن هناك كمية ثابتة من المعروض لتوزيعهما بين فترتين. ولنفترض أن الطلب ثابت فى الفترتين، وأن الرغبة الحدية للدفع يعبر عنها بالعلاقة:

$P = 8 - 0.4 q$، وأن التكلفة الحدية ثابتة عند 2جنيه للوحدة

لاحظ أنه إذا كان إجمالى المعروض 30 وحدة أو أكثر، وأن ما يهمنا فقط هو ما يتعلق بهاتين الفترتين، فإن تقنين التوزيع الكفء سينتج 15 وحدة فى كل فترة بالرغم من معدل الخصم، فالعرض يكون كافياً لتغطية الطلب فى الفترتين. وفى هذه الحالة فإن مقياس الكفاءة الاستاتيكية يكون كافياً حيث إن الزمن لا يكون جزءاً من المشكلة.

ولكن، ماذا يحدث إذا كان العرض المتاح أقل من 30 وحدة، ولنفترض أن عدد الوحدات يساوى 20 وحدة. كيف نحدد تقنين التوجيه؟ فطبقاً لمقياس الكفاءة الديناميكية، فإن التقنين التوجيهي هو الذى يعظم القيمة الحاضرة لصافى المنفعة. والقيمة الحاضرة لصافى المنفعة لكلتا الفترتين هى ببساطة مجموع القيم الحاضرة فى كل من الفترتين (ولنفترض أنها عامان). ونعرض فيما يلى مثال لذلك، ما هى القيمة الحاضرة لتقنين توزيعى: 15 وحدة فى الفترة الاولى، 5 وحدات فى الفترة الثانية؟ ولحسابها نجد أن القيمة الحاضرة فى الفترة الأولى ستكون الجزء من المساحة الهندسية تحت منحنى الطلب وفوق منحنى العرض، وتساوى 45 جنيهاً ($\frac{1}{2}$× 6 جنيه× 15 وحدة = 45 جنيهاً). والقيمة الحاضرة فى الفترة الثانية هى الجزء من المساحة

تحت منحنى الطلب. وفوق منحنى العرض من نقطة الأصل حتى عدد الوحدات الناتجة 5 وحدات مضوبة فى $\frac{1}{(1+r)}$. فإذا استخدمت r = 0.10 ، فحينئذ تكون القيمة الحاضرة لصافى المنفعة المستلمة فى الفترة الثانية، 22.73 جنيهاً (25 ÷ 1.10 = 22.73)، وأن القيمة الحاضرة لصافى المنافع للفترتين هو 67.73 جنيهاً.

ويتطلب التقنين التوجيهى الكفء والديناميكى شرط أن القيمة الحاضرة للصافى الحدى للمنفعة، من الوحدة الأخيرة فى الفترة الأولى أن يتساوى مع القيمة الحاضرة للصافى الحدى للمنفعة فى الفترة الثانية. ففى الفترة الثانية نجد أن الصافى الحدى للمنفعة هو 6 جنيهات وأن القيمة الحاضرة لها هى 6 ÷ 1.10 = 5.45 جنيه. ويشير الحل الرياضى التالى إلى كيفية تقدير القيمة الحاضرة لصافى المنفعة الحدية للفترتين:

بافتراض أن منحنى الطلب لمورد سيستنفد ذو علاقة خطية وثابت خلال فترة زمنية، فإن منحنى الطلب العكسى فى السنة t يمكن كتابته كالآتى:

$$P_t = a - bq_t \quad (1)$$

فالمنافع الكلية لاستخراج كمية q فى السنة t ما هى إلا تكامل هذه الدالة (=المساحة تحت منحنى الطلب المعكوس)، ويقصد بالمعكوس أن السعر دالة الكمية:

$$\text{Total benefits} = \int_{o}^{qt} a - bq \quad dq$$

$$= aqt - \frac{b}{2} \quad q^2_t \quad (2)$$

وأيضا بافتراض أن التكلفة الحدية لاستخراج هذا المورد هــى فــى حالة ثبات Constant ونرمز لها C، بذلك تكون التكلفة الكلية لاستخراج أى كمية q_t فى السنة t يمكن عرضها كالتالى:

التكلفة الكلية $TC_t = cq_t$ (3)

فإذا كانت الكمية الكلية المتاحة من هذا المورد تــساوى Q، فحينئــذ يكون تقنين التوجيه لمورد خلال n من السنوات هو ما يفى بمعظمة المشكلة التالية، (علــى أســاس رياضــيات المعظمــات المقيــدة Constrained :(Optimization

$$\text{Max. } \Sigma_{i=1}^{n} \frac{(aqi - \frac{b}{2} q \frac{2}{i} - cqi)}{(1+r)^{i-1}} + \lambda(Q - \Sigma_{i=1}^{n} q_i) \quad (4)$$

وبافتراض أن Q هى أقل مما سيطلب عادة، فإن التوجيــه الكــفء الديناميكى يجب أن يفى بالآتى:

$$\frac{a - bqi - c}{(1+r)^{i-1}} - \lambda = 0 \qquad \text{Where I} = 1, \ldots, n \qquad (5)$$

و λ تمثل القيمة الحاضرة للتكلفة الحدية للاستخدام user.

$$\Sigma_{i=1}^{n} qi - Q = 0 \qquad (6)$$

نستطيع الآن بيان الاستفادة من هــذه المعــادلات مــع مثالنــا ذى الفترتين. وفيما يلى قيم للمعالم المستخدمة فى مشكلتنا:

C = 2 جنيه   a = 8 جنيه

Q = 20 وحدة   b = 0.4

r = 0.10

وبالتعويض فى المعادلتين (5) و(6) نحصل على الآتى:

$$8 - 0.4\ qi\ - 2 -\ \lambda = 0 \quad (7)$$

$$\frac{8 - 0.4q2 - 2 - \lambda}{(1.10)^{2-1}} \quad (8)$$

$$q_1 + q_2 = 20$$

ويحل هذه المعادلات نجد أن:

وحدة $q_1 = 10.238$

وحدة $q_2 = 9.762$

جنيه $\lambda = 1.905$

ونستعرض الآن المقترحات التى سبق مناقشتها:

1- من الوجهة العملية، فإن المعادلة (7) توضح أنه فى حالة التوجيه الكفء الديناميكى، فإن القيمة الحاضرة لصافى المنفعة الحدية marginal net benefit فى الفترة الأولى وهى $(8-.4\ q_1 - 2)$ يجب أن تساوى λ. كما توضح المعادلة (8) الفكرة نفسها فى الفترة الثانية ويجب أن تساوى أيضاً λ. لذلك فكلتا المعادلتين يجب أن يتساويا مع بعضهما.

2- أن القيمة الحاضرة للتكلفة الحدية للاستخدام تتمثل فى λ. ولذلك فإن المعادلة (7) توضح أن السعر فى الفترة الأولى وهو $(8 - .4\ q_1)$ يجب أن يتساوى مع مجموع التكلفة الحدية لاستخراج المورد (2 جنيه) والتكلفة الحدية لاستخدامه (905 ، 1 جنيه) ويضرب المعادلة (8) فى $(1 + r)$، فيصبح من الواضح أن السعر فى الفترة الثانية وهو $(8 - .4\ q_2)$ يتساوى مع التكلفة الحدية للاستخراج (2 جنيه) مضافاً إليه التكلفة الحدية الأعلى لاستخدام المورد (جنيه $= 1.905 \times 1.10 = (1+r)$

λ 2.095) فى الفترة الثانية. وهذه الأرقام تشير إلى أن التكلفة الحدية لاستخدام المورد تزيد بمرور الوقت.

وهذه المقاييس تتمشى وتتناسب أيضاً تقييم تقنين توجيه الموارد التى تنشأ عن السياسات الحكومية والأسواق، وأن أى أسلوب كفء للتوجيه يجب أن يأخذ الندرة فى الحسبان. فالندرة تفرض تكلفة بديلة، فزيادة الاستخدام للمورد حالياً يقلل فرص استخدامه المستقبلية. فالتكلفة الحدية للاستخدام هى القيمة الحاضرة لكل الفرص البديلة المنتهية عند هذه الحدية. فالسوق الكفء efficient market يجب أن يأخذ فى الاعتبار ليس فقط التكلفة الحدية لاستخراج المورد بل أيضاً التكلفة الحدية لاستخدامه. ففى غياب الندرة للمورد فإن السعر سيتساوى مع التكلفة الحدية للاستخراج، وفى وجود الندرة فإنه يتساوى مع مجموع التكلفة الحدية للاستخراج والتكلفة الحدية للاستخدام. فإدخال الكميات الواجبة efficient quantities (10.238 ، 9.762 على الترتيب) فى معادلات الطلب التى تحمل فى طياتها الرغبة والعزيمة على الدفع ($P = 8 - 0.4\ q$) ينتج $P_1 = 3.905$ و $P_2 = 4.095$.

وتعكس التكلفة الحدية للاستخدام فى كل فترة، الفرق بين السعر والتكلفة الحدية للاستخراج. فبينما هى 1.905 جنيه فى الفترة الأولى تكون 2.095 جنيه فى الثانية أى أعلى. أما فى العامين معاً فالقيمة الحاضرة للتكلفة الحدية للاستخدام هى 1.905 جنيه. وفى الفترة الثانية فإن التكلفة الحدية الفعلية للاستخدام هى 1.905 جنيه × ($1+r$)، أى تساوى 2.095 جنيه.

وكقاعدة عامة، فكلما زادت معدلات الخصم فهناك ميل لتوجيه تقنين التوجيه نحو الحاضر، حيث يُعطى المستقبل وزنا أقل فى موازنة القيمة النسبية لاستخدام المورد بين الحاضر والمستقبل.

الاستمرارية المؤكدة *Sustainability*:

لا توجد مستويات مقبولة يصبى إليها من العدل، إذ بعضها له تأييد قوى عن الآخر، ومن هذه المستويات التى تهمنا هى ما سنفعله للأجيال القادمة. هذه هى قضية صعبة العراك حيث أن تلك الأجيال لا تستطيع عرض رغبتها بطريقة متقنة، وأقلها المفاوضة مع الاجيال الحالية. ولقاء بين الأجيال قد يتواجد فيه الإجابة الأكثر شيوعاً. وهى مقياس الاستمرارية المؤكدة. وهى تقترح انه عند الحد الادنى، فإن الأجيال المستقبلية لن تُترك فى وضع أسوأ مما هى عليه الأجيال الحالية. فتقنين توجيه الموارد الذى من شأنه إفقار الأجيال المستقبلية لكى ينعم الأجيال الحالية لهو بهذا المقياس يكون بعيدا عن العدل. ومن المهم أيضا أن يفهم أن هذا المقياس لا يحدد أنه من غير العدل للأجيال الحالية أن ينعموا على حساب الأجال المستقبلية طالما أن تلك الأجيال المستقبلية تبقى على الأقل فى نفس مستوى الأجيال الحالية، وهذا التمييز هام جداً. فأحياناً قد يثار أننا الآن يجب أن نعتمد فقط على الموارد المتجددة. وهذه المقولة تقترح أنه لما كان الآن كل وحدة من المورد الاستفادى فى الاستخدام هى وحدة غير متاحة للأجيال المستقبلية، فإن استخدام هذه الموارد يكون غير عادل. ولن يكون صحيحاً تلك المقولة ما لم يتسبب عن استهلاك هذه الموارد الاستفادية أن تكون الأجيال المستقبلية فى وضع أسوأ منا. وفى الأبواب اللاحقة سنطبق مقاييس الاستمرارية المؤكدة وعما إذا كان التقنين التوجيهى الكفء للموارد هو دائماً ذى استمرارية مؤكدة أو غير عادل للأجيال المستقبلية. كما أننا سنبحث عما إذا كان التقنين التوزيعى للسوق كفءاً أو له استمرارية مؤكدة أم الاثنين معاً.

الخلاصـــة

إن العلاقة بين الإنسانية والبيئة تتطلب العديد من الاختيارات. ومـــن الضرورة وضع القواعد لانتقاء الخيارات المقننة. فإذا لـــم تكـــن مـــصممة، فسيكون اتخاذها بطريق الخطأ. وينظر المدخل الاقتصادى إلى البيئة كأصـــل متراكب Composite asset يمد الإنسانية بالخدمات المتباينة. وتعتمد شـــدة وتراكب هذه الخدمات على أفعال الإنسان التى تقيدها القوانين الفيزيقية مثـــل القانون الاول والثانى من قوانين الديناميكا الحرارية.

والاقتصاديات لها وسيلتين مختلفتين لتكثيف فهم الاقتصاديات البيئية واقتصاديات الموارد الطبيعية. والاقتصاديات الإيجابية ذات فائدة فى وصف افعال الإنسان ووقع هذه الأفعال على الأصـــول البيئيـــة.ويمكـــن أن تمـــدنا الاقتصاديات العرفية normative بمرشد فى كيفية تعريف التـــدفق الأمثـــل للخدمات، وتحقيقها. وتقترح الاقتصاديات القياسية، إطـــارين للحكـــم علـــى المستوى الأمثل وتشكيلة الخدمات: الكفاءة والاستمرارية المؤكـــدة. فـــالأول يقترح القيمة الحاضرة لصافى المنفعة للمجتمع. وعنـــدما يـــدخل اســـتخدام المورد الطبيعى فى فترة واحدة – الندرة أو زيادة درجة الندرة لهذا المـــورد فى فترات لاحقة، فإن التقنين التوجيهى الامثل يجب أن يأخذ فـــى اعتبـــاره التكلفة الحدية للاستخدام فى حسابه. وسقوط ذلك من الحسبان سيسبب كميـــة أقل من الكمية الكفء للحفاظ على المورد. ويسمح لنا إطـــار الاســـتمرارية المؤكدة بالحكم علي العدالة أكثر من كفاءة مرحلية التوجيه التقنينى.

الفصل الثاني عشر

النقـــــود الدوليـــــة

- أصل العملات الأجنبية.
- أسواق الصرف في العصور الوسطى.
- بدايات الصرف الآجل.
- ظهور لندن كمركز لمعاملات الصرف.
- مصارف الأعمال.
- نظام الذهب في القرن التاسع عشر.
- الحرب العالمية الأولى.
- نظام الذهب فيما بعد الحرب.
- سعر الصرف المتحرك.
- حساب موازنة الصرف.
- الحرب العالمية الثانية.
- صندوق النقد الدولي.

عادة ما تشتمل المعاملات بين الناس المقيمين فى بلدان مختلفة على تبادل للعملات، وتوجد فى المراكز المالية الهامة أسواق منظمة للعملات الأجنبية بالإضافة إلى الأسواق التى سبق وصفها فى الفصل الأخير. ومع ذلك، وحتى العصور الحديثة، كان هناك جزء كبير من التجارة الدولية فى إيدى التجار المرتحلين، الذين كانوا يحملون بضائعهم إلى الخارج ويبيعون بعملات محلية، ثم يستخدمون تلك العملات فى شراء منتجات محلية يحضرونها إلى الوطن. وعندما تكون معاملات الاستيراد والتصدير مرتبطة على هذا النحو، فمن الواضح عدم وجود الحاجة إلى تبادل العملات. وينتج نفس الأثر إذا اتفق طرفان فى عملية تجارية على الدفع والاستلام بنفس العملة، وفى واقع الأمر يتم تمويل ما بين ربع وثلث التجارة العالمية حاليا بمدفوعات بالجنيهات الاسترلينية. وبالمثل، ليست هناك حاجة لتبادل العملات عندما يتم تداول عملة بلد ما بحرية - سواء بالعد أو بالوزن- فى بلد آخر، وهذا ما كان يحدث أحيانا فى العصور القديمة والوسيطة.

ورغم هذه التحديات المفروضة على حجم الأعمال فى العملات الأجنبية فإن تاريخ تبادل العملات يرجع إلى الماضى السحيق للعالم إذ كان موجودا ضمن أبكر انشطة الصيارفة، وكان المصطلحان "مصرف Bank" و"صاحب مصرف أو مصرفى Banker يستخدمان أساسا حتى القرن السابع عشر للمتعاملين فى الائتمان والتبادل الدوليين.

ومن الممكن بطبيعة الحال أن يتم تبادل العملات اما بالتغيير الفعلى للعملات أو ببيع حقوق استلام الدفع.. ولقد كان تبادل العملات فى العالم القديم عملا معقدا، إذ كان هناك عدد كبير جدا من المدن والدول لكل منها عملاتها المسكوكة الخاصة بها، وكانت العملات تسك من نوعية من المعادن بما فى ذلك الذهب والفضة والالكتروم (سبيكة من الذهب والفضة) والنحاس

والبرونز، وكانت نسب خلط شتى المعادن فى دور السك تتلف من مكان لآخر ودائما ما كانت تتشعب من نسب قيمتها السوقية، ولقد شاعت العملات المزيفة والمبتورة والمشوهة والبالية، كما تكرر تخفيض قيمة العملة على نحو بالغ وكان على صراف النقود أن يفلح فى مكافحة "كم" مربك من المواد يتطلب معرفة بالخبرة بيد أنه كان يوفر فرصا كثيرة للربح. وكان تغيير النقود أحد الوظائف الرئيسية لصيارفة دولة المدينة فى اليونان، والاسم اليونانى لهم (trepezitai) مشتق من الجداول التى كانوا يقيسونها فى ساحة السوق ويستخدمونها فى تبادل العملات. وكان تغيير النقود – كغيره من الأعمال المصرفية – ملحقاً بالمعابد، وكان لصرافى النقود الذين طردهم عيسى عليه السلام من معبد أورشليم أسلاف لبضع مئات من السنين فى معابد كثيرة فى أيجه والشرق الأوسط. وبقى تبادل العملات عملا هاما لقرون كثيرة لكن شيئا فشيئا جاوزه الاتجاه فى الكمبيالات، ويعرف تناقض أهمية تبادل العملات باسم Cambuium minulum أو "التبادل الصغير" وهو الاسم الذى كان شائعا لتبادل العملات فى العصور الوسطى.

وتوضح النقوش البابلية، التى ترجع إلى زمن بعيد يصل إلى عام 2000 قبل الميلاد، أن المتاجرين كانوا يصدرون التزامات تخول لبائعى السلع استلام الدفع فى وقت لاحق وفى أماكن خلاف الأماكن التى تم فيها تسليم السلع، غير أن تطور النقود لم يكن قد تقدم بعد بما فيه الكفاية بالنسبة لنا لكى نعتبر هذه المعاملات تعاملات حقيقية فى العملات الأجنبية. وكانت تكلفة نقل المعادن النفيسة ومجازفة السرقة بمثابة حافز قوى للعثور على وسيلة أخرى لاتمام المدفوعات الدولية. وتوجد صفقة من هذا النوع (حوالى عام 392 قبل الميلاد) مذكورة فى سياق إحدى الدعاوى القانونية العديدة التى تورط فيها الصراف الأثينى باسيون. فيذكر المدعى

– الذى يمثله ابوقراط – أنه "حينما كان ستراتوكليس على وشك الإبحار إلى بونطاس طلبت منه – وكانت تساورنى الرغبة فى أن أخرج اكبر قدر ممكن من أموالى من هذا البلد – أن يترك معى الذهب الذى يمتلكه وعندما يصل إلى بونطاس يتسلم ما يساويه من أبى هناك، وذلك لأننى اعتقدت أن هناك ميزة عظمى فى عدم تعريض أموالى للخطر بالمجازفة برحلة لا سيما وأن أهل لاسيدامونيا كانوا سادة البحر أنذاك". وتوجد مراجع أدبية أخرى لهذا النوع من التعاملات فى كل من العصرين الإغريقي والرومانى، بيد أنه لا يوجد الدليل الكافى الذى يوضح مدى تكرارها أو ما إذا كانت الوثائق ذات الصلة يتعين اعتبارها بشائر للكمبيالة أو لخطاب الاعتماد العصرى.

ويبدأ الدليل الوثائقى لتحويلات الائتمان الدولية بسجلات جنوا القرن الثانى عشر، وجاء فى الفصل السادس موجز للدلالة على تطور الكمبيالة. وبحلول القرن الثالث عشر كان هناك نظام منظم للمدفوعات الدولية بين المراكز التجارية الرئيسية فى أوروبا، وهو النظام الذى تم تكييفه تكييفا جيدا مع احتياجات التجارة المعاصرة. فكانت لمدن أسبانيا وايطاليا جاليات من التجار المقيمين المشتركين فى تجارة الاستيراد والتصدير يخدمهم صرافون مقيمون. وبالإضافة إلى المهام الداخلية للصرافين والتى سبق تبيانها من قبلن كان الصرافون يرتبون لمدفوعات دولية بسحب الكمبيالات على مراسلين فى مراكز أخرى. ومع ذلك، ظل حجم كبير من التجارة الدولية فى أيدى تجار متجولين كانوا يتجمعون على فترات فى المعارض الدولية الكبرى. وفى القرن الثالث عشر كانت معارض شامبانى، هى البارزة لكن ظهر لها أنداد فيما بعد إلى أن ناقتها أخيرا معارض ليون "وفلاندرز" وكاستايل.

وبطبيعة الحال كان من الممكنن أن تتم المدفوعات فى الحال ونقدا لكن عادة ما كانت المعاملات تقيد فى دفاتر الصراف وتحفظ حتى تحين فترة تسوية محددة فى نهاية المعرض. وفى هذه التسويات العامة لم يكن المتاجرون الأفراد يدفعون ديونهم ويتسلمون مستحقاتهم وحسب، وإنما كان باستطاعة الصرافيين كذلك موازنة الديون والائتمانات بعضها البعض بين تجار كل مركز، بحيث تبقى مجرد الحاجة إلى تسوية الأرصدة أما عن طريق تبادل العملات أو بسحب كمبيالات تدفع فى معرض لاحق.

وإلى جانب المدفوعات الناشئة فى سياق التجارة كانت تعاملات الصرف ضرورية أيضاً فيما يتعلق بالقروض وبتحويل الإيرادات البابوية وكانت هذه مركزة فى المعارض كذلك وفى عام 1260 قام أحد البيوت التجارية ىف مدينة سبينا، وهو تولوماى، باخطار وكيله فى شامبانى بأنه باع كمبيالات فى سبينا تدفع فى معرض شامبانى التالى، وذلك لجمع الأموال لحرب ضد فلورنسا، وفى عام 1274 اقترض ادوارد الأول من تجار لوكا بنفس الطريقة. وعادة ما كانت البابوية ترتب مع صيارفة التجار الإيطاليين فى البلدان الأجنبية لتحويل عائداتها، وفى انجلترا كانت العملية متصلة اتصالا وثيقا بتجارة تصدير الصوف، فيقوم السفير البابوى بدفع حصيلة ما جمعه إلى صيارفة التجار الإيطاليين فى لندن الذين يستخدمونها لشراء كمبيالات تدفع فى المعارض من مصدرى الصوف الانجليز. وبهذه الطريقة يحصل بائع الصوف البريطانى على مدفوعات بالجنيه الاسترلينى ويحصل الصراف الإيطالى على ائتمان فى معرض من المعارض، وعندئذ يمكن بيع هذا الائتمان لأحد الإيطاليين الذى ينبغى له أن يدفع مدفوعات فى المعرض فى مقابل كمبيالة تدفع فى إيطاليا.

وهكذا كان نظامم المدفوعات الدولى فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر يشتمل على أساسيات، ينبغى أن نطلق عليه الآن نظام مفاضة متعـــدد الأطراف. وكان الأفراد من القائمين بالأعمال يدفعون ديونهم فى الخارج عن طريق شراء حقوق التزام بالدفع بعملة دائنيهم، وكان من الممكن استخدام أى ائتمان فى أى مركز واحد (ببيع وشراء ملائمين) لتسديد دين فى أى ائتمـــان آخر، وكانت الديون والائتمانات الإجمالية المتراكمة فى كل مركز تتـــوازن أمام بعضها البعض فى العملية بحيث تنشأ الحاجة إلى مجرد تسوية الأرصدة نقدا أو بالاقتراض.

وكانت الكمبيالات المالية من النوع الظاهر فى صـــفحة الانجليـــزي شائعة. وكان من شأن معاملات الموازنة أن احتفظت بالأسعار فـــى شـــتى المراكز ثابتة تقريبا مع بعضها البعض.

وقبل نهاية القرن الرابع عشر، وصلت الكمبيالة وطرق اســـتخدامها فى المدفوعات الدولية إلى شكل لم يتغير تغيرا كبيرا طوال الخمسمائة عـــام التالية. وخلال ذلك الوقت تدهورت المعارض وحلت محلها معـــاملات بـــين الصيارفة المقيمين ومراسليهم الأجانب، وانتقل مركز الجاذبية المالى بعيـــدا عن المدن الإيطالية إلى بروج ثم إلى انتويرب، ومرة أخرى إلى امـــستردام، وزاد حجم المعاملات زيادة كبيرة كما زاد عدد المراكز المالية والتى كانـــت توجد فيها اسواق منظمة.

وتكونت المصارف العامة فى مراكز عديـــدة، بمـــا فيهـــا البندقيـــة وامستردام وأصبحت الكمبيالات قابلة لأن تدفع عن طريق تحـــويلات فـــى دفاتر الصرف. وكان ذلك ملائما لكل من المعاملات الدولية والداخلية، وفى امستردام دائما ما كانت الأوراق التى يصدرها البنك تفرض عـــلاوة معينـــة على العملة المعدنية البالية والمبتورة.

وكانت العملات الأجنبية فى العصور الوسطى وبداية العصر الحديث خاضعة لنفس القواعد الأساسية التى تحكم أى نظام عملات معدنية متداخلة، لكن كان الإطار الذى تسرى فيه هذه القواعد يختلف كثيرا عن اطار الأزمنة الأكثر حداثة. وفى ظل نظام الذهب أثناء تطوره نحو نهاية القرن التاسع عشر – كان الذهب بمثابة معيار للقيمة الدولية ووسيلة لدفع اية أرصدة يتعذر تسويتها فى سوق العملات الأجنبية، وكانت العملات الذهبية فى التداو' وكانت الأوراق المالية وودائع المصرف قابلة للتحويل بسهولة إلى ذهب، ولم تكن هناك قيود على صادرات الذهب وكانت دور السك مفتوحة لسك العملات الذهبية بحرية، وبعد تطور السكك الحديدية والبواخر أصبحت تكاليف النقل منخفضة. ولذلك، دائما ما كان تبادل العملات يتم بنسبة قريبة من نسبة سعر تعادل دار دائماً ما كانَ تبادل العملات يتم بنسبة قريبة من نسبة سعر تعادل دار السك (أى نسبة محتواها من الذهب). وعندما يكون هناك رصيد مدين فى بلد ما، فإن هذا – بالطبع- يخلق زيادة فى الطلب على العملات الأجنبية، وتميل قيمة العملات الأجنبية إلى الارتفاع، كما تميل قيمة العملات الوطنية إلى الهبوط فى سوق العملات الأجنبية. وقبل الحرب العالمية الأولى مباشرة كان سعر تعادل دار السك بين الجنيه الاسترلينى ودولار الولايات المتحدة هو 4.85 دولار إلى 1 جنيه استرلينى، وأصبح من الجدير بالاهتمام تصدير الذهب، عندما هبطت قيمة الجنيه الاسترليني إلى 4.827 دولار، واستيراده عندما ارتفع الجنيه الاسترلينى إلى 4.90 دولار.

وفى العصور الوسيطة وبداية الأزمنة الحديثة كان كل من الذهب والفضة يستخدمان فى العملات الوطنية وللمدفوعات الدولية، وكانت مصاريف ومخاطر نقل المعادن النفيسة كبيرة للغاية، ودائما ما كانت العملات تبلى وتبتر وتؤول إلى قسم صغير من وزنها القانونى، فمنعت أغلب

البلدان تصدير المعادن النفيسة (رغم أن تلك القوانين نادرا ما كانت فعالة كثيراً)، وعادة ما كانت دور السك تفرض رسوما على السلك. وأخيراً، ومنذ أن أصبحت الكمبيالات تباع- لا تخصم- ظهر سعر الفائدة كعامل مؤثر على سعر الصرف ومن شأن الارتفاع فى سعر الفائدة أن يقلل من المقدار الذى كان الصراف مستعدا لدفعه من أجل الحق فى استلام أية كمية معينة من العملة الأجنبية فى المستقبل، وبذا يبدو أنه يسبب هبوطا فى القيمة التبادلية للعملة الداخلية.

ونتيجة لجيمع هذه المعالم، كانت تقلبات أسعار الصرف أكبر بكثير عما كانت عليه فى ظل المعايير المعدنية الأكثر حداثة، ولعبت تحويلات المعادن النفيسة دورا أصغر فى تسوية الأرصدة الدولية. وكانت مصارف الأعمال فى العصور الوسيطة مدركة ادراكا جيدا للتكاليف النسبية المتعلقة بشراء الكمبيالات وشحن العملة النقدية أو سبائك الذهب والفضة، وكانت مهيأة تماما لشحن المعادن النفيسة (حتى وإن كان ذلك تحديا للقانون) إذا كان ذلك يستحق العناء. ومع ذلك، كانت تحركات المعادن النفيسة متفرقة، وعندما كانت تحدث بالفعل فدائما ما كان ذلك استجابة للتغيرات فى الأسعار النسبية للذهب والفضة وليس للتغيرات فى ميزان المدفوعات الدولية.

ولقد اتاح النطاق الواسع لتقلبات الصرف الفرص للمضاربة وشجع محاولات كل من مجموعات التجار والحكومة للمضاربة لتحريك السوق. وكان المثل الشهير هو مناورة السير توماس جريشام فى أنتويرب. إذ كبيرة كان العاهل البريطانى مدينا بها لءل فورجرز وغيرهم من رجال المال فى انتويرب دون آن يسبب كسادا للصرف. فقام فى مناسبات عديدة بين عامى 1552 و1561 بالضغط على المغامرين من التجار لكى يسلموه حصيلة مبيعاتهم من الملابس فى فلاندرز مقابل كمبيالات تدفع فى لندن. وفى نفس

الوقتن دبر أبعاد من ينتوون شراء عملة فلاندرز للدفع عن الواردات إلى بريطانيا – بالمداهنة تارة وبالتهديد تارة أخرى – وهكذا– وطبقا لحساباته– رفع قيمة الاسترليني وسدد كامل الديون الملكية على نحو مفيد للتاج للغاية. والكتاب المعاصرون دائما ما يتهمون الصيارفة بالتلاعب في الصرف مدفوعين في ذلك بمفاخر رجال من أمثال جريشام. ومع ذلك، وبالممارسة ربما لم يسبب هذا النوع من العمليات أكثر من انحراف مؤقت عن الاتجاه الذى رسخته قوى السوق العادية.

ونتج عن تفشى تقلبات الصرف حافز الابتكار لوسائل تفيد فى تجنب مجازفة الخسارة التى تسببها حركة معاكسة، ففى وقت مبكر يرجع إلى القرن الثالث عشر، كانت الاتفاقات البابوية مع الوكلاء المصرفيين تقضى بتثبيت أسعار تحويل عائدات الكنيسة لمدة سنة فى كل مرة. وخلال القرن السادس عشر تنامى نظام المراهنة على الصرف فى أسبانيا وهولاندا. فيراهن أحد الأطراف طرفا آخر على أن سعرا معينا لن يكون أعلى (أو أقل) من رقم معين فى وقت ما فى المستقبل، ويدفع الخاسر إلى الفائز الفرق بين السعر الفعلى والسعر الذى تكهن به. وأدان الأفاضل من الناس هذا النوع من المقامرة وحاولت الحكومات حظره، لكنه ساعد فى غرض مفيد.

إذ كان باستطاعة الشخص الذى سوف يدفع او يتسلم مبلغا فى المستقبل أن "يحتاط" من مخاطر الصرف بأن يراهن بطريقة من شأنها أنه إذا تحرك الصرف لغير صالحه فى تعامله التجارى فسوف يحقق مكسبا فى الرهان. ومن المحتمل أن تكون الأشكال الأحدث للصفقات الآجلة قد تنامت فى القرن السابع عشر لكن أول دليل وثائقى يرجع تاريخه إلى عام 1702 عندما اشترت الخزانة البريطانية شراء آجلا مقدارا من العملة الهولندية (جلدر) لتتحمل مصروفات جيوش مارلبور.

وخلال الجزء الأكبر من القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت امستردام أهم مركز للتعامل فى العملة الأجنبية إلى حد بعيد، لكن كانت لندن تبرز كسوق كبيرة تماما منذ نهاية القرن السادس عشر. ففى عام 1571 قامت الملكة اليزابيث بافتتاح البورصة الملكية التى بناها السير توماس جريشام، وكانت المركز الرئيسى لتعاملات العملات الأجنبية حتى القرن التاسع عشر. ومع ذلك، ولفترة طويلةن من الزمن، لم يكن هناك سوى القليل من التخصص، وكان المترددون على البورصة الملكية هم التجار الذين كانت معاملاتهم فى الكمبيالات تعتبر طارئة على معالماتهم فى السلع، ودائما ما كان نفس السماسرة يتصرفون كوسطاء فى كل من نوعى المعاملات.

وفى هذا الصدد كان التطور فى بريطانيا مختلفا نوعا ما عن التطور فى القارة. ففى أغلب بلدان القارة كانت العملات الأجنبية هى موضع إهتمام المصارف، ومضى التخصص فى هذا المجال على نحو أسرع من المجالات الاخرى للأعمال المصرفية. ويعرف الكاتب الفرنسى سفارى فى القرن الثامن عشر الأعمال المصرفية على أنها: "تجارة فى المال، الذى يحول من مكان إلى خر، ومن مدينة إلى أخرى عن طريق المراسلين، وعن طريق الكمبيالات" ومع ذلك ركزت المصارف الانجليزية على الأعمال الداخلية. وأما المدعو ملاخى بوستلينوايت – وهو المترجم والمعلق الخاص بسفارى– فيتوخى جانب الحذر فى تمييزه بين الأعمال المصرفية الداخلية والأجنبية ويقول: "ليس لدينا فى انجلترا سوى القليل جدا من هذا النوع من الصيارفة الأجانب بالمقارنة بالعدد الموجود فى إيطاليا وفرنسا وهولندا".

وكانت التعاملات فى الكمبيالات لا تزال تجرى أساسا عن طريق التجار، ولم يحدث أن أصبح التخصص قاعدة إلى أن تطورت بيوت مصارف الأعمال الكبرى فى القرن التاسع عشر. ورغم ذلك، كان السوق

فى القرن الثامن عشر سوقا متقدما تماما وبأسعار منتظمة فى أكثر من أثنى عشر مركزا أوربيا وبنظام موازنة معقد ويورد ملاخى بوستليتوايت - فى مقاله عن الموازنة arbitrage، التى تسميها تحكيما arbitration - سميا بيانيا يصور الموازنة (أى المعاملات المقصود بها تحقيق ربح معين فروق الأسعار بين شتى المراكز، بين لندن وامستردام وروتردام وانتويرب وهامبورج وباريس وبوردو وقادس ومدريد وبلباو وليجورن وجنوا والبندقية ولشبونة وأوبورتو ودبلن. ويعلق قائلا أن "النوعية (للمعاملات) كبيرة جدا، وترتيبا على ذلك تعتبر فرص الربح كبيرة بالتناسب مع التاجر أو محول النقود فى لندن، شريطة أن يكون ماهرا على النحو الكافى للاحاطة بجميع هذه الفرص التى تعتبر- وسوف نفترض القول- عرضا يكاد أن يكون يوميا.

وتسببت الحروب الفرنسية فيما بين عامى 1793 و 1815 فى أول تجربة بريطانية للعملة الورقية غير القابلة للتحويل، وأما التقلبات الناجمة فى أسعار السلع وفى أسعار الصرف وفى سعر الذهب فقد سبق تسجيلها بالفعل (أنظر الفصل الأول). ومع ذلك، لم يكن هناك تغير كبير فى آلية المدفوعات الدولية، واستمرت المعاملات فى الكمبيالات كذى قبل، وفيما يتعلق بسوق العملات الأجنبية، لم تكن العملات الورقية لبنك انجلترا تختلف كثيرا عن العملة المعدنية ذات القيمة المنخفضة ابان عصر هنرى الثامن. وكان أثر كل منهما هو أن يسببا ارتفاع أسعار المعادن النفيسة من حيث وحدة الحساب، وتوسيع النطاق الذى يمكن أن تتقلب فى إطاره أسعار الصرف.

ولقد كانت التغيرات التى حدثت بعد نهاية الحرب بوقت قصير أهم للغاية. فبمقتضى قانون عام 1816، أعلن أن الذهب هو المقايس الوحيد للقيمة، وأن العملات الذهبية فقط هى التى تؤخذ كعملة قانونية للمبالغ التى

تزيد على جنيهين استرلينيين، وصدرت أول جنيهات انجليزية ذهبية Scvereign عام 1817، وفى عام 1819 ألغيت القيود المفروضة على تصدير العملات، وفى عام 1821 استأنف بنك انجلترا دفع عملاته الورقية بالذهب. وكانت رسوم دار السك قد ألغيت منذ وقت طويل يرجع إلى عام 1666، وتغلبت الحافة المصقولة (وهى من اختراعات القرن السابع عشر أيضا) على قلامة حواف القطع النقدية، وكان من جراء استمرار سحب الجنيهات الانجليزية الذهبية البالية ان ظلت العملة فى مستوى عال جدا، وهكذا أزيلت العقبات المصطنعة التى كانت تعوق ترك الذهب لفترة طويلة جداً، ومع التحسينات التى أدخلت على المواصلات، لعبت تحويلات الذهب دورا متزايد الأهمية فى آلية المدفوعات الدولية، واصبحت تقلبات الصرف محصورة فى داخل حدود آخذة فى الضيق بشكل مطرد.

- ومع ذلك، لم يكن العالم يسير بعد على نظام الذهب الدولى، إذ كانت انجلترا هى البلد الوحيد الذى وضع الذهب هذا الموضع الفريد. وكانت الولايات المتحدة وبلدان أوربا الغربية الرئيسية تسير على نظام المعدنين، وكانت هناك دول كثيرة فى أمريكا الوسطى والجنوبية وفى الشرق الأقصى تستخدم الفضة كوسيلة رئيسية للدفع، بينما كان الامبراطور روسيا وامبراطورية النمسا والمجر فترات طويلة من الأوراق غير القابلة للتحويل. ولم يبدأ التحرك العام نحو الذهب إلا بعد عام 1870، إذ أنه فيما بين عامى 1870 و1878 قامت ألمانيا وهولاندا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا والدول الاسكندنافية باعتماد الذهب على أنه نظامها الوحيد، وأما الولايات المتحدة فقد تخلت عن نظام المعدنين بشكل رسمى فى عام 1893، رغم أن الذهب كان سائدا لبضع سنوات قبل ذلك، واعتمدت النمسا الذهب عام 1892، واليابان عام 1897، وروسيا عام 1899، وفى عام 1900. كانت الصين

والقليل من الدول الصغيرة من أمريكا الجنوبية هى فقط البلدان التى ظلت تسير على نظام الفضة.

كما جلب القرن التاسع عشر تغيرات كبيرة فى وضع بريطانيا الدولى وفى تنظيم المدفوعات الدولية. إذ انتهت هيمنة امستردام بسبب الاحتلال الفرنسى لها، وحلت هامبورج محلها لبعض الوقت. ومع هذا برزت لندن بعد نهاية الحرب مباشرة على أنها المركز القيادى تتبعها باريس عن قرب، وزاد مركز لندن القيادى طوال القرن. ومع تقدم الصناعة ونمو المدن الصناعية الكبيرة أصبحت بريطانيا المصدر الرئيسي فى العالم للسلع المصنوعة والمستورد الرئيسى للطعام والمواد الخام، وتنامت الأسواق المنظمة فى لندن للكثير من هذه السلع، وكذلك للنقل البحرى لنقلها للتأمين لتغطية مخاطر النقل. ولقد هيأ هذا التسيد التجارى دعائم نمو لندن كمركز للمدفوعات الدولية، وعلى هذه القاعدة أقامت بيوت ومصارف الأعمال التنظيم اللازم.

وكما يظهر من الفصل السادس، كانت سوق الخصم تتعامل أصلا فى الكمبيالات الداخلية التى كانت تخصمها مصارف الأرياف لعملائها ثم يعاد خصمها فى لندن. وكانت مصارف الأرياف هى التى تحكم على الثقة فى قدرة عملائها على الوفاء بالائتمان، وكان تظهير المصرف يعتبر ضمانا لبيت الخصم، وبهذه الطريقة تستطيع شركة مثل جورنى أن تخصم كمبيالات على أصحاب مصانع ميدلاند أو نورث كنترى بكامل الثقة وهى المصانع التى تعتبر مجهولة تماما لجورنى وفى بداية القرن التاسع عشر، لم تكن هناك تسهيلات مماثلة لكمبيالات ما وراء البحار، ومن الطبيعى أن مصارف الأرياف لم تكن تتعامل فيها، وبخلاف أسماء قليلة رئيسية، لم يكن لدى صيارفة لندن وسماسرة الكمبيالات سوى معرفة ضئيلة عن موقف الشركات فى التجارة الأجنبية.

ولقد كان علاج نقطة الضعف هذه هو نمو أنشطة أخرى متعددة الجوانب لصيارفة معاملات القرن التاسع عشر أى أعمال القبول. وبدأت الشركات – التى كانت معروفة جيدا فى لندن والتى تستطيع خصم كمبيالات هى بدون صعوبة– فى "قبول" الكمبيالات نيابة عن الآخرين. وكان العميل الذى يفتح اعتمادا مقبولا مضطرا، بالطبع، إلى تقديم مبالغ لدفع كمبيالاته عند حلول الأجل، وكان يدفع عمولة صغيرة وفى مقابل ذلك كان مصرف الاعمال يأخذ على عاتقه مسئولية دفع الكمبيالات التى يقبلها حتى وأن فشل عميله فى التزامه بتقديم المبالغ. وهكذا اضطلعت مصارف الأعمال بمسئولية اختيار العملاء الجديرين بالثقة فى الوفاء بالائتمان، وكان قبولها للكمبيالة بمثابة ضمان لسوق الخصم. وكانت الشركات التى اضطلعت بهذه الأعمال هى تلك الشركات التى مررنا بها فى الفصل الأخير كشركات تقوم بإصدار القروض الأجنبيةن كما كانت من بين المتعاملين الرئيسيين فى العملات الأجنبيةن وكان بعضها يتعامل فى الذهب والفضة كذلك، وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، تزايدت حيازاتها من النقود كودائع لعملاء ما وراء البحار.

وبدأت مصارف الأعمال فى القيام بهذه المهام فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وبحلول عام 1832 كان بمقدور روتشيلد أن يقول: "إن هذا البلد عموما لهو بنك العالم كله... وان جميع التعاملات فى الهند وفى الصين وفى ألمانيا وفى العالم كله يتم توجيهها من هنا وتسويتها من خلال هذا البلد".

ومع ذلك، كان نطاق الاعمال لا يزال صغيرا بالمقارنة بما أصبح عليه بعد عام 1870، إذ أنه حتى ذلك الوقت كانت لندن – رغم كونها المركز الوحيد الأكبر– تشارك الأعمال الدولية فى العالم مع باريس

وامستردام وهامبورج. فخلال الحرب الفرنسية - البروسيه وفترة الاضطراب النقدى التى تلتها، جاءت أعمال فرنسية كثيرة إلى لندن لكى لا تعود مطلقا، ومنذ آنذاك وحتى عام 1914 كانت لندن متسيدة بلا منازع.

وعلى الرغم من أن مصارف الأعمال كانت تحتل وضعا مركزيا فى آلية الائتمان والدفع الدوليين، لم تكن هى الجهات الوحيدة العاملة، فقد قامت مصارف أجنبية كثيرة بانشاء مكاتب فى لندن، وأما المصارف البريطانية (مثل بنك لندن وأمريكا الجنوبية، ومؤسسة الأعمال المصرفية لهونج كونج وشنغهاى) فقد انشئت مقارها الرئيسية فى لندن لكن كانت أغلب أعمالها وراء البحار، وبحلول عام 1914 كانت مصارف رأس المال المشترك الكبيرة والتى برزت نتيجة للادماجات، قد بدأت تتعامل فى الأعمال الأجنبية.

وكما رأينا، كانت الطريقة التقليدية لإجراء مدفوعات فى الخارج هى شراء كمبيالات مستحقة الدفع بالعملة الأجنبية، واستمرار التعامل فى هذه الكمبيالات طوال القرن التاسع عشر. وكان التجار وصيارفة الأعمال يتقابلون أسبوعيا فى البورصة الملكية، وكانت الأسعار التى تظهر من تعاملاتهم تنشر بشكل دورى تحت عنوان "سعر الصرف" وأصبح المصدرون البريطانيون الذين كانوا من قبل يرسلون البضائع إلى وكلاء وراء البحار للبيع بعملات أجنبية - يرسلون بضائعهم بشكل متزايد مقابل أوامر أجنبية ويتقاضون فواتيرهم بالاسترلينى ومن الناحية الأخرى دائما ما كان المصدرون الأجانب إلى بريطانيا سعداء تماما بقبول الدفع بالاسترلينى، لعلمهم أن باستطاعتهم تحويله بسهولة إلى ذهب أو إلى أية عملات أخرى يرغبونها. وبتزايد تسيد لندن فى المدفوعات الدولية، خطت العملية خطوة أخرى إلى الأمام ألا وهى قبول مصدرى بلد أجنبى إلى بلد أجنبى آخر الدفع بالاسترلينى وسحب كمبيالات على عملائهم مستحقة الدفع فى لندن، ودائما ما

كانت هذه الكمبيالات مقبولة أيضا لدى صيارفة الأعمال وتخصم في سوق لندن. وأخيراً، تم تداول الكمبيالات المسحوبة على لندن كوسيلة للدفع في المعاملات الدولية، كما فعلت الكمبيالات الداخلية في المعاملات الداخلية، وكان في مقدور دافيد لويد جورج (الذى كان وزيرا للخزانة عام 1914) أن يكتب "أن خشخشة كمبيالات مسحوبة على لندن بتوقيع بيت من بيوت القبول الكبيرة يعتبر شيئا جيدا نفس القدر كخاتم من الذهب في أى ميناء في سائر أنحاء العالم المتحضر".

وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت كمبيالة لندن هي الصك الرئيسى للمدفوعات الدولية، لكن كانت هناك طرق أخرى تتحداها بالفعل وحلت محلها منذ وقتئذ بدرجة كبيرة. ذلك أن المصارف التى لها فروع في لندن وفي الخارج كانت تقبل الدفع بالاسترليني وتدفع مبلغا مقابلا بالعملة الأجنبية من المبالغ الخاصة بها فيما وراء البحار. وكانت هناك مصارف أخرى لها مراسلون أجانب كانت تحتفظ معهم بأرصدة وكانت تتمتع بتسهيلات سحب على المكشوف، وكانت ترسل تعليمات إلى مراسليها بدفع مدفوعات (مقابل المدفوعات التى تسلمها بالاسترليني) اما بالبريد أو ، فيما بعد، بالبرق وكان ذلك هو بداية التحويل البرقي العصرى.

وهكذا، وفي ظل نظام الذهب الدولى، كان هناك نفس التمييز بين النقود كوسيلة للدفع والنقود كمعيار للقيمة كما هو الحال في النظام النقدى الداخلى. فكان الذهب هو المقياس المشترك للقيمة داخليا وفيما بين العملات الدولية سواء بسواء، وكان يتم تداول الذهب باعتباره وسيلة داخلية للدفع جنبا إلى جنب مع عملات المعادن الأخرى والأوراق المالية وودائع المصارف، وكانت الأهمية النسبية لشتى الوسائط تختلف اختلافا واسعا من بلد لآخر. وفي المدفوعات الدولية كان الذهب هو الوسيلة النهائية لتسوية الأرصدة التى

لا يمكن تسويتها بأية طريقة أخرى، غير أن الغالبية الساحقة من المدفوعات كانت تتم أما عن طريق شراء وبيع كمبيالات مستحقة الدفع بعملات أجنبية أو تحويل كمبيالات مستحقة الدفع بالاسترليني وببساطة بتحويل كمبيالات مستحقة الدفع بالاسترليني أو ببساطة بتحويل ائتمانات فى دفاتر المصارف.

ولقد كان نظام الذهب الدولى مثار جدل شديد خلال السنوات الخمسين الماضية، وأثر تأثيرا قويا على التطورات الأخيرة بحيث أنه يستحق أن نقف وقفة لننظر نظرة أعمق فى معالمه الأساسية. فنظام الذهب كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بسيادة مركز واحد أكثر من أى نظام دولى آخر قبله أو منذ تواجده. فلم تكن لندن هى المركز الرئيسى لمعاملات السلع والمدفوعات الدولية فحسب، وإنما كانت توفر أيضا أكبر الأسواق الحرة للذهب والفضة والأسواق العالمية الرئيسية لكل من الائتمانات قصيرة وطويلة الأجل.

وحقيقة أن العملات الوطنية القابلة للتحويل إلى ذهب حافظت على قيمها مستقرة جدا فى علاقاتها ببعضها البعض، وكانت أسعار الصرف محصورة فى نطاق حدود ضيقة تقررها نقطتا استيراد وتصدير الذهب. فإذا كان الاختلال بين العرض والطلب فى سوق العملات الأجنبية يميل إلى أن يدفع الأسعار عبر هذه الحدود، كانت حركة الذهب تحفظ التوازن.

وقامت البلدان المستخدمة للعملة الورقية بفرض نوع من التنظيم على اصدارها لتلك العملة الورقية. وفى بريطانيا، بعد عام 1844، أخذ ذلك شكل اصدار محدود لأوراق نقد بدون غطاء جاء وصفه فى الفصل الأول. وفضلت أغلب البلدان الأخرى تثبيت حد أدنى لنسبة احتياطى متناسبة. ومع ذلك، وفى أى من الحالتين، كانت هناك صلة بين حركة الذهب والعرض الداخلى لنقود العملة القانونية، فكان تدفق الذهب يزيد من العرض الداخلى للنقود وبالعكس.

ولقد كان هناك اعتقاد شائع أن معالم نظام الذهب هذه توفر ألية شبه تلقائية لتنظيم الأسعار الدولية. والمعقولية الكامنة وراء هذا الاعتقاد فى شكل مبسط تسير كالآتى:

إذا كانت الأسعار فى بلد ما "مرتفعة للغاية" فى علاقتها بباقى العـــالم فسوف تهبط صادرات ذلك البلد وترتفع وارداته، وسوف يخلق ذلك زيادة فى الطلب على العملات الأجنبية، وسوف ترتفع تكلفة شراء هذه العملات فـــى سوق الصرف إلى النقطة التى يكون عندها تصدير الـــذهب أرخـــص، ودن شأن تصدير الذهب أن يقلل من الأمداد الداخلى للعملة القانونية، وهذا التقلص فى امداد العملة الداخلية سوف يتسبب فى تتقييد عام للائتمان وخفـــض فـــى الطلب على السلع، وهبوط فى الأسعار. وأما البلد الذى تهبط فيـــه الأســـعار على نحو غير ملائم فإنه سيمر بعكس هذه العملية، وهكذا تظل الاسعار بين شتى البلدان متسقة.

وليس هناك من شك فى فعالية عملية من هذا النوع، رغـــم أن هـــذا الوصف يعتبر مفرطا فى التبسيط بحيث يكاد أن يكون كاريكاتوريا. وفى هذا الصدد فإن الأمر ذا الصلة ليس هو الأسعار عموما وإنما هو تكاليف إنتـــاج السلع والخدمات الداخلية فى التجارة الدوليـــة. ولا يتـــأثر عـــرض وطلـــب العملات فى سوق العملات الأجنبية بمجرد الـــواردات والـــصادرات وإنمـــا بجميع المدفوعات بما فى ذلك المدفوعات الناجمة عن الاقتراض والإقراض. ودائما ما نجد أن رصيد حساب جار فى اتجاه من الاتجاهات يتوازن برصيد مضاد فى حساب رأس المال، ومن أعظم فضائل النظام امكان موازنة فائض مؤقت أو عجز مؤقت فى الحساب الجارى عن طريق اقراض قصير الأجل بدلا من حركة الذهب.

وعندما كان الذهب يتحرك بالفعلن فإنه فى بريطانيا فقط كانت تلــك الحركة تحدث تغييرا فوريا ومساويا فى عرض العملة القانونية. وأمــا فــى البلدان التى لديها حد أدنى من المتطلبات الاحتياطية، كان بإمكان الــسلطات التى تقوم باصدار الأوراق المالية- وأحيانا ما كانت تفعل ذلــك- أن "تعقــم" تحركات الذهب بتكديس احتياطى يزيد على المتطلبات القانونية، تجابــه بــه طلبات التصدير فى حينها. وحتى بريطانيا كان بمقدور بنك انجلترا أن يحدث أثرا مماثلا بتنويع احتياطى إدارة الاعمال المصرفية. ومرة أخرى، دائما ما لا يتسبب تغيير حجم العملة القانونية فى تغيير مماثل فى الائتمان المصرفى إذ تستطيع المصارف أن تسمح بتنويعات كبيرة فى نسب الخاصة بهــا وقــد فعلت ذلك بالفعل. وأخيرا، وكما سيظهر فى الفصل الثامنن تعتبر العلاقة بين حجم النقود ومستوى علاقة معقدة جدا.

ومع ذلك، ورغم ميزات نظام الذهب هذه، لم يقدم هــذا النظــام ولا المؤسسات المالية التى سارت به، وسيلة يمكن عن طريقها دفــع مــدفوعات كبيرة جدا بطريقة يسيرة وباحتياطى من الذهب ضئيل جدا، فقد حافظ نظــام الذهب على تكاليف انتاج سلع التجارة الدولية فى خط متناسق تقريبــا بــين شتى البلدان، وحافظ على استمرارية اسعار الصرف التى ســاعدت كثيــرا حركة البضائع وحركة رأس المال على السواء. ومن الناحية الأخــرى، لــم يمنع التقلبات – حتى فى ذروته- سواء فى المستوى العام للاسعار العالميــة أو فى العمالة. ذلك أن البطالة بين أعضاء النقابات العمالية (وهــى الأرقــام الوحيدة المتاحة) أظهرت تقلبات دورية شديدة، تتنوع من حوالى 2 فى المائة فى وقت الرواج إلى 10 فى المائة فى ذروة الكساد. كما ارتفعــت الأســعار وانخفضت مع الدورة، وإلى جانب ذلك، كانت هناك اتجاهات معينــة تتــسع بشدة على مدى فترات من 20 إلى 30 سنة. وفيما بين عامى 1850 و1873

ارتفعت اسعار الجملة فى بريطانيا بنسبة 35 فى المائة تقريبا، وانخفضت بنسبة 40 فى المائة من أواسط السبعينات إلى أواسط التسعينات، ثم ارتفعت بحلول عام 1914 بنسبة 25 فى المائة تقريبا.

وتسبب اندلاع الحرب عام 1914 فى بعثرة الآلية الرقيقة للمدفوعات الدولية. ولم يكن هناك من بين الدول المتحاربة من كان قادرا على الاحتفاظ بفاعلية عملية التمويل بشروط، بعد الحرب سوى الولايات المتحدة، وأما جميع الدول الأخرى فإنها اما تخلت عن نظام الذهب كلية أو فرضت قيودا دمرت معالمه الأساسية. ففى انجلترا، اختفى الذهب من التداول وحلت أذون الخزانة محله. وجمعت الحكومة مبالغ كبيرة فى أمريكا بالاقتراض وبيع الأوراق المالية التى تملكها بريطانيا. وتم "تثبيت" سعر صرف الدولار بحوالى 2 فى المائة أقلمن سعر تعادل دار السك عن طريق مبيعات سمية للدولارات. وكان تصدير الذهب لا يزال قانونيا، غير أن المعاملات الخاصة انتهت بمخاطر الغواصات الألمانية وفى عام 1919 وعندما انتهت مخاطر الحرب منعت صادرات الذهب وألغى سعر الصرف وتركت الاسعار تتقلب بتغيرات العرض والطلب. وأحدثت الحرب تضخما فى كل مكان، حتى البلدان المحايدة، غير أنه كان فى بعض البلدان أقسى للغاية منه فى بلدان أخرى، حتى أن القوة الشرائية النسبية لعملات ما بعد الحرب كانت مختلفة جدا عن تعادلاتها فيما قبل الحرب.

ومع ذلك، كانت هناك رغبة عامة فى الرجوع إلى نظام الذهب، وقد تحقق ذلك، فى بريطانيا عام 1925، وألغى الحظر على تصدير الذهب، وكان من المطلوب أن يشترى بنك انجلترا الذهب بسعر 3 جنيهات استرلينية و17 شلنا و9 بنسات للأونس المعيارى وأن يبيع بسعر 3 جنيهات استرلينية و17 شلنا و10.5 بنسات (وهو سعر دار السك القديم)، وتم الاحتفاظ بمبدأ

اصدار أوراق نقد بدون غطاء. وهكذا، ورغم أن الأوراق النقدية لم تكن قابلة للتحويل ولم يعد يتم تداول الذهب، فقد تم الاحتفاظ بالمعالم الأساسية للآلية القديمة. وأما العملة الألمانية فكانت قد استقرت بالفعل بعد تضخم مشؤوم، وصاحب بريطانيا فى عودتها إلى الذهب بلدان الكومونويلث والمجر وهلاندة،وخلال العامين التاليين حذت أغلب البلدان الأوربية الأخرى حذوها.

وبنهاية عام 1927، كانت جميع البلدان التى سارت على نظام الذهب عام 1914 تقريبا قد عادت إليه، لكن غابت من النظام الجديد عدة شروط كانت تسبب النجاح فى النظام القديم. فقد اشتملت تسوية ديون الحرب والاصلاحات على مدفوعات دولية كبيرة لم تكن مرتبطة بالتعاملات التجارية العادية. وتسببت الحرب فى اضعاف سيادة لندن الدولية وأسرعت ببزوغ نيويورك كمركز مالى هام، وقام بنك انجلترا وفيديرال ريزيرف بنك أوف نيويورك ببذل كل ما فى وسعهما للتعاون، لكن أحيانا كانت هناك أحداث فى مركز من المركزين تسبب مصاعب حادة فى المركز الآخر (مثال الارتفاع السريع فى أسعار الفائدة الأمريكية أثناء الرواج الذى سبق الانهيار الكبير فى وول ستريت عام 1929).

وقبيل الحرب، كان فى حوزة انجلترا اعتمادات مالية كبيرة قصيرة الأجل فى الحساب الأجنبى، غير أن الائتمانات التى توسعت بخصم الكمبيالات الأجنبية فى لندن أكبر بكثير، وأزالت الحرب وضع الدائن قصير الأجل هذا، كما أضعفت بشكل خطير ميزان المدفوعات البريطانى. واستمر جمع قروض طويلة الأجل للبلدان الأجنبية فى لندن، ولم يعد فى الإمكان مجابهة ذلك بالتخصيلات الجارية على نحو شامل، وكان يتعين تغطية الرصيد بالاقتراض قصير الأجل. وبنهاية عام 1928، كانت انجلترا مدينا خالصا فى حساب رأس المال قصير الأجل بما يزيد على 300 مليون جنيه

استرلينى، وكان سحب جزء من هذه الأرصدة هو الذى أدى فى النهاية إلى وقف نظام عام 1913.

وتم تثبيت قيمة الجنيه بشكل مرتفع نوعا ما بالعلاقة بتكاليف الانتاج البريطانية، وأما قيمة الفرنك الفرنسى فقد حددت بشكل منخفض على نحو غير ملائم. ولقد خلق ذلك مصاعب للمصدرين البريطانيين بينما مكن فرنسا من تكديس مقدار كبير من الذهب، وزاد سوء مخزون الذهب العالمى وهو سوء التوزيع الذى كان قد بدأ خلال الحرب.

بل كان هناك مصدر للمتاعب أعظم، ألا وهو قسوة الأزمات الاقتصادية وارتفاع مستوى البطالة. إذ كانت حالتا الكساد فى أوائل العشرينات والثلاثينات أشد بكثير فى قسوتهما من أى كساد حدث فى القرن التاسع عشر. وكان يتعين على الصناعة فى بريطانيا وفى بعض البلدان الاخرى أن تواجه تغيرات هيكلية ناتجة عن الحرب وعن التطور التكنولوجى. فمثلا، كان على صناعة القطن أن تجابه منافسة متزايدة بدرجة كبيرة من الهند واليابان، وعانت صناعة الفحم من استخدام النفط فى النقل البحرى، ومن التطورات التقنية لادخار الوقود فى صناعتى الغاز والكهرباء، فضلا عن المنافسة الاجنبية، هذا فى الوقت الذى تسببت فيه الحرب فى استثارة صناعة الحديد والصلب استثارة مفرطة فى كل مكان وتركت طاقة زائدة فى جميع البلدان المنتجة الرئيسية. وحتى فى السنة "المزدهرة" 1929 كان عدد العاطلين يزيد على مليون عاطل فى بريطانيا. وفى القرن التاسع عشر لم يتردد بنك انجلترا فى صد خروج الذهب وذلك برفع سعر البنك وتقييد الائتمان. ولقد تم التحقق من أن هذه العملية كانت تميل أيضا إلى وقف النشاط الاقتصادى فى الوطن، لكن طالما وأن خروج الذهب عادة ما يحدث فى حالة رواج أنشطة الأعمال فلم يكن هناك صراع خطير بين الاحتفاظ

بمخزون الذهب والاحتفاظ بالاستقرار الداخلى. ولكن تواصل هذا الصراع فى الفترة من 1925 إلى 1931. وفى عام 1931 صار الصراع صراعا حادا.

وأما الكساد الذى بدأ فى نهاية عام 1929 فقد كان قاسيا جدا، وبالمقابلة مع التجربة المعتادة فى القرن التاسع عشر، كان يصحبه عجز فى ميزان المدفوعات. ومن بين المارة الأخرى، تسبب الكساد فى خفض عائدات الضرائب وفى رفع تكلفة إعانة البطالة، وبذا فشلت حكومة العمال فى موازنة ميزانيتها. واليوم يعتبر عجز الميزانية أثناء الكساد الحاد أمرا عاديا ومرغوبا، لكنه فى عام 1931 أثار مخاوف التضخم وأضعف الثقة فى الجنيه. وزاد اهتزاز الثقة من جراء أزمة مصرفية فى النمسا وألمانيا، وبشائعات عن وجود اضطراب فى البحرية البريطانية، وبدأ حائزو الاعتمادات المالية قصيرة الأجل من الأجانب فى لندن فى سحبها على نطاق واسع وقامت الحكومة وبنك انجلترا بالتفاوض بشأن ائتمانات كبيرة قصيرة الأجل فى باريس ونيويورك، لكن لم يكن فى الامكان اقتراض ما يكفى لإيقاف خروج الذهب. وفى تلك الظروف لم يكن هناك سوى بديلين اثنين: أما إن كان ينبغى رفع سعر خصم البنك بشكل عنيف (ربما إلى 8 فى المائة أو 10 فى المائة كما فى بعض أزمات القرن التاسع عشر) للاحتفاظ بالاعتمادات المالية قصيرة الأجل فى لندن، أو كان ينبغى وقف مدفوعات الذهب. وعندما تنشط التجارة وترتفع العمالة تصبح الزيادة الكبيرة فى سعر البنك أمرا محتملا، وإن كان مكروها، وبوجود مليونين من العاطلين، لم يكن ذلك شيئا محتملا، وهكذا، وفى شهر سبتمبر 1931 تركت انجلترا نظام الذهب.

وفى عام 1932 أعقب التخلى عن نظام الذهب، انشاء حساب موازنة الصرف. ولم يكن هدف الحساب فى الأصل هو الاحتفاظ بقيمة ثابتة للاسترلينى فى سوق العملات الأجنبية، وإنما كان هدفه مكافحة المضاربة ومقاومة التغيرات التى كانت السلطات تعتبرها غير مرغوبة. ولقد فعل حساب موازنة الصرف ذلك، بدخوله السوق كبائع للاسترلينى عندما يكون من المرغوب وقف ارتفاعه وكبائع للذهب أو العملات الأجنبية عندما يكون من المرغوب وقف هبوطه... ويقوم بنك انجلترا بإدارة الحساب كوكيل للحكومة، بيد أنه يعتبر حساب خزانة منفصلا تماما عن حسابات البنك العادية. وكما ظهر فى الفصل الأول، كان أثر وقف مدفوعات الذهب وانشاء الحساب هو قطع الصلة تماما بين حركة الذهب وعرض العملة القانونية. ومنذ عام 1939 ومخزون الذهب كله تقريبا فى حوزة الحساب، وأصبحت المعاملات الرسمية فى سوق العملات الأجنبية تتم من خلاله كلية.

وعندما تركت بريطانيا نظام الذهب، كان للبلدان الأخرى أن تختار بين الاحتفاظ بعملاتها مستقرة من حيث الذهب أو الاسترلينى أو بعض العملات الرئيسية الأخرى، أو ترك عملاتها "حرة" تماما. واختار عدد من بلدان الكومنويلث وبعض البلدان الأخرى ذات الروابط التجارية الوثيقة مع بريطانيا ربط قيمة عملاتها بقيمة الاسترلينى، وكان ذلك بداية ما أصبح يسمى "منطقة الاسترلينى".

وعلى الرغم من مجموعة الأسعار المستقرة هذه، ومن بعض محاولات التعاون بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، كانت الفترة من 1931 إلى 1939 إحدى فترات اضطراب شديد فى المدفوعات الدولية: إذ تقلبت أسعار الصرف تقلبا واسعا، وتعمدت عدة بلدان خفض قيمة عملاتها على أمل أن تصبح صادراتها رخيصة وبذلك تقضى على البطالة الداخلية،

وفرضت بلدان أخرى رقابة على المدفوعات الأجنبية وعقدت اتفاقات ثنائية لموازنة معاملاتها مع كل بلد على حدة. وانخفض حجم التجارة الدولية انخفاضا كبيرا وكاد تدفق رأس المال العادى للاغراض التجارية أن يجف وكانت مثل هذه التحركات الدولية لرأس المال والتى لا تزال تحدث عبارة أساسا عن تحويلات "رؤوس أموال جاثلة" تحفزها مخاوف سياسية أو تغيرات متوقعة فى اسعار الصرف وتعتبر طاردة لاستقرار الصرف بدلا من أن تساعد على استقراره.

وأثناء الحرب العالمية الثانية فرضت جميع الدول المتحاربة تقريبا رقابة مشددة على المدفوعات الدولية وقصرت المعاملات على المتعاملين من ذوى التراخيص الذين لم يكن يسمح لهم بدفع مدفوعات إلا فى مقابل أذون رسمية. ومن بين المترتبات التى ترتبت على ذلك زيادة التأسيس الرسمى "لمنطقة الاسترلينى". واستمرت البلدان الداخلة فى "المنطقة" فى السماح بحرية التعامل مع بعضها البعض وفرضت جميعها أنواع رقابة متماثلة على المدفوعات للبلدان خارج "المنطقة". وتوحدت العائدات من العملات الخارجية وكان باستطاعة كل بلد أن يسحب من ذلك الاتحاد بحسب الحاجة. وكانت بريطانيا – التى تحملت أكثر نفقات الحرب– هى أكبر الساحبين وفى لندن قيدت المبالغ المكافئة للاسترلينى لهذه المسحوبات فى الجانب الدائن للبلدان ذات الصلة. وأعطت ائتمانات مماثلة فى مقابل عمولات محلية تم امدادها فى بلدان منطقة الاسترلينى لتغطية النفقات البريطانية، وكانت هذه تشكل "الأرصدة الاسترلينية" التى كانت من المعالم الهامة لنظام ما بعد الحرب.

وفى وقت مبكر جدا من الحرب بدأ مسئولون من حكومات الحلفاء يفكرون فى المدفوعات الدولية بعد الحرب، وكانت الثقة قد ضعفت فى نظام الذهب، وشاع اعتقاد عام فى شدة صرامته وفى مسؤوليته الجزئية على الأقل

عن قسوة الكساد الذى أعقب الانهيار الكبير فى وول ستريت عـــام 1929. ومن الناحية الأخرى، أظهرت تجربة الثلاثينات الفوضى التى يمكن أن يقـــع فيها بسهولة نظام أسعار صرف حرة. وما بدا مطلوبا هو مصالحة من شأنها أن تربط بين درجة عالية من الاستقرار وبين فرصة تغيير منظم.

ووضع خبراء حكومات كل من بريطانيا والولايات المتحـــدة وكنـــدا خططا نوقشت فى مؤتمر بريتون وودز عام 1944، ووافق المـــؤتمر علـــى تشكيل هيئتين دوليتين جديدتين: البنك الدولى للانشاء والتعمير (ودائمـــا مـــا يسمى البنك الدولى) لامداد رأس مال طويل الاجل، وصندوق النقد الـــدولى لتنظيم آلية المدفوعات الدولية ومساعدتها.

واتفق اعضاء الصندوق على الاعلان عن قيمـــة اســـمية لعملاتهـــم بالذهب أو بدولار الولايات المتحدة ذى المحتوى المحدد من الـــذهب (وهـــو الذى يؤدى إلى نفس الشئ)، والاحتفاظ بأسعار صرف السوق فى حدود واحد فى المائة من سعر تعادل الصرف هذا، أما عن طريق عمليات فى السوق أو بالتعهد بشراء وبيع الذهب بسعر محدد، ولا يغيرون مـــن القيمـــة الأســـمية لعملاتهم إلا وفقا لاجراءات واردة فى الاتفاق ومن أجل تصحيح "الاخـــتلال الجوهرى فى التوازن" فى موازين مدفوعاتهم (رغم أن هـــذه العبـــارة لـــم تحدد)، والسماح – بعد فترة انتقالية – بتعاملات صرف غير مقيدة لأغراض الحساب الجارى رغم أنها ليست بالضرورة لمعاملات رأس المال.

وخصصت لكل عضو حصته مستحقة الدفع جزئيا بالذهب وجزئيـــا بعملته الخاصة به، واستلام حقوق سحب مساوية لحصته زائـــد مقـــدار مـــا اكتتب به من الذهب. وفى عام 1959 زادت الحصص بنسبة 50 فى المائة، وفى عام 1966 بنسبة أخرى مقدارها 25 فى المائة. وتبلغ حصة بريطانيـــا الآن 2440 مليون جنيه استرلينى وتبلغ حقوق السحب القصوى أكثـــر مـــن

3000 مليون جنيه استرلينى ويستطيع أى بلد عضو لديه عجز مؤقت فى ميزان مدفوعاته واستنفذ احتياطياته حماية احتياطياته بسحب عملات أجنبية من الصندوق عن طريق مصرفه المركزى أو حساب الصرف الخاص به. ويبلغ عدد البلدان الأعضاء فى الصندوق الآن 111 بلدا عضوا بما فى ذلك جميع البلدان الرئيسية المتاجرة باستثناء الصين الشيوعية وبلدان الكتلة السوفياتية وسويسرا.

وثبت أن الفترة الانتقالية أطول بكثير مما كان متوقعا أصلا غير أن الرقابة على الصرف خفت شيئا فشيئا، ومنذ نهاية عام 1958 أصبحت أغلب العملات التجارية الرئيسية قابلة للتحويل بحرية لأغراض الحساب الجارى، برغم وجود بعض القيود التى لا تزال باقية على تحويلات رأس المال. ولا يزال الاسترلينى يحتفظ بالكثير من تفوقه كوسيلة دولية للدفع، وتحرر فواتير ما بين ربع وثلث التجارة العالمية بالاسترليني وتدفع بمجرد تحويل بسيط للاسترلينى من حساب مصرفى إلى آخر. كما تستخدم بعض العملات الأخرى- بما فى ذلك دولار الولايات المتحدة والفرنك الفرنسى والسويسرى والبلجيكى – فى المدفوعات الدولية بطريقة مماثلة، وإن كان ذلك على نطاق أصغر بكثير. وبالنسبة للمعاملات الأخرى فإن دفع مدفوعات بالخارج يشتمل على شراء عملات أجنبية. ولا يزال السوق البريطانى للعملات الاجنبية بدرجة كبيرة فى إيدى مصارف الأعمال ومصارف ما وراء البحار التى لها مكاتب فى لندن، رغم أن غرف المقاصة كانت تلعب دورا متزايدا. ولا تزال هناك معاملات فى الكمبيالات الأجنبية – كما كانت فى القرن التاسع عشر- لكن هناك حجما من الأعمال أكبر بكثير يتم الآن عن طريق التحويل البرقى.

ويتقرر سعر الصرف بين أى عملتين عن طريق العرض والطلب وإنما فى إطار حدود فرضتها الالتزامات التى تعهدت بها الدول الاعضاء فى صندوق النقد الدولى. فإذا ما أخذنا سعر الإسترليني – الدولار كمثال، نجد أن التعادل (منذ عام 1967) هو 2.4 دولار لكل جنيه استرليني، وأن مواد الصندوق تتطلب من الحكومتين أن تقتصر التقلبات فى أسواقهما الخاصة بهما على حدود واحد فى المائة من التعادل، أى بين 2.367 دولار و2.424 دولار. وفى واقع الأمر فإن حساب موازنة الصرف يعمل فى الحدود الأضيق قليلا وهى 2.38 دولار و2.42 دولار. ودائما ما يتوخى الحساب جانب الحذر للشراء والبيع بأسعار تدخل فى هذه الحدود، ولكن إذا هبط السعر إلى 2.39 دولار فيتعين أن يبيع دولارات بذلك السعر بأية كميات تعتبر ضرورية للحيلولة دون هبوطه إلى أدنى من ذلك. وبالمثل، إذا ارتفع السعر إلى 2.82 دولار ينبغى للحساب أن يشترى دولارات ويبيع استرلينى على أى نطاق يعتبر مطلوبا للحيلولة دون أية زيادة أعلى من ذلك. وهكذا تكون هذه الحدود قد حلت محل نقاط استيراد وتصدير الذهب. وبموجب نظام الذهب أدت موازين المدفوعات التى ليست فى صالح بريطانيا إلى سحب الذهب من بنك انجلتران والآن تؤدى إلى بيع الذهب أو العملات الأجنبية عن طريق حساب الصرف.

إن المخزون العالمى من الذهب النقدى لم يحافظ على سرعة نمو حجم التجارة الدولية وارتفاع الأسعار. وأدت التكاليف المتزايدة إلى خفض ربحية انتاج الذهب، وذهبت كميات كبيرة منه فى الاستخدامات الصناعية وفى الاكتناز. وكانت الممتلكات الإجمالية للمؤسسات النقدية الرسمية فى العالم غير الشيوعى هى 23743 مليون دولار عام 1936. وفى عام 1965 وصلت إلى الذروة ومقدارها مجرد 43230 مليون دولار، ومنذ ذلك الحين

فصاعدا تجاوز استيعاب الصناعة والمكتنزين الانتاج الجديد، وفى شهر يونيه 1968 هبطت كمية النقود إلى مجرد 40515 مليون دولار. وفى نهاية الحرب العالمية الثانية كان فى حوزة الولايات المتحدة حوالى ثلثى الذهب النقدى فى العالم، غير أنه فى السنوات الحديثة قام ذلك البلد بتصدير كميات كبيرة. ففى شهر سبتمبر 1968 كان فى حوزة الولايات المتحدة 10755 مليون دولار، وكان الحائزون الرئيسيون الآخرون هم ألمانيا (4456) مليون دولار؛ وفرنسا (4166 مليون دولار) وسويسرا (2628 مليون دولار). وكان فى حوزة المملكة المتحدة 1486 مليون دولار.

وعلاوة على ذلك فإن فى حوزة حساب الصرف البريطانى أكثر من نصف احتياطية ذهبا. ومع ذلك، لا تحتفظ بلدان كثيرة بأغلب احتياطياتها على هيئة ذهب، وإنما بأصول قصيرة الأجل مستحقة الدفع بالعملات الأجنبية. ويعتبر الجنيه الاسترلينى والدولار العملتين الرئيسيتين اللتين يتم الاحتفاظ بهما كاحتياطيات. وفى شهر سبتمبر 1968 كانت الالتزامات قصيرة الأجل للمملكة المتحدة بالاسترلينى (باستبعاد المعاملات مع صندوق النقد الدولى) هى 5271 مليون جنيه استرلينى، وفى مقابل أصول تبلغ مجرد 1548 مليون جنيه استرلينى ويعتبر أكثر من نصف حقوق الالتزام لما وراء البحار هذه فى لندن مملوكة لبلدان ما وراء البحار وحوالى الثلثين فى أيدى المؤسسات النقدية المركزية. وبلغت التزامات الولايات المتحدة قصيرة الاجل بالدولار أكثر من 33000 مليون دولار، منها حوالى 23000 مليون دولار فى حوزة بلدان أوربا الغربية وحوالى 6000 مليون دولار فى أمريكا اللاتينية.

ولقد تم استكمال الاحتياطات الرسمية عن طريق ترتيبات "المبادلــة" توافق بمقتضاها المصارف المركزية على أن تحتفظ بعملات بعضها البعض، وتم ترتيب ائتمانات خاصة لدعم الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنــسى فــى فترات الأزمات. وفى عام 1968 تم التفاوض علــى المزيــد مــن توســيع التسهيلات الائتمانية لصندوق النقد الــدولى (والمعروفــة بحقــوق الــسحب الخاصة) وكانت فى انتظار التصديق عليها وقت كتابة هذا الكتاب. كما قدمت مرونة أكبر عن طريق إدارة مقدار كبير من الاقتراض والاقراض الــدوليين طريقة لا تشتمل على معاملات فى العملة الأجنبية. وأوسع العملات استخداما هو الدولار وتتم المعاملات أساسا فى المراكز المالية الأوربية والتى تعتبــر لندن من بينها أهم تلك المراكز بكثير، ومن هنا، عموما ما يسمى سوق هــذا النوع من التعاملات بسوق "الدولار الأوروبى – يورو دولار". ويقوم حائزو الدولارات المستعدون للاقراض بايداعها فى مصرف أوروبى يقوم بــدوره باقراضها اما إلى مقترض نهائى أو إلى مصرف آخر. وحيث أن القــروض عموما ما يتم اقراضها ويعاد دفعها بنفس العملة كالودائع، فلا حاجة للتعامل فى الصرف. وتبقى الأرصدة ذات الصلة فى المصارف التجاريــة العاديــة بحيث لا يكون لحركتها من بلد إلى آخر أى أثر على الاحتياجات الرسمية.

وهناك بعض نقاط الشبه الواضحة بين الحل الوسط الجديــد ونظــام الذهب، غير أن هناك أيضا بعض الاختلافات الأساسية. إذ أن تدفق الــذهب ليس له بعد أثر هام على عرض العملات القانونيــة، ففــى أغلــب البلــدان انقطعت الصلة القانونية، وحيثما بقيت هذه الصلة كانت لفترة طويلــة غيــر فعالة. فلم يعد الذهب يعتبر مقياسا لقيمة السلع، ولقد ارتفعت الأسعار العالمية للسلع من حيث الذهب بحوالى ثلاثة أضعاف فى السنوات الثلاثين الماضية. وكما رأينا، لم يحافظ نظام الذهب على أى شئ كالأسعار المستقرة استقرارا

مثاليان وإنما كانت التقلبات من هذا الحجم تعتبر مستحيلة تماما. ومن الناحية الأخرى، لا يزال الذهب يعتبر بمثابة صلة بين قيم عملات أعضاء صندوق النقد الدولى، رغم أن الاعلان عن القيم الاسمية للأوراق المالية بالذهب ما هو إلا نص فى اتفاقية، وتستطيع البلدان ذات الصلة أن تقوم بشكل ملائم جدا بانشاء مجموعة من أسعار الصرف، والاتفاق على الحفاظ عليها دون ذكر للذهب البته.

ورغم ذلك، فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن الذهب لا يزال يعتبر وسيلة الدفع الوحيدة المقبولة عالميا والوسيط النهائى لتسوية المعاملات الدولية. وليس هناك سوى جزء صغير من المدفوعات الدولية الذى تتم تسويته بالذهب فى الواقع، وأما الغالبية العظمى فتسوى بتحويلات العملات المقبولة دوليا مثل الاسترلينى، أو بتعاملات فى سوق العملات الأجنبية، وقد تسوى بعض هذه المدفوعات بمساعدة العملات المقدمة عن طريق مسحوبات على صندوق النقد الدولى، بيد أن الأرصدة التى لا يمكن تسويتها بأى من هذه الطرق ينبغى تسويتها فى النهاية بالذهب. وأخيران وبسبب وضع الذهب كوسيلة نهائية للدفع، فإنه يعتبر كذلك الاحتياطى النهائى للقوة الشرائية الدولية، ورغم أن بلدانا كثيرة تحتفظ بأغلب احتياطياتها بالجنيهات الاسترلينية أو بالدولارات فإنها تفعل ذلك لأنها على ثقة من أنها تستطيع مبادلة تلك العملات بالذهب إذا ما هى رغبت فى ذلك.

ولقد كان نظام ما بعد الحرب يعمل بطرق كثيرة على نحو جيد وبشكل ملحوظ. ولم تكن التغيرات فى القيم الأسمية للأوراق المالية عديدة، وعندما كانت تحدث هذه التغيرات فعادة ما كانت تسبب اضطرابا طفيفا. ولقد انتعش حجم التجارة الدولية بعد خراب الكساد والحرب، ويعتبر الآن أكبر بكثير عما كان عليه. وتحدث مرة أخرى تحركات رأس المال الدولية على

نطاق واسع، رغم أن الكثير من هذه التحركات اما معاملات رسمية أو استثمار مباشر عن طريق الشركات العاملة بالخارج. وتستخدم موارد الصندوق على نحو غير دورى، بيد أنها أعطت عونا قيما جدا لعدد من البلدان بما فى ذلك بريطانيا.

وبرغم هذا السجل الجيد، لا تزال هناك مشاعر قلق واسعة الانتشار حول النظام. إذ أن ناتج الذهب لم يحافظ على سرعة ارتفاع الأسعار، وانخفضت القوة الشرائية لاحتياطى الذهب انخفاضا عنيفا، وتوازن ذلك جزئيا بممارسة الاحتفاظ بالاحتياطى بالاسترلينى أو بالدولار، وبالاحتياطيات الإضافية التى قدمها الصندوق. وفضلا عن ذلك، كانت مشاعر القلق تساور بريطانيا والولايات المتحدة على السواء حول ميزان مدفوعاتهما وحجم احتياطيهما من الذهب بالعلاقة مع الالتزامات الاجنبية. ففى الولايات المتحدة، بمخزونها الكبير جدا من الذهب، تعتبر المشكلة حديثة نسبيا، وأما فى بريطانيا فالمشكلة قائمة منذ الحرب، وفى مناسبات عديدة ادت الحاجة إلى حماية الاحتياطى إلى سياسات كان من شانها أن أوقفت النمو الاقتصادى الداخلى. أجزاء الاقتصاد. وهكذا يضفى السوق كما من معرفة الخبرة على عملية توجيه رأس مال البلد إلى أكثر الاستخدامات ربما بحيث يكون من الصعب جدا تجميع تلك المعرفة بأية وسيلة أخرى.

وأخيراً لا تحدد السوق الرأسمالية الشروط النسبية التى يمكن عن طريقها جمع مختلف أنواع القروض فحسب، وإنما تحدد أيضا بسهولة العامة أو الصعوبة العامة للاقتراض فى المجتمع كله. أن السوق يوفر الآلية التى من خلالها يقوم بنك انجلترا والخزانة بتشغيل السياسات النقدية التى سيأتى بيانها فى الفصل التاسع.

الفصل الثالث عشر

الاقتصاد على صعيد كوكبي

- مقدمات القرنين الثالث عشر والرابع عشر.
- المقايضة الأمريكية ونتائجها.
- بعض القسمات المهملة في الاقتصاد العالمي.
- التقسيم العالمي للعمل والموازين التجارية.
- رسم خريطة للاقتصاد العالمي.
- السكان والانتاج والتجارة.
- الامريكتان
- افريقيا
- اوربا
- غرب اسيا
- فارس الصفاويه
- الهند و المحيط الهندى
- شمال الهند
- جورجات و مالابار
- كرومونديل
- البنغال
- جنوب شرق اسيا
- تارنينع
- الارخبيل و الجزر
- واس جيبوتا
- هوتيمور
- البر الرئيسي
- اليابان
- الصين

"التكامل الاقتصادى العالمى كان واقعا مهما مميزاً للحياة المنظمة فى القرون الأولى (على الرغم من كل الظواهر المناقضة لذلك) شأنه شأن حاله الآن فى أيام الأسواق المبرمجة الكترونيا للعمل الفورى الذى يتزايد وضوحا يوما بعد يوم... ويتعين علينا أن نخلص من هذا إلى أن التغيـرات الكبـرى انطوت على تحولات فى أشكال التكامل وليس على نشوء التكامل ذاته حسب الزعم السائد ... وحرى ألا ننظر إلى تاريخ العالم وكأن خاصـيته المميـزة هى الحركة من ساحات محلية مغلقة كاملة التكوين إلى المزيد من التكامـل والتجانس على صعيد عالمى ... وإن المفهوم التقليدى عن نقافـات متباينـة اخترقتها قوى كونية طارئة مفهوم غير ذى أساس ... لقد كان العالم دائمـا كيانا من ترابطات مركبة سواء فى القرنين التاسع والعاشر اوالثـانى عـشر والثالث عشر، أو السابع عشر والثامن عشر... وكانت أزمنة العصر الوسيط ومطلع العصر الحديث متصلا Continuum بدون مركز وحيـد لـه بـل ولا حتى بضع مراكز محدودة العدد يمكن تصورها باعتبارها المصادر التى احدثت التكامل. وإنما كانت خاصيته المميزة التمركزيـة المتعـددة الـوافرة .Prolific multicentredness

فمنذ عام 1500 فصاعداً اقتصادا عالميا كوكبيا واحدا قرين تقـسيم العمل على نطاق العالم وتجارة متعددة الأطراف. وتوفرت لهـذا الاقتـصاد العالمى ما يمكن أن نحدده بقولنا طابعه المنظومى والدينامى، وأن جذوره فى أفرو- أوراسيا ويرجع تاريخها إلى ألف عام. وأن هذه البنيـة الاقتـصادية العالمية وديناميتها هما اللتان حفزتا الأوروبيين إلـى التمـاس سـبل أكثـر للوصول إلى آسيا ذات الهيمنة الاقتصادية منذ الحروب الصليبية الأوروبية. وقادت قوة الجذب الأسيوية نفسها إلى اكتشاف ودمج نصف الكـرة الغربـى أو العالم الجديد فى اقتصاد العالم القديم والنظام العالمى القديم عقـب رحلـة كولومبوس عام 1492، كما أدت إلى توثيق اواصر العلاقـات الأوروبيـة

الأسيوية عقب رحلة فاسكو داجاما فى الدوران حول أفريقيا عام 1498. واستمرت الرغبة العارمة وعلى مدى قرن بعد ذلك فى التماس طريق بديلة إلى الصين عبر الممر الغربى الشمالى حول و/ أو عبر أمريكا الشمالية، وكذلك فى الاتجاه الشرقى عبر البحر القطبى الشمالى.

واستمرت هيمنة الآسيويين على الاقتصاد العالمى لمدة لا تقل عن ثلاثة قرون بعد ذلك حتى عام 1800. واستمر كذلك الوضع الهامشى لأوروبا على المستويين المطلق والنسبى فى الاقتصاد العالمى على الرغم من العلاقات الجديدة بين أوروبا والأمريكيتين التى استخدمتها أوروبا لتعزيز علاقاتها مع آسيا أيضا. والحقيقة أن لا شئ البتة سوى قدرة اوروبا التى توفرت لها حديثا وبشكل مستمر للحصول على الأموال الأمريكية، هى التى هيأت لها فرصة المشاركة فى السوق العالمية وإن تعذر عليهاأن تشق طريقها عميقا فيها. كذلك فإن الأنشطة الاقتصادية الانتاجية والتجارية، وأيضا النمو السكانى القائم على هذه الانشطة اطردت فى توسعها داخل آسيا بأسرع وأكثر مما كان عليه الحال فى أوروبا وذلك حتى العام 1750. وهذا ما سوف يوثقه هذا الباب والبابان التاليان.

ويحدد هذا الباب الخطوط العامة لنمط يحيط بكوكب الأرض يمثل علاقات التجارة العالمية والتدفقات المالية إقليما إقليما. وإن دراستنا لبنية وعمل هذه العلاقات الاقتصادية الكوكبية ستبرهن لنا دون أدنى شك على وجود سوق عالمية خلال الفترة الباكرة من العصر الحديث. وإصرارى على هذا يهدف إلى مناقضة ذلك الإغفال الشائع بل والإنكار شبه الدائم لوجود هذه السوق العالمية، وهو ما نجده لدى كثيرين من الدارسين لهذه الفترة. حقا لقد اصبحت موضة هذه الأيام الزعم بأن الاقتصاد العالمى يتحول إلى الكوكبية أو العولمة. علاوة على هذا فإن الإنكار السافر، ولن نقول الإغفال، للسوق العالمية خلال مطلع الفترة الحديثة وما اشتملت عليه من تقسيم للعمل لا يزال

هو الأساس. الذى تخطئه أغلب البحوث التاريخية ونظرية العلم الاجتماعى عن الاقتصاد العالمى الأوروبى "عند بروديل" و"النظام العالمى / الحديث" عند فاليرشتاين وعند كثيرين من تلاميذهما، ناهيك عن من ينتقصون من قدرهما من أمثال أوبربان الذى ذكرناه فى الباب الأول.

واقترح فريدريك مورو (1961) "نموذجا مشتركا بين القارات inter continental للتجارة العالمية خلال الفترة ما بين 1500 و1800 على أساس المنافسة فيما بين الأقاليم فى الانتاج والتجارة. ولكن سبق أن لاحظ دادلى نورث فى عام 1961 الوجود الباكر لهذا النموذج: "العالم فى شموله بالنسبة للتجارة ليس سوى أمة بالنسبة لشعبها؛ ومن ثم فالأمم فيه اشبه بالأشخاص (ورد الاقتباس عند سيبولا 1971 – 451). علاوة على هذا فإن هذه السوق العالمية وتدفق النقود عبر هذه السوق سمح بتقسيمات للعمل وبقيام منافسة فيما بين وفى داخل القطاعات والأقاليم. وامتد هذا ليشمل كل كوكب الأرض وتداخل فيما بين بعضه البعض.

توضح السجلات أنه كانت هناك منافسة... بين منتجات بديلة مثل منسوجات شرق الهند والمنسوجات الأوروبية، وبين منتجات متطابقة تنتجها أقاليم مختلفة تتمتع بمناخ متماثل مثل السكر من جاوة والبنغال، والسكر من ماديرا وساوتوم، والسكر البرازيلى، وسكر غرب الهند؛ أو بين منتجات تنمو فى أقاليم مختلفة مناخيا مثلما كان الحال بالنسبة للتبغ... وكذلك الحرير الصينى والفارسى والإيطالى والنحاس اليابانى والمجرى (المنغارى) والسويدى وغرب الهند؛ والتوابل من إنتاج آسيا وأفريقيا وأمريكا؛ والبن من اليمن وجاوة وجزر الهند الغربية... ؛ جميع هذه المنتجات كانت متنافسة... ولكن أفضل أداة للقياس هى أسعار تبادل السلع فى امستردام.

ولعل سوق امستردام التى خصها سيبولا بالذكر هنا كانت أفضل أداة لقياس أسعار السوق فى زمنها، ولكن حرى ألا نخلط بين هذا وبين المناخ نفسه وحالات الصعود والهبوط فى الجو الاقتصادى والمالى المحيط بها والذى كان جوا شاملا العالم باتساعه. وطبيعى أن تقسيم العمل التنافسى والتكاملى أو التعويضى فيما بين وداخل أقاليم الكوكب تجاوز كثيرا الأمثلة المحدودة التى ذكرها سيبولا. مثال ذلك أن رينيه باريندس يلحظ فيما يتعلق ببحر العرب وعمل شركة الهند الشرقية الهولندية (فوك 752 حسب اختصار حروفها الأولى باللغة الهولندية كما كان شائعا) أن هناك وفى أماكن أخرى:

"كان الانتاج متمركزا فى الأماكن التى بلغت كلفة العمل فيها أدنى حد لها. وليست المسألة اساسا انخفاض كلفة النقل. ويفسر لنا هذا .... أن مزايا الكلفة المقارنة كانت تجذب الأسواق الآسيوية والأمريكية إلى بعضها بعضا- بغض النظر عن القيود التى يفرضها المذهب التجارى. وحالة أخرى يمثلها إبدال المنتجات الهندية والعربية والفارسية مثل النيلة والحرير والسكر واللؤلؤ والقطن، ثم بعد ذلك البن، وهى أكثر السلع التجارية ربحا التى يجرى الاتجار بها فى البحار العربية خلال أواخر القرن السابع عشر، وكان يتم إبدالها بسلع منتجة فى أماكن أخرى، هى عادة المستعمرات الأمريكية... وبسبب هذه العملية الكوكبية لإبدال المنتجات فإنه بحلول عام 1680 اختفت التجارة العابرة "الترانزيت" فى البحار العربية مع أوروبا، أو بدأت فى الانهيار. ودعم هذا لفترة قصيرة صعود تجارة البن. ولكن أسهم هذا الوضع فى حدوث حالة كساد تجارى لفترة طويلة بين الخليج والبحر الأحمر والساحل الغربى الهندى. وخففت التجارة الداخلية فى البحار العربية من وطأة انهيار تجارة العبور. ولكن كان لزاما على الشرق الأوسط أن يدفع مقابل وارداته من الهند عن طريق بيع كميات كبيرة من المنتجات فى البحر

المتوسط مثل الحبوب أو الصوف. وأدى الميزان المستقر... إلى حالة تضخم متزايدة فى كل من العملة العثمانية والصفوية".

هذه العلاقة الخاصة بسوق عالمية محيطة بالكوكب وتقسيم العمل الذى ترتكز عليه السوق وحالات التوازن واختلال التوازن المترتبة عليها فى التجارة هو ما نعرض مجمله العام فى هذا الباب ونوضحه من خلال الخرائط المصاحبة.

وعمدنا إلى أن نعرض مرارا وتكرارا في رواياتنا عن كل أقليم فى هذا الباب كيف وأن التغيير فى مزج وانتقاء الحاصلات، أو هو فى الحقيقة إبدال أراضى الغابات "البكر" بحاصلات زراعية، وكذا اختيار صناعة كل السلع التى سلف ذكرها، والمتاجرة فيها إنما كان استجابة لحوافز وضرورات محليةز ونلحظ فى هذا الباب وما يليه كيف أدى هذا إلى إزالة الأدغال والأحراش فى البنغال، وإلى إزالة الأحراج التى تغطى أراضى جنوب الصين. وحدث نتيجة لذلك تبادل الأرض والأرز والسكر والحرير والفضة والعمالة مع بعضها البعض، ومع الأخشاب أو منتجاتها التى كان يتم استيرادها آنذاك من جنوب شرق آسيا. ومع هذا يبين لنا أيضا كيف أن الكثير من هذه الحوافز المحلية والقطاعية انتقلت بفعل قوى السوق الإقليمية وفيما بين الأقاليم. ونشأت أكثر هذه القوى بدورها نتيجة الأنشطة التنافسية أو التعويضية عن الجانب المقابل من الكوكب. والحقيقة أن بعض هذه الضغوط تلاقت، لنقل مثلا فى قرية من قرى الهند أو الصينن عند منتصف الطريق بعد أن تم نقلها فى آن واحد حول الكوكب فى كل من الاتجاهين شرقا وغربا علاوة على تحركها فى اتجاهات متقاطعة. وطبيعى أن استيراد السكر من الأمريكيتين، كما سيؤكد لنا الباب السادس فى حديثه عن أوروبا، واستيراد المنسوجات الحريرية والقطنية من آسيا كان عاملا مكملا للانتاج المحلى من الغذاء والصوف مما أدى إلى إعفاء وادخار الغابات والأراضى

الزراعية. وهكذا فإن المدى الذى ينطبق عليه القول بأن "الماشية تأكل البشر، وان البشر يأكلون الجميع" كان أيضا دالة من دالات السوق العالمية.

وكان دفق الفضة على النطاق العالمى هو زيت الوقود المحرك لعجلات هذه السوق الكوكبية. وسوف نرى فى البابين الثالث والسادس كيف أن اهتداء الأوربيين إلى سبيلهم الجديدة للحصول على الفضة فى الأمريكتين هو ما سمح لهم بالمشاركة فى هذه السوق العالمية المتوسعة أبداً. وأرجأنا إلى الباب الثالث الاهتمام بالتفصيلات التى توضح كيف أن انتاج وتدفق النقود الفضية بخاصة حفزت الانتاج والتجارة ووسعت من نطاقهما حول الكوكب. ويوضح لنا هذا كيف أن موازنة صرف وتبادل العملات المختلفة وغيرها من صكوك السداد فيما بين بعضها البعض، ومع سلع أخرى، يسرت قيام سوق عالمية لجميع السلع. وطبيعى إن لم يكن بالإمكان قيام كل هذه التجارة إلا نتيجة توفر أشكال مشتركة ومقبولة من النقود / او الموازنة بين الذهب والفضة والنحاس والقصدير والأصواف والعملات المعدنية والأوراق المالية والكمبيالات وغير ذلك من صور الائتمان الأخرى. وتم تداول كل هذا عبر أفرو- أوراسيا وفيما حولها على مدى آلاف السنين (وتفيد بعض التقارير أن هذا التداول تم عبر المحيط الهادى أيضا خاصة فيما بين الصين ونصف الكرة الغربى). ومع هذا فإن دمج العالم الجديد للأمريكتين فى اقتصاد العالم القديم، ومساهمة الأمريكتين فى زيادة رصيد العالم وتدفقاته المالية أعطى يقينا دفعة نشاط اقتصادى وتجارى مما أدى إلى حدوث حالة رواج جديدة من القرن السادس عشر فصاعداً.

مقدمات القرنين الثالث عشر والرابع عشر

صدر مؤخرا كتابان يمثلان بداية لعرض قراءة جديدة للفترة الباكرة من التاريخ العالمى الحديث، وهى قراءة بديلة عن القراءة من منظور المركزية الأوربية. الكتاب الأول من تأليف جانيت أبو لوغد (1989)، وعنوانه "قبل الهيمنة الأوربية: النظام العالمى 1250 – 1350م". والثانى من تأليف إن . كى. شود هورى (1990) بعنوان "آسيا قبل أوروبا والذى يدرس بإمعان موضوعه حتى عام 1750– وتقدم أبو لوغد نقطة انطلاق ملائمة بوجه خاص للدراسة التحليلية فى كتابنا هذا. وتؤكد أن ثمانية أقاليم متمركزة حول مدن خاصة بها ومتداخلة فى علاقات مشتركة فيما بينها توحدت مع بعضها فى صورة نظام عالمى وتقسيم عمل عالمى أفرو أوراسى واحد خلال القرن الثالث عشر. وتصف الأقاليم الثمانى المتشابكة فى ثلاث منظومات فرعية مترابطة ومتشابكة:

1- المنظومة الفرعية الأوربية وتضم أسواق مزارع أقليم شامبانى والأقليم الفلمنكى الصناعى، والأقاليم التجارية فى جنوة والبندقية.
2- الأراضى الداخلية الشرق أوسطية وطرقها الموصلة بين الغرب والشرق عبر آسيا المونغولية عن طريق بغداد والخليج الفارسى، ومروراً بالقاهرة والبحر الأحمر.
3- المنظومة الأسيوية لشرق المحيط الهندى وتشمل الهند وجنوب شرق آسيا والصين. واشترك الجميع بدرجة أو بأخرى فى الثروات والنكبات الكبرى وفى أزمة منتصف القرن الرابع عشر ووباء الطاعون الأسود.

وتؤكد أبو لوغد (199 – 9 ، 17) عن صواب أن أوروبا كانت "محدثة نعمة، وهامشية بالنسبة" لعملية نشطة جارية فى آسيا؛ بحيث أن "الفشل فى بدء القصة فى وقت مبكر بما يكفى أفضى إلى ..... تفسير سببى مبتسر

ومشوه يفسر لنا صعود الغرب". وترى فى الحقيقة أن تطور أوروبا الخاص فى القرنين الثانى والثالث عشر إنما كان معتمداً على الأقل جزئياً على التجارة مع شرق المتوسط التى كانت ثمرة الحروب الصليبية. وهذه الحروب ربما لم تكن لتحدث، أو أنها كانت عملا عقيما، لو لم تكن من أجل ثروات "الشرق". حقا إن التجارة والصناعة والثروة فى البندقية وفى جنوا كانت أولا مطلبا لأداء أدوارهما كوسيطين بين أوروبا والشرق وهى الأدوار التى احتفظت المدينتان الإيطاليتان ببعضها حتى أثناء العصور المظلمة. وحاولت المدينتان خلال فترات الانتعاش الاقتصادى بعد عام 1000م الوصول قدر الاستطاعة إلى تجارة وثروات آسيا. ولقد حاولت جنوة فى الحقيقة الوصول إلى آسيا عام 1290 عن طريق الدوران حول أفريقيا.

وبعد الفشل فى هذا اضطرت أوروبا إلى استخدام الطرق الرئيسية الثلاث الموصلة إلى آسيا والتى تبدأ من شرق المتوسط: الطريق الشمالية عبر البحر الأسود وتهيمن عليه جنوة؛ والطريق الأوسط عبر الخليج الفارسى وتهيمن عليه بغداد، والطريق الجنوبى، كبديل للثانى، عبر البحر الأحمر الذى وهب الحياة للقاهرة والبندقية شريكتها الاقتصادية. وأدى توسع المغول تحت قيادة جنكيز خان وخلفائه إلى تأكيد انهيار الطريق الأوسط بعد سقوط بغداد عام 1258، ومن ثم تفضيل الطريق الجنوبى. وسيطر المغول بذلك على الطريق الشمالى ابتداء من البحر الأسود فصاعداً، كما نهضوا بالطريق العابرة فى آسيا الوسطى التى تمر بمدن مثل سمرقند التى أزدهرت فى ظل حماية المغول. ولكن عانت جميع هذه الطرق، مع هذا، من الكساد الاقتصادى العالمى الذى امتد زمنا طويلا فيما بين منتصف القرن الثالث عشر ونهاية القرن الرابع عشر. وكان وباء الطاعون الأسود من نتائج هذا الكساد، أكثر من أن يكون سببا له. (جيلز وفرانك 1992، وفرانك وجيلز 1993). ومع هذا فإن المحددات الاقتصادية لنمو وانحسار كل من التجارة

والانتاج والدخل إنما تكمن بعيداً جهة الشرق حيث جنوب، وجنوب شـرق، وشرق آسيا. وسوف نلحظ فيما يلى أن دورة انتعاش اقتصادى ممتدة بـدأت ثانية هناك حوالى عام 1400.

ولكن قبل هذا، وحسب قراءة أبو لوغد (1989) عاش هـذا النظـام العالمى أوج ازدهاره فيما بين 1250 و1350 ثم تدهور إلى حـد الانـدثار (الفعلى) بعد ذلك؛ ثم ولد من جديد آنذاك فى جنوب وغرب أوروبـا خـلال القرن السادس عشر. وتقول بنص كلماتها "ثمة حقيقة واقعة حاسمة الأهميـة وهى أن "سقوط الشرق" سبق "صعود الغرب" (أبو لوغـد 1989 – 388). ويتعين علينا الاتفاق معها بشأن عبارتها الأخيرة ولكن دون توقيتها الزمنـى ولا زعمها بأنه لم تكن هناك استمرارية بين القرنين الثالث عشر والـسادس عشر داخل إطار اقتصاد ونظام عالمى واحد. وسبق لى أن انتقدت تفسير أبو لوغد "لإبدال" نظام بنظام آخر، وأن الأصح "إعادة بناء" النظام نفسه فى مكان آخر (فرانك 1987، 1991، 1993 ، فرانك وجيلـز 1993). واسـتجابت (فرانك وجيلز 1993). ويمكن لنا أن ننهض بدراستنا عن الاقتصاد– النظام العالمى الكوكبى من حيث انتهت أبو لوغد حوالى 1400.

كان الاقتصاد العالمى مرتكزا بالأساس على آسـيا وكـذلك كانـت المشروعات الاقتصادية لكل من البندقية وجنوة وما حققتـه المـدينتان مـن نجاح. واستمدت كلاهما ثروتيهما من خلال وضعها الوسيط بـين ثـروات آسيا، والطلب عليها داخل أوروبا. وقامت المدينتان بالتجارة مـع المحطـة الغربية الأخيرة للتجارة الأسيوية فى غرب آسيا ابتداء من البحر الأسود عبر الشرق إلى مصر. وكانت هذه هى الإرهاصة الاولى للتوسع الأوروبى فـى المحيط الأطلسى ثم بعد ذلك الدوران حول أفريقيا وصولا إلى الهند، ومرورا منه إلى الأمريكتين بحثا أيضا عن آسيا. والمعروف أن جـدالا طـويلا دار بشأن أسباب رحلة كل من كولومبوس عام 1492 وفاسـكو دا جامـا عـام

1498. ولكن هذين الحدثين لم يأتيا مصادفة. وعلى الرغم من كل مـــا قيـــل فإن كولومبوس "اكتشف" أمريكا لأنه خرج باحثا عن أسواق وذهـــب آســـيا. حدث هذا فى وقت تزايد فيه نقص سبائك الذهب وما ترتب عليه من ارتفاع سعر الذهب فى السوق العالمية الأفرو- أوراسية. ولهذا بدا المشروع جـــذابا ويبشر بامكانات مربحة (وهو ما ثبتت صحته). ويقول فى هذا الصدد عـــالم الدراسات النقدية والمعترف به من الجميع جون داى ما يلى:

"قادت مشكلة (نقص العملات النقدية) على المدى الطويل إلى حلهـــا. ذلك أن ارتفاع أسعار سبائك الذهب وما ترتب عليه من انكماش. الأرصـــدة، يفسر إلى حد كبير تكثيف الآمال فى العثور على معدن نفيس فى كل أنحـــاء أوروبان كما يفسر البحث عن تقنيات جديدة لاستخراج وتنقية هذا المعـــدن. ولقد كانت "حمى الذهب" الحادة فى القرن الخامس عشر هى القـــوة الدافعـــة وراء الاكتشافات الكبرى التى قد تنتهـــى بـــأغراق لاقتـــصاد الأوروبـــى، المتضور جوعا للنقود، بـــالكنز الامريكـــى مـــع فجـــر العـــصر الحـــديث (داى 1987 – 63)

علاوة على هذا فإن وصول شبه جزيرة أيبيريا إلى هذا الكنـــز لـــم يعقبه فى الاساس التوسع الإسلامى وتقدم العثمانيين واستيلائهم على الآستانة عام 1453 حسب الزعم السائد. وإنما العائق الأهم على الأرجح هو المنافسة بين البندقية وجنوة على طرق التجارة على شرق المتوسط، ومصالح جنـــوة فى شبه جزيرة ايبيريا، ومحاولتها تطويق قبضة البندقية الخانقة على التجارة عن طريق مصر. وتؤكد ليندا شافر (1989) أن هذه هـــى اهميـــة ودلالـــة الملاحظة التى لا يمل من تكرارها البرتغالى توم بيرييس إذ يقـــول "إن مـــن يسيطر على ملقا يقبض بيديه على رقبة البندقية". ولنتذكر أن كولومبوس كان من جنوة وعرض خدماته أول الأمر على البرتغال لكى يفتح طريقا جديـــدة نحو الشرق، ولكنه أخيرا فقط ارتضى رعاية أسبانية.

ومع هذا كله، فأيا كانت الحوافز المباشرة التى حفزت إلى رحلتى كولومبوس وفاسكو داجاما ثم من بعدها رحلة مجلان ورحلات آخرين فإنهم جميعا يحركهم نبض أوروبى مشترك على نطاق واسع وراسخ منذ زمن. ويؤكد هنا كى. إم. بانيكار (1959 – 21، 22) أن السبيل الوحيد لكى ندرك الدلالة الكاملة لوصول داجاما إلى كالكوتا هو أن نضع فى تقديرنا أن وصوله يعنى تحقق حلم عمره مائتا عام، وجهد متصل عمره خمس وسبعون عاما. لقد كان حلما مشتركا بين كل التجاريين من أبناء البحر المتوسط باستثناء أبناء البندقية. وكان الجهد أساسا للبرتغال". ومع هذا يورد سى . آر. بوكسر (1990 – المقدمة) وثيقة برتغالية رسمية يرجع تاريخها إلى عام 1534 تشير إلى أن "كثيرون.... يقولون إن الهند هى التى اكتشفت البرتغال". وسوف تتاح لنا مناسبة أخرى للتفكير فى المشروع الأوروبى الخاص بآسيا فى الأبواب التالية. ولكن سنشرع الآن فى فحص بعض النتائج.

المقايضة الأمريكية ونتائجها:

ثلاث نتائج أساسية ترتبت على رحلتى 1491 ، 1498 وما تبعها من هجرة وعلاقات تجارية جديرة كلها بأن تحظى باهتمام أكبر من مجرد الإشارة الموجزة. النتيجتان الأوليان هما "المقايضة الأمريكية" للجراثيم والجينات و"الأمبريالية الإيكولوجية Ecological imperialism كما سماها ألفريد كروسبى (1972، 1986). ذلك أن الجراثيم التى حملها الأوروبيون معهم كانت حتى ذلك الحين أهم أسلحتهم لاحتلال البلاد. لقد كانت أشد أسباب الخراب فى العالم الجديد حيث لم تكن لدى سكانه مناعة ضد جراثيم الأمراض التى حملها معهم الأوروبيون. ووصف هذا الخراب كثيرون من بينهم كروسبى (1972، 1986) ووليام ماكنيل فى كتابه "الأوبئة والناس" (1977). إن معظم سكان القبائل الاصليين فى منطقة الكاريبى تم القضاء عليهم فى أقل من خمسين عاما. انتشرت على القارة جراثيم الأمراض

وانتقلت بسرعة تنشر الخراب بأسرع من جحافل القوات الغازية تحت قيادة كورتيز وبيزارو اللذين وجدا أن مرض الجدرى الذى حملته القوات معها عند شاطئ البحر سبق مسيرتهم إلى داخل البلاد. وحملوا معهم أيضا أعشابا ضارة وحيوانات جديدة وعملت كلها على نشر الدمار ولكن على نحو أبطأ من الجراثيم.

ترتبت نتائج مدمرة فى العالم الجديد للأمريكتين. ونذكر أن شعوب حضارتى الأزتيك Aztec والمايا Maya فى وسط الأمريكتين نقص عددهم بحلول عام 1650 من حوالى 25 مليون نسمة إلى 1.5 مليون نسمة. وأصاب حضارة الإنكا بالإنديز Andean inca ما أصاب الآخرين من دمار، إذ نقص عدد السكان من حوالى 9 مليون نسمة إلى 600.000 نسمة (كروسبى – 1994، 22). وفى أمريكا الشمالية أيضا حملت طلائع الوافدين الأوروبيين إليها الجراثيم حوالى عام 1616- 1617 التى حصدت السكان الأصليين ومحتهم من الوجود حتى قبل أن تصل الاعداد الكبرى من المستوطنين الجدد. ويذهب أحد التقديرات للأثر النهائى للأوروبيين فى الولايات المتحدة إلى أنه أدى إلى خفض السكان الأصليين من 5 مليون نسمة إلى 600.000 نسمة قبل أن يستعيدوا قدرتهم على الزيادة ثانية. وتذهب بعض التقديرات إلى أن إنخفاض السكان فى العالم الجديد بلغ إجماليه من 100 مليون إلى حوالى 5 مليون نسمة (ليفى – باكى Livi-Bacci 1992 ، 15).

وهذا هو ما حدث أيضا فى المناطق الرعوية داخل أسيا، إذ أن الجراثيم التى حملها الجنود والمستوطنون كانت تحفز تقدم الروس عبر سيبيريا شأن أسلحتهم التى يحملونها. ويلحظ كروسبى (1994 – 11) أن "ميزة الحرب الجرثومية كانت (ولا تزال) ميزة يتمتع بها سكان المناطق ذات الكثافة السكانية العالية فى حركتهم للهجرة إلى مناطق الندرة السكانية". ولكن

نجد من ناحية ثانية ان انتقال الجراثيم داخل أفرو- أوراسيا لم يسبب نقصا سكانيا كبيرا بالقياس إلى ما حدث من نقص سكانى فى الأمريكتين والذى بدا مع الاتصالات الجديدة عبر الأطلسى. والسبب بطبيعة الحال هو الحصانة التى تتمتع بها شعوب أفرو- أوراسيا والتى توارثوها عبر أجيال كثيرة بفضل الاتصالات التبادلية سواء قبل الغزو والهجرة، وكذا من خلال أعمال التجارة على مدى أزمنة طويلة. ونقول بالمثل إن الطاعون الأسود أحدث أثراً أكبر نسبيا فى أوروبا. وكان ذلك انعكاسا لحالة العزلة والهامشية التى تعيشها أوروبا داخل أوراسيا.

ولم تقتصر المقايضة الأمريكية للجينات على البشر فقط بل اشتملت على الحيوانات والخضروات كذلك. لم يقدم الأوربيون أبناء العالم القديم أنفسهم فقط بل أدخلوا معهم الكثير من الأنواع الجديدة من الحيوانات والخضروات إلى العالم الجديد. وأهم هذه الحيوانات، وإن لم تكن الوحيدة، هى الخيل (والتى كانت موجودة هناك من قبل ولكنها انقرضت) والماشية والأغنام والدجاج والنحل. وحمل الأوروبيون معهم من أنواع الخضروات الكثير من بينها القمح والشعير والأرز واللفت والكرنب والخس. وأحضروا أيضا الموز والبن علاوة على السكر الذى حملوه لاغراض عملية وإن لم نقل وراثية كذلك. وأصبح السكر عنصرا مهيمنا فى كثير من اقتصادات المنطقة بعد ذلك.

ومن خلال هذه المقايضة الأمريكية أسهم العالم الجديد بدوره بالكثير الذى قدمه إلى العالم القديم. مثال ذلك أنواع من الحيوانات منها الديك الرومى، وخضروات عديدة أسهمت أنواع كثيرة منها فى زيادة المحاصيل وتغيير أنماط الاستهلاك، وتلاءمت مع الحياة فى أنحاء كثيرة من أوروبا وأفريقيا وآسيا. ونذكر هنا البطاطا، والقرع والفول، والبطاطس والأرز التى أعطت غلة كبيرة جداً وكشفت عن إمكانية الحياة والبقاء فى أوروبا والصين

لما تتمتع به من قدرة على الحياة فى ظروف مناخية قاسية على عكس محاصيل أخرى. وبلغ تأثيرها المطلق، وربما النسبى أيضا، أقصاه على المحاصيل الجديدة فى المناطق السكانية ذات الكثافة العالية فى الصين، إذ أسهمت محاصيل العالم الجديد فى مضاعفة الأراضى الزراعية وفى زيادة السكان إلى ثلاثة أمثال. (شافر 1989 -13). وبلغت زيادة البطاطا رقما قياسيا فى الصين خلال ستينات القرن السادس عشر كما أصبح الأرز محصولا غذائيا رئيسيا خلال القرن السابع عشر(هوينج تى 1959 – 186). كذلك أصبحت البطاطس والتبغ وغيرهما من غلال العالم الجديد محاصيل مهمة. وسوف نلحظ فيما يلى أن الزيادة السكانية المترتبة على هذا كانت فى الصين وفى كل آسيا أكبر كثيرا مما كانت فى أوروبا. ونجد اليوم أن 37 بالمائة من الغذاء الذى يأكله الصينيون هو من أصل أمريكى (كروسبى 1996 – 5). وأصبحت الصين اليوم هى الدولة الثانية فى العالم، بعد الولايات المتحدة الأضخم انتاجا للأرز؛ كذلك فغن 94 بالمائة من المحاصيل الدرنية التى تنمو فى العالم اليوم ترجع أصولها إلى العالم الجديد (كروسبى 1994-20). وتعزز الوجود البشرى فى أفريقيا وطالت الحياة بفضل نبات الكاسافا والذرة علاوة على عباد الشمس والعديد من أنواع نبات الجوز والطماطم والفلفل الحار. وأصبحت أفريقيا أيضا مصدراً رئيسياً للكاكاو والفانيليا والفول السودانى والاناناس وهى جميعها من منشأ أمريكى.

وطبيعى أن النتيجة الثالثة المترتبة على المقايضة الأمريكية هى مساهمة العالم الجديد بالذهب والفضة فى أرصدة العالم، وتدفقات النقود. وأدى هذا الإسهام يقينا إلى بث روح جديد للنشاط الاقتصادى وللتجارة فى اقتصاد العالم القديم ابتداء من القرن السادس عشر فصاعداً. ودرسنا فى الباب الثالث هذه التدفقات، وإن كنا عرضنا بعض نتائجها فى مجال التدفقات والموازنات التجارية فى الباب الحالى.

بعض القسمات المهملة فى الاقتصاد العالمى:

قسمات عديدة تميز الشبكة التجارية العالمية فيما بين الأقاليم تستحق تعليقا أوليا خاصا (على الرغم من أنها لن تحظ فى هذا الموجز بالاهتمام الكافى الذى هى جديرة به فى الواقع). وهذه القسمات هى: الإقليمية، Regionalism والمهجر التجارى Trade diaspora والتوثيق والايكولوجيا.

إن تحديد "الاقاليم" فيما يلى – "الأمريكتان" و"أوروبا" و"الصين"– هو من ناحية مواضعة تحكمية ملائمة ومفيدة، وهو من ناحية أخرى تعبير عن واقع. وهذا هو ما يؤكده كل من لويس وويجين Wigen (1997) فى كتابهما "أسطورة القارات". لقد كانت هناك ولا تزال أقاليم في العالم تميزت بأن تقسيم العمل وكثافة العلاقات التجارية داخل حدودها" أكبر مما هما عبر هذه الحدود أو فيما بينها. والقول بأن كثافة العلاقات التجارية "الداخلية" أكبر من "الخارجية" قد يكون مرجعه إلى عوامل جغرافية (الجبال أو الصحراء أو البحار التى تفصل فيما بينها ومن ثم تحدها) وعوامل سياسية (هدف وكلفة الأمبراطوريات والمنافسة بين بعضها البعض)، وعوامل ثقافية (روابط عرقية / أو دينية ولغوية). وعوامل أخرى أو أى مجموعة مشتركة منها. ويعتمد تعيين حدود التجمع على الغرض والتغييرات من حين إلى آخر، والذى قد يحدث فجأة أحيانا. وقد تكون "الوحدة" أو "الجماعة" الإقليمية فرداً أو نواة أو أسرة منتشرة أو قرية أو مدينة أو "اقليماً محليا أو مجتمعاً" أو بلداً أو منطقة إقليمية (المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط أو منطقة تؤلف عالما "World" region (الأمريكتين وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادى). وإن مجرد ذكر هذه الأمثلة يوضح لنا كيف أن هذه الوحدات الإقليمية أسئ تعريفها (والحقيقة أنها غير قابلة للتعريف) وتتسم بالسيولة، كما توضح لنا مدى التعسف فى تحديدها. ويفيد هذا الأسلوب أيضا

فى تأكيد أن الروابط الداخلية فى الأقاليم أيا كانت كثافتها ليست عقبة تحـــول دون قيام روابط فيما بين الاقاليم. والحقيقة أن ما هو قـــائم داخـــل أو بـــين الأقاليم إنما هو دالة على الكيفية التى نبدأ بها لتحديد معنى الإقليم أو الأقاليم. وإذا كان العالم "اقليما" إذن فإن جميع العلاقات هى علاقات بينيـــة متبادلـــة. وبالمثل فإن تأكيد أن هناك، أو كان هناك، نظام / اقتصاد عالمى لا ينفى أنه الآن أو كان، مؤلفا من وحدات إقليمية. ولكن الأمر فى جميع الأحوال رهـن بأين وماذا ومتى كانت هذه الأقاليم قائمة؟.

لذلك فإن القول ما إذا كانت الأمريكتان أو أوروبا أو جنوب شـــرق آسيا أو الصين "أقاليم"، أم لم تكن كذلك خلال فترة دراســتنا 1400– 1880 إنما هو رهن تحديدنا لمعنى الإقـيم. والـــشئ اليقينـــى أن التجـــارة داخـــل الأمريكتين، ناهيك عن الرابطة الثقافيـــة وعلاقـــات الاتـــصال المباشـــر أو العلاقات السياسية، إنما كانت بين غالبية "الاقاليم الفرعية" فى نصف الكـــرة الغربى أقل منها بين هذا الإقليم أو ذاك أو بين كل اقلـــيم فرعـــى وآخـــرز وكانت العلاقات بين بعض أجزاء أوروبا وبعضها البعض أقل من علاقاتهـــا مع شعوب ومناطق فى الأمريكتين وآسيا. وربما نجد من ناحية أخـــرى أن الغالبية العظمى من المناطق الرئيسية (أو ربما المناطق الفرعية؟ فـــى شـــبه القارة الهندية أو داخل الصين لها نشاط تجارى بين إقليمـــى داخـــل الهنـــد أو داخل الصين (وأيضا خارج الحدود المتغيرة لإمبراطوريتى المغول وأسرة كنج) أكثر كثافة من نشاطها التجارى مع أجزاء أخرى من العالم. (فيما يلـــى بعض الملاحظات بشأن تجارة الهند داخل الاقاليم وفيما بين الأقاليم ويجـــدها القارئ أيضا مبينة على الخرائط). ولكن أجزاء من جنوب شرق آسيا خاصة مانيلا وملقا وأيضا عدن وهرمز فى غرب آسيا، كانت مراكز تجارية لتوزيع السلع. وكانت علاقاتها التجارية خلال القرنين السادس والسابع عـــشر مـــع

كثير من أنحاء العالم أعظم من علاقاتها، والتى لا وجود لها فى واقع الأمر، مع أراضيها الداخلية "الإقليمية" النائية عن الساحل.

وقسمة أخرى بارزة ووثيقة الصلة مميزة للتجارة بين الأقاليم فى الاقتصاد العالمى هى التاجر المغترب وتجارة المهجر. لقد كان لهذين أدوارهما المهمة فى تيسير التجارة خلال العصر البرونزى. وكان لهما هذا الدور يقينا فى مطلع العصر الحديث. ولا يزال دورهما ممتدا حتى اليوم. وشاهدنا على هذا التاجر "الصينى" عبر البحار الذى يستثمر داخل البلاد، واليابانى المغترب والجاليات الأمريكية، بل وصحفهم "المحلية" مثل "انترناشنال هيرالد تريبيون" وهى دورية تحمل جنسية الولايات المتحدة الأمريكية وتصدر فى باريس، وتصدر منها الآن أكثر من عشر طبعات فى مختلف أنحاء العالم.

وكانت ملقا، خلال الفترة موضوع الدراسة، عامرة بالتجار، وكان أغلبهم تجارا مغتربين. وجدير بالذكر أن بيريس أحصى حوالى أربع وثمانين لغة مختلفة كانت لغات الحديث بينهم. ولعل تجار ماهاراتشى Maharatshi Merchants من كامبالى وسورات كانوا الأكثر عدداً فى ملقا. ولكنهم كانوا أيضا مقيمين دائمين – هذا عدا الوافدين الموسميين – فى عشرات المدن الموانئ فى جنوب شرق، وجنوب غرب آسيا. وبلغ عدد المقيمين الصينيين فى مانيلا حوالى 30000 خلال القرن السابع عشر وكانوا قوة دفع لتجارة الصين من الخزف والفضة عبر المحيط الهادى. ووفد تجار أرمنيون من بلادهم فى غرب آسيا الوسطى التى لا تطل على البحر، واقاموا مركزا لتجارة المهجر فى منطقة غير ساحلية داخل مدينة اصفهان الفارسية الصفوية؛ واستخدموا هذا المركز للاتجار عبر كل أنحاء آسيا. وأصدر هؤلاء فى امستردام كتيبا باللغة الأمرنية عن الخبرة الفنية لنشاطهم. وواصل التجار العرب واليهود جهودهم التجارية فى كل أنحاء العالم على نحو ما

كانوا يعملون على مدى ألف عام على الأقل ولا يزالون حتى اليوم. ولم يكن سكان نيوانجلاند يبحثون فقط عن موبى ديك وعن الحيتان فى مختلف أنحاء العالم، بل نشطوا فى مجال تجارة الرقيق فيما بين أفريقيا والكاريبى، واعتادوا بانتظام خوض مغامراتهم التجارية قرب ساحل مدغشقر. وهاجر عبر البحار الآلاف إن لم نقل الملايين من الصينيين- دعك من ذكر التجار المسلمين المغتربين الذين صبغوا جنوب شرق آسيا "بطابع هندى". واستمرت وسط آسيا، مثلما كانت منذ زمن سحيق، منطقة مفترق طرق لعبور التجار الطوافين وغيرهم من المهاجرين.

ومن دواعى السخرية أن الدلائل الوثائقية التى لا تزال موجودة عن تجارة آسيا تأتينا من شركات أوروبية خاصة سجلت فقط، بطبيعة الحال ما كان يهمها حسب مصالحها التجارية أو غيرها، مع أولوية ما يتعلق بتجارة المهجر. لذلك فإن القسط الأكبر من هذه الدلائل عن التجارة والانتاج فى آسيا أفسدته الرؤية الأوروبية المنحازة. وهذا هو الوضع بوجه خاص بالنسبة للاقتصاديات الداخلية وتجارة القوافل عبر القارات التى لم يكن يتصورها الأوروبيونن ولكن ثمة ما يدعونا إلى الاعتقاد بأنها كانت مهمة تماما شأن التجارة البحرية ومكملة لها طوال هذه الفترة حتى عام 1800.

وكان لكل هذا التطور أثار أخرى بعيدة المدى، والتى تسميها الدراسات المعاصرة الأمبريالية الإيكولوجية أو الخضراء. ومن أهم النتائج المترتبة على هذا إزالة مساحات شاسعة من الغابات سواء لتوفير أراض جديدة لزراعة المحاصيل أو لتوفير أخشاب لصناعة السفن وغير ذلك من أعمال التشييد والبناء بل، وهو أكثر إسرافاً وتبديداً، لاستخدامها وقوداً لصهر خام المعادن وتكريرها أو بغير ذلك من مستلزمات الوقود (شو Chew 1997). ونجد من ناحية أخرى أن زراعة البطاطس والأرز خففت الضغط على أراض كانت أكثر ملاءمة لحاصلات أخرى. ووجدت أوروبا مدداً لها

من السعرات الحرارية عن طريق سكر العالم الجديد؛ إذ لم يكن متوافرا لديها ما يفى بحاجتها. وطبيعى أن وفرت واردات القمح واللحوم من العالم الجديد فى مرحلة تالية الغذاء اللازم للملايين الأوروبيين، وهيأ لهم هـذا الوضـع الفرصة لاستخدام أراضيهم الشحيحة لأغراض أخرى، مثلما حدث بالنسبة لاستيراد القطن الذى حل محل صوف الأغنام. وهكذا بقيت للأغنام المراعى المسورة تتغذى على عشبها. وسوف نعود ثانية إلى موضـوع الامبريالية الإيكولوجية فيما يلى وفى الباب السادس.

التقسيم العالمي للعمل والموازين التجارية

طبيعي أن طرأت على العلاقات بين الأقاليم بعض التحولات الفجائية والفريدة قياسا إلى عصرها، خاصة بعد أن أدمج الأوروبيون الأمريكتين، وما ترتب على هذا من تنامي مشاركة أوروبا في التجارة الأفروأوراسية والعالمية ابتداء من القرن السادس عشر فصاعداً. وحدثت أيضاً في سياقات أخرى هامة تغيرات دورية، درس بعضها فرانك (1978، 1994، 1995) وفي الباب الخامس فيما بعد. علاوة على هذا بدأ صعود أوروبا على طريق الهيمنة في نهاية القرن الثامن عشر وهو ما ندرسه تحليليا في الباب السادس. ولكن مع هذا كله ظل نمط التجارة العالمية والتقسيم العالمي للعمل ثابتا بطريقة ملحوظة، وكشف عن تطور مطرد موضوعيا، وإن كان دورانيا، على مدى قرون، إن لم نقل آلاف السنين (على نحو ما تم في دراسة الفترة السابقة على عام 1400 عند جيلز وفرانك 1992، وكذلك عند فرانك وجيلز 1993). وحدث يقينا اتصال كاف خلال الفترة من 1400 – 1800 بحيث يكشف لنا عن طبيعة النمط الذي نعرض له فيما يلي.

رسم خريطة للاقتصاد العالمي:

نقدم فيما يلي عدداً من الخرائط قرين مفاتيح علاماتها ورموزها، وتتضمن رسوما تخطيطية وغير كاملة، وموجزاً للتقسيم العالمي للعمل وشبكة التجارة العالمية مع بيان حالات التوازن واختلال التوازن. وتبين كذلك كيف أمكن تسويتها عن طريق تدفقات النقود في الاتجاه المقابل. ويبدو أن الأوفق استخدام الخرائط لتحديد بعض التنوعات الكبرى من السلع– بما في ذلك الكثير من سلع الجملة مثل الأرز – والتي كان تبادلها عبر شبكة تجارية مركبة بواسطة التقسيم العالمي للعمل خلال الفترة من 1400 حتى 1800. وتعرض الخريطة 2–1 صورة عامة للاقتصاد العالمي، وهي

صورة تخطيطية إلى أقصى حد، وتشمل على أقل قدر من التفاصيل. واخترت مسقطا كوكبيا "شمالى / قطبى" كى يسمح لى بعرض صورة تمثيلية موجزة للتجارة المحيطة بالكوكب والتى تتضمن بوجه خاص عمليات شحن الفضة عبر المحيط الهادى على متن سفن الغليون التابعة لمانيلا. وحرى بالقارئ أن يدرك أننا، توخيا للتبسيط والتوضيح، عرضنا جميع طرق التجارة فى هذه الخريطة وفى الخرائط التالية بصورة تخطيطية فقط. ونحن لا ندعى أنها دقيقة على الرغم من الجهود التى بذلناها لكى تعكس الحقائق الجغرافية الكوكبية والإقليمية كما كانت فى الواقع بالقدر الذى يسمح به التمثيل التخطيطى. علاوة على هذا، وعلى نقيض عنوان هذا الكتاب ورسالته، فإن الخريطة الكوكبية 2 – 1 مثل الخريطة 3 – 1 ليست ملائمة تماما مع آسيا كما كانت أود. وسبب ذلك أن رسام الخرائط فى قسم الجغرافيا بالجامعة فى غرب كندا لم تكن لديه خريطة أقل درجة من حيث اعتمادها على النظرة المركزية الأوروبية وتكون دليله فى رسم التصميم المطلوب بالكمبيوتر. هذا علاوة على أن برامج رسم الخرائط التى فى حوزته ليست كافية تماما بحيث تفى بما أطلبه وأنسج على منوالها خريطة ملائمة بالنسبة للشرق. وهذا أيضا مثال آخر عن مدى الصعوبة، وكذلك على مدى الضرورة التى تدعونا إلى التوجه شرقا. ويكشف تمثيل اليابسة والمسافات بين الأقاليم عن مشكلات مرتبطة ببعضها. مثال ذلك أن الهند تبدو أصغر، كما تبدو الأقاليم الواقعة شمالها وجنوبها أكبر نسبيا مما هى فى الواقع.

وتعرض الخرائط الإقليمية ومفاتيحها بتفصيل أكثر الطرق التجارية الكبرى داخل الاقاليم وفيما بينها. وتمثل الخريطة 2–2 منطقة الاطلسى وتشتمل على الأمريكتين وأفريقيا وأوروبا مع بيان التجارة الثلاثية فيما بينهم والتى ذاعت شهرتها، علاوة على عمليات الشحن المهمة للفضة عبر الأطلسى من الأمريكتين إلى أوروبا. وتتداخل الخريطة 2 –3 مع سابقتها

وتوضح الطريقين التجاريين الرئيسيين بين أوروبا وغرب وجنوب ووسـط آسيا. وكلاهما حول رأس الرجاء الصالح فى جنوب أفريقيا وعبر البلطيـق والبحر الأحمر والخليج الفارسى. وتوضح الخريطة 2 – 4 استمرار هـذين الطريقين التجاريين الرئيسيين بين الشرق والغرب عبـر المحـيط الهنـدى (وبحر العرب) الذى ربطه تجارته البحرية فى شرق أفريقيا بجنوب وجنوب شرق آسيا. ولكن الخريطة نفسها توضح كذلك بعض طرق القوافـل البريـة المهمة عبر أجزاء من غرب ووسط آسيا وفيما بينهما وجنوب آسيا. وسيؤكد الكتاب فيما يلى كيف أن هذه الطرق كانت مكملة أكثر منها منافسة للطـرق البحرية. ويتطابق جزئيا ايضا الجزء الغربى مـن الخريطـة 2 – 5 مـع الخريطة السابقة غير أنه يبرز الطريقين الرئيسيين لخليج البنغـال وجنـوب بحر الصين اللذين يصلان بين الهند وجنوب شرق آسيا واليابان والـصين، كما يبرز ارتباطهما بالتجارة عبر المحيط الهادى فى مانيلا. ولكن من أهدافنا أيضا تأكيد التجارة البحرية والبرية بين الأقاليم الهندية المختلفة مثل البنجاب وجوجارات ومالابار وكوروماندل والبنغال، وكذلك الطريق البرى الذى يغفله الباحثون عادة ويصل بين الصين وبورما وسيام وفيتنام فى جنوب شرق آسيا وكذلك مع الهند.

ووضعنا هذه الخرائط الإقليمية الأربعة لكى نوضح أيـضا مظـاهر اختلال الميزان التجارى فيما بين الأقاليم وكيفية تغطيتها بشحنات من سبائك الذهب والفضة. لذلك فإن هذه الخرائط تمثل الطرق التجارية للسلع بخطـوط متصلة والتى تحمل الأرقام من 1 إلى 13 وقرينها المفـاتيح الخاصـة بهـا والمرقمة، ومكتوب أهم السلع التجارية على طول كل طريق من هذه الطرق الرئيسية. وكان العجز التجارى المزمن، الناجم عن نقص صـادرات الـسلع وعدم كفايتها لتغطية الواردات من سلع أخرى يتعين سداده وموازنتـه عـن طريق صادرات مقابلة من السبائك أو العملات الذهبية أو الفضة فى الغالب.

ويؤكد هذا الباب والباب التالى (عن النقود) غلبة تدفق الفضة فى اتجاه الشرق- والربح الناجم عن تصدير سبائك الفضة أو العملات الفضية ذاتها- لموازنة العجز التجارى الذى كانت تعانى منه غالبية الأقاليم الغربية فى معاملاتها التجارية، مع أقاليم الشرق البعيدة. وتمثل الخريطة 2 -1 وهى خريطة كوكبية عامة هذا التدفق المؤلف من فضة أساسا بأسهم تشير ناحية الشرق فيما عدا أسهم تشير ناحية الغرب خارجة من الأمريكتين واليابان إلى الصين ومرسومة فوق خطوط تجارة السلع.

وتستخدم الخرائط الإقليمية اصطلاحا مغايراً: تدفقات الفضة واتجاهاتها تمثلها خطوط مؤلفة من شرطات؛ وتدفقات الذهب تمثلها خطوط منقطة موازية للخطوط المصمته والمرقمة التى تمثل السلع. لذلك فإن السهم المتجه شرقا على خط مؤلف من شارطات لصادرات الفضة يشير ايضا إلى غلبة فائض الصادرات السلعية فى اتجاه عكسى، من الشرق إلى الغرب على امتداد الخط المصمت الموازى والممثل لطريق السلع التجارية. ونذكر بوجه خاص أن جميع الواردات الأوربية تقريبا من الشرق كان يتم سداد قيمتها بصادرات أوروبية من الفضة (الأمريكية). وهذا ما تمثله الخطوط المؤلفة من شرطات مع أسهم متجهة شرقا بين غرب أوروبا وبحر البلطيق وكذلك غرب آسيا؛ ومن هذه الأقاليم على التتابع إلى جنوب وجنوب شرق آسيا ثم بعد ذلك شرق آسيا الذى تمثله أساسا الصين. وكانت هذه المناطق هى بالوعة أو وعاء التجميع الذى تصب فيه حوالى نصف فضة العالم. وهذا ما سوف نوضحه فى الباب الثالث الذى يعرض خريطة منفصلة عن الانتاج والتدفقات الرئيسة من الفضة فى العالم.

وناقشنا أيضا فى هذا الباب التجارة العالمية متعددة الاطراف حول الكوكب إقليما إقليما. وبدأنا بالأمريكتين متجهين شرقا لنحيط بالكوكب. وسنلحظ ونحن نتتبع كل إقليم من الاقاليم الرئيسية فى العالم، بعض

الخصائص المميزة لكل إقليم، وكيف تدخلت هذه الخصائص وساعدت في نشوء علاقاتها مع الأقاليم الأخرى، خاصة ما يقع منها مباشرة في الغرب والشرق.

وكان الميزان التجارة لصافي صادرات السبائك والعملات الذهبية و/ أو الفضية بالسالب، أو يشير إلى عجز الميزان ربما باستثناء بعض الحالات التي يكون فيها المصدر هو المنتج أيضاً ومصدر تجاري للمعادن النفيسة (مثال ذلك الفضة الأمريكية واليابانية والذهب الأفريقي والجنوب شرق آسيوي). لذلك فإن سجلات شحن وإرسال السبائك و/ أو العملات تعطينا أوضح دليل متاح عن العجز والفائض التجاريين فيما بين الأقاليم. وتبين لنا كيفية تسويتها وموازنتها. ولكننا لسوء الحظ لا نعرف غير القليل عن الكمبيالات وخطابات الائتمان وغيرها من الصكوك الائتمانية التي كانت دون شك مستعملة على نطاق واسع.

وفي هذا العرض سيكون بياننا موجزا نسبيا عن أوروبا والأمريكتين بل وأفريقيا، وذلك للأسباب القوية التالية: أولاً، وكما لاحظنا فيما سبق، فإن وزنهم الاقتصادي ومشاركتهم وأهميتهم في الاقتصاد العالمي (فيما عدا ما يخص الدور الاستثنائي للأموال الأمريكية التي وزعها الأوربيون) كانت أقل كثيراً من مثيلاتها في العديد من الأقاليم الأخرى في العالم وبخاصة أقاليم شرق وجنوب آسيا، وربما أيضا جنوب شرق آسيا وغربها. ثانياً، أن الأدبيات المتاحة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية أفاضت فيما سجلته وفيما أعطته من اهتمام بالنسبة لأوروبا والأمريكتين وبالنسبة لعلاقة أفريقيا بهما بما لا يتناسب مع أهميتها النسبية الضئيلة في الاقتصاد العالمي قبل 1800. علاوة على هذا فإن قدرا هائلا من الأدبيات (ومنها فرانك 1978) تمت كتابته من منظور مسرف في نزعته المركزية الأوروبية. وهذا هو ما يهدف الكتاب الحالي إلى العمل على تصحيحه وإبداله.

لذلك يبدو لنا أن الشئ الوحيد الصحيح والملائم هو أن نركز على تلك الأقاليم الأخرى وعلاقاتها التى أهملها الباحثون دون اعتبار لوزنها وأهميتها فى الواقع والحقيقة. وليس معنى هذا بطبيعة الحال أن جهدنا المتواضع هنا بوسعه أن يصحح الأخطاء التى وقعت. والسبب الثالث لإيجاز البيان عن أوروبا والأمريكتين وأفريقيا، هو أن هدفى هنا ليس أساسا تصحيح الاخطاء عن طريق دراسة مختلف "الأقاليم" ذلك لأن تحديدها أمر تعسفى كما أشرنا سابقا. إنما الهدف الأهم هو إثبات التغيرات التى طرأت على العلاقات بين هذه الأقاليم وطبيعة ونوع هذه التغيرات ونوعها.

ومن ثم فإن الهدف الحقيقى والسبب الرابع لاختياراتنا فيما يلى هو أن نضيف أساسا يكون ركيزة لبحث بنية ودينامية الاقتصاد العالمى والنظام العالمى باعتبارهما كلا واحداً شاملاً. وأعود لأؤكد ما سبق أن ذكرته مرارا وهو أن الكل (الذى هو أكثر من مجموع أجزائه) والذى هو أكثر من أى شئ آخر، هو الذى يحدد الطبيعة "الداخلية" لأجزائه وعلاقاتها "الخارجية" بين بعضها البعض ، وهكذا نشرع فى بياننا التاريخى حول العالم فى ثمانين صفحة متجهين أساسا نحو الشرق ونحن نطوف حول العالم بادئين بالأمريكتين ولكن دون أن ننسى للحظة هذا المنظور الشمولى.

الأمريكتــان

درسنا فيما سبق الأسباب الداعية إلى "اكتشاف" الأمريكتين ودمجهما فى الاقتصاد العالمى، وأثر ذلك على شعوبهما الأصليين ابتداء بنقص عـــدد السكان إلى ما يشبه درجة الانقراض من 100 مليون نسمة إلـــى 5 ملايـــين نسمة – وكانت الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لبقية العالم هـــى مـــساهمة الأمريكتين بنباتات جديدة، وتصدير محاصيل زراعية، ومن ثم بطبيعة الحال انتاج وتصدير الذهب أول الأمر ثم كميات ضـــخمة مـــن الفـــضة. وبـــدأت صادرات الذهب مع "الاكتشاف" فى عام 1492، وصادرات الفضة بكميـــات كبيرة مع منتصف القرن السادس عشر. ودار جـــدال طويـــل حـــول مـــدى انخفاض أو تناقص أو زيادة الانتاج أو الصادرات الأمريكية من الفضة خلال القرن السابع عشر. وايا كان الأمر فإن الانتاج والتجارة استمرا فى الزيـــادة خلال "أزمة القرن السابع عشر" إما على الرغم من (أو ربما بسبب) أن المال الأمريكى الذى تزودت به أوروبا أضحى حافزا ضعيفا، أو لأن أوروبا كانت لا تزال تحسن استخدام مواردها. ونعرف أن انتاج وتـــصدير الـــسبائك زاد ثانية (أو واصل صعوده) خلال القرن الثامن عشر، وكذلك الحـــال بالنـــسبة لانتاج وتجارة السلع الأخرى حول العالم.

والجدير بالذكر أنه على مدى هذين القرنين، بخاصة خـــلال القـــرن الثامن عشر تطورت التجارة "الثلاثية" المشهورة وتحولت إلى ملحـــق مهـــم للتجارة الأفرو– أوراسية وللتقسيم الاقتصادى للعمل فى العالم (أنظر خريطة 2 – 2). إذ كانت هناك بالفعل العديد من المثلثات المرتبطة ببعضها والعاملة عبر الأطلسى. وينسق المثلث لأهم الصادرات الصناعية الأوروبية وبخاصة البريطانية، بمافى ذلك الكثير من عمليات إعادة تصدير المنسوجات وغيرها من سلع الهند والصين إلى الأمريكتين وأفريقيا؛ والصادرات الأفريقيـــة مـــن

العبيد إلى الكاريبى وإلى المزارع التى تعتمد على العبيد فى شمال وجنوب أمريكا، وصادرات الكاريبى من السكر، وهى الأولى، وتليها صادرات شمال أمريكا من التبغ والفراء وغيرها من السلع التى يعاد تصديرها إلى أوروبا. وأصبحت أمريكا الشمالية والكاريبى وأفريقيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أهم الأسواق (التى لم تكن بعد متاحة فى آسيا) التى تصدر إليها أوروبا صناعاتها بما فى ذلك البنادق التى يتم تصديرها إلى افريقيا بوجه خاص لاستخدامها فى جمع الامدادات من العبيد. وقامت أوروبا أيضا بعمليات إعادة تصدير ضخمة من السلع الآسيوية وبخاصة المنسوجات الهندية إلى أفريقيا والكاريبى وأيضا إلى المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية.

ولكن كانت هناك مثلثات أخرى مرتبطة ببعضها، والتى تضمنت بوجه خاص المستعمرات الأمريكية الشمالية كمستوردين للسكر والمولاس من الكاريبى مقابل صادرات من الحبوب والأخشاب والمعدات البحرية وتصدير الروم إلى أوروبا والذى يتم انتاجه من المولاس المستورد. وتأتى بعد ذلك فى المرتبة من حيث أهمية التجارة الثلاثية التجارة القائمة على الشحن والخدمات المالية وتجارة العبيد. وأفاد إيراد هذا النوع من التجارة المستعمرين الأمريكيين لتغطية عجز ميزانهم التجارى مع أوروبا، ومن أجل تحقيق تراكم رأسمالى لهم. ونجد مادة وفيرة للغاية فى أدبيات التجارة عبر الاطلسى، وهى أكثر وفرة من الأدبيات المتعلقة بالتجارة عبر أفرو- أوراسيا وحولها على مالها من أهمية، وعلى الرغم من ضخامة كمياتها. ولكن هذه الأدبيات أغفلت إلى حد كبير بيان إلى أى مدى استمرت جانبية أمريكا الشمالية لتقوم بدورها كمحطة على الطريق التجارية إلى الشرق. والمعروف أن البحث المستمر عن ممر شمالى غربى يصل إلى الصين هو الذى حدد الجانب الأكبر من تاريخ كندا، والذى اعتبر بمثابة توصيلة وإضافة إلى

الولايات المتحدة وموقعها المتوسط. ونذكر هنا أن صحيفة حزب الأحـــرار الكندى نشرت فى عام 1873 ترحيبا بعقد اتفاق لإنشأ خط سكك حديدية يقوم "بنقل تجارة الهند والصين واليابان إلـــى مونتريـــال عبـــر أقـــصر طريـــق وبأرخص الأسعار الممكنة" (تايلور 1987 – 476).

أفريقيـــــا

كان سكان أفريقيا عام 1500 حوالى 85 مليون نسمة. ولكـــن ثبـــت تعدادهم عند 100 مليون نسمة بعد ذلك وعلى مدى حوالى قرنين ونـــصف حتى العام 1750 من بينهم حوالى 80 مليون و95 مليون نسمة من ســـكان جنوب الصحراء فى الحقبتين المذكورتين على التوالى (أنظر الجدولين 4-1، 4-2 فى الباب الرابع). وطبعى أن أسهمت الحروب والاتجار فى العبيد فى خفض عدد السكان خاصة الرجال منهم فى مناطق جلب الرقيـــق (ممـــا أدى إلى تغيير المعدلات لصالح المرأة، ولكن مع نقص فى خـــصوبة النـــساء). علاوة على هذا لم يكن الاسترقاق مقصورا على تجارة العبيد عبر الأطلسى من غرب وجنوب غرب أفريقيا، بل اشتمل على أعمـــال اســـترقاق داخـــل افريقيا ومن شرق أفريقيا إلى الأراضى العربية. ولكن الآراء السابقة التـــى تذهب إلى أن 100 مليون من العبيد تم تصديرهم عن طريق تجارة العبيـــد جرى مراجعتها منذ زمن طويل وخفضها إلى حوالى 10 مليون؛ ثم ارتفـــع الرقم ثانية إلى حوالى 12 مليون نسمة. وبهذا يظهر أن الأثر الـــديموجرافى المباشر لم يكن كبيرا جداً (باتريكماننج، بناء على اتصال مباشـــر). ولكـــن عسير القول بأنه كانت هناك آثار أكبر من ذلك وغير مباشرة على الرغم من أن النمو السكانى والاقتصادى الاجتماعى انخفض نسبيا قياسا إلـــى القـــرون السابقة. والشئ اللافت للنظر يقينا هو أن السكان الآفارقة ظلـــوا ثـــابتين لا يتغيرون بينما السكان فى معظم أنحاء أوراسيا انتشروا وتكاثروا. ويثير هذا

سؤالا عما إذا كانت أفريقيا بغض النظر عن دمجها بعد ذلك أكثر عزلة نسبيا عن القوى المختلفة فى العالم التى حفزت نمو الإنتاج والسكان فى مواقع أخرى (والتى أدت أيضا إلى إبادة القطاع الأكبر من سكان الأمريكتين).

وفى القرن الخامس عشر فاقت التجارة الداخلية فى أفريقيا التجارة الأفريقية الأوروبية العابرة للأطلسى (كورتن 1983 – 232). علاوة على هذا تزايدت التجارة عبر الصحراء خلال القرون التالية (أوستن 1990 – 312). واتجهت تجارة غرب أفريقيا للمسافات البعيدة، خاصة الذهب – نحو الشمال عبر الصحراء (خاصة، وليس فقط عبر طريق تيمبوكتو- فز (Timbuktu – Fez) إلى البحر المتوسط. (أنظر الخريطة 2 – 3) ووجدت هذه التجارة عنصرا مكملا لها، وليس بديلا عنها، فى التجارة البحرية حول السنغال وفى تجارة العبيد عبر الأطلسى وكلاهما من شمال غرب، وجنوب غرب أفريقيا.

معنى هذا أن مساهمة أفريقيا فى التجارة عبر الاطلسى لم تكن بداية لعلاقاتها التجارية البعيدة وتقسيم العمل فيها، ولا كانت بديلاً عن التجارة عبر الصحراء، وإنما على العكس من ذلك (وكما سوف نلحظ فيما يلى عند الحديث عن غرب آسيا وجنوبها، وجنوبها الشرقى، وشرقها) فإن التجارة البحرية الجديدة كانت بدلا من هذا عاملا مكملا بل وحافزاً للتجارة البرية العريقة والتى لا تزال قائمة. ويبدى فى هذا الصدد كارن موسلى (1992 – 536) ملاحظة صحيحة إذ يقول "إن التجارة الجديدة – على الأقل حتى القرن الثامن عشر ظلت من حيث الشكل والمحتوى امتداداً أساسياً للانماط الموجودة قبل ذلك. وعندما تم دمج المنطقة فى كل من النظامين التجاريين الصحراوى و"الأوقيانى" أو البحرى المحيطى Oceanic بلغت التجارة والصناعة فى السودان أوجهاً (موسلى 1992– 538 والاقتباس من أوستن

1987- 83). وهكذا استمرت التجارة عبر الصحراء فى ازدهارها بعامة، كما ازدهرت بوجه خاص عمليات نقل العبيد من غرب أفريقيا بحيث زاد العدد من 430.000 خلال القرن الخامس عشر إلى 550.000 فى القرن السادس عشر ثم إلى أكثر من 700.000 فى كل من القرنين السابع والثامن عشر (موسلى 1992- 543). وكانت هناك دائما علاوة على هذا بعض أعمال التجارة من الغرب إلى الشرق التى كانت تشمل كميات أسطورية من الذهب يحملها معهم الحجاج من أو عبر المغرب عن طريق البر ثم إلى ليبيا، أو عن طريق البحر المتوسط وصولا إلى مصر وشبه الجزيرة العربية.

وأصبحت أصداف القواقع البحرية وسيطا رئيسا للمقايضة فى غرب أفريقيا. كان يجرى انتاجها فى جزر المالديف وتستخدم كنقود فى جنوب آسيا، وأحضرها البريطانيون معهم إلى افريقيا لشراء العبيد لتصديرهم. وزادت أهمية أصداف البحر زيادة كبيرة – ثم هبطت بعد ذلك- فى تلازم مع حركة تجارة العبيد. والجدير بالذكر أن الطلب على أصداف البحر كان أفريقياً، لذا كان يجرى استيرادها إلى داخل أفريقيا، حيث تعايشت نقود أصداف البحر مع تراب الذهب Gold dust والعملات الذهبية والفضية، بل حلت محلها أحيانا، وأضحت مهيمنة على نطاق الأقاليم. وأفادت أصداف البحر، شأن المعادن وكل أنواع النقود فى توسع وانتشار النشاط التجارى وعمليات الاتجار فى الداخل، خاصة بين الشعوب الأفقر حالا. ولكن لم يعد بالإمكان بعد ذلك تصدير الأصداف ثانية حين رفض الأوروبيون وغيرهم قبولهم أداة للسداد. لذلك فإن تجارة الأصداف التى سارت فى اتجاه واحد ساعدت على تهميش الأفارقة فى مجال التجارة العالمية ككل (سيدر Seider 1995 ومزيد من التفاصيل عن الأصداف أنظر الباب 3 عن النقود). غير أن المنسوجات كانت وسيلة مهمة وربما أهم، للمقايضة داخل أفريقيا، إلا أن

الملابس المستوردة ذات النوعية الأرقى كانت قيمتها النقدية أقل من الملابس الأفريقية (كورتن 1983 – 232).

ونجد وصفا لتجارة شرق أفريقيا فى العصر الرومانى فــى كتــاب عنوانه Periplus of the Erytrean. ويشير الكتاب إلى أن هــذه التجــارة كانت تتجه فى الغالب الأعم نحو الشمال حيث منطقة الهلال الخصيب وشرقا عبر المحيط الهندى. والملاحظ بالنسبة للفترة التى يناقــشها كتابنــا هــذا أن الصادرات كانت فى الأساس منتجات "طبيعية" خاصة العاج والذهب وأيــضا العبيد؛ والورادات منسوجات هندية وحبوب وآنية خزفية عربيــة وصــينية علاوة على الأصداف من جزر المالديف لاستعمالها نقوداً. وعملت مــوانئ شرق أفريقيا مراكز توصيل للتجارة فيما بين أفريقيا، وبخاصــة زيمبــابوى وموزامبيق وبين شمال أفريقيا و/ أو موانئ المحيط الهندى. وسيطرت على الشحن البحرى وعلى التجارة أساسا أياد عربية وأيضا هندية هذا على الرغم من نشاط الأمريكيين الوافدين من نيو انجلاند على سواحل جنــوب أفريقيــا ومدغشقر ولكن كقراصنة.

كان الأمريكيون يتنقلون بين نهب وسلب السفن العربية أو الفرنــسية ومقايضة المنسوجات الهندية أو الحبال أو قماش الأشــرعة أو الأســلحة أو الذخيرة مقابل المرجان أو الخرز أو غير ذلك من منتجات مــستخدمة فــى أسواق العبيد. واعتاد الأمريكيون الاتجار فى مدغشقر وموزامبيــق وخلــيج بيلا جووا Bella Goa وشاطئ منطقة السواحلية – هذا إذا ما صدقناما قاله ديفو Defoe– بل وتاجروا مع مقديشيو. واشتملت الصفقات عــلاوة علــى الأسلحة والروم كسلعتين حتميتين، على تشكيلة كبيرة من الــسلع الأخــرى طالما وأنه لم يكن معروفا كم تلك المنتجات التى كان يتاجر فيها الفرنــسيون والهولنديون ومنافسيهم الإنجليز ولا إلى أين كانت تتجه (بارينــدس 1997- باب 1).

أوروبـــــــا

كان غرب وجنوب أوروبا همـــا المـــستوردين الأساســـيين اللـــذين يستوردان، وأيضا يعيدان تصدير سبائك الفضة والـــذهب، لتغطيـــة العجـــز الهيكلى فى ميزانهما التجارى الذى كان عجزا دائما وكبيرا جداً مـــع جميـــع المناطق الأخرى فيما عدا الأمريكتين وأفريقيا. واستطاع الأوروبيون بطبيعة الحال تلقى السبائك الأفريقية، والأمريكية بخاصة، دون دفع مقابـــل كبيـــر. واستخدموا القسط الأكبر منها كوسائل وسيطة عند إعـــادة تـــصدير الـــسلع الآسيوية، وكانت أوروبا الغربية تعانى من عجز فى ميزانها التجـــارى مـــع المناطق التالية مما دفعها إلى إعادة تصدير الكم الأكبر من الفـــضة وبعـــض الذهب إليها، وهى: منطقة البلطيق وشرق أوروبا وغرب آسيا؛ ومع الهنـــد بصورة مباشرة أو عبر غرب آسيا، وجنوب شرق آسيا بصورة مباشـــرة أو عبر الهند، ومع الصين عبر كل البلدان سالفة الذكر علاوة على اليابان.

وأحد المؤشرات على العجز فى هيكل الميزان التجارى الأوروبـــى يتمثل فى أن الذهب والفضة لم يكونا أبداً أقل من ثلثـــى جملـــة الـــصادرات (سيبولا 1976 – 216). مثال ذلك أنه فى عام 1615 كان 6 بالمائة فقط من قيمة كل الحمولة التى صدرتها شركة الهند الشرقية الهولندية سلعا تجاريـــة بينما 94 بالمائة سبائك (داس جوبتا وبيرسون 1987 – 186). والملاحـــظ على مدى الأعوام الستين من 1660 إلى 1720 كانت المعادن النفيسة تؤلف فى المتوسط 87 بالمائة من واردات شركة الهند الشرقية الهولندية إلى آســـيا (براكاش 1994). والملاحظ كذلك وللأسباب نفسها أن الدولـــة البريطانيـــة والممثلة للصناعة ولآخرين معنيين "بتعزيز الـــصادرات" ألزمـــوا الـــشركة الهندية الشرقية البريطانية بناء على عقد الامتياز أن تكون عشر قيمة إجمالي صادراتها على الأقل صادرات من المنتجات البريطانيـــة. ولكـــن واجهـــت

الشركة دائما وأبداً صعوبة فى الحصول على أسـواق حتـى لهـذا القـدر المتواضع من الصادرات. وذهب القسط الأكبر منها إلى غرب آسيا. وأخيرا وضعت الشركة فى الهند كمية صغيرة من المنسوجات الصوفية لاستخدامها لا كملابس بل كسلع عسكرية ومنزلية مثل السجاد والسروج. وتمثلت الغالبية العظمى من الصادرات الأوروبية فى المعادن ومنتجاتهـا. ونظـراً لعجـز الشركة عن الوفاء حتى بحصة العشرة بالمائـة مـن إجمـالى صـادراتها اضطرت إلى أن تلجأ إلى أسلوب زيادة وخفـض قيمـة الفـواتير لخفـض "إجمالى" صادراتها. وعانت من ضغط مستمر لكى تجد تمـويلاً لوارداتهـا الآسيوية داخل ىسيا ذاتها. لذلك انخرطت فى التجارة القطرية داخـل آسـيا التى كانت أكثر تطورا وربحا من التجارة بين آسيا وأوروبا.

والخلاصة أن أوروبا ظلت طرفا هامشيا فى الاقتصاد العالمى تعانى من عجز دائم على الرغم من حصولها بطريقة سهلة ورخيصة نسبيا علـى الاموال الأمريكية. ولولا هذه الاموال لظلت أوروبا شبه مستبعدة تماما مـن أى مشاركة فى الاقتصاد العالمى. وإن عثور أوروبا على موارد جديدة مـن الدخل والثروة حقق قدرا من الزيادة فى انتاجها الخاص الذى دعـم بـدوره قدرا من الزيادة السكانية. واستطاعت بفضل هذا أن تفيـق خـلال القـرن الخامس عشر من الانهيار المأساوى الذى أصابها فى القرن الرابـع عـشر. وزاد عدد سكان أوروبا على مدى القرنين ونصف القرن التالية بمعدل حوالى 0.3 بالمائة فى العام. وهكذا تضاعف عدد سكانها مـن 60 مليـون نـسمة أو أكثر عام 1500 إلى 130 أو 140 مليون نسمة عام 1750. ومـع هـذا كان نمو السكان فى أوروبا بطيئا وفقا للمعاير الأوراسية. وذلك لأن الـسكان فى آسيا بعامة، وفى الصين والهند بخاصة، زادوا زيـادة أكبـر وأسـرع، وبلغ الإجمالى مستويات مرتفعة للغاية (انظر اللوحتين 4-1 ، 4-2).

غرب آسيا

اشتملت منطقة غرب آسيا (أو بدقة أكثر المناطق والمدن الكثيرة المتباينة والمتناثرة على مدى الأمبراطوريتين العثمانية والصفوية الفارسية وكذا المناطق المتاخمة لهما) على سلسلة متشابكة من المراكز الانتاجية والتجارية الخاصة بها. وتكاثر سكان الأمبراطورية العثمانية خلال القرن السادس عشر ثم توقفوا عند هذا المستوى حتى ليخيل إلينا، في ضوء المعايير الأوراسية أن سكان غرب آسيا إجمالا ثبتوا عند حوالى 30 مليون (أنظر لوحة 4-1).

واصبحت غرب آسيا، منذ زمن سحيق، بفضل موقعها أشبه بصينية دوارة للهجرة والتجارة بين البلطيق/ روسيا/ آسيا الوسطى فى الشمال وشبه الجزيرة العربية/ مصر/ شرق أفريقيا فى الجنوب، وبخاصة بين المراكز الاقتصادية عبر الأطلس فى غرب أفريقيا/ المغرب/ أوروبا/ البحر المتوسط فى الغرب، وجميع المراكز التجارية والاقتصادية فى جنوب آسيا الشرقى وشرق آسيا ناحية الشرق. وكانت المراكز الانتاجية منتشرة على نطاق واسع وكذا التجارة البحرية والبرية فيما بينها، وايضا بينها وبين بقية العالم. وتوفرت تركيبة من التجارة البرية والبحرية والنهرية التى يتمتبادل شحناتها بالسفن فى مدن كثيرة فى غرب آسيا. ونعرف أن طريق الخليج الفارسى ظل قرونا طريقا مفتوحا من وإلى آسيا حيث كانت بغداد محطة اللقاء المفضلة ومركزا لتبادل شحنات تجارة القوافل والتجارة النهرية والبحرية من وإلى جميع الاتجاهات. وطبيعى أن كان طريق البحر الأحمر، كبديل ومنافس دائم، يعتبر القاهرة ومنطقة السويس المحطة المفضلة، ومما يعدهما بطبيعة الحال ميناء موخا Mocha فى اليمن وعدن القريبة من المحيط الهندى. وسيطر التجار العرب والفرس على التجارة سيطرة شبه كاملة – مثلما سيطر عليها

فى مناطق أخرى داخل آسيا تجار أرمنيون من المهجر الذين اتخذوا مركزا أساسيا لهم حيث أنه تعبير عن المنافسة التجارية الواقعية تماما والتى فرضها العثمانيون على المصالح والطموحات التجارية الغربية. وعلى الرغم من أن بروديل وصف الأمبراطورية العثمانية بقوله "مفترق طرق التجارة" إلا أنها كانت تتمتع بمكانة ودور فى الاقتصاد العالمى وأهم وأكبر مما يعترف به أمثال بروديل.

احتل العثمانيون حقيقة موقعا يمثل تقاطع طرق جغرافية واقتصادية بين أوروبا وآسيا. وبذلوا جهدهم للاستفادة به إلى أقصى حد. واطردت تجارة التوابل والحرير بين الشرق والغرب بالطرق البرية وبالسفن عبر الأقاليم العثمانية. وتطورت القسطنطينية وأدت دورها كمنطقة على مفترق الطرق الرئيسية بين الشمال والجنوب، وكذلك بين الشرق والغرب على مدى ما يقرب من ألف عام منذ تأسيس الأمبراطورية البيزنطية. وهذا ما جعلها تجذب اهتمام العثمانيين لاحتلالها ثم تغيير اسمها إلى استنبول. وتراوح تعداد سكانها آنذاك ما بين 600.000 إلى 750.000 وكانت بهذا أكبر مدينة فى أوروبا وغرب آسيا وربما الأكبر فى العالم. وكانت الامبراطورية العثمانية إجمالا أكثر تحضرا من أوروبا، (أنالسيك وكواتايرت 1994- 493، 646). ونذكر من بين المراكز التجارية الكبرى التى تنافست مع بعضها على طرق التجارة مدن بورصة وأزمير وحلب والقاهرة. واعتمدت ثروات القاهرة دائما على طريق البحر الأحمر كبديل عن طريق الخليج الفارسى. وأدت المنافسة فى أواخر القرن الثامن عشر بين البن الكاريبى والعربى إلى تفويض دعائم رخاء القاهرة.

وطبيعى أن لم تكن لدى العثمانيين، شأن أى انسان آخر، رغبة فى ذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا عن طريق التجارة العابرة (الترانزيت). وكانت التجارة العابرة للنقود ذات أهمية خاصة على الرغم من أن التطورات النقدية

والاقتصادية العالمية غالبا ما كانت تؤثر على النظام النقدى العثمانى.... الذى كان فى الغالب عرضة لأخطار التحركات الكبرى للذهب والفضة العابرة من الغرب إلى الشرق وتؤثر عليه تأثيرا سلبيا (باموك 1994 – 4) علاوة على هذا لم يكن العثمانيون مرتبطين فقط بأوروبا ناحية الغرب بل ارتبطوا أيضا وبشكل مباشر بالروسيا ناحية الشمال، وبالفرس ناحية الشرق:

إن الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة والتى تمثل حتمية لا مناص منها أجبرت كلا من الطرفين (العثمانى والفارسى) على الاحتفاظ بعلاقات تجارية وثيقة حتى فى زمن الحرب..... وليس لنا أن نغض من قيمة أثر التوسع فى استخدام الأقمشة الحريرية وفى صناعة الحرير فى أوروبا إذ شكلت الأساس الهيكلى لتطور الاقتصاد العثمانى والإيرانى. واستطاعت كل من الأمبراطوريتين أن تحقق عن طريق تجارة الحرير مع أوروبا جانبا مهما من دخلها العام ومن رصيدها من الفضة. واعتمدت صناعة الحرير فى الأمبراطورية العثمانية... على الحرير الخام المستورد من إيران... وأصبحت بورصا سوقا عالمية بين الشرق والغرب ليس فقط للحرير الخام بل وأيضا لسلع آسيوية أخرى نتيجة التحولات الثورية فى شبكة طرق التجارة العالمية خلال القرن الرابع عشر (وظلت كذلك خلال القرن السادس عشر على أقل تقدير) (أنا لسيك وكوتايرت 1994 – 188، 219).

ومع هذا كان للبلاط العثمانى وآخرين مواردهم الخاصة – وروابطهم التجارية عبر القارات لاستيراد كميات من السلع الصينية البعيدة. ويكفى شاهدا على هذا وجود أكثر من عشرة آلاف قطعة من الخزف ضمن مجموعة واحدة.

واستمدت الأمبراطورية العثمانية ثروتها أيضا من الانتاج والاستثمار التجارى بكميات كبيرة والتخصص على المستويين المحلى والإقليمى وتقسيم العمل ومهنة التجارة. واشتمل الاقتصاد العثمانى على هجرة عمالة كبيرة

فيما بين القطاعات وما بين الأقاليم، بل وهجرة عمالية دولية وسط المشروعات والقطاعات والأقاليم الخاصة والعامة وشبه العامة على اختلافها. وشواهدنا على هذا مستمرة من مصادر عدة من بينها دراسات كل من حورى اسلام أوغلو – عنان (1987) وسريا فاروقى (1984، 1986، 1987) وهى دراسات عن الحرير والقطن ومنسوجاتها والجلود ومنتجاتها والزراعة بعامة، وكذلك التعدين والصناعات المعدنية مثال ذلك أن سريا فاروقى يقول فى إيجاز:

أولا وقبل كل شئ كان نسج الأقمشة القطنية البسيطة نشاطا ريفيا فى أكثر الأماكن. ثانيا، كانت تجرى عمليات النسج فى أماكن قريبة جدا من السوق. أما عن المواد الخام فكان يلزم توفيرها تجاريا فى حالات قليلة جداً، مع ضمان الروابط بالمشترين الموجودين على مسافات بعيدة. وثمة وثيقة أخرى... تكشف عن وجود فرصة هنا للاستثمار المربح. (فاروقى 1987 – 270).

وعلاوة على هذا توسع العثمانيون غربا وشرقا. ولم يكن حافزهم إلى هذا التوسع ولا أساسه سياسيا وعسكريا فقط بل كان أولا اقتصاديا. وكان العثمانيون شأن غيرهم، سواء أهل البندقية أو الفرنسيين أو البرتغاليين أو الفرس أو العرب أو أيا كانوا يحاولون دائما تحويل طرق التجارة الكبرى والتحكم فيها وهى الطرق التى يعيشون عليها وبخاصة الدولة. لذلك فإن المنافسين الرئيسيين للعثمانيين هم نفس القوى الأوروبية ناحية الغرب، وكذا جيرانهم الفرس ناحية الشرق. وحارب العثمانيون، أو أنهم فى الحقيقة سعوا لإزاحة الأوروبيين المسيحيين فى البلقان والبحر المتوسط حيث يتسنى التقاط الثمار الاقتصادية. وواضح أن من بين هذه الثمار السيطرة على طرق التجارة عبر المتوسط. ولكن بلدان منطقة البلقان كانت أيضا مصدراً مهما

للأخشاب، والأخشاب الصبغية والفضة وغيرها من المعادن. وضمن احتلال العثمانيين لمصر مورداً للذهب من السودان ومن مصادر أفريقية أخرى.

وقدمت لنا بالميرا بروميت (1994) نهجا واقعيا لتناول هذه الإشكالية من منظور اقتصادى عالمى أوسع نطاقا. تدرس بروميت السياسة العثمانية البحرية والعسكرية العامة باعتبارها عاملا مساعداً والكبش الحربى (اسم آلة حربية – المترجم) لمصالحها التجارية الإقليمية أولا وطموحاتها الاقتصادية العالمية.

كان العثمانيون مشاركين واعين بمصالحهم داخل شبكات المشرق التجارية التى ظهرت منها امبراطوريتهم. ويمكن مقارنة دولتهم بالدول الأوروبية على أساس الطموحات والسلوكيات التجارية ودعاوى السيادة العالمية. سلك العثمانيون سلوك التاجر الساعى إلى الربح، وإلى خلق وتعزيز وتصوير أهدافه السياسية. وتضمنت هذه الأهداف امتلاك واستغلال مراكز توزيع تجارية ومواقع انتاج ..... ولم يكن الباشوات والوزراء يحتقرون مهنة التجارة بل لاءموا بين حياتهم والفرص التجارية وامتلاك الثروات التى تيسرها لهم هذه الفرص.... وثمة شواهد تدل على المشاركة المباشرة فى مهنة التجارة من جانب أبناء الاسرة العثمانية والطبقة العسكرية الإدارية (عسكرى Askeri) ... خاصة فى مجال تجارة تصدير الحبوب وهى تجارة عريقة ... ومن الأهمية بمكان أيضا الاستثمارات العثمانية فى تجارة النحاس وخشب الأثاث والحرير والتوابل. وواضح أن العثمانيين استهواهم أمل السيطرة على تجارة الشرق ولو عن طريق احتلال الأراضى. وحث المسئولون فى أجهزة الدولة السلاطين على الغزو والاحتلال لتحقيق ثروة تجارية. ولهذا كان الاسطول العثمانى موجها من أجل الحصول على هذه الثروة وحمايتها.

ورأى الغثمانيون فى التجار المماليك فى مصر وسوريا العقبة الأولى ناحية الشرق التى تحول دون طموحاتهم للحصول على نصيب أكبر من تجارة جنوب آسيا. ولكن أمكن بمساعدة البرتغاليين إزاحة كثيرين من المماليك إلى خارج مجال التجارة. وواصل التجار العرب بدورهم نشاطهم فى تجارة المحيط الهندى فى ظل السيادة العثمانية، بينما شارك فى التجارة عدد قليل من الأتراك. وكانت الامبراطورية الصفوية فى إيران هى العقبة الكبرى الثانية خاصة بالنسبة لأعمال التجارة التى يقوم بها أتراك فى إتجاه الشرق. ولم يتسن التغلب على هذه العقبة على الرغم من الحروب العثمانية – الصفوية، وعلى الرغم من التحالف التاكتيكى لمصلحة مشتركة بين العثمانيين والبرتغاليين ضد الفرس. ومع هذا كان للبرتغاليين طموحاتهم الخاصة فى المحيط الهندى، وتنافسوا مع كل من العثمانيين والفرس حول هذه التجارة ذاتها. وأدى تدخل البرتغاليين إلى القضاء موضوعيا على الوضع الاحتكارى للبندقية فى مجال تجارة الحرير، وساعدوا العثمانيين على تدعيم أركان وضعهم الاحتكارى على الأقل فى المشرق.

ونذكر عرضا أن هذه التحولات فى التحالفات التاكتيكية الدبلوماسية والسياسية والعسكرية، والمناورات التنافسية أو الحرب السافرة رغبة فى الحصول أولا واساسا على ميزة تجارية إنما تكذب أسطورة الجبهات والمصالح المشتركة المزعومة بين الغرب المسيحى من جهة والشرق المسلم من جهة أخرى. لقد تحارب المسلمون (المماليك والعثمانيون والفرس والهنود) ضد بعضهم بعضا، وأقاموا تحالفات متبادلة طبقا للمصالح مع دول أوروبية مسيحية مختلفة. (مثال ذلك مع البرتغال، وفرنسا، والبندقية، وهابسبورج) والتى كانت بدورها تتنافس مع بعضها حيث كل منها تسعى لنفس الغاية: الربح. ونعرف أن الشاه الفارسى المسلم عباس الأول أرسل مرارا سفراءه إلى أوروبا المسيحية للحث على عمل تحالفات ضد المسلمين

العثمانيين باعتبارهم عدوا مشتركا لهم. ونعرف أنه فيما بعد قدم امتيازات تجارية للانجليز مقابل مساعدتهم لطرد البرتغاليين خارج منطقة هرمز. ولكن البرتغاليين قبل هذا زودوا الصفويين المسلمين بالأسلحة من الهند المسلمة لاستخدامها ضد العثمانيين المسلمين.

لهذا نرى أنه فقط حين تستدعى المصلحة يكون "استخدام الخطاب الدينى... باعتباره الاستراتيجية التى يلجأ إليها جميع المتنافسين على السلطة فى الإطار الأوراسى أو الأوروبى الآسيوى. وأفاد هذا الخطاب فى إضفاء الشرعية على بعض الدعاوى السيادية، وحشد التأييد العسكرى والشعبى، والتشكيك فى الدعاوى المناهضة للدول الأخرى". (بروميت 1994 – 180). وخير مثال على ذلك التحالف الذى تشكل بين العثمانيين المسلمين وشعب جوجارات فى الهند، وشعب سومطرة فى أس Aceh. وقد أرسل العثمانيون إليهم بعثة بحرية كبيرة كجزء من منافستهم التجارية المشتركة ضد البرتغاليين. ونذكر عرضا أيضا أن هذا "العمل التجارى" المتمثل فى التحالفات المصلحية المتبادلة دوما وفى حروب الكل ضد الكل كانت لها دلالة ضمنية أخرى: أنه لا يوجد فى واقع الأمر أساس للخلافات المزعومة بين الدول الأوروبية ودول الانحاء الأخرى من العالم من حيث السلوك فى العلاقات الدولية. ويدحض هذا خرافة أخرى ترتكز على النزعة المركزية الأوروبية التى تتحدث عن "التفرد" الأوروبى.

لهذا نرى لزاما فى ختام العرض، وعلى نقيض الفكر التقليدى المتواضع عليه أن نتفق مع سريا فاروقى فيما ذهب إليه عندما قال بإيجاز:

"التجارة بين الأمبراطورية العثمانية وشبه القارة الهندية وكذا الاستثمار التجارى العثمانى– الإيرانى، والتجارة بين الأقاليم داخل الأمبراطورية ذاتها... استخدمت (أساسا) الطرق الآسيوية البرية، وسيطرة الدولة العثمانية عليها. وأفاد هذا فى درء خطر التدخل الاقتصادى

الأوروبى.... وتم تصنيف الأمبراطورية العثمانية والهند المغولية ضمن فئة "إمبراطوريات البارود". ولكن تجمع بينهما قسمة أهم: إذ كانتا امبراطوريتى جباية ضرائب نقدية، ولهذا، وبحكم هذا الوضع، تستحيل عليها الحياة بدون تجارة داخلية وخارجية.

فارس الصفوية:

كانت فارس أقل عرضة للأخطار، ربما بحكم موقعها الذى وهبها وضعا تجاريا أكثر منعةن وربما أيضا لانها تملك الكثير من موارد الفضةالتى استخدمتها فى سك العملة – وذلك أيضا لتداولها بين العثمانيين.

تقاطعت طرق الهضبة الإيرانية التى تربط الشرق بالغرب، وتربط أراضى الاستبس فى آسيا الوسطى وسهول الهند بموانئ البحر المتوسط، وبالشمال والجنوب على طول أنهار روسيا حتى شواطئ خليج السويس حاملة السلع التجارية من جزر الهند الشرقية والهند والصين إلى أوروبا. وانتشرت المدن الكبرى على طول الطرق، وتحددت مواقعها أساسا بفعل العوامل الجغرافية والاقتصادية وكذا السياسية. والجدير بالملاحظة أن طرق التجارة الرئيسية وإن تباينت أهميتها. إلا أنها ظلت مستخدمة بالكامل على الدوام.

علاوة على هذا فإن التجارة البرية والبحرية الفارسية كانت تجارة متكاملة أكثر منها تجارة متنافسة على نحو ما لاحظنا فى الصحراء وما سوف نلحظه فى الحديث عن الهند. وازدهرت تجارة القوافل بين الهند وفارس خلال القرن الثامن عشر وحملت بضائع تجارية بقدر ما حمل الطريق البحرى. وعمد التجار إلى تنويع المخاطر وذلك بإرسال بعض الشحنات عن طريق قندهار وغيرها من المحاور الداخلية، وإرسال شحنات أخرى عن طريق هرمز / بندر عباس.

وقبل أن يصل البرتغاليون إلى هرمز بزمن طويل كتب أحد المراقبين خلال القرن الخامس عشر ما يفيد وصول "التجار من الأقاليم المناخية السبع" (جاكسون ولوكهارت 1986- 22). لقد وصلوا من مصر وسوريا والأناضول وتركستان والروسيا والصين وجاوة والبنغال وسيام وتينا سيريم وسوقطره وبيجايور وجزر المالديف ومالابار والحبشة وزنجبار وفيجايا ناجارا وجولبارجا، وجوجارات وكامباى والعربية وعدن وجدة واليمن، وطبيعى كذلك من كل أنحاء بلاد فارس ذاتها. وفدوا ليبادلوا سلعهم أو ليشتروا ويبيعوا نقداً فى الأساس وبالنسيئة إلى أدنى حد. وحظى التجار بوضع جيد. وارتفعت تجارة فارس مع الهند والشرق، وبلغت أقصى ارتفاعها فى نهاية القرن الخامس عشر. وأصبحت بلاد فارس المنتج والمصدر الأساسى للحرير فى غرب آسيا، بأسعار أدنى ربما من أسعار الصين ثم البنغال بعد ذلك (أتمان 1981 – 40). وضمت قائمة أهم المستوردين: الروسيا والقوقاز وأرمينيا والعراق والعثمانيين، وكذلك الأوروبيين عبر العثمانيين. وحققت هذه التجارة مكاسبا مهمة من الفضة علاوة على دخول أخرى للمنتجين الفرس من الروسيا وأوروبا والعثمانيين، وإن عادت بالربح على الوسطاء العثمانيين. وبذل الشاه عباس الأول (1558 – 1629) وخلفاؤه كل ما فى جهدهم للنهوض بالتجارة وحمايتها، بما فى ذلك خوض المعارك ضد العثمانيين، واستيراد وحماية التجارة والصناع الارمن من الأراضى العثمانية الصحينة، واستعادة هرمز من إيدى البرتغاليين. ونشبت حرب بين العثمانيين والصفويين خلال الأعوام 1615 – 1618، علاوة على النزاعات المتواترة التى أخذت تهب وتخف بين الحين والآخر بين فارس والعثمانيين خلال الفترة من 1578 – 1639. ودارت هذه الحرب وتلك النزاعات جميعها من أجل السيطرة على تجارة الحرير وطرقها البديلة. وسعى الفرس إلى تجاوز الوسطاء العثمانيين، ثم أخيرا إلى دعم

مركزهم. وهكذا تحولت التجارة الفارسية أكثر فأكثر صوب الشرق عبر المحيط الهندى. وبعد سقوط الملكية الصفوية عام 1723 كان الحرير الفارسى قد حل محل الحرير الوارد من سوريا.

أول الأمر تاجر البرتغاليون، ومن بعدهم الهولنديون، داخل بلاد فارس وحولها. وكان الحرير الفارسى وبعض الصوف هما السلعتين الرئيسيتين موضع الطلب الأوروبى. وتقاضوا مقابلها منتجات آسيوية مثل التوابل والمنسوجات القطنية والخزف وسلعا أخرى متنوعة، علاوة على منتجاتمعدنية أوروبية وذهب. والملاحظ أن النزاعات التجارية المزمنة والمتواترة بين الأوروبيين والشاه، وكذلك مع التجار الأفراد فى فارس تسببت فى حدوث نزاعات دبلوماسية بل وعسكرية أحيانا، ولكن الأوروبيين أعوزتهم سلطة المساومة التجارية والسلطة العسكرية السياسية لكى يشقوا طريقهم بنجاح.

لكى نقول على سبيل المثال إن شركة الهند الشرقية الهولندية (فوك 752) جعلت بلاد فارس تذعن لرابطتها التجارية الممتدة بإتساع العالم، إنما يعنى أننا نقرر عقيدة لم يكن بالإمكان أن يشاركنا فيها لا الهولنديون ولا الفرس. لذلك قد يكون ضروريا أحيانا النظر إلى الحقيقة الواقعية التاريخية – أى كيف كانت الاحداث فى الواقع على الأرجح... ويوضح لنا هذا أن الأوروبيين لم تكن لهم السيد الطولى على الفرس فى هذا الشأن، بل العكس هو الصحيح... ربما اتخذ الأوروبيون إجراء لمواجهة هذا الموقف، وهو ما فعلوه حقا، غير أنهم كانوا عاجزين عن إدخال تحسن هيكلى على موقفهم طوال 140 عاما، التى عاشتها فوك فى بلاد الفرس.

وكى نلخص ما سبق عن تجارة غرب آسيا فى مجموعها نقول إنها تمتعت بفائض فى ميزانها التجارى مع أوروبان ولكن عانت من عجز تجارى مع جنوب آسيا وجنوبها الشرق، وشرقها. (وربما أيضا مع آسيا

الوسطى التى كانت الفضة تمر عبرها أساسا فى إتجاه الشرق؛ أمـــا الـــذهب فكان يمر فى اتجاه الغرب). وغطت غرب آسيا حالات العجز فى ميزانهـــا التجارى مع الشرق عن طريق إعادة تصدير السبائك التى توفرت لها بفضل فائض ميزانها التجارى مع أوروبا ومع المغرب وكذا مـــع غـــرب أفريقيـــا عبر المغرب والذهب من شرق أفريقيا علاوة على قدر من إنتاجها الخـــاص من الذهب والفضة خاصة فى الأناضول وفارس. وكتـــب أحـــد المـــراقبين عام 1621:

"كان الفرس والمغاربة والهنود يتاجرون مع الأتراك فى حلب وموخا (فى اليمن) والإسكندرية فى الحرير الخام والعقـــاقير والتوابـــل والأصـــباغ وأقمشة الشيت. واعتادوا دائما وأبدا، فى الماضى، ولا يزالون على أن تكون عوائدهم نقوداً حاضرة. أما عن السلع الأخرى فلم يكن بينها غير القليل الذى يرغبون فى الحصول عليه من التجار الأجانب. إذ كان كل ما ينفقونه سنويا لا يزيد عن 40 أو 50 ألف جنيه استرلينى (أو فقط 5 بالمائـــة مـــن كلفـــة الواردات سالفة الذكر التى يتعين دفع ثمنها نقداً) (ورد النص فـــى ماســـترز 1988 – 147).

ومع هذا يكتب شاد هورى فيقول:

"من الأمور موضع الجدال القول إن العالم الإسلامى (فـــى غـــرب آسيا) كان يعانى من عجز أبدى فى ميزانه التجارى. وثمة شكل قليل فى أن تجارته مع الهند وأرخبيل أندونيسيا والصين وازنته صادرات بفائض مـــالى مع الغرب المسيحى وآسيا الوسطى، ومع الدول – المدن فى شرق أفريقيـــا. وتجسد الميزان التجارى الملائم فى صورة خزانة مالية؛ وما لا يتم الاحتفاظ به داخل البلاد كمستودع للثروة يتدفق ثانية إلى الخارج جهة الشرق.

الهند والمحيط الهندى

يمكن أن نتخيل صورة قلادة تتشكل من موانئ- مدن هى أسواق تجارية تحيط بأسيا. (انظر الخريطة 2 – 4).

أهم هذه المدن – الموانئ كانت فى اتجاه حركة عقرب الساعة. عدن ثم بعدها موخا وهرمز وموانئ عديدة فى خليج كامباى (فى أوقات مختلفة ديو Diu وكامباى وسورات) ثم جوا وكاليكوت وكولومبو ومدارس وماسوليباتام وملقا وآسه. وجميعهم ارتفع شأنهم وانخفض خلال حقبتنا الراهنة. ولكن يتعين أن نذكر عدداً من الخصائص المشتركة. إذ نحلظ فيها جميعا الاختلاف الزائد عن الحد فى السكان، بما فى ذلك عادة ممثلون لجميع الطوائف الكبرى المشتغلة بالملاحة البحرية فى المحيط الهندى، وأحيانا من الخارج: الصينيون فى ملقا، والأوروبيون فى أكثرها... وعملت هذه المدن الموانئ جميعا مراكز لتبادل الشحنات البحرية. وبعضها لم يكن منافذ لمناطق داخلية منتجة مثل هرمز وملقا. ومن ثم كان تبادل الشحنات هو دورها الوحيد تقريبا، علاوة أحيانا على عملها كموانئ تصدير لتوصيل سلع واردة من أماكن أخرى. وتميزت جميع هذه المدن الموانئ سياسيا بتمتعها بقدر كبير، أو ضرورى، من الاستقلال الذاتى. وكان بعضها مستقلا تماما.

وتمثل شبه القارة الهندية ذاتها المركز الاقتصادى والجغرافى لهذا المحيط الهندى. وكان القطاع الأكبر منها متقدما للغاية، وله الهيمنة فى عالم صناعة النسيج قبل غزو المغول. بيد أن هذا الاحتلال المغولى دعم وحدة الهند وتحضرها وضاعف من صبغها بالصبغة التجارية. هذا على الرغم من الزعم بأن أمبراطورية المغول اعتمدت ماليا على الزراعة وعائداتها الضرائبية. وواقع الأمر أنه بحلول القرن السابع عشر أصبحت العواصم المغولية الرئيسية وهى أجرا Agra ودلهى ولاهور تضم كل منها قرابة

نصف مليون نسمة. وهذا علاوة على أن بعض المدن الموانئ المذكورة آنفا زاد عدد سكان كل منها عن 200.000 نسمة وأصبح 15 بالمائة من السكان يعيشون فى الحضر داخل مدن تحضرت يزيد عدد سكان كل منها عن 5000 نسمة. وكانت نسبة التحضر هنا أعلى كثيرا منها فى الهند خلال القرن التاسع عشر، كما أنه يقزم وضع المدن المحصورة الخاضعة للسيطرة الأوروبية داخل آسيا وتضم 30.000 من السكان مثل ملقا البرتغالية وباتافيا الهولندية (ريد 1990 – 82). وتزايد إجمالى عدد السكان فى شبه القارة الهندية وأصبح أكثر من الضعف خلال قرنين ونصف إذ زاد العدد من 54 و79 مليون نسمة عام 1500 إلى ما بين 130 و200 مليون فى 1750 (أنظر الجدولين 4-1، 4-2). وتذهب تقديرات أخرى إلى أن السكان ناهزوا 100 مليون عام 1500 وما بين 140 و150 مليون عام 1600 و185 مليون إلى 200 مليون عام 1800 (ريتشاردس 1996).

ونعود إلى الهند ويفسر لنا شادهورى أن "تجارة الهند عبر القوافل والبحر اتجهت فى مجموعها نحو الصادرات أكثر من إتجاهها إلى الواردات. واستقر ميزانها التجارى لصالحها فى المعادن الثمينة .... وسيطر على تجارة الهند مع الشرق الأوسط استيراد النفائس، وتوزانت صادراتها إلى جنوب شرق آسيا بالواردات من التوابل والعطور والسلع الصينية.... وكان هناك قدر كبير من إعادة تصدير الفضة من شبه القارة فى إتجاه كل من جاوه وسومطرة ومالايا والصين... وجرى تصدير كميات ضخمة من المنسوجات القطنية إلى مانيلا ثم إرسالها بعد ذلك إلى أمريكا الأسبانية عن طريق تجارة سفن الغليون إلى أكابولكو وكانت العائدات أساسا من الفضة (شادهورى 1975 – 185).

وهكذا حظيت الهند بفائض ضخم فى ميزانها التجارى مع أوروبا، وبقدر معقول مع غرب آسيا. واعتمد هذا فى الغالب على إنخفاض كلفة انتاج منسوجاتها الوطنية مما كان له دوره الفعال، علاوة على صادراتها من الفلفل الأسود. وكانت تتجه هذه السلع غربا إلى أفريقيا، وغرب آسيا، وأوروبا، ثم تنتقل من هناك عبر المحيط الأطلسى إلى الكاريبى والأمريكتين. وصدرت الهند كذلك سلعا غذائية مثل الأرز والحبوب والزيت النباتى. واتجهت هذه الصادرات غربا (مثلما كان الحال منذ الألف الثالثة قبل الميلاد). (أنظر فرانك 1993)، إلى الموانئ التجارية على الخليج الفارسى والبحر الأحمر (التى اعتمدت بدورها على مصر لتوفير إمدادات الحبوب)؛ واتجهت شرقا إلى ملقا وإلى أماكن أخرى فى جنوب شرق آسيا، وتلقت الهند فى المقابل كميات ضخمة من الفضة وبعض الذهب من الغرب، الذى يصلها مباشرة عن طريق رأس الرجاء الصالح أو عن طريق غرب آسيا وكذلك من غرب آسيا ذاتها. وسميت موخا (التى أعطت أسمها للبن اليمن) "خزانة دولة المغول"، إذ كانت مصدر الفضة. ونظراً لأن الهند كانت تنتج قدرا ضئيلا من الفضة فقد اعتادت استيراد الفضة أساسا لسك العملة أو لإعادة تصديرها، وكذلك استيراد الذهب لسك العملة (عملات الباجودا Pagoda Coins) ولصناعة الجواهر والاكتناز.

وصدرت الهند أيضا المنسوجات القطنية إلى جنوب شرق آسيا واستوردت منها التوابل. وجرى استخدام الطريقة ذاتها لمقايضة المنسوجات القطنية بالحرير والبورسلين وغيره من أنواع الخزف من الصين. ولكن يبدو أن الهند واجهت عجزاً فى ميزانها التجارى مع جنوب شرق آسيا، أو على الأقل أن الهند أعادت تصدير الفضة إلى هناك وبخاصة إلى الصين. غير أن القسط الأعظم من هذه التجارة كان فى أيدى الهنود المسلمين وعلى متن سفن شحن هندية الصنع؛ وإن كان البعض الآخر فى أيدى عرب وتجار من

جنوب شرق آسيا وجميعهم مسلمون أيضا. وكان يجرى شحن جزء ضـــئيل جداً، وإن تزايد فى القرن الثامن عشر، على سفن أوروبيـــة مملوكـــة لهـــذه الدولة أو تلك ولكنها استخدمت قباطنة وملاحين وتجاراً أيضا آسيويين:

وكانت التجارة الداخلية تتحرك عبر المجارى المائية وفــوق البـــر. وتناثرت على طول وحول سواحل الهند وفى كل مكان سفن صـــغيرة لنقـــل البضائع. وانتشرت فى كثير من أنحاء الهند لطرق المائية الداخلية الـــصالحة للملاحة، خاصة فى الجنوب. ونشأت صناعة الشحن بالسفن فى الشمال أيضا فى كثير من المقاطعات بما فى ذلك كشمير وتاتا Thatta ولاهور والله أبـــاد وبيهار وأوريسا والبنغال. وتراوحت أعداد القوافل مـــن عـــشرة آلاف إلـــى أربعين ألف حمل بضائع و/ أو حيوان من حيوانات حمل الأثقال لتتحرك معا فى وقت واحد براً، وأدت التجمعات المختلفة من كل ما ذكرناه آنفا إلى خلق شبكة طرق متقاطعة تربط شبه القارة ببعضها، بما تحمله من بضائع يجـــرى تبادلها عن طريق الشحن بالسفن إلى ومن مراكز التجارة البحريـــة البعيـــدة. وتبدو لنا العلاقة وكأنها لا تماثلية بين الأنشطة التجارية فوق البر وفىالبحر. ولم تكن للأنشطة البحرية فى أغلب الأوقات أثر كبير على الأنشطة البريـــة بينما العكس صحيح. (داس جوبتا وبيرسون 1987 – 5). ويمكن القـــول إن الغالبية العظمى من المدن والموانئ كانت فى حالة تكافل عضوى مع طـــرق القوافل إلى ومن مساراتها وغاياتها الداخلية. ونجد أحيانا هذا التكافـــل مـــع أقاليم بعيدة عبر القارات خاصة فى آسيا الوســـطى. ويـــرى شـــادهورى أن التجارة البرية داخل القارة والتجارة البحرية فى المحيط الهندى يمكن النظـــر إلى كل منها باعتباره صورة معبرة عن الآخر.

وظلت العاصمة البرية فيجايا ناجارا فى جنوب الهند محور التجـــارة إلى ومن جوا فى الغرب وكاليكوت فى الجنوب وماسوليبا تام وبوليكات على ساحل كوروما نديل فى الشرق. واعتمدت أكثر هذه المدن الموانئ، خاصـــة

تلك المحرومة من أراضى منتجة فى الداخل على الـواردات مـن الـسلع الغذائية. وتأتيها هذه السلع عبر مدن موانئ أخرى من مصدر يقع شـمال أو جنوب الساحل ولكن غالبا ما يكون من موانئ لها طرقها للوصول السهل إلى مناطق إنتاج الأرز والحبوب والتى قد تبعد آلاف الأميال. علاوة على هـذا فإن المدن الموانئ التى ذكرناها وفيجايا ناجارا كانت لها جميعـا روابطهـا البرية التى تربطها بالشمال سواء إلى مراكـز داخليـة مثـل حيـدر أبـاد وبرهانبور وإلى الغرب حيث ميناء سورات الهندى (وأحيانا إلـى كامبـاى) والتى كانت بدورها مراكز لتوزيع السلع إلى البنجاب وآسيا الوسطى (لمزيد من التفاصيل انظر سوبرا همانيام 1995). ولكن:

تجارة آسيا الوسطى لم تكن تملك مثل هذه الروابط المباشـرة مـع البحر، ومن ثم كان الاقليم كله يؤثر تأثيرا حيويا على حياة الشعوب الأقرب إلى مناطق هبوب الرياح الموسمية فى المحيط الهندى. وفى ضوء العلاقات المباشرة نجد تجارة قوافل آسيا الوسطى تجارة تكميلية مع التجارة البحريـة العابرة لقارة أوراسيا.

وكانت هناك علاوة على ما سبق، التجارة بين الهند والصين عبـر نيبال والتبت التى اطردت على مدى أكثر من ألف عـام، وقامـت البنغـال وآسام بتصدير المنسوجات والأصباغ والتوابل والسكر وخام الجلود وغيرها من السلع إلى التبت لبيعها للتجار هناك الذين يحملونها بدورهم لبيعهـا فـى الصين، ويتم السداد بسلع صينية مثل الشاى والذهب فـى غالـب الأحيـان وناقشت بعض هذه الطرق فى آسيا الوسطى وتاريخ "طريق الحريـر" فـى فرانك 1992. وغطيت آسيا الوسطى فى فصل مستقل تال فى هذا الباب.

واشتغلت كذلك أقاليم هندية مختلفة بالتجارة وواجهت فائضا وعجـزا فى ميزانها التجارى مع بعضها البعض. ودخلـت أهـم الأقـاليم الـساحلية (جوجارات، مالابار، كوروماندل، البنغال) فى عمليات إتجار متبادلة – مـع

سيلان. وخدمت بعضها البعض كمراكز تخزين وتوزيع السلع فـــى تجـــارة القوافل داخل القارة والتجارة عبر المحيط. وتنافست أيضا مع بعضها البعض "كمصدرين" إلى داخل الهند، حيث تداخلت مجالات التسويق الخاصة بهـــم. ولكن يمكن القول بوجه عام إن المنطقة الداخلية من البلاد حظيت بفائض فى التصدير مع الموانئ الساحلية. وتلقت بالمقابل سلعا مستوردة وعملات يجرى سكها من سبائك مستوردة (أو عملات يجـــرى صبـــهرها) داخـــل أو قـــرب الموانئ، وشرعت الفضة فى التحرك شمالا داخل أقاليم يحكمهـــا المغـــول، وتحرك الذهب جنوبا خاصة إلى مالابار وفيجايا ناجارا. وسوف ننظر فيمـــا بعد وعن كثب إلى بعض الأقاليم الهندية الكبرى.

شمـــال الهنـــد

نشط شمال الهند فى مجال التجـــارة بـــين الأقـــاليم وبـــين الأمـــم مع وسط وغرب آسيا كما لاحظنـــا مـــن قبـــل، ويلخـــص هـــذا الوضـــع بى . آر. جروفر بقوله.

"التجارة فى المنتجات الصناعية لأكثر من إقليم من أقاليم شمال الهند كانت مستقرة وراسخة تماما، فأكثر القرى... كانت تنتج ضروبا كثيرة مـــن السلع التى تباع بالقطعة ... ويجرى تصدير المنتجات الـــصناعية للأقـــاليم التجارية فى أكثر من مقاطعة من مقاطعات الـــشمال إلـــى أمـــاكن أخـــرى" (جروفر 1994- 235). ووضعنا قائمة بكثير من مفرداتهـــا فـــى مفـــاتيح الخرائط.

جوجارات ومالابار

كان الساحل الغربي للهند المطل على المحيط الهندى وبحر العرب قاعدة للمدن الموانئ الكبرى التى تمثل مراكز للتجارة العابرة فى ديو وكامباى (ثم بعد ذلك سورات) فى جوجارات، وبالمثل ساحل مالابار بما فى ذلك المركز البرتغالى للتجارة العابرة فى جوا. وكانت هى الموانئ الكبرى الوسيطة للسفن المبحرة بقوة دفع الرياح الموسمية بمحاذاة الشاطئ من البحر الاحمر والخليج الفارسى؛ وكذلك لبعض السفن المبحرة على الطرق التى تدور حول أفريقيا والوافدة من أوروبا، وللشحن النهرى الإقليمى للسفن المتجهة إلى مصب نهر الإندوس والمتجهة شمالا إلى السند. وقامت كامباى وسورات ايضا بدور مركزى التحويل لنقل البضائع من البحر إلى تجارة القوافل البرية مع فارس والروسيا وآسيا الوسطى والبنجاب والمناطق الداخلية فى جنوب شرق الهند، وتزويد أغلبها بالأرز و/أو القمح. واحتفظ ميناءا جوجارات ومالابار بعلاقات تجارية مع كوروماندل والبنغال على الجانب الشرقى من شبه القارة الهندية، ومع جنوب شرق آسيا والصين واليابان. وتخصصت الصناعة فيهما فى انتاج وتصدير المنسوجات إلى المغرب وإلى الشمال بخاصة. زد على هذا وارداتهما من الخيول والمعادن والسلع الاستهلاكية وغيرها (أنظر مفتاحى الخريطتين 2-3 ، 2-4) التى تستوردانها من هذه الجهات نفسها. وأمكن تغطية فائض ميزانهما التجارى مع هذه المناطق عن طريق تدفق الفضة. ومع هذا كان يجرى إعادة تصدير بعضها لتغطية عجز تجارة الاستيراد البحرية مع الشرق. وهكذا أصبحت جوجارات مستوردة لنفسها وللمناطق الداخلية من أراضيها وكذلك، وهو الأهم، مركزا للشحن العابر غربا إلى غرب آسيا، والبحر المتوسط وأوروبا ومن هناك إلى أفريقيا والأمريكتين. ومع هذا كان القسط الأكبر من التجارة

فى أيدى الهنود، على الرغم من بقاء بعضها فى إيدى تجار عرب وفـــرس. ونجد حتى أواخر القرن الثامن عشر أن 12 بالمائة فقط من تجارة ســـورات بضائع أوروبية.

كورومانديل

اشتمل ساحل كورومانديل المواجه لخليج البنغال فى شرق الهند على كثير من المراكز المهمة للإنتاج والتصدير على الرغم من أن عشر انتاجهـــا فقط كان مخصصا على الأرجح للتصدير. وأهـــم الـــصادرات المنـــسوجات القطنية التى تتجه شرقا إلى جنوب شرق الهند والـــصين. وتـــستورد منهـــا كورومانديل التوابل والبورسلين والذهب. وكان هذا الميناء علاوة علـــى مـــا سبق مركزاً للتجارة العابرة سواء للتجارة مع وبين أقاليم أخرى فـــى الهنـــد أو فى العالم على اتساعه وسيطر الهنود على القسط الأكبر من هذه التجارة. ولكن الهولنديين ومن بعدهم أوروبيين آخرين استخدموا أيضا مواقع وموارد كورومانديل لعملياتهم الخاصة داخل الهند وفى العالم. واتجهت التجارة الهندية "المحلية" لميناء كورومانديل إلى البنغال فى الشمال الشرقى بخاصة، لتستورد منها حبوب الطعام والحرير. واتجهت كذلك إلى جوجـــارات فـــى الـــشمال الغربى مثلما واتجهت بطبيعة الحال إلى الداخل. ولكن موقعهـــا الجغرافـــى وتباين منتجاتها من منسوجات وفلفل وأصباغ وأرز وحديد وصلب والمـــاس وغير ذلك من سلع كثيرة يصعب حصرها هنا (أنظر مفتاحى الخريطتين 2-4، 2-5 حيث توجد قائمة جزئية) علاوة على العبيد، كل هـــذا جعـــل مـــن كورومانديل أكبر محطة على الطريق للتجارة الدولية، بل والتجارة فيما بـــين القارات سواء شرقا أم غربا. واستوردت أيضا سلعا استهلاكية ترفية عربية وفارسية وخيولا من الغرب للشحن العابر شرقا.

واستوردت كوروماندل من الـشرق التوابـل والأخـشاب والفيلـة والرصاص والزنك والقصدير وبخاصة النحاس والذهب وتخصص بعـضها للشحن العابر إلى الغرب. وتعاملت فى التجارة المتجهة شرقا مـع المنطقـة القارية وجزر جنوب شرق آسيا وبخاصة أسه Aceh وملقا والصين واليابان وأيضا مع مانيلا ثم إلى أكابولكو (وطبعى مع سيلان المجاورة سواء كطرف تجارى أو محطة أخرى على الطريق) وفيما يتعلق بالتجارة المتجهة غربـا كانت كوروماندل أهم منطقة ليس فقط الشحن العابر، بـل وأيـضا لإعـادة التزويد ومقايضة السلع والمعادن النفيسة للاتجار مع جزر المالديف. ويتجـه من هناك النشاط التجارى – وبشكل مباشر– للاتجار مع افريقيا ومع المـدن الموانئ المطلة على طول الخليج الفارسى والبحر الأحمر، ثم من هناك إلـى البحر المتوسط و/ أو حول جنوب أفريقيا إلى أوروبا– وبعـد ذلـك عبـر الأطلسى إلى الأمريكتين. وتاجرت كوروماندل أيضا مع جـوا وكامبـاى / سورات سواء للاتجار داخل المنطقة الهندية أو كمحطتـين علـى الطريـق المؤدى إلى طرق التجارة العالمية. وطبعى أن عملت مـوانئ كورومانـدل كمراكز لتوزيع التجارة العابرة للتجارة الداخلية، ولكن فى تنافس مع مـوانئ أخرى على الساحل الهندى (أراساراتنام 1986).

البنغـال:

ظهر أن البنغال أكثر الأقاليم قاطبة انتاجية. إذ كانت البنغال تـصدر القطن والمنسوجات الحريرة والأرز إلى غالبية الأقاليم الهنديـة الأخـرى، واتجهت بعض السلع جنوبا إلى وعلى طول ساحل كوروماندل، وسلع أخرى إلى كامباى / سورات أو تواصل الطريق على الساحل الغربى، وكذلك عبر البحار غربا إلى غرب آسيا وأوروبا، وشرقا إلى جنوب شرق آسيا والصين. وهكذا استوعبت البنغال الفضة والذهب من جميع الاتجاهات بما فى ذلك البر من التبت/ يونان/ بورما وعبر خليج البنغال من بورمـا. وزودت البنغـال

20 بالمائة من الواردات الهندية و15 بالمائة من إجمالى واردات شركة الهند الشرقية الانجليزية فى عام 1670. وبلغت النسبة فى عـام 1700 لكليهمـا 35 بالمائة. ولكنها وصلت إلى 80 بالمائة من الواردات الهندية و66 بالمائة من مجموع الواردات بحلول الأعوام 1738 – 1740. وبحلـول الأعـوام 1758– 1760، وعقب معركة بلاسى Plassey مباشـرة بلغـت الحـصة الهندية لشركة الهند الشرقية الانجليزية 80 بالمائة. ثم انخفـضت الحـصة الإجمالية إلى 52 بالمائة بينما ارتفعت الحصة الصينية من صفر قبل قـرن سابق إلى 12 بالمائة عام 1740 و 34 بالمائة بحلول عام 1760. ولكن كان جزء من صادرات البنغال آنذاك من الأفيون الذى أبدلته شركة الهند الشرقية الانجليزية ببعض الفضة ليكـون وسـيلتها للـدفع والـسداد مـع الـصين (أتمان 1981 – 51).

وثمة ملاحظة هامة يبديها شادهورى (1978 – 207) فـى ضـوء المجاعات المتواترة التى أصابت البنغال. وذلك أن البنغال وحتى مطلع القرن الثامن عشر كان بالإمكان الاعتماد عليها بشكل دائم كمورد للغـذاء إذا مـا نقصت محاصيل بعض المناطق الأخرى. ملاحظة أخرى مهمة أبداها برلين (1983 – 53) بشأن "نقص أى دراسات إقليمية جادة فيما يختص بـصناعة النسيج فى البنغال أو أى منطقة هندية أخرى خلال القرنين الـسابع عـشر والثامن عشر، بينما نجد صفوفا فى التاريخ الأوروبى (راما سـوامى 1980 وأخيرا شادهورى 1995 وهاتان الدراستان تبدوان استثناء).

جنوب شرق آسيا:

أغفل المؤرخون تماما جنوب شرق آسيا إذ كانوا لا يـأبهون لهـا، أو لا يولونها قدرا وافيا من الاهتمام قبل عام 1500، وبعـد هـذا التـاريخ ركزوا اهتمامهم أساسا على الأنشطة الأوروبية هناك. لهذا قد يكـون مـن المستحسن أن نلقى نظرة طويلة إلى الوراء، فى تاريخ جنوب شـرق آسـيا

وعلاقاته بأجزاء أخرى من العالم. ويرجع تاريخ استئناس زراعة الأرز إلى حوالى 3000 ق. م، والاكتشافات الأثرية للعصر البرونزى ابتداء من 1500 ق.م واكتشافات عصر الحديد من 500 ق.م (تاريخ 1992 – 185) كذلك يرجع تاريخ الروابط التجارية لجنوب شرق آسيا إلى عدة آلاف من السنين، ويوضح بيتر فرنسيس (1989 – 1991 – 40) تأسيسا على بحثه بشأن صناعة الحبوب (والتى تبقى فى السجلات الأثرية فى صورة أفضل من أشياء أخرى كثيرة) أن بلدة أريكاميدو Arikamidu فى الهند الشرقية كانت محطة تجارية هند- رومانية ولكن يغلب عليها طابع الشرق الأقصى أكثر من الطابع الغربى. كذلك تؤكد الوثائق والسجلات فى الصين فى عصر أسرة هان أهمية التجارة مع جنوب شرق آسيا خلال القرن الثامن الميلادى. وهناك شواهد أخرى تؤكد الشئ ذاته من القرن الثانى قبل الميلاد.

"بحلول فجر الحقبة المسيحية امتدت هذه الطرق التجارية لتجمع معا نظم التبادل فى جنوب شرق آسيا التى كانت متفرقة فى السابق. وارتبطت جميعها فى صورة شبكة واسعة ممتدة من غرب أوروبا عن طريق حوض البحر المتوسط، والخليج الفارسى والبحر الأحمر وصولا إلى الهند وجنوب شرق آسيا والصين... فيما سمى النظام العالمى". (جلوفر 1991)

كان إقليم جنوب شرق آسيا من أغنى أقاليم العالم وأهمها تجاريا. ومن الأمور ذات الدلالة أن أكثر المناطق تقدما من حيث الانتاج والتجارة فى جنوب شرق آسيا كان يقع على الجانب الشرقى من شبه الجزيرة حيث المنطقة المسماة باللغة الصينية فونان المطلقة على جنوب بحر الصين وليست على ضفة المحيط الهندى عند استموس أوف كرا Isthmus of Kra. ولكن من منظور الحضارة الصينية أو الهندية أو العربية أو الأوروبية، ناهيك عن المنظور المعبر عن المصالح البرتغالية والهولندية وغيرها من المصالح الأوروبية فإن جنوب شرق آسيا لم يكن ليعدو مجرد

محطة على الطريق مأهولة بسكان ليس لهم اعتبار كبير. بل إننا نجد جانيت أبو لوغد (1989 – 282) لا تولى جنوب شرق أسيا ما يستحقه من اهتمام وتعامله وكأنه اكثر قليلا من منطقة تضم مراكز هامشية للتجارة العابرة بين الصين والهند.

غير أن الشواهد الأثرية والتاريخية تؤكد بما لا يدع أدنى شك أن إقليم جنوب شرق آسيا على اتساعه كان آهلا بسكان على درجة حضارية عالية وقدرة انتاجية كبيرة بفضل جداراتهم الخاصة قبل الميلاد وبعده بزمن طويل. ونشأت واندثرت مجتمعات واقتصادات وسياسات متطورة جداً سواء فوق البر الرئيسي أو فوق جزر جنوب شرق آسيا. وأهم هذه المجتمعات فييت Viet وشامبا Champa فى فيتنام وأنجكور Angkor فى خمير كمبوديا Khmer Cambodia وبيجو Pegu فى بورما وأيوتهايا Ayutthaya فى سيام وسريفيجايا Srivijaya فى سومطرة وماجا باهيت Majapahit. وربطت بينهم جميعا علاقات اقتصادية وثقافية واسعة، وكذلك مع الهند والصين. وانعقد لواء الهيمنة لمدينة سريفيجايا فى سومطرة، وكذلك لحين من الوقت لعاصمتها بالمبانج Palembang على مساحات واسعة من الجزر ومن أراضى شبه الجزيرة ابتداء من القرن السابع وحتى القرن الثالث عشر. واشتهرت جاوة بانها أغنى أراضى العالم خلال القرن الثالث عشر. وغزا المنغوليون جنوب شرق آسيا سعيا لاستغلال ثرواتها، غير أنهم أخفقوا. وبعد انهيار سيرفيجايا أضحت السيطرة لامبراطورية ماجاباهت الجاوية على كل منطقة وسط أندونيسيا تقريبا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر. واشتدت المنافسة بينهما مع محاولة كل منهما احتكار الاقتصاد والتجارة فى جنوب بحر الصين. ونقرأ تلخيصا لذلك فى تاريخ كيمبريدج عن جنوب شرق آسيا:

"أثنى الباحثون على إقليم جنوب شرق آسيا بوصفة أرضـا وافـرة الثراء. وحقق الإقليم تطورات ذات أهمية حاسمة لكل تاريخ العالم فيما قبـل عام 1600. ويشهد بثروة جنوب شرق آسيا الكتاب والرحالـة والملاحـون والتجارة والرسميون من كل قارات نصف الكرة الشرقى. وبحلـول الألفيـة الثانية للحقبة المسيحية أصبحت الغالبية العظمة واعية بقوة الإقليم ومكانته... وحتى عصر الصناعة فى القرن التاسع عشر كانت كـل التجـارة العالميـة خاضعة بدرجة أو بأخرى لما يطرأ من انحسار أو تدفق للتوابل إلى داخـل وخارج جنوب شرق آسيا... وفى المقابل نجد أن التاريخ القديم لجنوب شرق آسيا وأهميته الدولية لم يحظ بأى تقدير من العصر الراهن".

(تارلنج1992-183)

أسهم كذلك الموقع الجغرافى لجنوب شرق آسيا فى جعـل المنطقـة مفترق طرق طبيعى ومركز التقاء للتجارة العالمية، ناهيـك عـن الهجـرة والتبادل الثقافى. وسبب ذلك أنها تقع بين الصين واليابان. وفى مطلع القـرن الخامس عشر استخدم الشريط الضيق من شبه جزيرة الملايو عند اسـتموس أوف كرا مركزا لنقل البضائع بين خليج البنغـال وجنـوب بحـر الـصين (وتجرى دراسة الأن لانشاء خط أنابيب و/ أو حفر قناة). وحل محله طريق بحرى عبر مضايق ملقا وسنغافورة بين الطرف الجنوبى لشبه جزيرة الملايو وجزيرة سومطرة. واستكمل هذا بدوره بطريق آخر يصل إلى بحر الـصين ويدور حول سومطره ثم عبر مضيق سوندا Sunda الذى يفصلها عن جاوه (أنظر الخريطة 2-5). واستخدمت عمليات شحن السفن وعلى مدى قـرون مراكز نقل التجارة العابرة فى جنـوب شـرق آسـيا باعتبارهـا مراكـز تحويل حيث يجرى نقل البضائع وإبدالها بغيرهـا مـن البـضائع الـواردة من الاتجاه الآخر.

وكانت موانئ التجارة الساحلية والمستوطنات النهرية وخلفياتها من الأراضى الزراعية متشابكة مع بعضها دائما. والملاحظ أن النظم الإدارية فى الأراضى الداخلية كانت تقوى او تذوى فى تجاوب مع صعود وانحطاط هذه العلاقات وكذلك مع التغيرات التى تطرأ على طرق التجارة.

بيد أننا إذا ما تأملنا بعمق وحرص العوامل الحاسمة بالنسبة لمطلع الحقبة الحديثة فى جنوب شرق آسيا سيبين لنا أن غالبيتها العظمى بدأت قبل وصول الأساطيل الأوروبية (ريد 1993 – 10) ولعل توسع "القرن السادس عشر الممتد" (1450 – 1640) والشهور فى أوروبا والأمريكتين، بدأ مبكراً عن التاريخ فى جنوب شرق آسيا (فى 1400) كرد على زيادة الطلب على التوابل والفلفل من شرق آسيا خاصة الصين وجنوب وغرب آسيا ثم بعد ذلك من أوروبا أيضا. واندمج عدة مئات من آلاف العمال فى حالة رواج الانتاج والتجارة التى امتدت حتى عام 1630 على الأقل باستثناء ثلاثة عقود من الهدوء بعد عام 1500. وبلغت واردات الفضة الأمريكية والمنسوجات الهندية ذروتها فيما بين عامى 1600 و 1640 بينما كانت منطقة جنوب شرق آسيا لا تزال طرفا تجاريا مكافئا للآخرين (ريد 1993 – 11، 17).

وجدير بالملاحظة أن ذروة الرواج التجارى فى جنوب شرق آسيا من 1580 إلى 1630 تتوافق مع كما تنتج عن، توسعات اقتصادية متزامنة فى اليابان والصين والهند وأوروبا وتوسعات فى طلبها أيضا. إذ كانت أنواع عديدة من التوابل شبه مقصورة على بعض الجزر، كما أن انتاج جنوب شرق آسيا من الفلفل الأسود أزاح جانبا الفلفل الأسود الهندى بسبب كلفة انتاجه التى كانت أقل من كلفة الفلفل الأسود الهندى بقيمة الثلث. ولكن كان القطن محصولا تجاريا أوسع انتشارا للبيع النقدى وللتصدير. كذلك فإن زراعة المحاصيل التجارية فى الريف ونشوء الحضر للاستثمار التجارى فيها يعنى ضمنا أن هناك واردات بحرية ضخمة من السلع الغذائية

(ريد 1993 – 7، 16) (وأنظر أيضا تارلنج 1992 – 463). وعقب عـام 1662 احتلت تونجكين Tongkin مركز السوق العالمية باعتبارها مـصدرا رئيسيا للسيراميك.

وبحلول عام 1600 بلغ عدد سكان جنوب شرق آسـيا 23 مليـون (تارلنج 1992 – 363) أى ما بين خمس وربع مجمـوع سـكان الـصين. وراجت التجارة فميا بين بعضهم البعض وكذلك مع أنحاء أخرى فى العـالم. وبلغ تعداد سكان ست مدن على الأقل من المدن المعتمدة علـى التجـارة – تانج لونج فى فيتنام وأيوتهايا فى سيام، وأسية فى سومطرقن وبانتام وماترام فى جاوه وماكاسار فى سيلبيس Celebes حوالى مائة ألف شخص فى كـل منها علاوة على عدد كبير من الزوار السنويين والموسميين. وضمت ملقـا أيضا 100.000 نسمة غير أن هذا العدد انخفض إلى مـا بـين 25000 و 23000 بعد السيطرة البرتغالية. وهكذا يتضح أن جنوب شرق آسيا خـلال هذه الفترة غلب عليه الطابع الحضرى بدرجة كبيرة سواء بالقياس إلى أنحاء أخرى كثيرة فى العالم بما فى ذلك أوروبا، وبالقياس إلـى القـرون التاليـة (تارلنج 1992 – 473، 475).

الأرخبيل والجزر:

اشتمل تقسيم العمل ونمط التجارة فى أندونيسيا والمناطق المجـاورة على ثلاثة محاور متداخلى هى تجارة المسافات القصيرة بين الجزر وشـبه الجزيرة، والتجارة الإقليمية مع الهند والـصين واليابـان وجـزر ريوكيـو Ryukyu والتجارة العالمية مع غرب آسيا وأوروبا والأمريكتين. ولم تعتمد المحاور الثلاثة فقط على تبادل المنتجات الواردة من مسافات بعيدة بل وأيضا على القدرات الانتاجية وعمليات التصنيع داخل أندونيسيا وجنوب شرق آسيا. ويوجز أشن داس جوبتا الوضع خلال القرن الخامس عشر، مقتفيا أثر بـى. شريبك Sehrieke (1955) ويقول:

كان هذا من الناحية الجوهرية نمطا لتبادل البضائع بين الشرق والغرب داخل الأرخبيل الأندونيسي مع أرز جاوة الذى يتم نقله إلى جميع الأماكن. ويتمثل الواقع الرئيسي للتجارة الأندونيسية فى أن منتجين أساسيين – هما الفلفل الأسود والتوابل– كانا يقعان عند طرفى الأرخبيل. إذ كان انتاج الفلفل الأسود فى سومطرة والملايو وغرب جاوة وبورنيو. ولم تكن التوابل والقرنفل وجوز الطيب والمس Mace (مستخرج من قشرة جوز الطيب– المترجم) منتجات متاحة إلا فى مجموعات الجزر الشرقية فى مولوكاس وبنداس. واشتملت منتجات جاوة على الأرز والسمك المملح وأنواع مختلفة من المواد الغذائية، وكذلك بعض أنواع القطن والخيوط والمنسوجات ... ويقوم تجار جاوة وأصحاب سفن الينك (نوع من السفن الشراعية – المترجم) بنقل الأرز ومنتجات جاوة الأخرى إلى سومطرة حيث يبادلونها بالفلفل الأسود وغيره من السلع الأجنبية. ويتم بعد ذلك نقل الفلفل الأسود إلى جاوة ثم بعد ذلك إلى بالى Bali ومقايضته بألياف القطن من انتاج بالى التى كان الطلب عليها كبيراً فى جزر التوابل... ويبحر تجارة جاوة فى المرحلة الأخيرة إلى مولوكاس وبنداس حاملين معهم الأرز وغيره من منتجات جاوة وأقمشة بالى علاوة على المنسوجات الهندية والبورسلين والعملات المعدنية الصغيرة من الصين... إن القسمة التى ميزت التجارة الأندونيسية هى التشابك بين التجارة التى بين الجزر والتشابك مع التجارة العالمية .

(داس جويتا ***1978– 243)***

ويوجز أنطونى ريد التجارة الدولية لجنوب شرق آسيا فيقول:

"نمط التبادل فى هذا العصر التجارى كان بالنسبة لجنوب شرق آسيا أن تستورد الأقمشة من الهند، والفضة من الأمريكتين واليابان والنحاس والحرير والخزف وغير ذلك من المصنوعات من الصين وذلك مقابل صادرات جنوب شرق آسيا من الفلفل الأسود والتوابل والأخشاب العطرية

والراتنج وورنيش اللك ودروع السلاحف واللؤلؤ وجلد الغزال والسكر الذى يتم تصديره عن طريق فيتنام وكمبوديا. (ريد 1993 – 23)

وفى أواخر القرن السابع عشر كانت جاوة تصدر أيضا كميات مهمة من السكر إلى اليابان وسورات وفارس (حيث استطاعت أن تنتزع مكان سكر البنغال وتخرجه من هناك) ووصلت صادراتها إلى أوروبا. (أتمان 1981 – 41).

علاوة على هذا فإن العديد من موانئ جنوب شرق آسيا – مثل جزر ريوكيو آنذاك أو هونج كونج اليوم– أصبحت مراكز مهمة للسلع العابرة للتجارة بين الصين واليابان وأنحاء أخرى من أوراسيا والأمريكتين خاصة بعد أن فرضت الصين واليابان قيوداً على التجارة المباشرة ولكن دون القضاء عليها. بل إن مركز السلع العابرة المتواضع فى ميناء هوايان Hoi-an الفيتنامى يوضح الروابط بين الأسواق المتداخلة.

وجدت فيتنام نفسها نقطة اتصال للتدفق العالمى من المعادن النفيسة... جلبت السفن من اليابان كميات كبيرة من الفضة والنقود النحاسية. وكانت هذه السفن أبحرت أساسا لجلب الحرير والسكر والقلنبك (اسم خشب عطرى، والكلمة فارسية– المترجم) وجلد الغزال وجلد سمك الشفنين البحرى والخزف. وسيطر التجار اليابانيون على أسواق الحرير المحلى والسكر عن طريق دفع النقد المستورد مقدما. واعتاد التجار الصينيون التجمع أثناء "السوق" الممتدة أربعة أشهر للاتجار فى بضاعتهم من الحرير والنقود النحاسية والتوتناج Tutenage (معدن أبيض يتالف من نحاس ونيكل وزنك – قاموس النهضة– إسماعيل مظهر– المترجم) مقابل الفضة اليابانية وسلع جنوب شرق آسيا. وكان الفيتناميون يرحبون بكل هؤلاء... ويحصلون على عائد من عمليات التبادل التى تتم على أرضهم. وامتزج التجار البرتغاليون مع التجار الصينيين ... وجلبوا الفضة الأمريكية والفارسية عبر جاوا كما

جلبوا الفضة الأمريكية من مانيلا، وجلبوا أيضا الفضة اليابانيـــة. واتـــصل الهولنديون، ومعهم أيضا أعمالهم من الفضة الأمريكية بالتجـــار الـــصينيين فى هوايان....

(هوتيمور *Whitmore 1983–380، 388*)

وأقام اليابانيون أيضا مستعمرة تجارية عند المركز الإقليمى للتجـــارة العابرة فى أيوتهايا (قرب بانجكوك حالياً) فى سيام إلى أن تم ذبـــح أكثـــره وطرد الباقين عام 1632. والحقيقة أنه قبل هذا الحادث بسنوات قليلة كتـــب زائر برتغالى تقريرا ربما تضمن قدرا من المبالغات، إلا أنه يثبـــت أن مـــن بين 400.000 أسرة مقيمة فى أيوتهايا كانت توجد 100.000 أسرة أجنبيـــة من جميع الانحاء (لوريدو 1996– 24) وكانت المدينة مركزا لتجارة عابرة واسعة النطاق غير قاصرة على اليابان، وبطبيعـــة الحـــال أيـــضا ماكـــاو / كانتون؛ بل اشتملت أيضا على التجارة مع موانئ أرخبيل جنوب شرق آســـيا وباتانى Pattani على الساحل الشرقى لشبه جزيرة الملايو. علاوة على هذا احتفظت أيوتهايا بـــروابط بريـــة مـــع ميرجـــوى/ تيناســـيريم Mergui/ Tenasserim على الضفة الغربية لشبه الجزيرة لتتجه من هناك شمالا إلى بيجو فى بورما وغربا عبر الخليج إلى البنغال وكورومااندل وأنحاء أخـــرى فى الهند (انظر الخريطة 2–5). ولاحظ توم بايريس TomePires الذى يرد ذكره كثيرا أن "أكثر من مائة سفينة من نوع الينك تبحر فى طريقهـــا إلـــى الصين واينام Ainam وليكـــوا Lequois وكمبوديـــا وشـــامبا... وســـوندا وبالمبانج وجزر أخرى كوشنشينا Cochinchina وبورما وجانجوما (أو شيا نجماى Chiangmai). وكانت سيام تتاجر من موقع ضفة تينا سيريم مع كل من باز Pase وبيدير Pedir وكيداه Kedah وبيجو والبنغال وجوجـــاراتى حيث كانت سفنهم تصل إلى موانيها كل عام" (ورد الاقتبـــاس عنـــد لوريـــد 1996 – 25، 26). ويلخص روى دافيلا لوريـــدو نفـــسه الوضـــع قـــائلا

(1996)– 29): "كانت سيام بلغة الاقتصاد" نصف هامشية بالقياس إلى تجارة الصين ولكنها فى الوقت نفسه مركزا لإقليمها التجارى الخاص مع جميع بلدان خليج سيام الذين يعترفون بإقليمها الاقتصادى الخاص".

ولكن كانت ملقا هى المركز الرئيسي للتجارة العابرة. ولاحظ بايريس ان السيطرة عليها تعنى قبضة خانقة حول رقبة البندقية. تأسست ملقا عام 1403 مع اتساع القوة البحرية للصين فى عصر أسرة منج. وبدأ آنذاك جنج هى Zheng He (شنج هو) رحلاته السبع المشهورة (من 1405 إلى 1433) على رأس أسطول مؤلف من ثلاثمائة سفينة وعلى متنه 27.000 رجل إلى الهند والعربية بل وإلى شرق أفريقيا. ولكن غالبية سفن الشحن الصينية استخدمت ملقا نقطة تحويل؛ وإن كان هذا قد توقف فى عام 1433 عندما اتجهت الدولة الصينية إلى الداخل للتصدى لتهديدات المنغوليين. ومع هذا استمرت ملقا فى ازدهارها، واستهوت أكثر فأكثر تجار جوجارات الذين أتى منهم ألف شخص للحياة هناك علاوة على العديد من الآلاف الذين اعتادوا المجئ والرحيل كل عام للاتجار مع كامباى. وانضم إليهم هناك الأتراك والأرمن والفرس والأفارقة من التجار الذين استخدموا ملقا مركزا تجاريا للاتجار مع جنوب شرق آسيا وشرقها. وأصبحت أضخم سوق تجارية للتوابل التى ترسل اغلبها إلى الصين. غير أن ملقا خدمت ايضا كمركز توزيع للمنسوجات الهندية فى كل أنحاء جنوب شرق آسيا– وكذلك إلى الأمريكتين عبر مانيلا. وترد إليها امداداتها الغذائية من جاوة والهند.

وأدى استيلاء البرتغاليين على ملقا عام 1511 إلى نتائج بعيدة الأثر. إذ على الرغم من أن عدد البرتغاليين لم يتجاوز 600 مقيم هناك، وبلغ معدلهم 200 فقط إلا أنهم سعوا من أجل احتكار تجارة ملقا ثم احتكار مراكز تجارية أخرى من خلالها ولكن خاب مسعاهم. ونجح البرتغاليون فعلا فى طرد عديد من المسلمين خارج ملقا إلى جوهور Johore فى الملايو وبرونى

فى بورنو وبانتام فى جازة وأسيه بوجه خاص فى سومطره. وكانت جميع هذه المراكز تتنافس مع بعضها البعض للاستحواذ على تجارة ملقا. وتمثلت إحدى نتائج هذه المنافسة فى فتح طريق تجارى بديل إلى جاوة وبحر الصين يدور حول الجانب الآخر من سومطرة. وأفادت بانتام فى جاوة من هذا الطريق التجارة الذى كان يغذى تجارة الصين، كما أسهم بخاصة فى تطور أسية على الطرف الغربى الأقصى من سومطرة. وسرعان ما فرضت نفسها خلال القرن السادس عشر وجذبت إليها تجارة كل من جوجارات وكوروماندل والبنغال. وضعفت ملقا فى المقابل. وفى عام 1641 انتزعها الهولنديون من البرتغاليين بمساعدة جوهور المنافسة لملقا.

ولكن سرعان ما سعى الهولنديون إلى ترسيخ أقدامهم أكثر فى مناطق انتاج التوابل فى مولوكاس وفى جاوة حيث أقاموا قواعد قيادتهم المركزية فى باتافيا عام 1619. وحاول الهولنديون ، شأن البرتغاليين من قبل، احتكار انتاج تجارة التوابل. وضاعت جهودهم سدى. ورغبة منهم فى تثبيت أسعارها عمدوا مرارا إلى تدمير أشجار التوابل فى الجزر، ومخزون التوابل فى باتافيا بل وفى امستردام ذاتها. وهكذا نجد أن الحضور الأوروبى الأبعد مدى، والأقوى أثرا، والأعمق والأضخم فى آسيا كان دون شك فى جنوب شرق آسيا، أو على نحو أكثر دقة فى الملايو وأندونيسيا، وعلى الرغم من هذا اطرد الانتاج الطبيعى واتصلت التجارة الأصلية ولم ينجح أى من الأوروبيين فى محاولاتهم المتكررة للسيطرة عليهما، ناهيك عن احتكارهما.

ويذهب جى. سى. فان لور (1955 – 126) فى تقديره لتجارة جنوب شرق آسيا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى أنه كانت تحملها قرابة 480 سفينة من السفن الكبيرة ومتوسطة الحجم التى تزن حمولة كل منها ما بين 200 إلى 400 طن. وهناك ما بين 330 إلى 340 سفينة

متوسطة الحجم كانت تعمل فى مجال التجارة داخل جزيرة أندونيسيا؛ و115 سفينة أخرى تعمل فى مجال التجارة مع الصين والهند. ويقدر فـــى موضـــع آخر جملة حمولة السفن فى العام 1622 بما يلـــى: "50.000 طـــن ســـفن أندونيسية"، 18.000 طنا سفن صينية وسيامية و3000 طن سفن تتبع أســـية و10.000 طن تتبع كورماندل و14.000 طن سفن هولندية (أى أقـــل مـــن 15 بالمائة من إجمالى 95.000 طن) (فان لـــور 1955 – 235). ويـــذهب تقدير آخر غير مؤرخ إلى أن الحصيلة 98.000 طن من بينها 50.000 طن سفن أندونيسية، و48.000 طن سفن لجنسيات أخرى. ويحدد التقرير النسب المئوية التالية: 18 بالمائة الصين، 8 بالمائة سيام، 8 بالمائة اقـــصى الهنـــد Far india و20 بالمائة شمال غـــرب الهنـــد، و20 بالمائـــة كورومانـــدل 0.6 بالمائة أسيه، و10 بالمائة أخرى للتجـــارة مـــع اليابـــان (فـــان لـــور 1955 – 212).

بل الملاحظ أنه حتى خلال القرن الثامن عشر كان القدر الأكبر مـــن التوابل لا يزال يجرى تصديره إلى الصين، وظلت غالبيتها فى إيدى آسيوية. والجدير بالذكر أن هذه "الأيادى – والرؤوس فى جنوب شرق آســـيا كانـــت تضم نساء كن يسافرن بانتظام على متن سفن التجارة ويشاركن فى أعمـــال تجارية ضخمة، وكذلك فى عقد صفقات أخرى للسوق المحلية والخارجيـــة. ولكن المهم كان جزءاً كبيرا من تجارة الصين لم يكن فى إيدى تجـــار مـــن جنوب شرق آسيا (ليسوا أوروبيين على وجه القطع واليقين) وإنما فى إيـــدى صينيين. وأطلقت آنذاك على مانيلا وباتافيـــا عبـــارة "المـــدن الاســـتعمارية الصينية (ويلز 1993 – 99، 100). ووفد صينيون كثيرون للإقامة كصناع وحرفيين وتجار وألفوا ما يعرف الآن باسم المهجر الصينى عبر البحار فـــى جنوب شرق آسيا. وسولا ويزى Sula Wesi وسيليبيس ومولوكاس وكـــالا ماتونون – بورنيو وجاوه وسومطرة وسنغافورة ورِيو ومع الساحل الـــشرقى

من شبه جزيرة الملايو وسيام وكوشين شينا وكمبوديا وتـونجكين. وربـط الطريق الساحلى الشرقى فوجيان المقابلة لتايوان بالفلبين وأندونيسيا. وربـط الطريق الغربى جواندونج بشكل خاص على طول الساحل بـالبر الرئيـسى لجنوب شرق آسيا. ويشير إحصاء (غير مبين التاريخ وإن كانالمرجح أنـه ليس قبل 1800 بزمن طويل) أنه تم حصر 222 سفينة من سفن الينك فـى مرة واحدة، وأبحرت حوالى 10 من كل منها إلى الفلبين وبورنيو وسومطرة وسنغافورة وكمبوديا. علاوة على هذا أقلعت سفن من الينك الأصغر حجمـا من جزيرة هينان . (هاماشينا 1994 – 99)

البر الرئيسي:

. هذا المسح الاستقصائى للتجارة بين جنوب شـرق آسـيا والأقـاليم الأخرى أبرز لنا ميزة أقاليم الجزر أو الأرخبيل على الأقاليم القارية خاصـة التجارة البرية فيها. وليس السبب هو أن الأولى كانت أكثر نشاطا أو أهميـة من الثانية؛ بل لأن الشواهد أكثر وفرة. إذ نعرف أن التجارة البحرية تحظى باهتمام أكبر لدى الأوروبيين ومن احتفظوا بسجلات معاصرة. وتم العثـور مؤخرا على آثار تاريخية، خاصة آثارا غارقة متمركزة هنـاك فـى هـذه الأقاليم. ومع هذا احتفظت كل من بورما وسيام وفيتنـام بعلاقـات تجاريـة بحرية بعيدة المدى، وعلاقات تجارية نهرية وبرية مع بعضها البعض ومـع أرخبيل جنوب شرق آسيان وربما بعلاقات أهم مع الهند والـصين (أنظـر خريطة 2 –5). ولكن هذه التجارة خلقت لنا سجلات أقل عدداً، أو لنقل على الأقل إن المؤرخين والعلماء فى القرنين التاسع عشر والعشرين لم يدرسـوها دراسة وافية. ونظراً لأن القدر الأعظم من هذه السجلات ليس موضوعيا فى متناول يدى و/ أو غريبة عنى لغويا، فإننى سأقتصر هنا على الحديث عـن الدراسة التحليلية والاستقصائية التى لا يـزال يجربهـا الآن صـن لاشـين (1994) ولوريد و(1996) فى ضوء تقارير عنها.

يسجل صن (1994 أ) ثلاث فترات تتميز بنشاط تجارى خاص بين بورما والصين بعد الاستيلاء على يوان Yuan فى أواخر القرن الثالث عشر. والفترة الثانية فى أواخر القرن الرابع عشر ومطلع الخامس عشر (وهو ما يتطابق مع ملاحظاتنا عن التوسع الانتاجى والتجارى فى مناطق أخرى منذ حوالى 1400). والفترة الثالثة بدأت مع نهاية القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من أن التجارة مع الصين أخذت أيضا صورة بعض البعثات الخراجية (والتى ندرسها فى الفصل الخاص عن الصين فيما بعد) إلا أن صن يؤكد أن الباحثين المعاصرين ومن جاءوا بعدهم كانوا واعين تماماً بحوافزهم التجارية. ولقد كان أى توقف مؤقت فى بورما لهذه التجارة لأسباب سياسية أو مناخية يجعل "الناس يهرعون إلى الطرقات التماساً لضرورات الحياة اليومية". إذ كانت تستورد من الصين كميات كبيرة من الحرير والملح والحديد والأدوات المنزلية النحاسية، والأسلحة والبارود، وكذلك الأقمشة والساتان والقطيفة والأقمشة المقصبة والخيوط والسجاد والورق والفاكهة والشاى والعملات النقدية النحاسية. وفى المقابل تصدر بورما إلى الصين الكهرمان والياقوت وغيرهما من الأحجار الكريمة واليشب والعاج والسمك، وأعشاش الطير، وزعانف سمك القرش، والجكر (سكر نخيل غير مكرر أسمر اللون – المترجم) والكاد (مادة تستخرج من شجر السنط لأغراض الطب والصباغة والدباغة– المترجم) وبذرة الفوفل والتبغ وكذلك القطن الخام خلال القرن الثامن عشر على وجه اليقين وربما قبل ذلك.

وتسجل مصادر صن روايات عن قوافل كثيرة من حيوانات حمل الأثقال وقافلة تضم 30 مركبا على نهر إيراوادى وما بين 100 و150 سفينة تعمل بالتجارة فى رحلات جيئة وذهابا بين بورما والصين. وهكذا يمكن أن نقول فى ضوء القيمة المادية أن حجم تجارة بورما البحرية يعادل ما بين

ضعفين إلى ثلاثة أضعاف تجارة القوافل البرية بها على الرغم من أهمية هذه أيضا، وكانت بعضها من الواردات المهربة وتضم معادن وأسلحة محظورة من بين صادرات الصين. وارتبطت هذه التاجرة بدورها بالعديد من أسواق التجارة في بورما التي كانت على سبيل المثال في عصر أسرة مونج مت Mong Mit تقام يوميا على مستوى صغير وكل خمسة أيام على مستوى كبير. يضاف إلى هذا أن مناجم بورما استهوت مقاولي الأعمال والتجار الصينيين وكذلك العمال الصينيين الذين بلغ عددهم عشرات الآلاف. وعمل هؤلاء في انتاج المعادن للسوق المحلية وأيضا للتصدير إلى الصين. واتاح هذا لبورما أن تغطي مدفوعاتها وميزانها التجاري؛ إذ لولا هذا لكان في غير صالحها. وكان ميزانها التجاري ومدفوعاتها بدأت، شأن تجارتها الداخلية، تتحول مرحليا إلى نظام نقدي Monetized من خلال العملات النحاسية، والعملات الصدفية، علاوة أيضا على الفضة وسك العملات الفضية.

وازدهرت بين فيتنام والصين علاقات مماثلة تجارية وهجرات وغير ذلك من علاقاتز واستوردت فيتنام الحرير والسكر والشاي والأقمشة والأحذية والجوارب والورق والأصباغ وزيت المصباح (الكيروسين) وجوزة الطيب وسكر النبات ومواد التطبيب وكذلك النقد النحاسي كما هي العادة. وصدرت فيتنام بدورها الأخشاب والبامبو والكبريت والعقاقير الطبية، والاصباغ والملح والأرز والرصاص. وكان استخراج المناجم أكثر وأوسع نطاقا في فيتنام عنه في بورما، لذلك قدمت النحاس والرصاص وأيضا الزنك والفضة التي كان يجري تصدير بعضها إلى الصين. وتفيد تقارير بأن عدد العاملين في المناجم والحرفيين الصناعيين في فيتنام بلغ عدة مئات الآلاف أكثرهم من الصينيين الذين خرجوا من بلادهم بسبب تزايد البطالة والفقر في بلادهم واستهوتهم فرص العمل في فيتنام وفي أماكن أخرى في جنوب شرق آسيا (صن 1994).

وتستحق تجارة سيام اهتماما خاصا. إذ لم يكن القدر الأعظم منها متمركزاً فى السوق الصينية، بل كانت تحملها أيضا سفن الينك الصينية أو سفن شحن سيامية جميع العاملين على متنها من الصينيين. ولهذا كانت السلطات الصينية تعاملها باعتبارها تجارة "وطنية" (كوشمان 1993). وساد نمط التجارة العادى. إذ صدرت سيام سلعا عديدة أهمها الأرز والقطن والسكر والقصدير والأخشاب والمصنوعات الخشبية والفلفل الأسود، والهيل "الحبهان"، وبعض السلع الترفية عالية القيمة مثل العاج وقرن حيوان وحيد القرن، وشجر البقم (شجر بقلى ينمو فى مناطق آسيا الحارة ويعطى صبغة حمراء – المترجم). واللبان الجاوى، وجلد الغزال والنمور علاوة على الرصاص والفضة. ولعل القيمة الأساسية المضافة هى انتاج وتصدير السفن السيامية. ويفسر لنا جنيفير كوشمان (1993 – 78) قائلا "حرى ألا ننظر إلى صادرات سيام كسلع ترفيه هامشية، بل باعتبارها سلعا إنتاجية رئيسية بهدف الاستهلاك العام، وأيضا لصناعة السلع الاستهلاكية التى يمارسها الصينيون، إذ كانت صادرات الصين أولا وأساسا صناعات من نوع الخزف "السيراميك" والمنسوجات والمراوح والورق والكتب والسلع النحاسية من نحاس أصفر أو أحمر، والفواكه المحفوظة لغرض الاستهلاك العام فى سيام.

وأفادت موانئ سيام خاصة ميناء أيتهايا (على ضفة النهر شمال بانجوك) فى العمل كمراكز تسويق تجارية مهمة ما بين الشمال والجنوب وكذا الشرق والغرب لأغراض تبادل الشحن بين الأقاليم. ولكن، كما هو الحال فى مناطق أخرى فى جنوب شرق آسيا كانت هناك "صادرات" صينية مهمة غير تلك تصدرها الصين إلى سيام خاصة من فوجيان وهى البشر: العمال والصناع ومقاولى المشروعات والتجار (فيرافول Viraphol 1977، كوشمان 1993).

وخلاصة وضع جنوب شرق آسيا فى التجارة الدولية نجد أنها كانت تصدر التوابل والقصدير من انتاجها الخاص إلى أوروبان وغرب آسيا والهند، وأعادت تصدير وارداتها من الهند إلى الصين عميلها الأساسى الذى استوعب ثمانية أمثال ما تستورده أوروبا. علاوة على هذا صدرت جنوب شرق آسيا منتجات الغابات والقطن والذهب من انتاجها الخاص إلى الهند والصين واليابان. وتلقت جنوب شرق آسيا الفضة من الهند، والتى كانت تعيد تصدير بعضها إلى الصين عن طريق ملقا. وهكذا تمتعت جنوب شرق آسيا بفائض فى ميزانها التجارى مع الهند (وبالطبع مع غرب آسيا وأوروبا) ولكن عانى ميزانها التجارى عجزاً مع الصين.

ويوجز ريد النتائج الاقتصادية "المحلية" بالنسبة لجنوب شرق آسيا فيما يلى:

تميزت كل الفترة ما بين 1400 – 1630 بسرعة تحول الاقتصاد إلى اقتصاد نقدى واستثمارى تجارى. وبلغت سرعة التحول أقصاها خلال الفترة من 1570 إلى 1630. واتجهت نسبة كبيرة من السكان، قياسا إلى كل معايير العصر، إلى الانتاج والتسويق لصالح الاقتصاد العالمى. وبدأوا فى الاعتماد على الواردات من مسافات قاصية من أجل الحصول على احتياجاتهم اليومية للاستهلاك مثل الأقمشة والخزف "السيراميك" والادوات المنزلية المعدنية وسك العملة. واستحوذت التجارة على نصيب كبير نسبيا (مرة أخرى بمقاييس العصر آنذاك) من الدخل القومى لجنوب شرق آسيا. وهيأت إمكانية لتحقيق درجة عالية من حركة التحضر ربما أعلى مما تحقق مرة ثانية قبيل القرن العشرينز وضمت هذه المدن مجتمعات نذرت نفسها تماما لمهنة التجارة والاستثمار فى التجارة. ونشأت مؤسسات لسندات رهن استخدام السفن والمشاركة فى الربح والاقتراض بفائدة. ويمكن القول إن الصين والهند واليابان فى عدد من المجالات الحاسمة كانت متقدمة اقتصاديا

أكثر من بلدان جنوب شرق آسيا على الرغم من أن تقنياتها (بما فـي ذلـك المصارف التى كانت لا تزال جنينية) كانت معروفة لكثيـرين مـن بلـدان جنوب شرق آسيا. (ريد 1993 – 129)

ومع هذا كانت لمنطقة جنوب شرق آسيا نظاما ماليا له سوق نقديـة متقدمة وموثوق بها، حيث يمكن اقتراض المال بمعدلات فائـدة تقـارب 2 بالمائة كل شهر وعلى نحو مماثل لما يجرى فى أوروبا آنذاك (ريد 1990 – 89، تارلنج 1992 – 479). (لقد كانت "الثورة الحقيقية" فى أوروبـا، كمـا أفاد سيبولا (1976 – 211، 212) هى الانهيار الحاد الذى أصـاب سـعر الفائدة على النقد من جراء الزيادة الكبيرة فى واردات النقد الأمريكية.

وقدمت مانيلا الأسبانية فى الفليبين وفيتنام وتايوان وكـذلك ماكـاو البرتغالية على الساحل الجنوبى للصين إسهامات إنتاجية أكثر تواضعا بكثير من الإسهامات الانتاجية لبلدان أخرى فى جنوب شرق آسيا. بيد أنهم اسهموا بأدوار مهمة كمراكز للتجارة العابرة وإعادة التصدير خاصة بالنسبة لتجـارة الصين واليابان. وبلغ عدد المراكب الصينية التى تعمل بالتجارة مع مـانيلا وحدها ما بين ثلاثين إلى خمسين فى العام الواحد. والملاحظ أن أكثـر مـن 60 بالمائة من الواردات المكسيكية العابرة للمحيط الهادى مـن مـانيلا ذات أصول صينية، واشتملت على زئبق صينى الذى كان المعروض منه فى حالة عجز دائم على الرغم من حيويته لأعمال استخراج الفـضة مـن المنـاجم ولتكريرها من الشوائب فى الأمريكتين (التى عاد بعضها آنذاك إلى الصين). ورغبة فى ترويج هذه التجارة مع مطلع القرن السادس عشر استوعبت مانيلا أكثرمن 27000 صينى (ويقول آخرون 30.000) أقـاموا هنـاك. ولكـنهم أصبحوا ضحايا مذابح عديدة يكفى أن حـوالى 23.000 (والـبعض يقـول 25.000) لقوا مصرعهم فى مذبحة واحدة عام 1603 ومذبحة أخرى عـام 1640 (يان Yan 1991 وكياسون Quiason 1991).

ونعرض فى الباب الثالث دور مراكز التسويق التجارى التى ذكرناها فى مجال نقل وتحويل الاموال.

اليـابـان

تقدم البحوث المعاصرة شواهد على حدوث تطورات اقتصادية مهمة فى اليابان منذ مطلع القرن الثالث عشر. وأوضح باحثون عديدون أن اليابان كانت غارقة فى شبكة التجارة الخارجية مع أطراف آخرين من آسيا منذ هذ الفترة الباكرة.... وأصبحت التجارة مع الصين وكوريا جـزءاً مهمـا فـى الاقتصاد اليابانى... وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عـشر نمـت التجارة الخارجية بسرعة من حيث كثافتها ومشروعاتها التجارية التى امتدت إلى انحاء أخرى فى الشرق الأقصى حتى بلغت مضايق ملقا.

كانت كوريا واليابان وجزر ريوكيو الواقعة جنوب اليابان بخمسمائة ميل وقبالة ساحل الصين، فى الدائرة الأولـى لنظـام المركـز/ الأطـراف الخراجى للصين. ولكن كان اليابانيون أيضا هم المنافس الخطيـر المحتمـل للصين والذين تعجلوا تحصيل أى مزايا تنافسية يقدرون على تجميعها خاصة عندما واجهت الصين "زمناً عصيباً" على نحو ما حدث مع المغول و/ او فى الداخل. ويلاحظ ستيفن سندرسون أيضا "أن اليابان فيما يبدو، كانت داخلة فى مهام تجارية قوية فى الشرق الأقصى فى نفس الفترة أساسا التى كانت فيهـا الصين، وهى تحت حكم أسرة سونج وفى أول عهد أسرة منج تنسحب مـن التجراة العالمية وآخذة فى الانهيار اقتصاديا. وهذه الاحداث كانت دون أدنى شك مترابطة. لقد نشأ فراغ اقتصادى كبيـر واسـرعت اليابـان بملئـه. إذ استجمعت اليابان عزمها على الحركة فى الوقت الذى خارت فيه قوى الصين (ساندرسون – 1995 – 154).

وأصبحت اليابان بعد 1560 منتجاً ومصدراً رئيسياً للفضة ثم للنحاس لكل من الصين وجنوب شرق آسيا. وانتجت كذلك بعض الذهب وكميات كبيرة من الكبريت علاوة على سلع متنوعة مثل الكافور والحديد والسيوف وورنيش اللك والأثاث ومشروب الساكى والشاى ونوعا متميزا من الأرز، وهى سلع تصدرها إلى بلدان عديدة بعيدة حتى وصلت إلى الهند وغرب آسيا. وتلقت اليابان بالمقابل حريرا صينيا ومنسوجات قطنية هندية علاوة على سلسلة كاملة من سلع الانتاج والاستهلاك مثل الرصاص والقصدير والأخشاب والأصباغ والسكر والجلود والزئبق (المستخدم لصهر وتنقية الفضة) من كوريا والصين وجنوب شرق آسيا. ويشير ساتوشى ايكيدا (1996) إلى تناظر وضع اليابان وأوروبا مع آسيا وبخاصة الصين: إذ استورد الأوروبيون واليابانيون صناعات من آسيا وبخاصة الصين، وصروا الفضة لدفع الثمن. (وإن كانت اليابان تنتج حاجتها من الفضة فى الداخل بينما أوروبا تنهب الفضة من مستعمراتها الأمريكية). وحملت السفن الصينية القسط الأكبر من شحنات البضائع اليابانية. أما الجزء القليل منها فكانت تحمله أول الأمر سفن برتغالية ثم بعدها سفن هولندية كانت تحضر لجلب الفضة اليابانية والنحاس وغير ذلك من صادرات. وعمل التجار والسفن المتخذين من جزر ريوكيو قاعدة لهم كوسطاء تجاريين مع كل من الصين وجنوب شرق آسيا. واقامت اليابان أيضا مراكز لأعمال تجارة السيراميك فى الداخل وللتصدير قصد منافسة الصين. وانتهزت اليابان فرصة الانتقال من أسرة منج إلى أسرة كنج، وكذا المقاومات السياسية الجارية آنذاك فى جنوب الصين. وخفضت اليابان بعد عام 1645 وارداتها من السيراميك من الصين بنسبة 80 بالمائة، وأصبحت اليابان بعد 1658 هى نفسها مصدراً مهما للأسواق آسيا والخليج الفارسى وأوروبا.

ويلاحظ ريد (1993) أنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حققت اليابان تقدما اقتصاديا جعلها ندا منافسا للبلدان الأوروبية المتقدمة.

"كانت الفترة 1570 – 1630 بالنسبة لليابان لحظة فريدة، إذ توحدت فيها البلاد، وعم الرخاء المدن وأضحت شبه نويات للتجارة الداخلية المزدهرة. وبدأ استخراج كميات استثنائية من الفضة لتشكل أساسا لتجارة قوية مع جنوب شرق آسيا. وكانت سفن اليابان لا تزال ممنوعة من الاتجار مباشرة مع الصين. لهذا فإن تبادل الفضة اليابانية مقابل الحرير الصينى وغيره من السلع لابد وأن يتم فى موانئ جنوب شرق آسيا خاصة مانيلا وهوايان (والمعروفة لدى الغربيين باسم فيافو فيتنام الوسطى). وعلى مدى الفترة من 1604 – 1634 حصلت عشر سفن يابانية على ترخيص يسمح لها بالاتجار مع الجنوب خلال العام. وكان العدد الأكبر يبحر إلى فيتنام (124 سفينة على مدى 31 عاماً) والفليبين (56) وسيام (56). وتوقف فجأة هذا النشاط عام 1632... ولكن ظلت التجارة اليابانية مزدهرة طوال السنوات الباقية من القرن، ولكن فقط من خلال التجارة الخاضعة بإحكام لإدارة هولندية وصينية فى نجازاكى (تارلنج 1992 – 467، 468).

وعلى الرغم من هذا كله ذهبت التقديرات إلى أن صادرات اليابان بلغت 10 بالمائة من إجمالى دخلها القومى (هاو Howe 1996 – 40). وسجلت اليابان فيما بين عامى 1604 – 1635 – ابحار 355 سفينة بشكل رسمى إلى جنوب شرق آسيا حيث كان اليابانيون يسيطرون على تجارة سيام (كلين Klein 1989 – 76). وخلال هذه الفترة ذاتها تضاعفت واردات اليابان من الحرير الصينى أربع مرات وبلغت 400.000 كجم. بل حدث، وبعد أزمة الصين الاقتصادية والسياسية فى منتصف القرن أن كانت تصل إلى ناجازاكى 200 سفينة كل عام خلال خمسينات القرن السابع عشر (هاو 1996 – 37 ، 24).

وتضاعف تعداد سكان اليابان من 16 مليون عام 1500 إلى ما بين 26، 32 مليون نسمة عام 1750 (أنظر الجدولين 4-1 ، 4-2). ولكن نجد عند كرستوفر هاو 1996 ما يفيد أن النمو السكانى بلغ 0.08 بالمائة فى السنة، وأن تعداد السكان بلغ أكثر من الضعف إذ أصبح 31 مليون نسمة فيما بين 1600 و 1720 فقط. ولكن الدراسة السكانية سالفة الذكر والتى قام بها معا سوزان هانلى وكوزا يامامورا (1977) تحدد تعداد السكان بحوالى 26 مليون نسمة عام 1721. وتكشف جميع المصادر بعد هذا عن ثبات المستوى السكانى فى اليابان.

ولكن نجد قدرا من المنازعة فى الرأى إزاء مسار التطور الاقتصادى اليابانى خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر. وصححت الأبحاث المعاصرة الرأى السابقة القائل إن "العزلة" أفضت إلى "ركود". وإذ على الرغم من ثبات المستوى السكانى فى اليابان (مع اطراد زيادته فى كثير من الأنحاء الأخرى من آسيا) فقد اطرد كذلك نمو الانتاج الزراعى وغيره فى اليابان. لذلك زاد نصيب الفرد من الدخل خلال القرن الثامن عشر حسبما تفيد أحدث الدراسات التى قام بها كل من هانلى ويامامورا (1977) وهاو (1996).

ولا يزال هاو (1996) يؤيد الافتراض القائل إن تجارة اليابان الخارجية تدهورت خاصة عقب 1688 وظلت منخفضة على مدى القرن الثامن عشر. ولكن ايكيدا (1996) يستند إلى دراسات يابانية جديدة ومهمة توضح أن سياسة العزلة لم تتسبب فى خفض التجارة الخارجية على الاطلاق. إذ استمرت واردات الحرير الصينى، بل زادت فى الحقيقة حتى عام 1660 ولم تنته حتى عام 1770. علاوة على هذا نجد أن واردات الحرير عبر كوريا وجزر ريوكيو فاقت أحيانا الواردات عبر ناجازاكى. وظلت التجارة غير المرخص بها مع جنوب الصين بعيدة عن الهيمنة

الرسمية. واطردت مظاهر الازدهار التجارى فيما بين اليابان وجنوب شرق آسيا بما فى ذلك بورما. وعلى نقيض الافتراضات السابقة يبدو أن صادرات الفضة، بما فى ذلك الفضة اليابانية استمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر. وطبعى أن السفن الاجنبية وبخاصة الصينية استمرت فى رحلاتها إلى اليابان.

والخلاصة أن سكان اليابان زادوا سريعا ثم استقر تعدادهم، كما وان اقتصادها اصطبغ بصبغة الاستثمار التجارى والتحول الحضرى على نطاق واسع على نحو ما تشهد به هذه المصادر وغيرها. (مثال ذلك تاريخ كيمبريدج لليابان إشراف – جون هول 1991). وسوف نستعرض النمو السكانى فى اليابان وبعض مؤسساتها فى الباب الرابعز ولكننى أود هنا فقط أن أشير إلى الانتشار الحضرى الكبير في اليابان. إذ على مدى قرن ونصف بعد عام 1550 زاد عدد المدن التى تضم كل منها 100.000 نسمة من واحد إلى خمس مدن، وبحلول القرن الثامن عشر أصبح عدد سكان الحضر فى اليابان أكبر من مثيله فى الصين أو أوروبا المعاصرة لها. إذ بلغ عدد سكان كل من أوزاكا / كيوتو وإيدو (وليس طوكيو) ما لا يقل عن مليون نسمة، بلغ سكان إيدو 1.3 مليون نسمة (هاو 1996 – 55). وما إن قارب القرن الثامن عشر على نهايته حتى كان ما بين 15 إلى 20 بالمائة من السكان سكان حضر (هاو 1996– 55، وأيضا 63)، وأن ما بين 10 و13 بالمائة حسب تقدير ساندرسون (1995 – 151) يعيشون فى مدن كبرى يزيد سكانها عن 100.000 نسمة فى اليابان بينما لم تزد النسبة عن 2 بالمائة فى أوروبا (هول 1991 – 519). والحقيقة أنه فى الوقت الذى كان سكان اليابان يمثلون 3 بالمائة فقط من سكان العالم، كان 8 بالمائة من سكانها يسكنون مدنا كبرى يزيد تعداد سكانها عن 100.000 نسمة. لهذا، وتأسيسا على الشواهد والبراهين يتعين رفض الرأى القائل إن اليابان كانت فى عصر

طوكوجاوا بل وقبله كانت "راكدة" و"منغلقة على نفسها" ناهيك عن وصفها بأنها كانت "اقطاعية". وبات لزاما فى الحقيقة مراجعة مجرد الفكرة الزاعمة أن وصول كومودور بيرى هو الذى "فتح" أبواب اليابان عام 1853؛ وأن الاصلاح فى عصر الميجى عام 1868 أحدث قطيعة مفاجئة فصلت اليابان عن ماضيها الممثل فى عصر طوكوجاوا. إن اليابان الحديثة، شأنها شأن روما، لم تقم فى يوم وليلة بل ولا حتى فى قرن واحد.

الصين:

شهدت الصين فى عصر أسرتى منج وكنج زيادات ضخمة فى الانتاج والاستهلاك والسكان. ولم تتوقف هذه الزيادات إلا لفترة قصيرة وقت انتقال السلطة من أسرة منج إلى أسرة كنج فى منتصف القرن السابع عشر. وعرضنا دراسة عن السكان فى الباب الخامس. ونكتفى هنا بدراسة بعض جوانب الانتاج والتجارة فى الصين وخاصة مكانتهما ودورهما فى الاقتصاد العالمى ككل. كانت الصين دون شك المنطقة الأكثر تقدما اقتصاديا فى العالم فى ظل حكم أسرة سونج فى القرنين الحادى عشر والثان عشر. ولكن يخرج عن نطاق بحثنا الآن بيان إلى أى مدى تغير هذا الوضع بسبب غزو المونغولين خلال أسرة يوان Yuan. وإنما المسألة التى يتعين علينا التصدى لها هو مكانة ودور الاقتصاد الصينى فى العالم أثناء حكم أسرتى منج وكنج من 1400 إلى 1800. وتتحدث شواهدنا التالية عن الفرض الذائع الذى يذهب إلى أن الصين كانت عالما اقتصاديا مستقلا بنفسه ولحسابها فقط، خاصة بعد أن عكست أسرة منج اتجاه حركة التوسع البحرى فى القرن الخامس عشر. وبعد أن فرضت أسرة كنج قيوداً على التجارة البرية فى القرن السابع عشر.

حقا إن التوسع البحرى الصينى توقف تماما عـــام 1434 وبخاصـــة فى ظل حكم أسرة جنج هى Zheng He عقب عام 1403. وكان البحث عن الأسباب موضوع تأمل وتفكر كبيرين. ولكن التوسع البـــاكر ثـــم الانحـــسار ارتباطا يقينا بالعلاقات الصينية مع المونغول وغيرهم فى الـــشمال الـــشرقى للقارة، ونقل أسرة منج للعاصمة إلى بكين قرب الحدود بغية التحكم على نحو أفضل فى تهديدات المونغول بعد أن تجددت. وتم شق قناة كبرى عام 1411 لتموين المخافر الحدودية النائية وبخاصة بكين باحتياجاتها مـــن الأرز عـــن طريق مراكز الانتاج والتجمع السكانى على ضفاف وادى اليانجتـــسى. وأدى شق القناة إلى خفض الاعتماد السابق على الطريق البحرى الساحلى ومن ثم قل الاعتماد على الأسطول والتجارة البحرية. والجدير بالذكر أن النزاعـــات الاقتصادية السياسية ذات الأهمية بين التجارة البحرية الجنوبية والتوجيهـــات والمصالح القارية الشمالية تم حسمها بدرجة كبيرة لصالح الطـــرف الثـــانى. وتلازم مع هذا زيادة تحدى القرصنة والتهريب من جانـــب اليابـــانيين، بـــل وأيضا الصينيين فى البحر. وعزز هذا من قبضة أولئك الباحثين عن الثـــروة داخل البلاد، وأفضى إلى فرض مزيد من القيود على التجارة البحرية إلى أن تم رفع هذه القيود ثانية عام 1506 استجابة لمصالح الجنـــوب خاصـــة فـــى فوجيان. وحدث فى هذا الوقت بالذات عام 1571 أن تراجعت الصين عـــن مواجهة المونغول الآسيويين فى الداخل، وخفضت حجم جيشها بـــأكثر مـــن الثلثين، وتحولت (ثانية) إلى سياسة التفاوض من أجل التهدئة مع البدو علـــى حدودها الشمالية الغربية.

ومع هذا لم تتوقف التجارة البحرية فـــى الجنـــوب الـــشرقى. حقـــا ازدهرت آنذاك كثيرا التجارة غير المـــشروعة التـــى امتزجـــت بالقرصـــنة اليابانية (وكان أكثرهم صينيين فى الواقع). وتجاوز حجم هذه التجارة حجـــم التجارة الخراجية وقتها. (هول 1990 – 238) وشهدت التجارة مـــن وإلـــى

جنوب شرق الصين مظاهر رواج بسيطة تتجدد بين الحين والآخر. وانتعشت وازدهرت فيما بين 1570 وحوالى 1630 على أقل تقدير، وهو الوقت الذى عانت فيه الحالة المالية لأسرة منج من هبوط مفاجئ. (وهذا هو ما عرضنا له بالدراسة فى الباب الخامس).

الفصل الرابع عشر

السكـــان و الانتـــاج و التجـــاره

- الصين في الاقتصاد العالمي
- اسيا الوسطى
- روسيا و بلدان البلطيق
- موجز الاقتصاد العالمي القائم على المركزيه الصينيه

السكان والانتاج والتجارة:

تتباين التقديرات بشأن تعداد سكان الصين فى عهد أسرة منج. ويورد إحصاء 1393 الرقم 60 مليون، ولكن ربما كان الرقم الصحيح أعلى من هذا (بروك Brook 1998). ويرى وليام أتويل (1982) أن الرقم فى عام 1500 بلغ 100 مليون. ويعطى البعض الآخر هذا التقدير لتاريخ تال، بعد ذلك بقرن أى عام 1600. ولكن بالنسبة لهذا التاريخ يقول جون كنج فيربانك (1992 -168) إن الرقم 150 مليون. ويرى تيموتى بروك (1998) أن من الممكن أن يكون الرقم 175 مليون. ويقدر هو بنج تى (1959) فى دراسة تتسم بالدقة والحذر عنوانها "دراسات عن سكان الصين" ان التعداد الحقيقى للسكان تجاوز العدد المسجل رسميا، وأن الرقم فى أربعينات القرن الثامن عشر تجاوز بنسبة 20 بالمائة على الأقل. (هو بنج تى 1959- 46) وتتفق جميع المصادر على أن السكان تضاعفوا أو ربما تجاوزوا الضعف خلال حكم أسرة منج وقتما توسع الاقتصاد الصينى بسرعة. وعقب أزمة منتصف القرن السابع عشر (التى نناقشها فى الباب الخامس) عاد ثانية نمو السكان وحركة التحضر والانتاج. وتوضح مجموعة التقديرات لتعداد السكان فى الجدول 4- 1 ما يلى 125 مليون عام 1500 (أدنى تقدير فى الجدول 4 – 2 هو 100) و270 مليون (أو 207 مليون) عام 1750، و345 مليون (أو 315 مليون) عام 1800. وهكذا يبين أن سكان الصين خلال هذه القرون الثلاث ربما بلغوا ثلاثة أمثال، وهى نسبة أعلى كثيرا من مثيلتها فى أوروبا. ونشأت مدن كبرى (وإن كانت أقل مما كانت عليه فى زمن أسرة سونج قبل ذلك بخمسمائة عام) حيث كانت مدينة نانجنج Nanjing مليون نسمة وبكين أكثر من 600.000 نسمة فى أواخر عهد أسرة منج فى مطلع القرن السابع عشر. وبحلول عام 1800 ضمت كانتونا (اسمها الآن جوانج

جو Guangzho) وشقيقتها مدينة فوشان مليون ونصف مقيم (مرقس 1997 Marks) وهو ما يعادل مجموع سكان الحضر فى كل غرب أوروبا.

وأطلقت حركة نمو الانتاج والسكان فى الصين واردات الفضة اليابانية والفضة الأمريكية الأسبانية. ودعم هذه الحركة أول الأمر إدخال نوع الأرز الذى ينضج مبكراً مما سمح بزراعة محصولين فى العام الواحد. ودعمها بعد ذلك التوسع فى الأراضى الزراعية والمحاصيل الغذائية عن طريق إدخال الأذرة والبطاطس وهما من أصل أمريكى يتميزان بالقدرة على النمو فى الأماكن غير الصالحة لزراعة الأرز. ولكن الملاحظ أنه خلال العقود الأولى من القرن السابع عشر واجهت السلطة الحاكمة، كما واجه الاقتصاد عدداً من المشكلات الوقتية. وربما ترجع هذه المشكلات جزئيا إلى الزيادة السكانية مثلما ترجع إلى أسباب مناخية (انظر الباب الخامس). وانخفض عدد السكان، كما هبط الانتاج، بل تدهور مؤقتا. ولكنهما استعادا عافيتهما ثانية مع نهاية القرن السابع عشر وتسارع نموهما على مدى القرن الثامن عشر حتى بلغ تعداد السكان 300 مليون نسمة بحلول عام 1800 أي ما يقرب من ثلاثة أمثال (ابيرهارد Eberhard 1977 – 274).

ويقدم لنا بن وونج Bin Wong موجزاً ملائماً للتوسع الصينى الزراعى والتجارى والصناعى:

"القسمات العام لزيادة الحاصلات التجارية والصناعات الحرفية الفنية والتجارة شائعة ومعروفة فى الأدبيات الصينية واليابانية... وأشهرها التوسع فى صناعات القطن والحرير فى الحوض الادنى لنهر اليانجستى قرب شنغهاى. وهاتان هما الصناعتان الحرفيتان الأساسيتان اللتان تنضافان إلى الأرز وغيره من الحاصلات التجارية وأسهمت جميعها معا فى خلق الاقتصاد الصينى كأغنى اقتصاد فى الإقليم. ورغبة فى إطعام سكان هذه المنطقة تمت زراعة الأرز فى مقاطعات الحوض الأعلى وهى مقاطعات

أنهوى وجيانجكسى وهوبى وبخاصة هونان وسيكوان فى اتجـاه الحـوض الادنى لنهر يانجستى. وعرفت بقاع من هذه المقاطعات محاصـيل تجاريـة أخرى كما عرفت الحرف الفنية مثل القطن والأصـباغ والتبـغ والأوانـى الفخارية والورق. وظهرت كتوسـع للـسوق التـى تـربط المزيـد مـن الأسواق المحلية.

وبدا توسع السوق واضحا للغاية على نهر يانجتسى دون أن يكـون قاصرا على هذه المنطقة. ففى جنوب وجنوب شرق الـصين اتـسع نطـاق المحاصيل الزراعية التجارية والصناعات الفنية اليدويـة لتـشمل مـساحات عديدة منها. وانتجت دلتا نهر بيرك فى جوا نجدونج قصب السكر والفاكهـة والحرير والقطن والسلع الحديدية والزيوت من السمسم ومن شـجر التـانغ. وحفزت الروابط التجارية خلال القرن السابع عشر على انتـاج المحاصـيل الزراعية التجارية من الشاى والسكر على طول الساحل الجنـوبى الـشرقى (ودنج 1997).

وازدهرت لينجنان Lingnan اى جنوب الـصين، وبخاصـة جـوا نجدونج وجوانجكسى وأيضا فوجيان. وحققت هذه المقاطعات نموا اقتـصاديا بفضل التجارة الخارجية وبخاصة صادراتها من الحرير والبورسلين مقابـل الفضة. ولعل أحد حكام المقاطعات كان مبالغت حين قال إن ألف سفينة تجئ وتبحر من جوا نجدونج كل عام. غير أن قبطانا انجليزيا أشار إلى أن خمسة آلاف سفينة من نوع الينك والقوارب الصغيرة كانت راسية خـارج ميناء جوانجزهو عام 1703 (مرقس 1996 – 62). ويحلل روبرت مرقس أثـر هذه التجارة الخارجية على التجارة المحلية وعلى الاستثمار التجـارى فـى مجال الزراعة والبيئة خلال القرن السادس عشر على مدى القـرن الثـامن عشر وفى القرن التاسع عشر. والجدير بالذكر أنه خـلال العقـود الأربعـة الأخيرة من القرن السادس عشر زاد عدد أسواق المـواد الغذائيـة بنـسبة

75 بالمائة، أو بنسبة أسرع كثيرا من الزيـــادة الـسكانية فـــى جوانجـــدونج (مرقس 1996 – 61) ويوجز مرقس هذا قائلاً:

كان تحول الاقتصاد إلى استثمار تجارى قوة دافعة كبيـــرة لإعـــادة تشكيل الساحة. إذ لم يقتصر الأمر على أن لجأ المزارعون فى دلتا نهر بيرل إلى حفر حقول الأرز لإفساح مجال لبرك السمك وعمل سدود مـــن شـــجر التوت (التى تتميز بانتاجيتها وقيمتها الاستثمارية التجارية علاوة على أنهـــا، إلى حد ما، توفر دعما ايكولوجيا تبادليا وضروريا لإطعـــام دودة القـــز) إن حاجتهم إلى الغذاء تحولت بنسبة كبيرة من الأرض الزراعية فى بقية مقاطعة لنجنان إلى مناطق زراعة الأرز كمحصول وحيد موجه للتصدير. واستزرع الفلاحون فى دلتا نهر بيرل محاصيل غير غذائية، دافعين بزراعـــة وانتـــاج الأرز بعيدا إلى داخل وديان النهر. وبدا الفلاحون يعيشون علـــى البطاطـــا والأذرة اللذين ينموان فى الأراض أكثر هامشية فى مناطق التلال، ويشحنون الأرز الذى نما ونضج فى الحقول فى الحوض الأدنى لدلتا نهـــر بيـــرل.... ولكن النظام فى مجموعه قابل للإدامة بدون تـــوفر المزيـــد والمزيـــد مـــن المدخلات من الخارج. (مرقس 1996 – 76)

وعلى الرغم من هذا حدث عجز فى امدادات الأرز. إذ أن الزراعة التجارية، بما فيها قصب السكر وأيضا القطن لفترة محدودة، شغلت أكثر من نصف الأرض الزراعية فى جوانجدونج، التى تنتج فقط نـــصف محـــصول الأرز الذى تحتاج إليه فى مطلع القرن الثامن عشر. ولهذا بات لزاما استيراد كميات متزايدة من الأرز من أماكن أخرى بما فيها جنـــوب شـــرق آســـيا. واستجابة لهذا قدمت الحكومة المركزية فى بكـــين المزيـــد والمزيـــد مـــن الاعفاءات الجمركية كحوافز للنهوض بعمليات استصلاح مساحات أكبر مـــن الأرض الهامشية وتطهير منحدرات التلال لزراعتها . وأدى هذا إلى زيـــادة عملية إزالة أشجار الغابات، وتأكل التربة وغير ذلك من مظاهر تدمير البيئة.

الصين فى الاقتصاد العالمى:

عاملات مترابطان سبق ذكرهما عند مناقشتنا لأنماط التجارة، وربما كانت لهما أكبر أهمية ودلالة للاقتصاد العالمى. أحدهما التفوق الاقتصادى العالمى للصين فى الانتاج والتصدير. إذ كانت الصين بدون منافس فى مجال الخزف؛ ولم يكن هناك غير عدد محدود جداً من المنافسين فى مجال الحرير الذى يمثل أكبر منتج تصديرى للصين. وكانت تصدرهما أساسا إلى عملائها الآخرين الآسيويين أولا، ثم من بعدهم للتجارة بين مانيلا والأمريكتين (فلين وجيرالديز 1996). العامل الهام الآخر والذى أكده أيضا دنيس فلين وأرتورو جيرالديز (1994، 1995) وضع الصين ودورها باعتبارها "وعاء التجميع" الأخير لانتاج العالم من الفضة. وطبعى أن كان العاملان مترابطين من حيث أن فائض التصدير الدائم للصين (حتى منتصف القرن التاسع عشر) كانت تتم تسويته أساس عن طريق السداد للأجانب بالفضة.

ولكن قوة جذب الصين ترجع إلى مصدر آخر: أن أسرة منج أقلعت عن عادة أسرة يوان قبلها، بل وأسرة سونج قديما فى الاعتماد جزئيا على النقد الورقى. وذلك أنه فى فترات الأزمة كان يساء استعمال طباعة هذا النقد مما يؤدى إلى نتائج تضخمية. وتوقفت أسرة منج عن الطباعة، كما توقفت بعد ذلك عن استخدام النقد الورقى، واعتمد على النقد النحاسى وسبائك الفضة. علاوة على هذا تم تحويل حصص متزايدة من الأقساط، ثم أخيرا كل الأقساط إلى ضريبة مفردة من الفضة عن كل عملية. ومن ثم زاد الطلب الصينى العام على الفضة، علاوة على عظم حجم وانتاجية الاقتصاد الصينى. وادى هذا إلى فائض تصديرى تسبب فى حدوث طلب ضخم على الفضة فى العالم وزيادة سعرها.

لذلك نرى أن فلين وجيرالديز (1994) يبالغان تماما عندما يكتبان أنه "ما كان يمكن أن ينشأ نفس نمط "ثورة الأسعار" فى أوروبا والصين ولا فى الأمبراطورية الأسبانية (التى عاشت على مبيعاتها من الفضة) لولا تحول المجتمع الصينى إلى قاعدة للفضة فى مطلع الفترة الحديثة. والحقيقة أنه فيما عدا هذا استجاب إنتاج السلع بعامة على نحو ملائم تماما داخل الصين ذاتها بحيث أبقى التضخم تحت السيطرة هناك، وهو ما سوف أؤكده بالبرهان فى الباب الثالث.

لقد وصل البرتغاليون أولا، ثم من بعدهم الهولنديون، إلى موانئ شرق آسيا سعيا للربح من وراء التوسع الاقتصادى الصينى (واليابانى) عن طريق اقحام أنفسهم كوسطاء فى التجارة بين الصين وجيرانها. وطبعى أن أدخلوا هم وآخرون عدداً من المحاصيل الأمريكية المهمة إلى الصين. ونعرف أن بعض هذه المحاصيل، مثل الأرز والتبغ، أدت إلى زيادة الانتاج والاستهلاك الزراعة فى الصين.

ولنا أن نبحث الآن من أين وكيف تلاءم اقتصاد الصين الانتاجى الضخم مع الاقتصاد العالمى. سبق أن أشرنا إلى صادرات الصين من الحرير والبورسلين والزئبق ثم الشاى بعد عام 1600. ولكن كانت الصين أيضا مصدر الزنك والكبرو – نيكل (خليط من النحاس والنيكل– المترجم). وهذان كانا يستخدمان كأخلاط لسك النقود فى أماكن أخرى. ولاحظ المراقب المعاصر بوتيرو Botero أن "كمية الحرير المصدرة من لاصين لا يمكن تصديقها. إذ كان يتم تصدير ألف قنطار من الحرير سنويا إلى جزر الهند البرتغالية وإلى الفلبين وهى حولة خمس عشرة سفينة. وكان يجرى شحن كمية لا يمكن تقديرها إلى اليابان...".

(ورد النص عند أدشد Adshead 1988 – 217)

وكانت الصين فى عهد أسرة منج تتمتع باحتكار واقعى فى مجال صناعة البورسلين وغيره من أنواع السيراميك (الذى لا يزال يسمى الصينى حتى يومنا هذا) فى السوق العالمية: غير أن أكثر من 80 بالمائة من صادرات السيراميك الصينى كانت تذهب إلى آسيا، بما فى ذلك 20 بالمائة إلى اليابان، و16 بالمائة من حيث الحجم ولكن حوالى 50 بالمائة من القيمة إلى أوروبا وهى من السلع عالية الجودة. ولكن الانتقال من أسرة منج إلى أسرة كنج خلق مناسبة لهبوط صادرات السيراميك بحوالى الثلثين بعد عام 1645 وباستثناء الفترة من 1645 - 1662 كانت أسرة جنج Zheng ومركزها فوجيان، والتى كانت لا تزال على ولائها لأسرة منج، لا تزال مسيطرة سيطرة كاملة على تجارة التصدير هذه التى هبطت كثيرا. واستمرت صادرات السيراميك المنخفضة على حالها حتى العام 1682 ثم استعادت نشاطها، ودخلت فى هذه الأثناء اليابان السوق، ومن بعدها تونجكين الفيتنامية منذ عام 1662، كمصدرين رئيسيين (هو شويمى Ho Chuimei 1994 ، 36 ، 47). ونشير بإيجاز إلى أن تونجكين وفرت أيضا للهولنديين امدادات من الحرير ليحملوها إلى اليابان مقابل الفضة (كلين 1989 - 80). وشحنت الصين كذلك الحرير إلى باتافيا بغرض إعادة التصدير إلى اليابان بالإضافة إلى الحرير الذى يصلها من البنغال. واستوردت الصين فى المقابل منسوجات قطنية من الهند (بعضها لإعادة التصدير) والتوابل وخشب الصندل وأنواعا أخرى من الأخشاب اللازمة لبناء السفن أو السفن ذاتها من جنوب شرق آسيا، والفضة من أماكن مختلفة. وانتجت الصين فى الوقت نفسه كميات كبيرة من المنسوجات القطنية لاستعمالها الخاص علاوة على التصدير لأوروبا. ويقدر الجيزويت الذين زاروا شنغهاى فى أواخر القرن السابع عشر أن شنغهاى وحدها بها 200.000 نساج قطن ، 600.000 عامل غزل يمدونهم بخيوط الغزل (هو شويمى 1959 - 201).

واقترح تاكيشي هاما شيتا (1988 – 1994) مؤخرا تفسيرا مهما لوجود اقتصاد عالمى أسيوى مستقل مركزه الصين. وعرض رأيه هذا فى مقالتين، الأولى عن "النظام التجارى الخراجى وآسيا الحديثة"؛ والثانية عن "اليابان والصين فى القرنين التاسع عشر والعشرين". ويدفع هاما شيتا للاعتراف بـ "التاريخ الآسيوى باعتباره تاريخ نظام موحد تميز بوجود علاقات داخلية تجارية خراجية / خراجية" ternal tribute/ tribute trade relations مع الصين باعتبارها المركز... وأن هذا النظام كان كيانا عضويا موحدا له علاقات المركز/ الأطراف مع جنوب شرق آسيا وشمالها الشرقى، ووسطها وشمالها الغربى... ومرتبط بالهند الملاصقة كساحة تجارية". ويركز هاما شيتا دراسته التحليلية على نظام "الخراج" الصينى القديم، الذى ظل باقيا حتى القرن التاسع عشر.

"المثل الأعلى للمركزية الصينية لم يكن هماً يشغل الصين وحدها، بل كان موضوعيا قاسما مشتركا في كل أنحاء المنطقة الخراجية .. المناطق الخراجية التابعة والتى تضمها المنطقة الخاضعة لهيمنة الصين لها وجودها والتاريخ الخاص والمستمر... وهكذا أبقت كل هذه الأقطار على علاقات التبعية الخراجية لبعضها البعض والتى أضحت تشكل حلقات فى سلسلة متصلة. والقسمة الأساسية الأخرى للنظام والتى يتعين ألا تغيب عن الأنظار هى أنه قائم على الصفقات التجارية. إذ كان النظام الخراجى فى الحقيقة موازيا، أو متكافلا مع، شبكة العلاقات التجارية الاستثمارية. مثال ذلك أن التجارة بين سيام واليابان وجنوب الصين ظلت قائمة على أساس الأرباح من الأنشطة الخراجية حتى وإن كان القدر الأعظم من العمل التجارى غير الخراجى "لا يدر ربحا تعويضيا إلا نادرا.. وإن قصة الاختراق التجارى الذى قام به التجار الصليبيون إلى داخل جنوب شرق آسيا وهجرة "الصينيون عبر البحار" إنما هى قصة تداخلت تاريخيا فى جديلة واحدة مع عملية بناء

هذه الشبكة التجارية. ومن ثم فإن التوسع التجارى وشبكة التجارة الخراجية تطورا معا. لقد توسعت العلاقات التجارية فى شرق وجنوب شرق آسيا مع توسع العلاقات الخراجية. وجدير بالإشارة أنهذه التجارة الخراجية قامت بدور التجارة الوسيطة بين البلدان الأوروبية وأقطار شرق آسيا... وألفت العلاقات الخراجية فى الواقع شبكة من التجارة الخراجية لنمط متعدد الأطراف يستوعب سلعا من خارج الشبكة... صفوة القول إن جماع منطقة التجارة الخراجية والتجارة فيما بين الأقاليم كانت له قواعده الهيكلية الخاصة التى مارست سيطرة منظومية من خلال تداول الفضة ومع النظام الخراجى الصينى فى المركز. وإن هذا النظام الذى يشمل شرق وجنبو شرق آسيا ترابط مع المناطق التجارية المجاورة مثل الهند والأقاليم الإسلامية وأوروبا. (هاما شيتا 1994 – 94، 92، 97).

ولنا أن نلاحظ بوجه خاص أن هاما شيتا (1988 – 13) يقر بأن المشروع فى واقع الأمر، أن تنظر إلى التبادل الخراجى باعتباره معه تجارية.. تشتمل فى الواقع على كل من العلاقات الاستيعابية والتنافسية والتى تمتد وتتسع داخل شبكة تغطى منطقة كبيرة. وكان معروفاً الحقيقة أن تجار آسيا الوسطى اعتادوا تقديم وثائق تفويض زائفة تشهد "مبعوثون سياسيون سددوا "ضريبة" لتكون أشبه بورقة التوت من أجل نشاط تجارى رتيب. وأشاروا إلى هذا قبل قرون رحالة أوروبيون مثل الجيزويتى ماتيوريتشى. وهذا ما سلمت به وثائق أسرة منج (فليتشر 1968). ولجأ اليابانيون أيضا إلى صور من مظاهر الولاء كجزية ليحظوا بتجارة مربحة مع الصين، وأحيانا لاحتكار هذه التجارة إن أمكن. ويؤكد كتاب آخرون على أن التجار الصينيين الذين يتاجرون مع سيام، إنما كانت تحركهم دوافع استثمارية تجارية خالصة سواء أكانت تجارة خراجية أم لا". (فيرافول 1977 – 8 وأيضا ص 140) ولاحظ كوشمان (1993) الشئ نفسه.

ويدفع هاماشيتا أيضا بأن هيكل السعر فى الصين هو الذى كان يحدد أساس مجموع التكوين التجارى الخراجى. وأن... منطقة التجارة الخراجية كانت تؤلف منطقة "فضة" واحدة متكاملة حيث تستخدم فيها الفضة وسيلة للتسوية التجارية للفائض التجارى الدائم فى الصين (هاماشيتا 1988 – 17).

وبيان هاماشيتا للنظام التجارى الخراجى فى الصين يطابق القوانين المؤسسية المطبقة فى ظل حكم أسرتى منج وكنج. إذ أنها ميزت ورتبت بل وعدلت فى استجابة لتغيرات طرأت على الأوضاع- من تجمعات جغرافية "خراجية" وحددت لكل منها موانئ الدخول المسموح لها بها. وتضم هذه التجمعات سلسلة تبدأ من كوريا واليابان فى الشمال سروراً بأنحاء مختلفة فى جنوب شرق آسيا فى الجنوب والهند والشرق وتضم كذلك البرتغال وهولندا. وعلى الرغم من الفحوى الأيديولوجية فى النظر إلى المملكة الوسطى السماوية باعتبارها مركز الأرض فإن الصينيين كانوا أيضا واقعيين وعمليين بما فيه الكفاية للاعتراف بأن النشاط التجارى الاستثماري والمقابل المدفوع عنه هو الشكل الذى يحبون تسميته "الخراج" الذى يتعين على الآخرين سداده لهم.

وها هنا كانت المحاكم الصينية (وكذلك هاماشيتا الآن) واقعية تماما: كان على الآخرين فى الأغلب الأعم أن يدفعوا للصين ثمن الصادرات الجاهزة للتصدير والتى يقل ثمنها عن الكميات الضخمة من الفضة النادرة التى يتم شحنها إلى داخل الصين كل عام. وإذا كانت هذه المدفوعات سميت من زاوية أيديولوجية "الخراج" فإن هذا لا يغير من جوهر وظيفتها التى تعبر فى الحقيقة عن "الخراج" التجارى الذى يدفعه الآخرون فضة. ويدخل الأوروبيون فى عداد هؤلاء الآخرين الذين يتعين عليهم أن يدفعوا للصينيين الخراج حتى يتاجروا معهم. ورتبوا هذه "الخراجات" فى دوائر متحدة المركز حيث الصين هى المركز على نحو قد يبدو لنا أيديولوجيا بصورة مبالغ فيها.

بيد أنها ، وهو الأصح، تعبر بدقة عن حقيقة أساسية: أن مجمل نظام التوازنات واختلال التوازنات التجارية المتعددة الاطراف عملت كقوة جذب جعلت من الصين "وعاء التجميع" الأخير لفضة العالم. وتدخل ضمن نظام التوازنات واختلالها هذا الأدوار الفرعية لكل من الهند وجنوب شرق آسيا ذات الصلة بالتفوق الصناعى للصين. وإن هذه التسويات بواسطة سبائك الفضة للمعاملات التجارية (أوسمها "الخراج" إن شئت) وعلاقات المركز- الأطراف مع وبين كوريا واليابان وجنوب شرق آسيا والهند وغرب آسيا وأوروبا ومستعمراتها الاقتصادية أدت دوراً أساسياً فى الاقتصاد العالمى على مدى القرن الثامن عشر. ويسميها هاماشيتا "سلسلة متصلةمن علاقات الخراج التابعة بين هذه الأقاليم. ولعل الوضع المركزى للصين سمح لهيكل أسعارها الداخلى أن يكون له نفوذه المهم- والذى يستحق اهتماما أكبر مما تلقاه. هذا على الرغم من أنه يبدو لنا، وكما يزعم هاماشيتا، أن من المشكوك فيه أنه كان وحده قادراً على أن "يحدد" جميع الأسعار الأخرى فى آسيا، ناهيك عن الاقتصاد العالمى.

ومن ناحية أخرى كان هاماشيتا (1988 – 18) على حق إذ أصر على أن القيام بأى عمل تجارى مهما كان، لم يكن ليدع للأوروبيين خياراً أخر سوى المشاركة فى شبكة التجارة الخراجية "المؤسسة بالفعل... باعتبارها قاعدة جميع العلاقات فى الإقليم... وإقامة قاعدة عمل داخلها. ولكن هذا يعنى أننا أفضنا قليلا فى الحديث عن واقع التجارةمع الصنين دون القاعدة السائدة فى كل أنحاء آسيا: إن الأوروبيين لم يكن لهم من خيار سوى أن يلحقوا عربتهم التجارية بالقطار الآسيوى الانتاجى الأضخم بدرجة كبيرة، والذى كان يشق طريقه منطلقا على قضبان جاهزة وراسخة (أو على الأصح شبكة قوافل برية وبحرية). علاوة على هذا فإن "شبكة التجارة الخراجية" الصينية فى شرق وجنوب شرق آسيا كانت – وعلى مدى ألفى عام قبل

ذلك- جزءاً متكاملا مع هذه الشبكة الاقتصادية العالمية الأفــرو- أوراســية الاوسع نطاقا. وكل ما فعله الأوروبيون هو أن يحشروا الأمــريكتين فيهــا أيضا. ولكن، كما ذكرنا آنفا، ثمة شواهد على أن الصينيين أنفــسهم فعلــوا الشئ ذاته بدرجة ما- وبهدف محدد هو الحصول على وسيلة للــسداد! قبــل قرون من تاريخ إبحار كولومبوس. انظر على سبيل المثــال هــانز بريــور Hans Breuer فى كتابه "كولومبوس كان صينيا" 1972.

وتمثلت النتائج الاقتصادية والمالية "لتجارة الصين" فــى أن الــصين تمتعت بفائض ميزان تجارى مع كل الاطراف الاخرى، تأسيسا على انتاجها الصناعى الذى لا يقبل المنافسة، وصادراتها لهذه المنتجــات مــن الحريــر والبورسلين وغيره من أنواع السيراميك. لذلك فإن الصين التى كانت، شــأن الهند، تواجه عجزا فى الفضة، أصبحت المستورد الرئيسى للفضة، واوفــت بالقدر الأكبر من حاجتها إلى العملة بوارداتها من الفضة الأمريكيــة التــى تصلها عبر أوروبا وغرب آسيا والهند وجنوب شرق آسيا على مــتن ســفن الغليون التابعة لمانيلا والتى تصلها مباشرة من أكابولكو. وتلقت الصين أيضا كميات ضخمة من الفضة والنحاس من اليابان وعن طريق تجــارة القوافــل البرية التى تأتى عبر آسيا الوسطى. (أنظر الباب الثالث). واستوردت الصين مثلما صدرت الذهب. وكان الاستيراد والتصدير رهن تغير معدلات أســعار الذهب/ الفضة/ النحاس. والملاحظ بعامة أنه على مدى القرون كانت الفضة تتجه شرقا (فيما عدا حركتها من اليابان وأكابولوكو فقد كانت تتجــه غربــا عبر مانيلا). وكان الذهب يتحرك غربا (فيما عدا حركته من أفريقيا فكانــت شرقا) سواء عبر الطرق البرية أو البحرية. وأكثر من هــذا أن قــدرا مــن الذهب المتجه شرقا وصل إلى أوروبا.

لهذا فإن النظام الدولى القائم على المركزية الصينية استوعب أيضاً سلعا من خارج الصين من الشبكة "الخراجية" التى تشمل شرق وجنوب شرق آسيا. معنى هذا أن هذه الشبكة ذاتها كانت جزءاً من نظام اقتصاد / عالمى وليست عالما منفصلا مستقلا بذاته كما تصور هاماشيتا. ولكن هاماشيتا كان على صواب من حيث جوهر الموضوع، وكذلك الصينيون أنفسهم من حيث منظورهم بشأن نظام دولى مركزى صينى... الذى يؤلف فى الواقع شبكة تجارة خراجية من نمط متعدد الاطراف يستوعب السلع (خاصة الفضة) من خارج الشبكة ... (هاماشيتا 1988 – 14) والخلاف قاصر فقط على المدى الذى وصل إليه هذا الاقتصاد الذى تمثل الصين مركزه.

ويفيد ايكيدا (1996) كثيرا من "نموذج" هاماشيتا عن شرق آسيا الذى تمثل الصين مركزه لمناهضة نزعة المركزية الأوروبية السائدة وليقدم منظورا يتلاءم مع البعث الجديد للصين اليوم. ويحصر ايكيدا جهده فى وصف اقتصاد عالمى ثان "صينى المركز" فى شرق وجنوب شرق آسيا وليس فى "اقتصاد عالمى أوروبى". ويتأمل ايكيدا مليا هذا "الاقتصاد العالمى" الأسيوى من حيث ماضيه وحاضره وربما مستقبله المجيد. ولكنه لا يزال عازفا أو عاجزا عن أن يرى أن كليهما والاقتصادات العالمية الإقليمية الأخرى كانت جميعها جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد عالمى كوكبى واحد. ويمكن أن تكون لهذا الاقتصاد الكوكبى "مراكز" عديدة، ولكن إذا كان أى منها له هيمنة سابقة على المراكز الأخرى داخل النظام ككل؛ فإنه المركز الصينى (وليس الأوروبى). وقول بروك (1998) فى مقدمة دراسته عن الاقتصاد والمجتمع فى ظل أسرة منج: "كانت الصين، وليست أوروبا، هى مركز العالم"

وأشار مراقبون آخرون أيضا إلى احتمال إن كانت الصين فى موقع المركز بالنسبة للاقتصاد العالمى كله. إذ يقول فريدريك ووكمـــان (1968 – 4 ، 17) "وفقا لما ذهب إليه شونو Chaunu يمكن أن تكون الأزمة الصينية المحلية (القرن السابع عشر) ساعدت فعلا على التعجيل بالأزمة الكوكبيـــة: "إن حالات صعود وهبوط التجارة مع القارة الصينية هى التى حددت حالات صعود وهبوط تجارة سفن الغليون ذاتها".... وهكذا كانـــت الإدارة الحاكمـــة الصينية والمجتمع الخاضع لحكمها قادرين على التعافى مـــن أزمـــة القـــرن التاسع عشر بأسرع من أى قوة عظمى فى العالم". ويركز دنيس فلين علـــى موضوع الفضة. وأدى به هذا إلى الإقرار بمركزية الصين على الأقل فـــى سوق الفضة العالمية. ولهذا يدافع فلين وجيرالـــديز (1995) عـــن "الحفـــاظ بموقع مركزى للصين"، ويمكن القول، مع التوسع، موقعها المركزى لنظامها الخراجى الشرق آسيوى فى التجارة العالمية للفضة، والذى ربما كان يـــضم خمس سكان العالم. ويذهب فلين وجيرالديز (1995 – 3،16) فى مكان آخر إلى القول بأننا "نرى الفضة قوة دفع حاسمة تشكل الأساس لظهور التجـــارة الكوكبية". لذلك فإننا ندفع بأن ظهور نظام نقدى ومالى جديد فى الصين فـــى عهد أسرة منج كان القوة الدافعة وراء تجارة كوكبيـــة فـــى مطلـــع الفتـــرة الحديثة... فى إطار اقتصاد عالمى مركزه الصين"، وكان هذا هو الحال إلى حد كبير، على وجه القطع واليقين. ولكن لا جوع وظمأ الصين– أو غيرهـــا – إلى الفضة كان له آنذاك (ولا الآن) أن يترجم إلى طلب حقيقـــى ومـــؤثر على الفضة أو النقود مالم يكن هناك (فى الماضى والآن) عـــرض حقيقـــى مؤثر ومكافئ وشيك، وعليه طلب من جانب القادرين علـــى الـــسداد فـــضة أو أى مال آخر. ولهذا بالمثل، وربما الأهم من ذلك أن الصين انتجت فعـــلا هذا العرض من السلع (وبعضها ذهب) بفضل الانتاجية العاليـــة لـــصناعتها والقدرة العالية على المنافسة بسبب انخفاض الكلفة فى السوق العالمية.

وهكذا يمكن لنا، بل ينبغى علينا أن نطرح قضية أقوى كثيرا من تلك التى طرحها هاماشيتا: لقد كان النظام الاقتصادى العالمى كله قائمـــا حرفيـــا على مركزية صينية. وهذا ما كان يعرفه كريستوفر كولومبوس ومن بعـــده كثيرون من الأوروبيين حتى آدم سميث. ولكن أوروبيي القرن التاسع عـــشر هم فقط الذين أعادوا، بالمعنى الحرفى للكلمة، كتابة التاريخ مـــن منظـــورهم الجديد المركزى الأوروبى. وكما لاحظ بروديل ابتكرت اوروبا المـــؤرخين، ثم احسننت استخدامهم وفاء لمصالحها الخاصة وليس وفاء للدقـــة التاريخيـــة أو الموضوعية.

آسيا الوسطى

كتاب تاريخ كيمبريدج عن الإسلام أغفل إلى حد كبير ذكر تاريخ القطاع الأكبر من آسيا الوسطى الإسلامية خلال الفترة من 1400 وحتى 1800. وهكذا انعزلت آسيا الوسطى عن مطلع القرن السادس عشر... مما أدى بها إلى وضع هامشى فى تاريخ العالم. وأفضى اكتشاف الطريق البحرى الموصل إلى شرق آسيا إلى تناقص أهمية طريق الحرير... ومنذ فجر العصر الحديث أصبح تاريخ آسيا الوسطى تاريخا محليا محدوداً. ويبرر لنا هذا أن نقنع بكتابة موجز تخطيطى سريع عنه خلال القرون التالية. (هولت ولامبتون ولويس 1970 – 471، 483).

وهذا الاغفال غير مقبول سواء من حيث المبدأ أو الواقع. وبداية نقول إن شعوب منطقة آسيا الإسلامية الوسطى والداخلية لم يكونوا على وجه القطع واليقين "على هامش تاريخ العالم". ويكفى سببا لهذا أن الأسرة التيمورية من سلالة تاميرلان Tamerlane الذى أقام عاصمة حكمه فى سمرقند. وهناك كذلك الدول ونظم الحكم الإسلامية الكبرى للعثمانيين فى تركيا وللصفويين فى فارس، وللمغول فى الهند، وهى دول ونظم أسسها وافدون من آسيا الوسطى. واعتبر المغول أنفهسم من أبناء آسيا الوسطى واستمروا فى جلب الكثيرين من رجال الإارة العليا ومن المثقفين من هناك. (فولتز 1996 – 1997).علاوة على هذا فإن المنغوليين من داخل أراضى آسيا أقاموا أسرة يوان الصينية، والتى ورثت أسرة منج عنها الكثير من هيكلها الإدارى. وأزاح مانشوس أسرة منج، والمانشوس أيضا من أعماق آسيا.

وفيما يتعلق باقتصاد وتجارة قوافل وسط آسيا يشير روسابى (1990 – 352) إلى انهيارهما. ولكنه يلحظ استمرارهما فى مطلع القرن السابع عشر. ويضيف أن هناك "ندرة" فى المعلومات الدقيقة عن هذه التجارة. والواقع أن الشواهد ليست هى وحدها النادرة. ذلك أن الروس وأبناء آسيا الوسطى نظموا قسطا كبيرا من المعلومات أثناء العصر السوفيتى كما أوضح ايلى فينرمان Eli weinerman 1993 فى دراساته الاستقصائية. ولكن للاسف أن الشواهد يصعب تفسيرها نظرا لاستخدامها على نحو صحيح وخاطئ فى مساجلات تحركها دوافع أيديولوجية بما يتفق والمصالح السياسية السوفيتية. إذ كان من المقبول، رغبة فى إضفاء الشرعية على السلطة السوفيتية فى وسط آسيا، المقابلة بينها وبين الاسهامات القيصرية وبيان أنها أفضت إلى انحطاط آسيا الوسطى". وعندما تحدت النزعة القومية لآسيا الوسطى نظام حكم موسكو سعت موسكو إلى إبطال مفعول هذا التحدى. وهنا دفع السوفيت بأن الحكم القيصرى الروسى لم يكن شراً كله. ثم بدا تنظيم الشواهد بما يفيد أن الانحطاط الذى أصاب آسيا الوسطى فى القرن السابع عشر تم التغلب عليه وعكس اتجاهه خلال القرن الثامن عشر. وامتدت حلقات الجدال الذى استثار الروس وشعوب آسيا الوسطى ضد بعضهم البعض بشأن أيهما يرجع إليه الفضل فى "التعافى" من حالة الانحطاط وعما إذا كان الانحطاط الأسبق لم يكن سوى أسطورة اختلقها الروس أولا وأخيراً.

يضاف إلى هذا أن المساجلات بشأن انحطاط و/ أو تقدم آسيا الوسطى كانا دالة على الخلاف الدائم بخصوص "أنماط الانتاج" و"الرأسمالية". هل يمكن "للنظام الرأسمالى" أن ينشأ ويزدهر طبيعيا ومحليا فى آسيا الوسطى؟ ترى هل الاستعمار الروسى أدى إلى وأدها أم النهوض بها؟ كيف تخدم السلطة السوفيتية و/ أو الايويولوجية السوفيتية نزعة مناهضة الاستعمار و"اللارأسمالية" ثم الطريق الاشتراكى فى العالم "الثالث"–

وفى آسيا الوسطى؟ ها هنا نجد صورة أخرى توضح لنا كيف تضللنا بالمعنى الحرفى تصنيفات مثل "نمط الانتاج". إنها كما أكدنا فى البابين 1 ، 7 تصرف انتباهنا عما يجرى فى الحقيقة والواقع. إن الأسباب السياسية / الأيديولوجية الحافزة والداعمة لهذه المساجلات التى لا تزال دائرة تجعل "الشواهد" التى تنظمها وتسوقها جميع الأطراف موضع شك عند استخدامنا لها على نحو أكثر "براءة". هذا على الرغم من أن القراء الروس ربما يكونون أقدر على فصل بعض الحب من بين أكداس القش. لهذا أجدنى مضطراً إلى أن ألجأ إلى مصادر أخرى.

ويلحظ روسابى، شأن نيلز ستينز جارد (1972) أن تجارة القوافل عبر القارات لم تحل محلها وبديلا عنها تجارة بحرية حول آسيا Circum-Asian maritime . وأحد اسباب ذلك أن الطريق البحرى حول أفريقيا لم يؤد إلى خفض كلفة النقل. وسبب آخر أن هذه النفقات تمثل نسبة صغيرة من ثم البيع النهائى فى جميع الأحوال (مينارد 1991 – 249). لهذا كانت التجارة البرتغالية حول رأس الرجاء الصالح قصيرة الأجل وسرعان ما حلت محلها ثانية الطريق المارة عبر وسط وغرب آسيا. ويذهب ستينز جارد (1972 – 168) فى تقديره إلى أن الاستهلاك الأوروبى للسلع الآسيوية الواردة عبر القوافل كانت ضعف السلع الواردة بالسفن عن طريق رأس الرجاء الصالح.

ويلحظ المؤلفان انحطاط التجارة المارة عبر وسط آسيا خلال القرن السابع عشر. ويعزو روسابى هذا الانحطاط إلى عاملين رئيسيين: الجفاف الشديد (العصر الجليدى القصير)، والانتفاضات السياسية بما فيها بوجه خاص الثورة التى أنهت حكم أسرة منج عام 1644 لتحل محلها أسرة مانشوس. ومن بينها أيضا سقوط الامبراطورية التيمورية فى غرب آسيا الوسطى، علاوة على المشكلات مع حكم المغول فى شمال الهند. والملاحظ

أن بعثان التجارة الخارجية الصينية إلى واحات حوض نهر تاريم انخفضت فى نهاية القرن السادس عشر، وانخفضت أكثر قبل 1640 خلال العقود الأخيرة من حكم أسرة منج عندما سعىطورفان بدوره إلى تأكيد سيطرته على طرق التجارة الشمالية فى حوض نهر تاريم. وتدهورت ثانية العلاقات بين المونغول وأسرة منج (روسابى 1975، 1990). ولكن ثمة دارس آخر يعزو بعض مظاهر الانحطاط على الأقل إلى مشكلات أبعد مسافة بين الصفويين على طول الطرف الآخر من الخط فى بلاد فارس (أدشيد 1988 – 196 – 167).

وكم هو يسير علينا قبول ملاحظة روسابى القائمة على أساس تجريبى والتى تقول إن "الافتراض العام بأن التجارة المحمولة بحراً حلت محل تجارة القوافل بحاجة إلى بيان يؤكده" (روسابى 1990 – 367). ولكن ما يثير الريبة أكثر هو زعمه فى الجملة التالية أن مظاهر الانحطاط فى القرن السابع عشر لابد وأنها ترجع إلى "الفوضى السياسية" التى أصابت غالبية المناطق الآسيوية التى تمر عبرها القوافل.... وإجمالاً فإن انهيار تجارة القوافل فى وسط آسيا لا يمكن أن نعزوه إلى اعتبارات اقتصادية فقط. ربما، ولكن لماذا لا تكون علاقة السبب – النتيجة فى الاتجاه الآخر أى الجفاف والانهيار الاقتصادى هما سبب الصراع السياسى؟ وصدق هذا بوجه عام فى مواضع وأزمنة أخرى، وهو ما يمكن أن يفسر لنا بطريقة أكثر معقولية السبب فى أن "التجارة" في اتجاه شمال غرب الصين انحطت بنسبة كبيرة (روسابى 1975 – 264). والملاحظ مع هذا أن المشكلات المناخية فى شرق وجنوب آسيا كانت شديدة القسوة بخاصة خلال العقد الرابع فقط من القرن السابع عشر. لقد كانت الفترتان الباكرة والمتأخرة من القرن السابع عشر فترتى توسع اقتصادى ملحوظ فى كل من الصين والهند. وهذا من شأنه أن يثير الشك فى الفرضية الخاصة بهذا "الانحطاط" فى وسط آسيا.

وهذا هو الوضع طالما وأن التجارة عبر آسيا الوسطى انتعشت مـن جديـد على مدى التوسع التجارى فى القرن الثامن عشر والثـورة التجاريـة فـى مناطق أخرى. ولحظ ستينز جارد (1972) أن التجارة آنذاك انتقلـت إلـى طريق يبعد أكثر فى اتجاه الشمال بين روسيا والصين.

وبالمثل يرفض أيضا فليتشر (1985) الحجة الزاعمة (أو الافتراض على الأصح) بأن التجارة العابرة للقارات حلت محلها التجارة البحرية. ولكنه يلحظ بالفعل حالة "تدهور اقتصادى بين البدو فى منغوليا الخارجيـة Outer Mongolia ابتداء من 1660. ويشير شأن ستينز جارد أيضا إلى أن التجار الروس أنشأوا طرقا تجارية بعيدة أكثر نحو الشمال لخدمة التزايد الـسكانى فى سيبيريا. بدأ الروس منذ عام 1670 "يزيحون" تجار بخارى (ولم يكونـوا جميعا من بخارى فقط) ويحلون محلهم أكثر فأكثر. وقد كـان لهـؤلاء فـى السابق ركن على طرق المسافات الطويلة فى أعماق الجنـوب عبـر آسـيا الوسطى. ويؤكد فليتشر على ثلاثة عوامـل إضـافية أخـرى: الأول منهـا الانخفاض السكانى خلال القرن السابع عشر، والذى كان شائعا فى القطـاع الاكبر فى أوراسيا (ويمثل الدور الرئيسى عند جاك جولـد سـتون (1991) فى دراسته التحليلية السكانية/ الهيكلية للأزمة بعد عام 1640 والتى نعرض لها بالدراسة فيما يلى). وعامل آخر هو مظاهر التقدم فى الثقافة العـسكرية (أى المدفع) التى جعلت الحروب أكثر كلفة، ووضعت جماعات البـدو منـذ ذلك الحين فى وضع غير موات مع الدول/ الأمبراطوريات الأكبر/ الأغنـى كما رأى هس Hess (1973).

عامل ثالث ذكره فليتشر هو أن التجارة الإقليمية الداخلية توسعت فى أنحاء عديدة ومتبادلة داخل أوراسيا. ولعل نزعة الانحصار الإقليمـى هـذه أضعفت دور السوق بالنسبة للتجارة عبر آسيا الوسطى. غير أن هذا لم يحرم أنحاء أى مناطق بذاتها فى آسيا الوسطى من وظائفها الاقتصادية كمـوردين

وأسواق للمناطق المتاخمة لهم والآخذة فى النمو اقتصاديا وتجاريا. وسبق أن لاحظنا علاوة على هذا أن كلا من تجارتى التوابل والحرير ضاعفت عمليا من استخدامها لطرق تجارة القوافل عبر انحاء من آسيا الوسطى. وكانت هذه الطرق ملاصقة ومكملة لطرق التجارة فى الخليج الفارسى والبحر الأحمر التى تصل بين آسيا وأوروبا. وبالمثل نجد أن التوسع المغولى صوب الجنوب عبر شبه القارة الهندية تسبب فى زيادة الطلب بكميات كبيرة على الخيل للأغراض العسكرية وغيرها. وأصبحت مناطق عديدة فى وسط آسيا هى المورد "الطبيعى" لذلك سواء فى الغرب على امتداد بلاد فارس أو فى الشرق الأقصى حيث التبت ويونان. وسبق أن أشار رحالة من أمثال ماركو بولو وابن بطوطة إلى هذه الأقاليم فى آسيا الوسطى التى تبيع الخيل بأرباح مجزية جداً فى الهند جنوبا. وهذا ما ذهب إليه جون ريتشاردس (1983) فى دراسته التحليلية عن القرن الثالث عشر والرابع عشر. ولكن تجارة الخيل استمرت بعد ذلك. وتفيد تقارير أن آسيا الوسطى كانت تصدر فى مطلع القرن السابع عشر 100.000 من الخيل كل عام من بينها 12.000 لاصطبلات المغول وحدها. (بورتون 1993 – 28).

واطردت بالمثل التجارة الإقليمية بطريقتها القلب القديمة بين المغول والصين. هذا على الرغم من أن أسرة منج، على ما يبدو، استطاعت أن تصد التهديد العسكرى الخطير الأخير للمغول. وأضطرت أسرة منج، لكى تحقق هذا الانجاز، إلى أن تتجه باهتمامها صوب الشمال– بل وإلى أن تنتقل عاصمتها إلى بكين– وأن تضحى بالكثير من الفرص التجارية البحرية فى الجنوب بعد أن أوقفت إرسال المزيد من البعثات التجارية على نحو ما حدث بالنسبة لبعثة جنج هى Zheng He عام 1433 ونجد عرضا تحليليا قدمه ايزنبيك طوجان Isenbike togan (1990) لهذه الأقلمة Regionalization وللوسائل الجديدة ولكلفة الحروب.

"هدف ورقة البحث هذه هو تقديم المزيد من البيان بشأن تدهور طرق الحرير عن طريق إقامة الدليل على أن التجارة والتجار لم يكفوا عن أداء الدور (خلال القرن السابع عشر). وأن الرأى على العكس إذ ألغيت التكوينات الرسمية التابعة للدولة والتى كانت تقوم بدور الوسطاء على طول طرق الحرير. ويرجع إلغاؤها إلى توسع الأمبراطوريات المستقرة فى مطلع العصر الحديث. ولقد حانت اللحظة آنذاك (1698) التى التقت فيها بشكل أثنتان من هذه الامبراطوريات وهما الامبراطورية الصينية والامبراطورية الروسية... وادى هذا إلى أن فقد الوسطاء دورهم. نتيجة لذلك أصبح التجار، وهم فى هذه الحالة التجار المسلمون (التجاريون) العاملون فى طرق الحرير، تجارا للأمبراطوريتين اللتين كانتا مشغولتين بالتجارة الداخلية داخل الأمبراطوريتين أكثر من انشغالهما بالتجارة عبر القارة كما كان الحال فى السابق. (طوجان 1990 – 2).

ولكن وكما يفيد أدشيد (1993 – 179) فإن هذه التطورات تعنى أيضاً أن التدهور الذى أصاب فى القرن السابع عشر تجارة القوافل عبر آسيا الوسطى من الشرق إلى الغرب، أكملتها، إن لم تكن حلت بديلا عنها، تجارات إقليمية بين الشمال والجنوب. ولهذا فإن "آسيا الوسطى لم تتدهور". (أدشيد 1993 – 200). ويسرد روسابى (1975 – 135، 165) قائمة بالواردات الصينية من آسيا الوسطى مثل الخيل والجمال والماشية والفراء والسيوف واليشب والجنسنج وغيره من الأعشاب الطبية، علاوة على الذهب والفضة. ويورد قائمة بالصادرات الصينية من المنسوجات والأقمشة والعقاقير والشاى والورق والبورسلين. وأضيف إليها مع نهاية القرن الخامس عشر قدر من الفضة بدلا من الصادرات سالفة الذكر من أوراق النقد التى أصبح بالإمكان استخدامها للشراء فقط داخل الصين.

وواصلت التجارة بين الروسيا ووسط آسيا ازدهارهـا، بـل زادت خلال القرن الثامن عشر. أولا كانت القوافل من وسط آسيا تحمـل بعـض الذهب والفضة لتسوية حساب مشترياتها من الصادرات الروسية. ولكن فـى أواخر القرن الثامن عشر أصبح التبادل أكثر توازنا بعد أن صـدرت آسـيا مزيدا من الأقطان والمنسوجات إلى الروسيا. ثم تحول الميـزان التجـارى لصالح آسيا الوسطى، واضطرت الروسيا إلى تصدير المعادن النفيسة إلـى أهالى وسط آسيا ثم بعدها إلى الصين (أتمان 1981 – 112– 124). واتساقا مع هذا كان القيصر تلو الآخر يصدر المراسيم التى تحظر تصدير المعـادن النفيسة والعملات. وبداية من منتصف القرن السابع عشر، وكـذلك الحـال خلال القرن الثامن عشر سعت دولة الروسيا إلى احتجـاز العمـل التجـارة لرعاياها، وتستبعد المنافسة التجاريـة وغيرهـا لبلـدان آسـيا الوسـطى (برتون 1993).

ويورد برتون التجارة على أيدى غير التجـاربين ضـمن دراسـته الاقتصادية (1993) عن تجارة بخارى من 1559 إلى 1718 – وتعـرض خرائطه ونصوص دراسته طرقاً تجارية وأعمالا تجارية أساسية – ومن ثـم تقسيما للعمل– بشأن سلع تتعلق بالطعام والكساء والاسـتعمالات اليوميـة (وهى كثيرة جداً بحيث يتعذر سردها هنا). ولكن يجدر بنا أن نخص بالذكر هنا تجارة جلب العبيد من جميع الأنحاء (بما فى ذلك ألمانيا وشرق أوروبان ولكن بوجه خاص غير المسيحيين من الغرب وغير المسلمين الهنـود مـن الجنوب. هذا علاوة على تجارة الخيل والماشية وخـام الجلـود، والجلـود، والفراء والألياف والمنسوجات من جميع الأنواع، والأصباغ والمعادن والسلع المعدنية وبخاصة الأسلحة الصغيرة، والبورسلين وأنواع الخزف الأخـرى، وجميع أنواع الأغذية بما فى ذلك الحبوب والسكر والفاكهة وبخاصة الراوند والعقاقير الطبية والشاى والتبغ والأحجار النفيسة، وبالطبع المعادن النفيسة

والعملات. وربطت الطرق التجارية بين المراكز التجارية فى آسيا الوسطى مثل خيفا Khiva وبخارى والبلخ وسمرقند وكابول وكثير غيرها. واتجهت الطرق التجارية شمالا عبر استراخان وأونبرج إلى موسكو ثم امتداداً من هناك إلى شرق وغرب أوروبا. واتجهت غربا إلى بلاد فارس والمشرق والأناضول و/أو عبر طريق البحر الأسود إلى استنبول والبحر المتوسط. واتجهت جنوبا إلى الهند، وشرقاً على امتداد طريق الحرير القديم إلى الصين ثم فى الاتجاه الشمالى الشرقى إلي سيبريا ثم إلى الصين. ويخلص بيرتون (1993 – 84) من هذا إلى أنه "على مدى الفترة موضوع البحث واصلت (آسيا الوسطى) نشاطها التجارة بغض النظر عن الأخطار والمصاعب. وحملوا أنواعا عديدة ومتباينة من السلع، وتميزوا بقدرتهم على التلاؤم مع الظروف المتغيرة. وواصلوا التجارة مع موسكو وسيبيريا حتى بعد العوائق والقيود التى فرضها القياصرة.

وعقب التقدم الروسى السريع فى سيبيريا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر كانت المنافسة الصينية – الروسية حول تجارة آسيا الوسطى وسيبريا وحول الأراضى والسلطة السياسية تشتد وتتعاظم حينا، وتخبو وتذوى حينا آخر. وبدا أن الروس أكثر تصميما على التجارة (بعيدة المدى)، والصينيين أكر انشغالا بالسيطرة السياسية التى تقدم لهم تجارة وخراجا اقليميا ومحليا. وبعد عقد اتفاق متبادل بينهما أمنت التجارة الروسية. غير أن الروسيا تخلت عن السلطة السياسية فى الإقليم للصين عام 1689 بناء على معاهدة نرشنسك Nerchinsk إلى أن فقدت الصين سيطرتها ثانية فى 1858 – 186 (ولم تستعدها إلا فى منتصف القرن العشرين). وكسب المونغول الغربيون السيطرة على الواحات على امتداد الفرع الشمالى لطريق الحرير عبر حوض نهر تاريم (الذى كانت سيطرة الصين عليه متقطعة حينا وحينا منذ عصر أسرة الهان. ونشب صراع تنافس

آخر من أجل هذه المنطقة الحيوية إلى أن استطاع أخيرا نظام أسرة كــنج أن يضم إلى الصين منطقة شنجيانج أوجــور Xinjiang Ugur ذات الأغلبيــة المسلمة الآن (عاد اهتمام هؤلاء المسلمين بالاستقلال بعد انفصال جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية المسلمة).

روسيا وبلدان البلطيق

احتلت روسيا وبلدان البلطيق فى هيكل التجارة والمدفوعات الدولية مواقع مماثلة لمواقع العثمانيين والفرس فى غرب آسيا. معنى هذا أن روسيا وبلدان البلطيق لم تكف عن تصدير المزيد من الفراء وكذلك الأخشاب والقنب والحبوب وغيرها من السلع فى اتجاه غرب أوروبا. وتجاوزت صادراتها هذه ما استوردته من منسوجات أو مصنوعات أخرى. وتتم تسوية الميزان التجارة الموانى لها بالمعادن النفيسة المجلوبة أساسا من الأمريكتين. وهذا هو عين النمط الذى تميزت به تجارة روسيا – البلطيق، وتجارة البلطيق- شمال غرب أوروبا (التى اشتملت على صادرات سويدية مهمة من النحاس والحديد ثم أخيرا الأخشاب).

وكان بحر البلطيق واحداً من ثلاثة طرق تجارية كبرى تربط الشرق والغرب. والطريقان الآخران أحدهما الطريق البحرى فى أقصى الشمال عبر المحيط القطبى الشمالى، والثانى الطريق البرى عبر وسط- شرق أوروبا. ولكن الطرق التجارية بين الشمال – الجنوب كانت تمر أيضا عبر الروسيا خاصة على طول الأنهار الكبرى إلى داخل الأمبراطوريتين العثمانية والفارسية. وأصبحت استراخان فى دلتا نهر الفولجا عند بحر قزوين مركزا تجاريا دوليا مهما. وخطط الروس لشق قناة تصل نهري الفولجا- والرون ولكن لم تنفذ. وكان الهدف تطوير هذه التجارة واستبعاد المسلمين. وصدرت روسيا فى اتجاه الجنوب أساسا الفراء والجلود والساتان والقطن والأصباغ بأنواعها المختلفة. ومال الميزان التجارة بشدة لغير صالح روسيا؛ ومن ثم اضطرت لتسوية حساباتها إلى إعادة تصدير بعض الفضة وبعض الذهب الذى اكتسبته من فائض تجارتها مع البلطيق وأوروبا.

ورغبة من القيصر فى النهوض بالتجارة المحلية، والتميز فى المنافسة فى مجال التجارة الدولية، شمل التجار برعايته وسمح لهم بإدارة ذاتية محلية. وأوفد أيضا القناصلة إلى أوروبا وآسيا. والتمس بطبيعة الحال تأسيس وضع مهم للروسيا فى تجارة البلطيق. وأقام مدينة سانت بطرسبرج (نسبة إلى القديس بطرس وليس إلى القيصر). وبنى طريقا يصل إليها عبر المستنقعات ابتداء من موسكو على الرغم من المعارضة السياسية الشرسة من داخل موسكو. ولم تكن هذه سوى تدابير قليلة من بين تدابير أخرى كثيرة استهدفت أن تحل التجارة الخاضعة لسيطرة الروسيا عبر البلطيق محل التجارة الخاضعة للأجانب عن طريق أركانجيل Archangel. (وأدى هذا إلى تدهول أركانجل بنسبة 90 بالمائة) وسعى القيصر بطرس أيضا، وإن أخفق، من أجل بناء شبكة قنوات نهرية تربط البلطيق والبحر الأسود والبحر الأبيض وبحر قزوين. علاوة على هذا فإن "كل هذا التأكيد على تجارة البلطيق من شأنه أن يحجب تطور تجارة موسكو مع الشرق.... وهى التجارة التى كان لكل من تركيا وفارس وخانات آسيا الوسطى والصين دور هام فيها، ناهيك عن مصلحة بطرس فى الإفادة بالتجارة الهندية المزدهرة. (أوليفا 1969 – 129). ونشأت مستوطنات دائمة لأكثر من 300 تاجر هندى فى استراخان، ومستوطنات أصغر حجماً فى موسكو ونارفا وغيرهما، وتم تصدير المنسوجات الهندية إلى سيبيريا ثم يجرى إرسالها من هناك إلى كاشجار Kashgar التى أصبحت مدينة صينية اليوم (باريندس 1997 – الباب 1).

ومع نهاية حكم بطرس الاكبر كان هناك على الأقل 200 مشروع صناعى كبير فى منطقة موسكو منها 69 فى مجال التعدين و46 متعلقة بالمنسوجات والجلود، و17 للباردو. وزاد انتاج خام الحديد عن ما تنتجه انجلترا، بل تجاوز ما انتجته كل أوروبا بحلول عام 1785 (أوليفا 1969 –

124). وحققت سياسات بطرس الاقتصادية فائضا في مجمل الميزان التجارى وصل إلى 0.8 مليون روبل بين صادرات بلغت 2.4 مليون وواردات قيمتها 1.6 مليون روبل عام 1725. (أوليفا 1969 – 130)

علاوة على هذا فإنه مع توسع الروسيا السريع داخل وفى كل أنحاء سيبيريا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر أصحت صادرات الفراء من سيبيريا تشكل أكثر فأكثر عنصرا تكميبيا لصادرات روسيا الأوروبية. لذلك تدفق المال فى اتجاه الشرق إلى مسافات بعيدة كما ساعد على فتح أبواب سيبيريا. وأصبح الروس، عند الطرف الشرقى من سيبيريا وأوراسيا علماء مهمين للحرير ثم الشاى من الصين. وسعت حكومات القياصرة للحصول على ميزات تجارية للدولة الروسية وللتجار داخل التجارة الإقليمية لشرق الروسيا وآسيا الوسطى والصين.

أشرنا فيما سبق إلى أن التجارة عبر القارية فى أواخر القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر تحولت عن الطرق فى أقصى الجنوب عبر آسيا الوسطى إلى طرق فى أقصى الشمال عبر الروسيا. وحدث هذا التحول جزئيا، قرين أو عقب أن رسخت الروسيا أقدامها فى سيبيريا . وحدث من ناحية أخرى، وكنتيجة للحدث نفسه، أن زادت التجارة عبر الحدود والتجارة الصينية الروسية. نذكر من ناحية ثالثة أن الحكام الروس منذ إيفان الرهيب في منتصف القرن السادس عشر وهم يحاولون نقل أو جذب طريق الحرير ليمر عبر الأراضى الروسية (أنيزيموف 1993 – 255). وحصل تجار بخار، سواء الظاعنين أم المقيمين فى سيبيريا، على امتيازات وحماية فى بداية الأمر. ولكنهم خضعوا للمزيد والمزيد من التقييدات ثم الحظر فى نهاية الأمر بعد أن التمس التجار الروس والحوا من أجل أن تفرض حكومتهم قيودا على هذه المنافسة الأجنبية ولكى تلغيها أخيرا. وتزايدت هذه الالتماسات وألحت بشكل خاص فى منتصف القرن السابع عشر أثناء الأزمة النقدية

والتجارية. (التى نناقشها فى الباب الخامس – وانظر أيضا برتسون 1993-54) وعادوا إلى الظهور مرة أخرى مع نهاية القرن السابع عشر خلال حكم بطرس الأكبر.

واحتجزت السوق للروس، وتزايدت عمليات إلغاء التجاريين بعد أن وقع بطرس الأكبر معاهدة نرشينسك الصينية الروسية عام 1689. إذ قضت المعاهدة بمنح امتيازات سياسية صينية مقابل امتيازات روسية للتجارة فى سيبيريا، والتجارة مع الصين. وتدفقت المعادن النفيسة فى كلا الاتجاهين فى الوقت نفسه هذا على الرغم من أن غالبية السبائك بعد ذلك اتجهت غربا، والعملات اتجهت شرقا (أتمان 1981 – 114 ، 24) . ولكن بطرس الأكبر حظر تصدير المعادن النفيسة أو أى سلع أخرى غير السلع الروسية (بيرتون 1993 – 76 ، 81).

وطد بطرس الأكبر عزمه على حماية وتوسيع التجارة الروسية فى الشرق وإلى الجنوب. وكتب يوما إلى سفيره لدى الفرس (رواها كتاب أنيزيموف 1993- 255) ... ".. هل يمكنك اصطناع عقبة ما أمام تجارة سميرنا Smyrna وحلب... أين ومتى؟ وراودته علاوة على هذا أفكار وثيقة الصلة: الحرب ضد الفرس عام 1722 (لينتهز فرصة ضعفها مؤقتا بسبب مشكلات القصر الصفوى) ثم الحرب ضد تركيا عام 1723. وسبق أن سعى إلى مشاركة تركيا تقسيم الأراضى الفارسية والطرق التجارية وكل هذا لأسباب تجارية. وعندما استولى على باكو على بحر قزوين أسكرته النشوة وشرب نخب خطوة على طريق الاسكندر الأكبر" – فى طريقه إلى الهند (أنيزيموف 1993 – 259).

وتمثلت قوة الجذب فى ثروات الهند وتجارتها. وأصبحت المسألة هاجسا يلح على بطرس الأكبر أن يجد طريقا مائيا. فكر فى واحد تلو الآخر عن طريق بحر قزوين ونهر أوكسوس Oxus وغيرهما. وبحث فى تحويل

مجارى الأنهار وإقامة قنوات تصل فيما بينها. وأكثر من هذا أنه اشتبك فـى مغامرات عبر المحيط عن طريق مدغشقر. وبعث بأحد سفرائه عن طريـق مدغشقر فى بعثة مشئومة إلى الهند حاملا تعليمات بالتعامل مـع المغـول، وأن يعمل بكل الوسائل... ليستهويه لكى يسمح بالتجـارة عبـر الروسـيا: (الرواية فى كتاب أنيزيمـوف 1993 – 262). ويـروى سـفيره أرتيمـي فولينسكى الذى بعث به إلى بلاد فارس: "طبقا لمخططات جلالته لم ينـصب اهتمامه على بلاد فارس وحدها. إذ لو أن الأمور نجحت بالنـسبة لنـا فـى فارس، وامتد به العمر المجيد، لحاول بطبيعة الحال الوصول إلى الهند، بـل إنه أضمر نوايا بالنسبة لدولة الصين والتى شرفنى جلالته... بالاستماع إليها بنفسى منه". (أنيزيموف 1993 – 263). علاوة على هذا أرسـل القيـصر الملاح الدانمركى فيتوس جوناسن بهرنج (الذى سمى المضيق والبحر علـى اسمه) ليلتمس معبراً يصل ما بين أقصى شرق الروسيا والأمريكتين. ولكـن جميع هذه السياسات التجارية والأمبريالية التى تهدف إلى الإفادة من ثروات آسيا كان لزاما أن تنتظر إلى حين توفر قدر من الحسم الكـافى لطموحـات القيصر إزاء البلطيق وأوروبا. وكان قد أقام مدينة سانت بطرسبرج كخطوة على الطريق بين أمور أخرى لتحقق طموحاته. ولا تـزال روسـيا اليـوم ممزقة، وربما تمزقها المصالح المتصارعة بين الشرق والغرب.

موجز الاقتصاد العالمى

القائم على المركزية الصينية

اثبت هذا الباب بما لا يدع مجالا لشك يقبله عقل أنه كان هناك حقيقة تقسيما للعمل ونظاما تجاريا باتساع العالم محيطا بالكوكب. وربط هذا النظام الأراضى الداخلية الزراعية وأراضى الأطراف بالمراكز الحضرية الإقليمية والمحلية الخاصة بكل منها، وبميناتها البحرى و/ أو مدنها التجارية الرئيسية فى الداخل. وتطورت هذه بدورها واحتفظت بعلاقات اقتصادية دولية فى قالب منظومى عالمى وفيما بين الأقاليم وبين المقاطعات المحلية. وتميزت بأنها علاقات كثيفة بعيدة المدى والأثر.

ونجد هذا أكثر وضوحا من خلال التجار والتجارة، وفى ما ترتب على نشاطهما من مظاهر اختلال فى الميزان التجارى. ولكن تعكس العلاقات الاقتصادية فيما يتعلق بتقسيم العمل على مستوى الكوكب مظاهر تكامل وتنافس واسعة النطاق فيما بين الاقاليم وما بين القطاعات. ويعكس هذا كله بدوره الثقل النسبى – أو المطلق فى الحقيقة – والهيمنة الاقتصادية الآسيوية بعامة وللصين بخاصة. والملاحظ أن هذه التجارة الكوكبية متعددة الاطراف والقائمة على مركزية صينية توسعت نتيجة ما صبه الأوروبيون من مال أمريكى. وهذا فى الحقيقة هو الذى أتاح للأوروبيين الفرصة لكى يضاعفوا من مشاركتهم فى الاقتصاد الكوكبى الذى ظل حتى ذلك الحين، بل وخلال القرن الثامن عشر، خاضعا لهيمنة آسيا فى الانتاج والمنافسة والتجارة.

ويعكس النمط الكوكبى لموازين التجارة ولتدفقات النقود التقسيم الدولى للعمل والانتاجية القطاعية النسبية، والتنافسية الإقليمية فى الاقتصاد العالمى.

الفصل الخامس عشر

واقعنا الاقتصادى العربى

- حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد فى البلدان العربية .
- هيكل الاقتصاد ودلالته .
- أهمية النفط وإيراداته على الاقتصاديات العربية .
- الادخار والاستثمار والديون الخارجية
- الاستثمارات العربية فى الخارج استمرار نزيف الأموال العربية .

يشكل الاقتصاد الرافعة الرئيسية للقوة الشاملة لاى بلد، سواء لانه أساس تحقيق الرفاهية الاقتصادية المتثلة فى تمتع أبناء هذا البلد بمستويات معيشية كريمة، أو لانه هو الذى يمكن أى دولة من تمويل بناء قوتها العسكرية والسياسية فى الداخل والخارج، فضلا عن أن حالة الاقتصادومدى تخلفه أو تقدمه، هى التى تحدد قدرته على توظيف الموارد وعناصر الانتاج المتاحة للامة والعائد من هذا التوظيف لهذه العناصر وبالذات العمل ورأس المال . وسوف يتناول هذا القسم، واقع الاقتصادات العربية وحدود انفتاحها أو أندماجها فى الاقتصاد العالمى، والمؤشرات الرئيسية المعبرة عن أدائها، والاليات الممكنة لاصلاح هذه الاقتصادات وفتح آفاق التقدم أمامها لضمان قدرتها على تحقيق النمو الذاتى المتواصل.

واقع الاقتصادات العربية

يتمثل واقع الاقتصادات العربية فى حجم الناتج الذى تحققه هذه الاقتصادات ومتوسط نصيب الفرد منه، وهيكل هذه الاقتصادات ودلالاته فيما يتعلق بتقدم أو تخلف هذه الاقتصادات، ويتمثل أيضاً فى الموارد الطبيعية وعناصر الانتاج المتاحة لهذه الاقتصادات، كما يتمثل فى مستوى الانتاجية فى الاقتصاد، وفى معدلات الادخار والإستثمار وأنماط توزيع الدخل ودلالاتها وآثارها على حركة الاقتصادات العربية وتطورها .

1- حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى البلدان العربية

شهد الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية طفرة حقيقة فى عام 2004، بسبب الارتفاع الهائل لاسعار النفط الذى يشكل قطاع استخراجه وانتاجه وتكريره وتصنيعه، جانبا مهما من الاقتصادات العربية، فضلا عن أنه يمثل السلعة الرئيسية فى قائمة الصادرات العربية، وهو المصدر الرئيسى لايرادات الدول العربية من النقد الاجنبى . وقد أرتفع متوسط

سعر برميل النفط الى نحو 35.6 دولار فى العشرة أشهر الاولى من عام 2004، (1) وتشير التقديرات الى أن متوسط سعر برميل النفط قد بلغ أكثر من 36 دولار فى عام 2004 فى مجمله، ونتيجة لذلك فان الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية، من المرجح أن يكون قد حقق مستوى قياسياً فى عام 2004. فقد ارتفع الناتج المحلى الاجمالى لبلدان مجلس التعاون الخليجى الي 421 مليار دولار عام 2004، مقارنة بنحو 341.3 مليار دولار عام 2003 . (2) وبالرغم من أن البيانات الخاصة بعام 2004، غير متوفرة لباقى البلدان العربية الأن المكانة المهمة التى يحتلها النفط فى أقتصادات الجزائر وليبيا والعراق ومصر وسورية واليمن والسودان وتونس، أضافة الى بلدان الخليج، تعنى أن أرتفاع أسعار النفط قد ساهم فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية المذكورة، كما سنوضح فى موضع لاحق عندما نتعرض لتقديرات صندوق النقد الدولى لمعدلات النمو الحقيقة للناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية عام 2004 . وعلى أى الاحوال فأننا سوف نستخدم البيانات خاصة بالناتج المحلى الاجمالى للدول العربية فى عام 2003، فى تحيلنا لحجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى البلدان العربية .

وبالنظر الى جدول 1، نجد أن الناتج المحلي الاجمالى للبلدان العربية مجتمعة باستثناء العراق والصومال، قد بلغ نحو 667.5 مليار دولار فى عام 2003، بما شكل نحو 1.94 % من الناتج العالمى فى العام المذكور، وبما يقل عن الناتج المحلى الاجمالى لاسبانيا الذى بلغ 698 مليار دولار شكلت أكثر من 2% من الناتج العالمى فى العام المذكور . وأذا أخذنا بالبيان (غير الصحيح) الخاص بالناتج المحلى الاجمالى العراقى المذكور فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد (2003) والبالغ 81.5 مليار دولار فى عام 2002، فان الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية

يرتفع الى 749 مليار دولار فى عـام 2003، بـافتراض ثبـات النـاتج العراقى فى عام 2003، على ما كان عليه فى عام 2002، وتصبح حصة هذا الناتج العربى نحو 2.17 % من الناتج العالمى فى العام نفـسه . وأذا كان الناتج المحلى الاجمالى لدول الخليج وحدها قد زاد بنحـو 80 مليـار دولار فى عام 2004، بالمقارنة مع مستواه عـام 2003، فانـه ويأخـذ معدلات النمو الحقيقة لباقى الاقتصادات العربية والمذكورة فـى الجـدول الخاص بهذا المؤشر فى الاعتبار، فان الناتج المحلى الاجمالى العربى قـد تجاوز 850 مليار دولار على الاقل فى عام 2004 . لكنه حتى عند هـذا المستوى، يظل فى حصته من الاجمالى العالمى، أقل كثيراً مـن الحـصة العربية من مساحة وسكان العالم، حيث بلغت مساحة الوطن العربى نحـو 13.8 مليون كيلو متر مربع، تشكل نحو 5.1 % من مـساحة اليابـسة، وبلغت حصة الوطن العربى من سكان العالم نحو 4.8 % فى عام 2003.

والاهم من كل ذلك أن الناتج المحلى الاجمـالى للـدول العربيـة لا يتناسب مطلقاً مع الحصة العربية الكبيرة من أجمالى الموارد الطبيعيـة فى العالم، فالعرب يملكون نحو 653.3 مليار برميل مـن الاحتياطيـات النفطية وهو ما يوازى نحو 61.1 % من اجمالى الاحتياطـات العالميـة، ويملكون نحو 51863 مليار متر مكعب من الغاز أى ما يوازى نحو 341 مليار برميل من النفط (برميل النفط يساوى 152 متر مكعب من الغاز)، وهى توازى نحو 30% مـن الاحتياطيـات العالميـة مـن الغـاز. (3) وأذا قدرنا قيمة هذه الاحتياطات بدولارات عام 2004 وعلى أساس سـعر برميل النفط خلاله والذى بلغ أكثر من 36 دولاراً، فانهـا تـساوى نحـو 35802 مليار دولار، أى ما يوازى نحو 45.1 % من قيمة الاحتياطـات العالمية من النفط والغاز بدولارات عام 2004 .

وهذه الحصة الكبيرة تؤكد على أن الطبيعية كانت بالغة الكرم مع البلدان العربية، ومنحتها ما يمكنها من تمويل تطورها الاقتصادى وتحسين نوعية حياة شعوبها ومستويات معيشتها وهو ما لم يتحقق بسبب الاعتماد الخامل على أيراد الثروات الناضبة وبسبب تدهور قيمتى العلم والعمل الحاسمتين لاى تقدم، وتردى مستوى كفاءة الادارة وأنتشار الفساد فى ظل غياب الديمو قراطية الكاملة، القادرة وحدها على أيجاد رقابة شعبية ونظامية فعالة ومانعة للفساد .

ويضم الوطن العربى، خليطا من الدول التى تقع فى مستويات الدخل المختلفة وفقا لتصنيف البنك الدولى، فهناك دول منتجة ومصدرة للنفط وخفيفة السكان وغنية، يرتبط ثراؤها بربع ثروتها النفطية التى ستنضب آجلا أو عاجلا، وهى تقع ضمن دول الدخل المرتفع التى يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن 9386 دولار سنوياَ، مثل قطر والامارات والكويت، وأن كانت الامارات تتميز بأن هناك مسعى لتنويع الاقتصاد عبر تطوير قطاع الخدمات المالية والتجارية و السياحية فى أمارة دبى بالذات، وتطوير قطاع الصناعة فى أمارتى الشارقة وأبو ظبى. أما مملكة البحرين وهى تدخل أيضاَ ضمن دول الدخل المرتفع، فانها تعتمد على قطاعى الخدمات والصناعة التحويلية الى جانب أعتمادها الاقل من باقى دول الخليج على قطاع أستخراج النفط . وهناك دول مصدرة للنفط لكن كتلتها السكانية الاكبر وضعف الفعالية الاقتصادية – الاجتماعية فيها، وخروج فوائضها النفطية للخارج بدلا من توظيفها فى الداخل تجعلها حتى عام 2003، تقع ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع مثل السعودية وليبيا، لكن المماكة العربية السعودية التى بلغ ناتجها المحلى الاجمالى نحو 249 مليار دولار عام 2004، يعنى أن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج قد بلغ نحو 11 ألف دولار، بما يعنى دخولها ضمن

مرتفعة الدخل، والمرجح أن تكون ليبيا قد دخلت بدورها ضمن هذه الدول فى عام 2004 .

وهناك دولة حديثة العهد بالنفط نسبياً مثل عمان، تقع ضمن دول لدخل المتوسط المرتفع التى يتراوح متوسط نصيب الفرد فيها بين 3036 دولار، 9385 دولار سنوياً، ومن المرجح أن تكون قد تحولت الى دولة مرتفعة الدخل فى عام 2004 .

لكن الدول العربية المعتمدة بصورة أساسية على أنتاج وتصدير النفط، تتسم بالتذبذب الشديد فى ناتجها وفى نصيب الفرد منه، فقد كانت ليبيا وكل دول خليج بأستثناء، عمان، تقع ضمن دول الدخل المرتفع فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين عندما كانت أسعار النفط تتصاعد بشكل سريع، لكن الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى هذه البلدان تعرض لترجع طويل الاجل مع تذبذب واضح تبعا لحركة أسعار النفط من عام 1986 وحتى نهاية القرن العشرين، قبل أن يبدأ دورة من النهوض السريع المتذبذب أيضاً تبعاً لحركة أسعار النفط . ومشكلة هذه البلدان أنها لم تستخدم ثرواتها النفطية فى تمويل بناء اقتصادات جمعية متطورة قادرة على النمو الذاتى المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط، وأنما وظفتها بالاساس فى أستيراد كل السلع الاستهلاكية والمعمرة التى تستهلكها الدول الغنية، وفى بناهية أساسية متطورة وفى تطوير قطاع الخدمات بالاعتماد فى كل ذلك على عمالة أجنبية بالأساس حيث أكتفى قسم مهم من المواطنين بما يمكن تسميته بزبع المواطنة الذى يقدم فى صورة تحويلات أجتماعية مباشرة، أو فى صورة دعم الخدمات، مما قلل من الفعالية الاقتصادية للسكان، أو بمعنىآخر قلل الفعالية الاقتصادية – الاجتماعية .

ويأتى لبنان، ضمن دول الدخل المتوسط المرتفع وفقـا لتـصنيف البنك الدولى، وهو يعتمد بصورة أساسية على قطاع الخدمات وتحـويلات مواطنيه العاملين فى الخارج.

وتدخل الجزائر والاردن ومصر وسـورية والمغـرب وتـونس وجيبوتى وفلسطين المحتلة عام 1967، فى أطار دول الـدخل المتوسـط المنخفض التى يتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل فيهـا بـين 766 دولار، 3035دولار فى العامطبقآ لتصنيف البنك الدولى . وتـأتى بـاقى الدول العربية وهى موريتانيا والسودان وجزر القمر واليمن ضـمن دول الدخل المنخفض .

ويصنف الوطن العربى فى مجموعة على أنه منطقة تنتمى لـدول الدخل المتوسط المنخفض التى يتراوح متوسط دخـل الفـرد بـين 766 دولارآ، 3035 دولارآ سنويآ، مقارنة بتصنيف العالم فى مجموعة، علـى أنه متوسط مرتفع الدخل، أى يتراوح متوسط من الدخل فيه بـين 3036 دولارآ،

و 9385 دولارآ سنويآ . وحتى لو أخذنا بالناتج المحسوب علـى أسـاس تعادل القوى الشرائية ومتوسط الفرد منه فان متوسط نصيب الفـرد مـن الدخل المحسوب بهذه الطريقة فى البلدان العربية لا يزيد على 61 % من نظيره العالمى كما هو واضح من جدول 1 .وهذا الامر يعنى أن الـوطن العربى فى مجموعه يعد من المناطق الاكثر فقرآ فى العالم، وذلك علـى الرغم من الموارد الهائلة التى يملكها مـن الـنفط والغـاز والحراريـات وخامات الاسمدة والاراضى الزراعية والفلزات وغيرهـا مـن المـوارد الطبيعية وذلك ببساطة لان هذه الموارد الطبيعية الضخمة لاتفـضى الـى تحقيق الثراء من تلقاء نفسها ،وأنما يتم توليد الدخل وتجاوز الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الثراء من خلال عملية أجتماعية تقـوم علـى

تنظيم أجتماعى – أقتصادى قادر على أستنهاض طاقات الامة وتنظيمهـا لانالتطور يتحقق بالاساس من خلال العمل البـشرى ،والتقـدم والتقنـى، وكفاءة الادارة الاقتصادية وسعة خيالها وشفافيتها، ووجود نظام

	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لسعر الصرف عام 2003 بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لسعر الصرف عام 2003 بالدولار	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لتعادل القوى الشرائية بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لتعادل القوى الشرائية بالدولار	تصنيف الدولة من زاوية مستوى الدخل طبقاً للبنك الدولى
مصر	67.6	94	1390	266	3940	متوسط منخفض
الجزائر	21.8	60	1890	189	5940	متوسط منخفض
جيبوتى	0.7	0.643	910	1.6	2200	متوسط منخفض
ليبيا	5.6	32.2	5366	00	00	متوسط مرتفع
موريتانيا	2.7	1	430	5	2010	منخفض
المغرب	30.1	40	1320	119	3950	متوسط منخفض
الصومال	9.6	00	00	00	00	منخفض
السودان	33.6	15.4	460	63.2	1880	منخفض
تونس	9.90	22	2240	68	6840	متوسط منخفض
البحرين	0.712	7.6	11260	11.3	16170	مرتفع
العراق	24.7	00	00	00	00	00
الأردن	5.3	10	1850	23	4290	متوسط منخفض
الكويت	2.4	38	16340	42	17870	مرتفع
لبنان	4.5	18	4040	22	4840	متوسط مرتفع
عمان	2.6	19.9	7830	33	13000	متوسط مرتفع

قطر	0.6	17.5	29166	00	00	مرتفع
السعودية	22.5	187	8530	281	12850	متوسط مرتفع
سورية	17.4	20	1160	6079	3430	متوسط منخفض
الإمارات	4	71.3	20371	16	21040	مرتفع
اليمن	19.2	10	520	1.06	820	منخفض
جزر القمر	0.6	0.3	450	00	1760	منخفض
الضفة وغزة	3.4	3.7	1110	12979	00	متوسط منخفض
اجمالى الوطن العربى	299.5	667.5	2429	51314	5008	متوسط منخفض
العالم	6272	34491	5500	3641	8180	متوسط مرتفع
اليابان	127.2	4390	34510	1640	28620	مرتفع
فرنسا	59.7	1523	24770	905	27460	مرتفع
اسبانيا	41.1	698	16990	859	22020	مرتفع
كوريا ج	47.9	576	12020	6435	17930	مرتفع
الصين	1288.4	1417	1100		4990	متوسط منخفض

ديموقراطى كامل يحترمخيارات البشر للنظام الاقتصادى الذى يريدونه ويوفر آليات فعالة لمنع الفساد مكافحته وأجتثاثه أذا حدث .

2- هيكل الاقتصاد ودلالاته

يشكل هيكل الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية، تعبيرا دقيقاعن مستوى تطور الاقتصادات العربية سواء الفقيرة أو الغنية منها . وبالنظر الى جدول 2، نجد أن قطاع الزراعة والصيد والغابات، قد ساهم بنحو11.3% المحلى الاجمالى للدول العربية مجتمعة عام 2002، مقارنة بنحو 4 % على الصعيد العالمى . كما ساهم قطاع الصناعة الاستخراجية بنحو 23.4% من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية، مقارنةبنحو

10% على الصعيد العالمى . وبالمقابل، ساهمتالصناعة التحويلية بما فيها التشييد والكهرباء والمياه والغازبنحو 18.2% من الناتج المحلى الاجمالى العربى، مقارنة بنحو 19% على الصعيد العالمى، ونحو 32% فـــى دول آسيا والمحيط الهادى، ونحو 35% فى الصين، ونحو 37% فـــى كوبـــا، ونحو 34% فى تايلاند، ونحو 31% فى ماليزيا .كما ساهم قطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعيةبنحو 47.1% من الناتج المحلى الاجمالى العربـــى، مقارنة بنحو 68% على الصعيد العالمى، ونحو 71% فى الدول الغنيـــة، ونحو 46% فى الدول الفقيرة، ونحو57% فـــى دول الـــدخل المتوســـط ونحو .38% فى دول الـــدخل المتوســـط، ونحـــو 38% فـــى دول آســـيا والمحيط الهادىء .

وبالنظر الى جدول 2، نجد أن حصة الناتج الزراعى البالغة نحـــو 11.3% من الناتج المحلى الاجمالى العربى فى عام 2002، تعد مرتفعـــة للغاية بالمقارنة بحصة الناتج الزراعى البالغة نحو 4% فقط مـــن النـــاتج العالمى فى العام نفسه . ويعود ارتفاع حصة الناتج الزراعى فـــى النـــاتج المحلى الاجمالى العربى الى ضخامة حصة الناتج الزراعى فـــى النـــاتج المحلى الاجمالى فى كل مـــن الـــسودان وســـورية ومـــصر والمغـــرب وموريتانيا واليمن ولبنان وتونس، وهى دول مازال القطاع الزراعى يمثل جانبا كبيرا من اقتصاداتها، فضلا عن أنه يستوعب نسبة كبيرة من العمالة الموجودة بها .

وتصل مساهمة هذا القطاع الى ذروتها فى الـــسودان والـــصومال وموريتانيا، كتعبير عن تردى مستوى التصنيع فى تلك البلدان الى أدنـــى درجاته بالمقارنة بباقى الدول العربية، مع فقرها الشديد وأفتقادها لاســـس أو مقومات التحول لمركز أقليمى أو دولى لبعض الخدمات، وهو ما يحول دون وجود قطاعات خدمية كبيرة أو متطورة فيها . ورغم هذا المـــستوى

المرتفع نسبياً لاسهام القطاع الزراعى فى الناتج المحلىالاجمالى العربى، الا أن البلدان العربية تعد من أكثر البلدان أستيرادا للسلع الغذائية، وهنـــاك عجز فى التجارة الخارجية الزراعية العربية يقدر بنحو 15 مليـــار دولار على الاقل، مما يشير الى حاجة هذا القطاع للتطوير ورفع الفعالية حتـــى يكون قادرا على تحقيق التوازن فى التجارة الخارجية العربية فى مجـــال السلع الزراعية . ويتركز العجز التجارى الزراعى العربـــى فـــى مجـــال الحبوب التى تعتبر أهم السلع الاستراتيجية فى المجال الزراعى، مما يشر الى أن الانتاج الزراعى العربى ليس موجها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية بالاساس بقدر ما يمضى التركيب المحصولى فيه مسارات رسـمت فـــى عهود سابقة يمتد بعضها للعهد الاستعمارى، أو ينطلق البعض الاخر مـــن عدم أدراك أهمية رفع مستوى الاكتفاء من بعض السلع الاستراتيجية مثل الحبوب .

أما بالنسبة لمستوى التصنيع فى البلدان العربية، فـــان المـــساهمة الاجمالية لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى للبلـــدان العربيـــة، والبالغة نحو 41.6% من ذلك الناتج فى عام 2002، تعد مرتفعة بالمقارنة مع المتوسط العالمى البالغ نحو 29% فى العام نفسه، لكنها ليست كذلك أذا قورنت بالمعدلات بالغة الارتفاع فى الصين (51 %)، وماليزيا (47%)، على سبيل المثال . لكن الاهم من ذلك ،هو أن هذه المـــساهمة المرتفعـــة لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى العربـــى، قادمـــة أساســـامن الصناعات الاستخراجية الاولية وبالذات أستخراج النفط، وهذه الـــصناعة الاستخراجية لا تعبر عن تقدم أقتصادى وتقنى حقيقيين، بقدر ما تعبر عن توافر ثروات طبيعية فى البلدان العربية وعلى رأسها النفط والغاز اللـــذين يوجد عليهما طلب عالمى متزايد، علما بأن هذه الصناعات الاســـتخراجية العربية تقوم شركات أجنبية فى الكثير من الاحيان، أو حتى شركات محلية

شكلياً تقوم على العمالة الاجنبية فى غالبية الاحيان. وسوف نتعرض بشكل تفصيلى لمكانة ودور النفط فى الاقتصادات العربية فى موضــع لا حــق ،نظراً لاهميته الحاسمة لهذه الاقتصادات فى الوقــت الــراهن ولــسنوات طويلة قادمة.

أما الصناعة التحويلية الاكثر تعبيرا عن تقدم الاقتــصاد وقدرتــه على النمو الذاتى المتوصل ،فا أسهامها فى الناتج المحلى الاجمالى العربى لم يتجاوز 18.2% من ذلك الناتج فى عام 2002، مقارنة بنحو 19% فى المتوسط العالمى، ونحو 17% فى الدول الفقيرة، ونحو 21% فى الــدول متوسطة الدخل، ونحو 19% فى الدول الغنية ،ونحو 32% فى دول شرق آسيا والباسيفيكى السريعة النمو والتطور، ونحو 35% فى الصين ونحــو 31% فى ماليزيا، كما هو واضح من جدول 2 . وبالتــالى فــان حــصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربيــة، تعــد متدنية بالدول التى تسعى للتحول لدول صناعية ناهضة أو متقدمة، تحقــق ثراءها وارتفاع مستويات معيشة أبنائها من خلال العمل والعلم وليس مــن ريع ثروة ناضبة .

ولان الاقتصادات العربية التى يصنف بعضها على أنها اقتصادات ناميةوالبعض الاخر على أنها اقتصادات متخلفة، هى فى وضع أقتــصادى يفرض عليها السعى لتحقيق التطور الصناعى كأســاس ومعيــار للتقــدم، فان حصة الصناعة التحويلية فى البلدان العربية، هى مؤشر على ضــعف جهود تحقيق التحول الصناعى .

ولا يصح فى هذا الصدد أن تقارن حصة الصناعة التحويلية مــن الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية، بالحصة المناظرة فــى الــدول الصناعية المتقدمة، سواء بسببالفروق المذهلة فى مستويات تطور الصناعة لدى الطرفين، أو لان أنخفاض حصة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى

الاجمالى للدول الصناعية المتقدمة، ناتج بالاساس من أن تلك الدول المتقدمة والغنية والتى تحقق مستويات معيشيةبالغة الارتفاع ،والتى حققت تطورا صناعيا وتقنيا يعد الاعلى فى العالم، معنية بتطوير الخدمات المتنوعة كتعبير عن الرفاهية التى يتمتع بها سكانها، فضلا عن أن تدنى القيمة الاجتماعية والسوقية للسلع المختلفة، بالمقارنة مع القيم المناظرة للخدمات فى الدول المتقدمة، كتعبيرعن أرتفاع قيمة العمل البشرى الماهر وقيمة التقنيات الحديثة المستخدمة فى تقديم الخدمات بكثافة أعلى، يساهم فى رفع حصة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى على حساب القطاعات السلعية فى الدول المتقدمة كما هو واضح من الجدول 2 .

	الزراعة		اجمالى الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002
مصر	%19	%17	%29	%33	%18	%19	%52	%50
الجزائر	%11	%10	%48	%51	%11	%8	%40	%37
الاردن	%8	%2	%28	%26	%15	%16	%64	%72
الكويت	%1	%0.5	%52	%53.2	%12	%11.9	%47	%46.3
لبنان	00	%12	00	%21	00	%10	00	%67
موريتانيا	%30	%21	%29	%29	%10	%9	%42	%50
المغرب	%18	%16	%32	%30	%18	%17	%50	%54
عمان	%3	%2.1	%58	%537	%4	%11.4	%39	%44.2
السعودية	%6	%5	%49	%51	%9	%10	%45	%44
الصومال	%65	00	00	00	%5	00	00	00
السودان	00	%39	00	%18	00	%9	00	%43
سورية	%28	%23	%24	%28	%20	%25	%48	%49
تونس	%16	%10	%30	%29	%17	%19	%54	%60
الامارات	%2	%3.7	%64	%50.9	%8	%22.9	%35	%45.5
الضفة وغزة	00	%6	00	%13	00	%11	00	%80
اليمن	%24	%15	%27	%40	%9	%5	%49	%44
البحرين	00	%0.7	00	%44.4	00	%18.6	00	%54.9
ليبيا	00	%6.5	00	%62.7	00	%12.6	00	%30.8

قطر	00	%0.4	00	%70	00	%10.7	00	%29.6
العراق	00	00	00	00	00	00	00	00
جيبوتى	00	%3.5	00	%15.1	00	%14.5	00	%81.2
جزر القمر	00	00	00	00	00	00	00	00
الوطن العربى	00	%11.3	00	%41.6	00	%18.2	00	%47.1
العالم	%5	%4	%34	%29	%22	%19	%60	%68
الدول الغنية	%3	%2	%33	%27	%22	%19	%64	%71
الدول الفقيرة	%29	%24	%30	%30	%17	%17	%41	%46
الدول متوسطة الدخل	%14	%9	%39	%34	%24	%21	%47	%57
شـــرق اســـيا والباسيفسكس	%24	%15	%40	%47	%29	%32	%37	%38
الصين	%27	%15	%42	%51	%33	%35	%31	%34
ماليزيا	%15	%9	%42	%47	%24	%31	%43	%44

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فانه أسهم بنحو 47.1% مـن النـاتج المحلى الاجمالى للدول العربية عام 2002، مقارنـة بنحـو 68% فـى المتوسط العالمى، 71% فى الدول الغنية، ونحو 46% فى الدول الفقيرة، ونحو 57% فى الدول متوسطة الدخل، ونحو 38% فى الـدول سـريعة النمو فى شرق آسيا والمحيط الهادى، ونحو 34% فـى الـصين، ونحـو 44% فى ماليزيا وبالرغم من أنخفاض اسهام قطاع الخدمات فى النـاتج المحلى الاجمالى العربى بالمقارنة مع المتوسـط العـالمى ومـع الـدول متوسطة الدخل التى تقع الدول العربية ضمنها الا أن الاهم من حصة هذا القطاع، هو نوعية الخدمات وفعاليتها فى تحقيـق التطـور الاجتمـاعى والاقتصادى والصحى والتعليمى . ومن الضرورى الاشارة الى أن ارتفاع حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلى الاجمالى العربى، يضغط على حصص القطاعات الاخرى، بحيث نجد أن اسهام قطـاع الخـدمات يظل منخفضا عن المستويات المتحققة فى الدول متوسطة الدخل ،حتى فى الدول العربية المصدرة للنفط والغنية والتى تهتم بقطاع الخـدمات لتقـديم

خدمات مدعومة لمواطنيها كنوع من ريع المواطنة وكتعبير عن أرتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية، وذلك ببساطة بسبب هيمنة الصناعات الاستخراجية على أقتصادات تلك البلدان .

لكن هيكل الناتج فى قطاع الخدمات فى الدول العربية يعكس عدم تطور هذا القطاع الذى تهيمن عليه التجارةوالمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين والخدمات الحكومية ،بينما يتضاءل اسهام قطاع التمويل والتأمين والمصارف الذى يسهم بنحو 6.3% فقط فى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية .

3- هيمنة النفط وايراداته على الاقتصادات العربية

أشرنا فى موضع سابق الى حجم وقيمة الاحتياطات العربية من النفط والغاز، ونسبتهما من الاجمالى العالمى . وتأتى المملكة العربية السعودية ومن بعدها العراق والامارات والكويت وليبيا، فى صدارة الدول العربية صاحبة الاحتياطات النفطية، حيث بلغ حجم الاحتياطات المؤكدة للدول المذكورة بالترتيب نحو 262.8، 115، 97.8، 96.5، 36 مليار برميل فى عام 2002، وتحتل السعودية والعراق والامارات والكويت، المراكز الاربعة الاولى فى ترتيب الدول صاحبة الاحتياطيات النفطية المؤكدة فى العالم .

وخلال عام 2004 حطمت أسعار النفط، الذى يشكل الجانب الاعظم من الصادرات العربية كل أرقامها القياسية السابقة، ووصلت فى خريف العام المذكور الى مستويات لم يكن يتوقعها أكثر المتفائلين فى البلدان المصدرة للنفط، وأكثر المتشائمين فى البلدان المستوردة، بعد أن بلغت حاجز الـ 55 دولار للبرميل من النفط الامريكى، وأكثرمن 50دولار للبرميل من مزيج برنت، وقرابة الخمسين دولار للبرميل من سلة خامات أوبك . وكان سعر برميل النفط قد بلغ نحو 35.6 دولار فى

المتوسط فى العشرة أشهر الاولى من عام 2004، ومن المرجح أن يكون قد سجل ما يزيد على 36 دولاراً فى المتوسط خلال عام 2004 بأكمله .

ورغم أن هناك الكثير من الاسباب التى تساق لتبرير الارتفاع الكبير فى أسعار النفط فى عام 2004 وبالذات فى خريفه، مثل تعطيل المقاومة الوطنية العراقية لتدفق جنب مهم من الصادرات النفطية العراقية للاسواق، وعرقلة الاضراباتالعمالية فى نيجيريا لتدفق جزء من الصادرات النيجيرية التى تقارب نحو 2 مليون برميل يومياً، والمشاكل التى يتعرض بها قطاع النفط فى روسيا بسبب تعثر شركة "يوكوس " العملاقة والمشاكل التى يتعرض لها قطاع النفط فى النرويج، والمخاوف التى يثيرها التوتر بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة وأيران حول برنامجها النووى، من احتمال أن يؤدى الى أى عقوبات نفطية ضد ايران السوق العالمية من نحو 3.5 مليونبرميل فى اليوم، والاعمال الارهابية التى حدثت فى السعودية، إلا أن كل هذه الاسباب من المفترض أن تأثيرها يتحقق من خلال أحداث أنخفاض فى عرض النفط عن الطلب عليه ،وهو مالم يحدث فى الواقع حيث يزيد العرض العالمى من النفط عن الطلب عليه فعلى سبيل المثال، تجاوزت أسعار الخام الامريكى حاجز الاربعين دولار للبرميل فى شهر يونيو من عام 2004 ،فى حين كان العرض العالمى للنفط يزيد عن الطلب عليه بمقدار 2.7 مليون برميل فى اليوم . وما زال الفارق بين العرض العالمى (الاكبر)، والطلب العالمى الاقل) يقارب المليون ونصف المليون برميل يومياً . ويجد الارتفاع القياسى لاسعار النفطمبرراته الحقيقة فى أعمال المضاربة التى تستفيد منها الشركات النفطية التى تحقق أرباحاً كبيرة مع ارتفاع خاصة الشركات التى تملك آبارا نفطية، أو لها حصة من خلال عقود التنقيب والانتاج والمشاركة مع دول منتجة للنفط، أو تقوم بالتجارة ولديها مخزون نفطى .

وقد أدى النمو الاقتصادى العالمى السريع بما يترتب عليه من ارتفاع الطلب على النفط الى ايجاد مناخ ملائم لارتفاع الاسعار . وتشيرتقديرات صندوق النقد الدولى الى أن معدل النمو الحقيقى للناتج العالمى سيبلغ5% فى العام 2004، مقارنة بنحو 3.9 % عام 2003، ونحو 3% عام 2002، ونحو 2.4 % عام 2001 . ويعد المعدل المقدر لنمو الاقتصاد العالمى عام 2004 هو أعلى مستوى له منذ أكثر من ربعقرن . ساعدت هذه التقديراتالمتفائلة بشأن النمو الاقتصادى العالمى على أيجاد مخاوف بشأن احتمال زيادة الطلب عن الطاقة الانتاجية العالمية من النفط، مماسهل مهمة المضاربين وشركات النفط لاستخدام هذا الوضع كمبرر لاشعال أسعار النفط، وتحقيق أرباح استثنائية لهذه الشركات وهؤلاء المضاربين .وفى هذا الصدد لابد من الاشارة الى أنت جهود بناء الطاقات الانتاجية فى العقدين الاخيرين كانت محدودة للغاية وساهمت فى الوضع الراهن الذى لا يزيد فيه أجمالى الطاقات الانتاجية والاحتياطية سوى بنسبة محدودة، عن الطلب العالمى الذى يمكن أن يتزايد سريعا، وهذا التقصير تتحمله الشركات العالمية التى تنتمى للدول المستوردة الكبرى ،وتتحمله أيضا غالبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعلى رأسها الدول العربية المصدرة للنفط باستثناء العراق وليبيا اللتين كانتا تتعرضان لظروف أستثنائية متمثلة فى الحصار الدولى لهما .

ومن ناحية أخرى، ساهمت السياسة التوسعية والعدوانية لادارة الرئيس الامريكى بوش الابن فى أرتفاع الاسعار، فبعد أن أظهرت عزماً قوياً فى الضغط على منتجى النفط بعد أحداث سبتمبر 2001، من أجل تعطيل آلية الحفاظ على الاسعار . كما قامت بحملتها الاستعمارية لغزو العراق للسيطرة على النفط العراقى وتوظيفه لتحقيق الاستراتيجية النفطية الامريكية ضمن جملة أهدافها من ذلك الغزو، فانها واجهت مقاومة وطنية

عراقية جبارة استهدفت قطاع النفط بعملياتها لمنـــع الـــسيطرة الامريكيـــة عليه، مما ساهم فى اضطراب الاحوال فى سوق النفط وارتفـــاع أســـعاره لمستويات قياسية لم تبلغها من قبل على الاطلاق . والغريـــب أنـــالادارة الامريكية كان يمكنها التصرف لمواجهة هذا الارتفاع من خـــلال التأكيـــد على أن العرض العالمى اليومى من النفط يزيد على الطلـــب عليـــه بمـــا يتراوح بين 2، 2.7 مليون برميل فى اليوم، لبث الثقة فى الاســـواقولمنع المضاربين والشركات من العبث بأســـعار الـــنفط وبمـــصالح الاقتـــصاد الامريكى بصفة عامة، وكان يمكنها توظيف مخزوناتهـــا للـــضغط علـــى الاسعار، ولكن الادارة الامريكية وعلى غير المتوقع لم تفعل ذلك، وأكتفى رئيس المستشارين الاقتصادين فى البيت الابيض جريجورى مانيكو بالقول أن عهد النفط الرخيص قد أنقضى وأن أسعار الـــنفط الراهنـــة لا تـــشكل تهديدا يذكر.

وتبدو السياسة النفطية الراهنة للادارة الامريكية والتـــى لا تبـــذل جهدا حقيقيا لتخفيض أسعار النفط، سياسة شديدة الانحياز للشركات النفطية الامريكية على حساب باقى الاقتصاد الامريكى وشـــركاته، خاصـــة وأن العديد من أركان الادارة الامريكية قادمين من عالم النفط وشركاته العملاقة مثل ديك تشينى (هاليبورتون)، وكوندليزاراريس، (شـــيفرون)، وبـــوش الابن (هاكين أينرجى كوربوريشن) .

وأيا كانت الاسباب التى تقف وراء أرتفاع أسعار النفط ،فان المهم هو أن الدول العربية المصدرة له، قد بلغ حجم أنتاجها اليومى نحو 21.7 مليون برميل يوميا فى الربع الاول من عام 2004 ،وارتفع الى أكثر مـــن 23 مليونيوميا فى الربع الثانى من العام المذكور، وتستهلك الدول العربية نحو 4.1 مليون برميل من أنتاجها النفطى يوميا، وبالتـــالى فـــان حجـــم صادراتها النفطية الصافية يبلغ نحو 19 مليون برميل يوميا ،وهذا يعنـــى

أن أرتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد فقط، يؤدى الى زيادة الايرادات العربية من تصدير النفط بنحو 7 مليارات دولار فى العام، وهذا يعنى أن الدول العربية التى حققت زيادة فى أيراداتها النفطية بلغت نحو 25 مليار دولار فى عام 2003، بالمقارنة مع عام 2002، سوف تحقق فى عام 2004، زيادة تبلغ أضعاف ما حققته فى عام 2003، خاصة وأن انتاجها وصادراتها النفطية قد ارتفعا كثيراً فى نفس الوقت الذى أرتفع فيه سعر برميل النفط بنحو 8دولارات فى المتوسط فى عام 2004 بالمقارنةمع سعره عام 2003.

ومن الضرورى أن يتم توجيه هذه الاموال للاستثمار الصناعى والزراعى والخدمى فى البلدان العربية المصدرة للنفط وفى البلدان العربية المستقبلة للاستثمارات للمساهمة فى تعظيم قدرة الاقتصادات العربية . أما أذا تسربت هذه الاموال الى الاسواق الاجنبية للاستثمار فى الاسهم والسندات والودائع المصرفية والاستثمارات المباشرة فى الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وغيرها من أسواق الاستثمار، فان الطفرة النفطية الراهنة سوف تؤدى الى أيجاد حفنة من الاثرياء الجدد، دون أن تؤدى الى تغيير قدرات الاقتصادات العربية وناتجها ومستوى تطورها على خلق فرص العمل وعلى رفع الحد الادنى لمستويات المعيشة فى البلدان العربية.

4- الادخار والاستثمار والديوزن الخارجية

تحقق الدول العربية المصدرة للنفط معدلات ادخار مرتفعة للغاية تزيد كثيراً عن المتوسط العالمى، لكن هذه المعدلات متذبذبة بشكل خاد للغاية ايضاً، وهى تتتحرك بصورة طردية بالتوازى مع حركة اسعار النفط وعائدات تلك الدول من تصديرة . وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الادخار قد بلغ نحو 40%، 37%، 34%، 26% فى كل من

الجزائر والسعودية وعمان وليبيا بالترتيب في عام 2002، مقارنة بنحو20% في المتوسط العالمي في العام المذكور.

لكن معدل تكوين راس المال الثابت في هذه الدول كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فيها، أى معدل الاستثمار الحقيقى، يتساوى بالكاد مع نظيره فى المتوسط العالمى او يقل عنه كثيراً فى بعض الحالات، وقد بلغ هذا المعدل فى كل من السعودية وعمان وليبيا والكويت بالترتيب، نحو 20% ،13%، 14%، 9% فى عام 2002، مقارنة بنخو 20% فى المتوسط العالمى، ونحو 32% فى البلدان السريعة النمو فى شرق أسيا والمخيط الهادى فى العام المذكور، وهو ما يعكس ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات فى بعض هذه البلدان خصوصاً عندما يتم تخطيط تلك الاستثمارات بناء على السوق الداخلية المخدودة، ويعكس ايضاً ان جانباً مهماً من مدخرات تلك البدان يتسرب الى الخارج سواء فى صورة استثمارات مباشرة، او فى الاقتصاد الرمزى اة اسواق رأس المال وأسواق العملات . كما ان ضعف الحزافز السوقية والمالية للاستثمار، والانغلاق الاجتماعى، تشكل بدورها عوائق أمام تحسن معدل الاستثمار فى الدول العربية المصدرة للنفط.

وعلى العكس من الدول العربية المصدرة للنفط التى تحقق معدلات ادخار مرتفعة، فان حجم الاستهلاك المحلى، يفوق الناتح المحلى، يفوق الناتج المحلى الإجمالى فى كل من لبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالى فانه ليس هناك أية مدخرات محلية، بل إن جانباً من الاستهلاك المحلي يتم تمويله من خلال التحويلات والمنح والقروض الخارجية . وقد بلغ معدل الادخار المحلى نحو 9% فى لبنان، ونحو 31% فى الضفة الغربية وقطاعغزة عام 2002 . وبعد الأردن بدوره من اقل البلدان العربية ومن اقل بلدان العالم عموماً فيما يتعلق بمعدل الادخار، حيث بلغ

معدل الادخار المحلي فيه نحو 3% فقط فى عام 2002، ولكن تحـــويلات الاردنيين من الخارج الى بلادهم، ترفع معدل الادخار القومى حيث بلـــغ نحو 24.4%عام 2001، وهو معدل يزيد بشكل طفيف عن متوسط معدل الادخار العالمي، وفى ظل المستوى المعتدل لمعـــدل الادخـــار القـــومي الأردنى، فانه قريب من التوازن مع معدل تكوين رأس المال الثابت الذى بلغ نحو 26% من الناتج المحلى الإجمالى عام 2001.

ويعد نعدل الادخار المحلى فى مصر متدنيا للغاية، حيث بلغ نخو 10%، مقارنة بنحو 23% فى المتوسط العالمي فى عام 2002 وبـــالرغم من ان المصريين العاملين فى الخارج يضخون تحويلات كبيرة لمـــصر؛ إلا أن معدل الادخار القومى لم يتجاوز نحو 15.4% فى العـــام نفـــسه . وبالنسبة لإجمالى تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمـــالى، فانه لم يتجاوز 17% فى عام 2002 وفقاً لبيانات البنك الدولـــة . وتعـــد معدلات الادخار والاستثمار فى مصر، اقل بكثير من ان تـــشكل اساســـاً لتحقيق اى تقدم اقتصادى ملموس.

وبالنسبة لمعدل الادخار المحلي فى المغرب والسودان وموريتانيا وتونس واليمن، فقد بلغ فى هذه الدول بالترتيب، نحو 18%، 21%، 2%، 21%، 16% فى عام 2002، أما معدل الادخار القومى فيها فقد بلغ نحو 27.7%، 7.6%، 25.9%، 24.6%، 32.3% فى عـــام 2001، وبلـــغ تكوين راس المال الثابت كنسبة من الناتج النحلي الإجمالى فى هذه الدول بالترتيب، نحو 23%، 20%، 31%، 25%، 17% فى عام 2002، وهذا يعنى أن المغرب واليمن يمكنهما تمويل الاستثمارات المحلية دون حاجـــة للمنح او القروض الاجنبية، ولهذا كان منطقياً ان تتراجع الديون الخارجية المغربية من نحو 25 مليار دولار عام 1990 الى نحو 18.6 مليـــا دولار عام 2002 . أما تونس وموريتانيا والـــسودان، فانهـــا تحتـــاج للمـــنح او

القروض لاستكمال تمويل الاستثمارات المحلية فيهـا فـى ظـل عجـز مدخراتها المخلية او القومية عن تمويل اجمالى تكوين راس المال الثابـت فيها .

وتحقق سورية معدلا جيداً للدخار المخلى، بلغ نحـو 30% عـام 2002، وهو أعلى معدل للادخار فى الدول العربية غير النفطية . وقد بلغ معدل الادخار القومى فى سورية نحو 28.5% فى عام 2001 فى حـين بلغ معدل تكوين راس المال الثابت فيها نخو 22% فى عام 2002، بمـا يعنى أن لديها فائض من المدخرات التى لم يتم توظيفها، أو تم توظيفها فى الخارج، وهو مايعنى أيضاً أن معدل الادخار السـورى الـراهن، يتـيح امكانية رفع معدل الاستثمار المحلى لرفـع معـدل النمـو الاقتـصادى . بالاعتماد على المدخرات المحلية، دون خاجة للاقتراض من الخارج، وهو أمر مرهون بتحسين مناخ الاستثمار بعناصـره الـسياسية والاقتـصادية، ومرهون ايضاً بمستوى كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية السورية فـى هذا الصدد.

معدلات الادخار والاستثمار فى البلدان الغربية

الدولة	معدل الادخار المخلي					تكوين راس المال كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى				
	1990	1999	2000	2001	2002	1990	1999	2000	20001	2002
مصر	%16	%14	%17	%10	%10	%29	%23	%24	%15	%17
الجزائر	%27	%32	%44	%41	%40	%29	%27	%24	%26	%31
العراق	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الاردن	%1	%3	%6-	%1	%3	%32	%21	%20	%26	%23
الكويت	%4	%22	%37	%26	%18	%18	%12	%11	%9	%9
لبنان	%64-	%13-	%7-	%12-	%9-	%18	%28	%18	%19	%18
ليبيا	%27	00	00	%33	%26	%19	00	00	%13	%14
موريتانيا	%5	%7	%15	%14	%2	%20	%18	%30	%27	%31

المغرب	%19	%20	%18	%19	%18	%25	%24	%24	%25	%23
عمان	%35	00	00	00	%34	%13	00	00	00	%13
السعودية	%30	%31	%40	%36	%37	%20	%19	%16	%19	%20
السودان	00	00	%15	%15	%21	00	00	%14	%18	%20
سورية	%16	%18	%24	%29	%30	%15	%29	%21	%21	%22
الإمارات	%45	00	00	00	00	%20	00	00	00	00
تونس	%25	%24	%24	%23	%21	%32	%27	%27	%28	%25
اليمن	%4	%12	%28	%21	%16	%15	%19	%19	%20	%17
الضفة الغربية	00	%19-	%24-	%24-	%31-	00	%39	%33	%33	%4
الصومال	%12-	00	00	00	00	00	00	00	00	00
العالم	%24	%25	%23	%24	%20	%24	%23	%22	%22	%20
ماليزيا	%34	%47	%47	%47	%42	%32	%22	%26	%29	%24
الصين	%38	%40	%40	%40	%43	%35	%37	%37	%38	%40

الديون الخارجية للدول العربية المدينة ونسبتها للناتج ومعدلات خدمتها كنسبة من الناتج ومن صادرات السلع والخدمات

	قيمة الديون الخارجية عام 1990 بالمليار دولار	قيمة الديون الخارجية عام 2002 بالمليار دولار	نسبة الديون الخارجية للدخل القمى عام 2002	نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى للدخل القومى عام 2002	نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى لخصيلة صادرات السلع والخدمات
الجزائر	28.2	22.8	%42	%7	00
مصر	33	30.8	%28	%2	%10.60
الاردن	8.3	8.1	%84	%5.2	%10.1
لبنان	1.8	17.1	%102	%9.5	%51.8
موريتانيا	2.1	2.3	%66	%5.8	00
المغرب	24.5	18.6	%51	%8.5	%23.9
عمان	2.7	4.6	%23	%4.40	00
السودان	14.8	16.4	%136	%0.0	%0.0
سورية	17.3	21.5	%114	%0.8	%1.9

تونس	7.69	12.6	%65	%6.8	%14.1
اليمن	6.4	5.3	%40	%1.5	%3.5
الصومال	2.4	2.5	%2109.2	00	%28.7
جيبوتى	00	0.42	%70.8		%7.9
الاجمالى العربى	149.2	163	%46.9	00	%15.4

وللعلم فان معدل الادخار الذي يحدد ما تقتطعه اى امة من دخلها الآتى من أجل استخدامه فى تمويل الاستثمارات التى تضيف طاقات جديدة للجهاز الانتاجى وتستوعب عاملين جدد فى هذه الطاقات الإنتاجية الإضافية، يعد محدداً مهما وحاسماً للنمو ولرفع مستوى التشغيل فى اى اقتصاد .

وتعتبر الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، سبباً اساسياً فى الاستدانة المحلية والخارجية لبعض الدول العربية التى يقل فيها معدل الادخار عن معدل الاستثمار، هذا فضلاً عن ان العجز فى الموازين التجارية والجارية لبعض الدول يعد السبب الرئيسللاستدانه الخارجية . وقد بلغت قيمة ديون الدول العربية المقترضة نحو 163 مليار دولار فى عام 2002، وهى لا تشمل الديون الخارجية الضخمة والتعويضات الهائلة المستحقة على العراق.

وإذا نحينا العراق جانباً، فان مصر والجزائر وسوريا والمغرب ولبنان والسدوان وتونس والاردن، تتصدر قائمة الدول العربية المدينة للخارج، حيث بلغت قيمة الديونية الخارجية لهذه الدول المذكورة بالترتيب نحو 30.8، 22.8، 21.5، 17.1، 18.6، 16.4، 12.6، 8.1 مليار دولار فى عام 2002 . وان كانت المديونية الخارجية للجزائر قد تراجعت بقوة منذ أرتفاع اسعار النفط عام 2000 وحتى الان، وهى مرشخة للمزيد من التراجع على ضوء ارتفاع معدل الادخار عن معدل الاستثمار فيها فى

الوقت الراهن . ومن ناحية اخرى تعد الفجوة بين معدل الادخار ومعـدل الاستثمار، السبب الرئيسي ايضاً فى خروج الاموال والاستثمارات العربية للخارج من البلدان العربية التى يزيد فيها معـدل الادخـار عـن معـدل الاستثمار . ويملك العرب أستثمارات خارجية عامـة وخاصـة هائلـة، تتفاوت التقديرات بشأنها بين تريليون دولار وما يزيد على ضـعف هـذا الرقم ويرى أمين عـام الغـرف التجاريـة الـسعودية، ان قـسمة هـذه الاستثمارات تصل الى 1400 مليار دولار ومنها 700 مليار دولار تعود للسعودية وحدها . ولكن كل هذه التقديرات هى فى النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لان الأموال العربية التى تخرج من بلدان الـوطن العربـى وتتوطن فى بلدان اخرى وتتحرك فيها ومنها لبلـدان اخـرى وتكتـسب جنسيات اخرى فى بعض الأخيان يصعب متابعتها او تقديرها على نحـو دقيق. خاصة فى ظل تمتع الكثير من حائزيها لجنسيات اخرى الى جانـب جنسياتهم العربية.

لكن استعادة قسم من هذه الاموال او حتـى عائادتهـا الـسنوية، ووقف النزيف الجديد للأموال من البدان العربية الى الخارج، للاستقطاب هذه الأموال القديمة والجديدة للاستثمار المباشر فى البلدان العربية لرفـع وتطوير طاقة الجهاز الانتاجى فيها وزيادة قدرتها على استيعاب قوة العمل وزيادة الناتج المحلي للبلدان العربية بمعدلات سريعة تتكفل برفع مستويات المعيشة والمعالجة التدريجية للفقر، تعد مهمة تستحق ان توضع فى مرتبة متقدمة فى جدول الأولويات الاقتصادية للبلدان العربية . واذا كان تحسين مناخ الاستثمار فى البدان العربية لجعلـه جاذبـاً للاسـتثمارات المحليـة والأجنبية، يمكن ان يتحقق من خلال تبسيط إجراءات الأعمـال وضـمان الشفافية والمساواة بين رجال الأعمال أيا كـان حجـم أعمـالهم، إنهـاء التحيزات القائمة فى مجتمعات الأعمال العربية بناء على مستويات النفـوذ

الساسي، وصياغة علاقة مفتوحة ومرنة بين السلطة السياسية ومجتمعات الأعمال بكل مستوياتها، وضمان استقرار التشريعات والبيئة الاقتصادية ومكافحة الفساد المستشرى فى الأجهزة الحكومية المشرفة على منح التراخيص المختلفة وعلى الأعمال والملكيات العامة، ومن خلال ضبط الأسواق العربية عبر ضبط المواصفات القياسية وفرض احترام حقوق الملكية الفكرية . إذا كان هذا التحسين ممكنا، فان الإطار السياسي الذى يمكن أن يضمن هذا التحسين الحاسم لمناخ الاستثمار، هو إجراء اصلاحات سياسية شاملة لتحويل النظم السياسية العربية الى نظم ديمقراطية كاملة تضمن تداول السلطة على كافة المستويات، بما فى ذلك تداول السلطة على كافة المستويات، بما فى ذلك تداول السلطة فى المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامةى كالية حاسمة لمكافحة الجمود والفساد، وذلك من خلال تحديد فترتين فقط كحد أقصى لحكم أى رئيس وتحويل النظم الملكية والأميرية المطلقة الى ملكيات دستورية تضمن أن يكون الحكم للشعب ونوابه، وتضمن أن يكون الانتخاب الحر المباشر بدلا من الاستفتاءات الفاسدة، هو اساس انتخاب الرئيس ونواب البرلمان، وتضمن اطلاق حق تشكيل الأحزاب باستثناء الأحزاب الدينية التى تهدد بتمزيق التماسك الاجتماعى لأى امة والتى ينتهى بها الحال إذا وصلت للسلطة الى اقامة نظام حكم شمولى يصادر الحريات ويكفر الخصوم السياسيين ويستبعدهم من الحياة السياسية كما هو الحال فى ايران، وتضمن هذه الاصلاحات ايضاً ان يتم تعديل الدستور وإزالة القوانين المقيدة للحريات كما تضمن اجمالاً احترام حقوق وحريات الإنسان.

الاستثمارات العربية فى الخارج . استمرار نزيف الأموال العربية

يمتلك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة فى الخارج تتفاوت التقديرات بشأنها كما أشرنا أنفاً . لكن التقديرات بشأن تلك الاستثمارات، هى فى النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لأن الأموال العربية التى تخرج من بلدان الوطن العربى وتتوطن فى بلدان أخرى وتتحرك فيها ومنها لبلدان اخرى وتكتسب جنسيات اخرى فى بعض الأحيان، يصعب متابعتها او تقديرها على نحو دقيق.

وعلى أى الأحوال فان الاستثمارات العربية فى الخارج تتنوع بين استثمارات مباشرة فى مختلف قطاعات الاقتصاد، وبين الودائع المصرفية والاستثمارات غير المباشرة فى الاسهم والسندات . وتتوطن هذه الأموال العربية فى المراكز المالية الرئيسية فى البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، حيث توفرت لها فرص متنوعة للاستثمار السهل الذى يديره مديرون تنفيذيون، بدلاً من العمل على بناء استثمارات فى بلدانهم أو فى المنطقة العربية عموماً بما يتطلبه ذلك من جهد ومتابعة ومكافحة لتحسين المناخ الاقتصادى والاستثمارى ومستوى الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية فى البدان العربية كأسس مهمة لانطلاق الأعمال الخاصة .

لكن هذا الاستثمار السهل فى الخارج يبقى تحت رحمة التغيرات فى مواقف البلدان الأخرى وفى أحوالها الاقتصادية، بينما الاستثمار فى البلدان الأصلية للمستثمرين العرب او فى الوطن العربى عامة، كان من شأنه ان يحدث تغيرات هائلة فى مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسي للبلدان العربية بصورة كانت ستؤدى فى الأجل الطويل الى احداث تغييرات فى الاتجاه المرغوب من قبل المستثمرين الحقيقيين بتحسين الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية .

وقد شكلت الاموال العربية المهاجرة للخارج وللغرب بصورة اساسية، موضوعاً رئيسياً للجدل والصراع منذ احداث 11 سبتمبر وماتلاها من تصاعد النزعات العنصرية فى الغرب ضد الاسلام والمسلمين، والتى انعكست فى تعاملات تمييزية ضدهم وضد اموالهم واستثماراتهم فى الولايات المتحدة الامريكية بالذات تحت دعاوى محاصرة التمويل المالي للجماعات الاصولية والتى شملت الإجراءات الخاصة بها، مراقبة أموال الجمعيات الخيرية الدينية الإسلامية.

كذلك فإن الولايات المتحدة قامت فى اعقاب تلك الأحداث بإصدار قانون تشديد مكافحة غسيل الأموال الذى وضع الأموال العربية بالذات، تحت مراقبة مكثفة وتمييزتة تشكل مصدراً للإزعاج وللمخاوف للمستثمرين العرب . كذلك فان عدد من الامريكيين لدعاوى تعويض تبلغ قيمتها نحو تريليون دولار ضد عدد من رجال الاعمال السعوديين وضمنهم بعض الأمراء من الاسرة المالكة بدعوى مسئوليتهم الضمنية عن أحداث 11 سبتمبر بسبب تمويلهم لبعض الجمعيات الخيرية الاسلامية، قد اثار الكثير من المخاوف لدى كل المستثمرين العرب فى الولايات المتحدة بأن تكون أموالهم هدفاً لمثل هذه الدعوى التى تشكل نوعاً من الاستهداف العنصرى.

كما ان التراجع التاريخى لسعر الفائدة على الدولار الامريكي الذى انحدر فى عام 2003 لادنى مستوى له منذ نصف قرن تقريباً مسجلاً نحو 1.06% قبل ان يبدأ فى الارتفاع ليبلغ نحو 2.35% فى نهاية عام 2004، قد جعل الاستثمارات العربية فى الودائع المصرفية الدولارية فى الولايات المتحدة نفسها تعمل على خفض سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فى الوقت الراهن لدعم الصادرات الامريكية ولزيادة جاذبية الأصول والأسهم والسندات الامريكية للمستثمرين الأوربيين واليابانيين،

ولدفع الدول المصدرة للنفط التى تتلقى عائدات صادراتها بالدولار الى تكثيف الاستيراد من الولايات المتحدة . وقد تراجع سعر صرف الدولار الامريكي من نحو 1.11، يورو فى يناير 2002، الى نحو 0.95 يورو فى يناير 2003، الى نحو 0.8 يورو يناير 2004، قبل ان ينحدر الى نحو 0.74 يورو فى نهاية عام 2004 .

كذلك فان الخسائر الكبيرة التى منيت بها الشركات الامريكية والتى جعلت من المستحيل على البعض منها، أن تخفى وضعها المالى الحرج، قد أدت فى تداعياتها المختلفة الى الكشف عن عمليات فساد كبرى، تورطت فيها بعض الشركات العملاقة العاملة فى مجال التقنيات الجّديدة بالذات . وظهر خلال هذه العمليات ان هناك تواطؤ بين المديرين التنفيذيين لتلك الشركات وبين شركات المحاسبة التى تراقبهم، للتحايل على حملة الأسهم ونهب اموالهم، وهو الامر الذى خلق أزمة حقيقية فى آليات عمل النظام الراسمالى الامريكي برمته، وفى البورصة الامريكية على نحو خاص، حيث تراجعت أسعار الاسهم بصورة هائلة، جعلت الكثيرين من المستثمرين الأجانب فى تلك البورصة يعيدون حساباتهم المتعلقة بالاستمرار فيها، هرباً من بورصة متخبطة وتعيش واحدة من أسوأ لحظاتها بسب الفساد الذى يسيطر على إدارات بعض شركاتها الكبرى.

وعلى ضوء كل هذه التطورات حدثت بعض عمليات السحب للأموال العربية من الولايات المتحدة، فضلاً عن تراجع التدفقات الاستثمارية العربية الجديدة الى الولايات المتحدة بما ساهم فى تخفيض تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إليها من نحو 314 مليار دولار عام 2000 الى نحو 159.5 مليار دولار عام 2001 الى نحو 62.9 مليار دولار فى عام 2002، قبل أن تنحدر الى نحو 29.8 مليار دولار عام2003 .

وتفاوت التقديرات بشأن حجم الاموال العربيـــة المـــسحوبة مـــن الولايات المتحدة، حيث أشارت صحيفة الفايناناـــشيال تـــايمز البريطانيـــة المتخصصة فى الاقتصاد والمال فى شهر اغسطس من عام 2002 الى ان ما يتراوح بين 100 و 200 مليار دولار من الأموال العربية قد تم سحبها من الولايات المتحدة منذ أحداث 11 سبتمبر، وفى نوفمبر من نفس العـــام اشارت صحيفة فرنسية اسبوعية هي "لوجورنال دوديمانش" الـــى ان مـــا يزيد على 400 مليار دولار من الاموال السعودية والخليجية المشتثمرة فى الولايات المتحدة قد سحب منها بسبب المخاوف مـــن قيـــام إدارة بـــوش بإصدار قانون جديد يزيد من صعوبة سحب الاموال العربية من الولايات المتحدة الامريكية ويجمدها لحين الانتهاء من التحقيقات الخاصـــة بـــشبكة القاعدة ومصادر تمويلها . وكان قرار الإدارة الامريكية بتجميـــد امـــوال 150 من رجال الأعمال العرب منذ أحداث 11 سبتمبر قد اثار الهلع بـــين الكثيرين من رجال الأعمال العرب بصفة عامة. ورغـــم المبالغـــة فـــى التقديرات الصحفية الفرنسية والبريطانية لحجم الأموال السعودية والعربية عموماً التى تم سحبها من الولايات المتحدة، إلا أن هناك عمليات ســـحب كبيرة فى النهاية ولها ما يبررها على الصعيد الاقتصادى (تراجع الفائـــدة على الدولار وانتشار الفساد والتحايل على حملـــة الاســـهم فـــى بعـــض الشركات المريكية الكبرى)، وعلى الـــصعيد الـــسياسى أيـــضاً (تزايـــد النزاعات العنصرية والتمييزية ضد العرب وأموالهم).

وكان كبار رجال الأعمال العرب الذين يستثمرون امـــوالهم فـــى الولايات المتحدة قد حرصوا فى البداية على التأكيد على ابقاء اموالهم فيها وعلى اظهار تاييدهم المعنوى للولايات المتحدة، الا ان تتـــابع المواقـــف والتصريحات العنصرية المعادية للعرب والمعاملة التمييزية ضدهم وضـــد أموالهم فى الغرب وبالذات فى الولايات المتحدة، دفعـــت الـــبعض الـــى

التحذير من ان ذلك سيصيب المستثمرين العرب وبالذات السعوديين بالفزع ويدفعهم لبيع استثماراتهم فى الولايات المتحدة .

وبالرغم من ان عودة الأموال العربية المهاجرة للغرب، هو مطلب عربى دائم، فان الاعتبارات الاقتصادية تتطلب العمل على تحقيق هذا المطلب بشكل كفء حتى لا تخرج الأموال العربية بخسائر من تلك الأسواق، ويتطلب ايضاً من الحكومات العربية ان تعمل على تحسين مناخ الاستثمار فى البلدان العربية وبالذات مكافحة الفساد وتحسين مستوى الشفافية وتسهيل واختصار الإجراءات الخاصة بالأعمال وتطوير واصلاح النظام الاقتصادى والسياسي، حتى تصبح هذه الدول قادرة على استيعاب الاستثمارات العربية التى احجمت عن الخروج الى المهجر الغربى او تلك التى تريد العودة منه، وذلك حتى لا تخرج الأموال العربية من مهجر امريكي الى مهجر اوربى او اسيوي جديد وتضيع فرصة كبيرة لتنمية الاقتصادات العربية من خلال استعادة الأموال المهاجرة ووقف تيار نزيف الأموال الجديدة.

الفصل السادس عشر

مؤشرات أداءات الاقتصادات العربية

- النمو الاقتصادى مازال تابعا للنفط والطقس
- ارتفاع معدلات التضخم .
- المنطقة العربية من أكثر المناطق التى تعانى من البطالة

تشكل المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء اى اقتصاد اكثر المعـــايير موضوعية فى الحكم على كفاءة إدارة هذا القتصاد والفعالية الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع، خاصة إذا أخذت هذه المؤشرات فى آجال متوســـطة أو طويلة فى إطار الظروف المختلفة التى يمر بها المجتمع المحلى والبيئة الاقتصادية الإقليمية والدولية .

1- النمو الاقتصادى مازال تابعاً للنفط والطقس

يمثل النفط واسعاره وايرادات الصادرات العربيـــة منـــه، عـــاملاً حاسماً فى تحديد اتجاهات النمو فى غالبية الاقتصادات العربيـــة المنتجـــة والمصدرة للنفط والمعتمدة بشكل أساسى على الناتج فـــى هـــذا القطـــاع وإيرادات الصادرات منه، بينما يحتل القطاع الزراعى وناتجه مكانة مهمة وحاسمة فى تحديد اتجاه النمو فى بلدان عربية أخرى بـــشكل فيهـــا هـــذا القطاع قسماً مهماً من اقتصادها كما اشـــرنا لـــدى استعرضـــنا لهياكـــل الاقتصاديات العربية.

والغريب أنه فى الوقت الذى ارتفعت فيه أســـعار الـــنفط لأعلـــى مستوياتها على الاطلاق فى عام 2004 وبلغ متوسط سعر البرميل من سلة خامات اوبك فى العشرة اشهر الأولى من العام المذكور نحو 35.6 دولار، ومن المرجح أن يكون قد بلغ نحو 36 دولاراً فى العام المذكور بأكملـــه، فان تقديرات صندوق النقد الدولى، تشير الى ان معدلات النمـــو الحقيقـــى للناتج المحلى الإجمالى فى كل من الجزائر وليبيا والـــسعودية والكويـــت والإمارات والبحرين بالترتيب، قد تراجعت الـــى 4.5%، 5.4%، 3.6%، 2.8%، 3.6%، 5.50% فى عام 2004، بالمقارنة مع تلك المتحققة فـــى عام 2003 والبالغة نحو 6.8%، 9.8%، 7.2%؛ 10.1%، 7%، 5.7% للدول المذكورة على الترتيب وهذه التقديرات الخاصة بـــالنمو فـــى عـــام 2004، غير منطقية وتقل على الارجح عن المعدلات المتحققة فـــى تلـــك

الدول فى العام المذكور، ومن المرجح أن تتم مراجعتها عندما تعلن البيانات الفعلية عن معدل النمو الحقيقى فى البلدان المشار اليها . وتشير التوقعات الخليجية الى ان الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفع الى 421 مليار دولار عام 2004، بزيادة نسبتها 23.8% عن قيمته عام 2003، كما اشرنا فى موضع سابق، وحتى لو خضضنا معدل التضخم من هذا النمو فان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالى لدول المجلس سيظل مرتفعاً ويتراوح مستوى 10% على الارجح، وهو ما يزيد عن معدلات النمو المتحققة فى البلدان الخليجية فى عام 2003 . لكن النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى للدول الخليجية هو نمو شديد التذبذب وتابع بصورة اساسية لحركة اسعار النفط، لذا فان حدوث اى تراجع فى تلك الاسعار كفيل بإدخال اقتصاديات تلك الدول الى هوة الركود، خاصة وأنها لا تستخدم فوائضها النفطية فى بناء اقتصاديات صناعية متطورة كما ينبغى، بل تتسرب تلك الاموال للخارج فى صورة استيراد لسلع استهلاكية ترفيهية او استثمارات مباشرة وغير مباشرة تتوطن فى الخارج ولا تعود ثانية لبلدانها.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولى الى ان معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى فى مصر وسورية والسودان ولبنان والأردن وجيبوتى وعمان وقطر، قد ارتفع فى عام 2004، بالمقارنة مع مستواه فى عام 2003، واذا كان النفط والغاز يقوم بدور مهم فى الاقتصاد فى مصر وسورية، فان اقتصاد كل من عمان وقطر يقوم اساساً على النفط والغاز، وبالتالى فان ارتفاع اسعار النفط والغاز فى عام 2004 قد ساهم بصورة كبيرة فى ارتفاع معدلات النمو فى الدول الاربع . كما ساهمت التوقعات الايجابية التى رافقت تغيير حكومة الدكتور عاطف عبيد فى مصر فى يوليو من عام 2004، فى احداث تحسين محدود للنمو الاقتصادى فى

مصر، لكن استمرار تحسن النمو يعتمــد علــى كفــاءة اجــراءات واداء الحكومة وقدرتها على معالجة العوامل الرئيسية المعوقة للنمو الاقتــصادى فى مصر وعلى راسها الفساد، والإجراءات البيروقراطية المعقدة للاعمال.

وبالمقابل تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فــى المغرب الذى يعد بلداً مستورداً للنفط وبالتالى فانه عانى من ارتفاع اسعار النفط فى عام 2004، بما اثر سلبياً على معدل نموه الاقتصادى، كمــا ان استمرار احتلال القطاع الزراعى المغربى لمكانة مهمــة فــى الاقتــصاد المغربي واسهامه بحصة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى المغربى، يجعل التغيرات فى الطقس وفى الناتج الزراعى المغربى، عاملاً مهما فى التاثير على معدل النمو فى ذلك البلد العربــى الكبيــر، خاصــة وأن الزراعــة المغربية هي زراعة مطرية بالأساس تتأثر بتغيرات الطقس بشدة، حيث لا تتجاوز الزراعات المروية نحو 14% من الاراضى المرزوعة بالمحاصيل المتغيرة والدائمة فى المغرب فى عام 2001.

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية من عام 2000 حتى توقعات عام 2005

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مصر	%5.1	%3.5	%3.2	%3.1	%3.7	%4.5
الجزائر	%2.1	%2.6	%4	%6.8	%4.5	%4.40
المغرب	%1	%6.3	%3.2	%5.50	%3	%4
تونس	%4.7	%4.9	%1.7	%5.6	%5.6	%5
ليبيا	%0.7	%1	2.75	%9.8	%5.4	%4.8
جيبوتى	%0.7	%1.9	%2.6	%3.5	%4.1	%4.6
جزر القمر	%2.4	%2.3	%2.3	%2.1	%1.8	%3.5
موريتانيا	%5.2	%4	%3.30	%4.9	%4.6	%5.2
السودان	%6.9	%6.1	%6	%6	%6.60	%7.6
البحرين	%5.3	%4.5	%5.1	%5.7	%5.50	%5.3

الكويت	%1.9	%0.6	%0.4-	%10.1	%2.8	%2.3
عمان	%5.50	%7.5	%1.7	%1.4	%2.5	%3.6
قطر	%9.1	%4.5	%7.3	%3.30	%9.3	%5
الإمارات	%12.3	%3.5	%1.9	%7	%3.6	%4.5
السعودية	%4.9	%0.5	%0.1	%7.2	%3.6	%3.9
اليمن	%4.40	%4.6	%3.9	%3.2	%2.7	1.75
لبنان	%0.5-	%2	%2	%3	%5	%4.5
سورية	%0.6	%3.8	%4.2	%2.6	%3.6	%4
الاردن	%4.1	%4.2	%5	%3.2	%5.50	%5.50

كما تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الاجمالى فى الـيمن وموريتانيا وجزر القمر فى عام 2004، بالمقارنة مع مستواه عام 2003، بينّما ثبت معدل النمو فى تونس عند مستوى جيد .

ويمكن القول اجمالا ان التحسن القوة لاسعار النفط فى عام2004، قد أدى على الارجح الى ارتفاع معدل النمو الحقيقـي لاجمـالى النـاتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية مجتمعة، فى ظل حقيقة أن الناتج النحلـى الاجمالى للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط وهى دول مجلس التعاون الخليجي الست والجزائر وليبيا والعراق، يشكل نحو 69.6% من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية.

2- ارتفاع معدلات التضخم

شهد العام 2004، ارتفاعاً عاماً لمعدلات التضخم فى غالبية بلدان العالم فى ظل ارتفاع معدل النمو الاقتصادى العالمي فى العـام المـذكور لاعلى مستوى له منذ ربع قرن على الاقل، بما يعنيه ذلك تحـرك سـريع للطلب قد يسبق فى الكثير من الاحيان تطور العرض العالمي من الـسلع والخدمات . وقد ساهم ارتفاع اسعار النفط والغاز ايضاً فى تحرك معدلات

التضخم لاعلى نظراً لان تكلفة الطاقة تشكل قسماً من تكلفة انتاج السلع والخدمات، وبالتالى فان ارتفاع تكلفة الطاقة يؤدى الى رفع اسعار السلع المنتجة من خلالها، خاصة بالنسبة للسلع التى يعتمد انتاجها بشكل كثيف على الطاقة مثل الألومنيوم . وقد شهدت معدلاتُ التضخم فى البلدان العربية، ارتفاعاً عاما فى عام 2004، بالمقارنة مع المعدلات السائدة فى عام 2003 . وكان الاستثناء من ذلك هو انخفاض معدل التضخم فى جزر القمر والسودان، وثبات المعدل فى سورية وجيبوتى.

لكن حركة معدل التضخم لاعلى فى البلدان العربية، تظل محدودة، حيث مازالت معدلات التضخم فى غالبية البلدان العربية منخفضة بصفة عامة ولا تقارن بالمعدلات المرتفعة التى سادت العديد من البلدان العربية خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات فى القرن العشرين . ويعتبر حساب معدل التضخم من اكثر الحسابات التى تتعرض للتلاعب فى الدول العربية وفى الدول النامية والاقل نمواً وفي النظم غير الديمقراطية والتى تتسم بضعف الشفافية عموماً، وذلك من خلال تحديد السلة السلعية والخدمية التى يتم احتساب التضخم على اساسها، لترجيح وزن السلع والخدمات التى تتسم حركة اسعارها بالبطء، بحيث يأتى معدل التضخم اقل كثيراً من الواقع، لاعطاء انطباع عام بأن السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية والنقدية، فعالة فى السيطرة عليه.

معدل ارتفاع اسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)

فى البلدان العربية من عام 2000 الى توقعات عام 2005

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مصر	%2.8	%2.4	%2.4	%3.2	%5.2	%5.7
السودان	%8	%4.9	%8.3	%7.70	%6.5	%6
الجزائر	%0.3	%4.2	%1.4	%2.6	%5.4	%4.6
المغرب	%1.9	%0.6	%2.8	%1.2	%2	%2
ليبيا	%2.9-	%8.80-	%9.8-	%2.1-	%2.1	%3
تونس	%3	%1.9	%2.8	%2.8	%3.4	%2.7
جيبوتى	%2.4	%1.8	%0.6	%2	%2	%2
موريتانيا	%3.30	%4.7	%3.9	%5.50	%7	%3.8
البحرين	%3.6-	%1.2-	%0.5-	%0.6	%1	%1.2
الاردن	%0.7	%1.8	%1.8	%2.3	%3.5	%1.8
الكويت	%1.8	%1.7	%1.4	%1.2	%1.7	%1.6
لبنان	%0.4-	%0.4-	%1.8	%1.3	%3	%2
عمان	%1.2-	%1.10-	%0.6-	%0.4-	%1	%0.7
قطر	%1.7	%1.4	%1	%2.3	%3.5	%3
السعودية	%0.6-	%0.8-	%0.6-	%0.5	%2.5	%0.8
سورية	%3.9-	%3	%0.6	%5	%5	%4.5
الامارات	%1.4	%2.8	%3.1	%2.8	%3.4	%2.1
اليمن	%10.9	%11.9	%12.2	%10.8	%15.3	%15.2
جزر القمر	%4.5	%5.9	3.30	%4.5	%3.5	%3.5

ورغم ان معدلات التضخم فى البلدان العربية للبيانات الرسمية العربية، تعد منخفضة او معتدلة باستثناء اليمن، الا ان الكثير من هذه البيانات لا يعبر عن حركة الاسعار الفعلية فى الواقع . لكن لو اخذنا بهذه البيانات الرسمية، فانه يمكن القول أن معدلات التضخم فى البلدان العربية تعتر معقولة فى الوقت الراهن . ومن الضرورة الإشارة الى ان ارتفاع

معدل زيادة اسعار المستهلكين اى مؤشر معدل التضخم، يؤدى الى اعـادة توزيع الدخل لصالح الاثرياء على خساب اصحاب الدخول الثابتـه مـن العمال والموظفين واصحاب المعاشات لذا فان وجود التضخم المرتفع فى خد ذاته، يعد مسببا لزيادة الاختلال فة توزيع الدخل فى البلـدان العربيـة التى تعانى من سوء توزيع الدخل بالذات فى البلـدان التـى لا تعلـن اى بيانات عن توزيع الدخل فيها كماهو الحال فى بلدان الخليج، فـضلاً عـن سوء التوزيع القائم والمعلن للدخل فى البدان التى تقدم بيانات رسمية عـن توزيع الدخل فيها، ختىٰ ولو كانت تلك البيانات الرسمية غير دقيقة.

3- المنطقة العربية .. اكثر مناطق العالم التى تعانى من البطالة

تعد المنطقة العربية من اكثر مناطق العالم المابـة بالبطالـة بكـا انواعها، من البطالة السافرة والاحتكاكية والفنية والمقنعـة الـى البطالـة الاختيارية . وتشير بيانات الجامعة العربية الى ان عـدد العـاطلين فـى البلدان العربية قد بلغ نحو 15 مليون عاطل، بما رفع معدل البطالـة فـى اجمالى الدول العربية الى 15% من قوة العمل المحتملة فى تلك البلدان . وهذا المعدل المرتفع للبطالة فى البلدان العربية، يشكل إهدار لطاقة عنصر العمل، من جهة ويشكل من جهة اخـرى، تهديـداً للاسـتقرار الـسياسي والاجتماعى، ويوفر ارضاً خصبة لنمو التطرف السياسي والعنف الجنائى، فالبطالة ليست مجرد تعطيل لاخد عناصر الانتاج، ولكنها تعطيـل لاهـم عناصر الانتاج واكثرها فعالية، فضلاً عن ان طبيعـة الانـسانية تجعـل لتعطله ابعاداً سياسية واجتماعية، وليس مجرد البعد الاقتصادى فقط، الذى تعد معالجته اسهل كثيراً من معالجة الابعاد السياسية والاجتماعية للتعطيل. ونظراً لعدم وجود آلية رسمية لاعانة العاطلين من قبـل الالدولـة، فـان التعطل يعنى انحدار المتعطلين الى هوة الفقر المدقع، ويعنى ايضاً زيـادة معدل الإعالة، حيث لا يكون امام المتعطلين سوى الاعتماد على عائلاتهم

بما يعنيه ذلك من تزايد الاضرابات الاسرية والصراعات على الملكيات والميراث بصورة ساهمت فى احداث الكثير من الشروخ فى البنية المتماسكة تقليديا للأسرة العربية.

وبعد ارتفاع معدل البطالة فى البلدان العربية، تجسيداً لضعف معدل الاستثمار فى هذه البلدان، بالنظر الى ان الاستثمارات الجديدة والتوسعات فى الاستثمارات القائمة هى العامل الرئيسى فى تحديد حركة مستوى التشغيل والبطالة فى اى اقتصاد . كما يعتبر ارتفاع معدل البطالة فى الدول العربية عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الإقتصادية، او لدى القطاع الخاص والقطاع العائلى من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادى . ويلجأ بعض الحكومات العربية وعلى رأسها مصر، الى القاء المسئولية عن ضعف أدائها الاقتصادى وتزايد معدلات البطالة فيها، على معدلات الزيادة السكانية فيها وما تنطوى عليه من زيادة قوة العمل، رغم ان الزيادة فى عدد السكان وقوة العمل فى تلك البلدان معتدلة وتقل عن المعدلات المناظرة فى البلدان التى تدخل ضمن نفس الفئة الداخلية التى تقع فيها هذه البلدان . وبدلاً من ان تنظر هذه البلدان العربية الى عنصر العمل كعنصر انتاجى مهم يمكن توظيفه بشكل فعال فى انتاج السلع والخدمات وزيادة قدرة الاقتصاد المحلى من خلال استثمارات جديدة تستوعبه، فانها تبرر فشلها فى تحقيق ذلك بشماعه ارتفاع معدلات النمو السكانية تلك المعدلات التى تتراجع تلقائياً بالتوازى مع ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم، وليس بسبب الصراخ والشكوى من ارتفاعها.

ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولى المأخوذة من البيانات الحكومية العربية، فان معدل البطالة فى الجزائر قد بلغ نحو 38% من قوة العمل الجزائرية عام 2002 . وبلغ معدل البطالة فى المغرب نحو 19.5% فى عام 2001. كما بلغ معدل البطالة فى مصر، فى نهاية عام 2003، نحو 10.4% وفقاً للبيانات الحكومية المصرية . وهو معدل يبدو اقل نصف المعدل الحقيقي وفقاً للكثير من الدراسات المستقلة . ويشير تقرير"مناخ الاستثمار فى الدول العربية 2003"، الصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الى أن معدل البطالة قد بلغ نحو 14.7%، 13.9%، 5.5%، 3.6% فى تونس والاردن والبحرين والكويت بالترتيب فى عام 2003، بناء على البيانات حكومية فى البلدان المذكورة . كما بلغ معدل البطالة فى متوسط الفترة من عام 1995 الى عدم 2001 نحو 17.2%، 17%، 11.7%، 11.5%، 6.5% فى عمان والسودان وليبيا واليمن وسورية بالترتيب.

وقد سجلت اعلى مستويات البطالة عربياً وعالمياً، فى البلدين العربيين الخاضعين للاحتلال الأجنبى وهما فلسطين والعراق، فى ظل الهجمات الاسرائيلية على الاراضى الفلسطينية المحتلة عام 1967، منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى اواخر سبتمبر عام 2000، وفي ظل التدمير الامريكي الهمجى والاجرامى للبنية الاقتصادية للعراق وللدولة العراقية واجهزتها، خلال عملية الغزو والاحتلال الاستعمارى الامريكي – البريطانى لهذا البلد العربى الكبير . وقد بلغ معدل البطالة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، نحو 81% من قوة العمل فيها عام 2002، حسب بيانات الجامعة العربية . بينما تشير التقديرات الى ان معدل البطالة فى العراق يدور حول مايقرب من ثلثى قوة العمل العراقية .

ويمكن القول إجمالاً، أن ارتفاع معـدلات البطالـة فـي البلـدان العربية، يشكل اهدار لعنصر العمل العربى الذى يشكل العنـصر الاكثـر فعالية من بين كل عناصر الانتاج . فضلاً عن ان هذه المعدلات المرتفعة تمثل تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعى فى تلك البلدان، وتشكل تعبيراً عن ضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية فى البلدان العربية التى تعانى اكثر من غيرها من ارتفاع معدلات البطالة لآجال طويلة.

الفصل السابع عشر

مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمى

- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة فى العالم .
- العلاقات التجارية بين العرب والعالم .
- المراجع.

يعد اندماج اى فى الاقتصاد العالمى فى كافة المجـالات، عـاملاً حاسماً فى تحديد مدى قدرة هذا الاقتصاد على المنافسة وعلى التخصيص الكفء للموارد فى المجالات التى يتمتع فيها بميزات نسبية . كما ان هـذا الاندماج وما ينطوى عليه من تعريض الاقتصاد لرياح المنافسة، يولـد استجابات قوية وايجابية لدى الاقتصاديات والمجتمعات الحية تمكنها مـن تطوير نفسها والتقدم بثبات . ورغم اهمية وجود الدعم لبعض المحاصـيل الاستراتيجية كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة للقطن، وكما تفعل اليابـان وكوريا الجنوبية بالنسبة للأرز، وكما تفعل الكثير مـن الـدول الأوربيـة وعلى راسها فرنسا بالنسبة للقمح، ورغم اهمية وجـود الـدعم لـبعض الصناعات الناشئة والاستراتيجية، إلا ان الدعم الزراعى الـذى يمكـن ان يستمر طويلاً لاعتبارات تتعلق بكثافة العمالة فى هذا القطـاع وبالاهميـة الحيوية لمخاصيل الحبوب، الا ان الامر ليس كذلك بالنـسبة للـصناعات، لانه خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية العالية، تتدهور القدرة التنافسية للصناعة المحمية التى تفقد التحديات والحـوافز التـى تـدفعها للتطور، لذا فان حماية اى صناعة يجب ان تكون معتدلة ومؤقتـه حتـى تجبر هذه الصناعة على التطور والعمل على اساس تنافسى .

وهناك عدد من المؤشرات التى يمكن من خلالهـا بنـاء تـصور واضح عن مستوى وطبيعة اندماج الاقتصادات العربيـة فـى الاقتـصاد العالمي فى الوقت الراهن، وهو ما سنحاول تناوله فيما يلى:

1- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة فى العالم :

بالرغم من ان الدول العربية معنية بجذب الاستثمارات الاجنبيـة بصفة عامة، والمباشرة منها بشكل خاص، لما لها من أهميـة فـى رفـع الاستثمار الذى يشكل رافعة رئيسية للنمو الاقتصادى، ولما لها من أهميـة فى المساهمة فى تحديث الاقتصاد بسبب ترافق تلك الاستثمارات فى العادة

مع استقدام تكنولوجيا متقدمة واساليب إدارة حديثة من قبل الشكرات الكبرى دولية النشاط التى تضخ تلك الاستثمارات، الا أن حصة الوطن العربى من الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعد محدودة وشديدة التذبذب من عام لاخر .

ووفقاً لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف اختصارا باسم "اليونكتاد" فان قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تلقتها الدول العربية مجتمعة عام 2003، بلغت 8616 مليون دولار بما شكل نحو 1.54 من اجمالى قيمة الاستثمارات الداخلة لكل بلدان العالم فى العام المذكور، مقارنة بنحو 5379 مليون دولار، بما شكل نحو 0.79% من اجمالى قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تدفقت بين بلدان العالم فى عام 2002، مقارنة بحصة بلغت 1.17% من تلك الاستثمارات فى الفترة من عام 1991 حتى عام 1996، والحصة فى كل الأحوال تقل كثيراً عن حصة البلدان العربية مجتمعة من عدد سكان العالم والتى بلغت نحو 4.7% عام 2003، وتقل ايضاً عن حصة الاقتصادات العربية من الناتج العالمي التى بلغت نحو 2.18% فى العام نفسة.

ان حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تتدفق الى البلدان العربية تتسم بأنها شديدة التبذب من عام لاخر فى قيمتها المطلقة وفى حصة العرب من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول العربية منذ العقد الاخير من القرن الماضى، عبارة عن عمليات شراء أجنبية للاصول العامة المملوكة للدولة فى هذه الدولة العربية أو تلك والمطروحة للبيع للقطاع الخاص المحلى أو الاجنبى . كما أن مناخ الاستثمار فى البلدان العربية حساس للغاية لاى اضطراب أمنى أو سياسى .

وهناك العديد من الاسباب التى تقف وراء محدودية تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للبدان العربية، مثل أنغلاق البنية الاجتماعية التقليدية المحافظة فى بعض البلدان العربية بصورة لا تشجع على قدوم الاجانب مع استثماراتهم المباشرة، كما أن بعض الاسواق العربي منغلقة نسبيا أمام الاستثمارات الاجنبية وبالذات فى بعض البلدان النفطية الكبيرة .

كما أن هناك بغض المشاكل فى مناخ الاستثمار فى الكثير من البلدان العربية مثل عدم توافر ضوابط قوية للمعايير والمواصفات، وعدم احترام حقوق الملكية الفكرية ،ووجود تعقيدات بيروقراطية معطلة للاعمال تتيح المجال لانتشار الفساد وأساءة استغلال النفوذ، خاصة عندما يكون الموظفين فى الجهاز الحكومى لديهم سلطات واسعة فى منح التراخيص أو عرقلتها دون رقابة فعالة عليهم . كما شكل ضعف أداء الاقتصادات العربية وجمودها وعدم تنوع هياكلها عاملا معرقلا لتدفق الاستثمارات الاجنبية عليها، حيث أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تفضل التدفق الى البلدان التى تمر بمرحلة ازدهار اقتصادى حتى تشاركها فى ثمار هذا الازدهار، لان ذلك ببساطة أفضل لها من أن تذهب لتخوض معركة اخراج اقتصاد ما من حالة من الجمود أو الركود التى يعانيها . كما أن غياب الديمقراطية وانتشار العمل بالقوانين الاستثنائية كما هو الحال فى العديد من الدول العربية، يعد عاملا منفرا للاستثمارات الاجنبية . كذلك فان حجم السوق ومدى توافر العمالة بمختلف مستوياتها المهارية فى كل دول عربية، ومستوى انفتاح اقتصادها اقليمياً ودولياً، هى أمور مهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية، بحيث ان التقدم نحو تكوين تكتل اقتصادى عربى حقيقي يجعل الاقتصادات العربية تشكل فضاء رحباً لا تفصله عوائق، يمكن ان يكون عاملاً مهماً فى تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية

المباشرة على البلدان العربية، الى جانب ما سيحققه ذلك من تشجيع لحركة الاستثمارات المباشرة بين البلدان العربية وبعضها البعض خاصة وان هناك بلدان عربية لديها امكانيات واسعة لاستيعاب استثمارات اجنبية وعربية كبيرة مثل مصر والمغرب وتونس وسورية والسودان، بينما توجد دول عربية تخرج منها رؤوس الاموال بأحجام ضخمة وبالذات دول الخليج .

وفضلاً عن كل ما سبق فان هناك بعض الاعتبارات السياسية التى تحد من تدفق الاستثمارات الاجنبية فى الصناعات عالية التقنية الى البلدان العربية . واذا كانت البلدان العربية لا تملك تغيير الاعتبارات السياسية التى تحكم حركة بعض الشركات دولية النشاط التى تضخ جانباً من الاستثمارات الى مختلف دول العالم، فانها تستطيع ان تعمل بجدية من اجل معالجة المشاكل المعوقة لتدفق الاستثمارات الاجنبية، والتى يمكن معالجتها داخلياً فى البلدان العربية، وتستطيع استخدام التنافس بين مختلف دول وشركات العالم على التواجد فى الاسواق العربية الكبيرة من اجل ضمان تدفق حصة ملائمة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلدان العربية بما يترافق معها من تقنيات حديثة واساليب إدارة متطورة.

2- العلاقات التجارية بين العرب والعالم

تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات العلاقات التجارية الكثيفة مع العالم، ليس بسبب الانخراط بفاعلية فى الاقتصاد العالمى، ولكن لان النفط الذى تنتجه الدول العربية يتم تصدير الجانب الأعظم منه للخارج، ولذا سنجد ان قيمة الصادرات العربية تتذبذب حسب اتجاه اسعار النفط الذى تشكل قيمة الصادرات العربية منه ما يتراوح بين 60%، 70% من اجمالى قيمة الصادرات العربية، وذلك حسب سعر البرميل الذى يحدد قيمة ايرادات الصادرات النفطية العربية المتغيرة من عام لاخر . وعلى

سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات العربية نحـو 185.4، 136.7، 171 مليار دولار فى الأعوام 1997، 1998، 1999 بالترتيب، بالتوازى مـع تحرك اسعار النفط من 18.7 دولار للبرميل عام 1997، الى 12.3 دولار للبرميل عام 1998، الى 17.5 دولار للبرميل عام 1999.

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول العربية وحصتها من الاجمالى العالمي "القيمة بالمليون دولار"

الدولة	المتوسط السنوى خلال الفترة من 1991 - 1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
مصر	714	887	1076	1065	1235	510	647	237
الجزائر	63	260	501	507	438	1196	1065	634
ليبيا	-12	-82	-150	-118	-142	-101	-96	700
المغرب	406	1188	417	1376	423	2808	428	2279
السودان	18	98	371	371	392	574	713	1349
تونس	425	365	668	368	779	468	821	584
جيبوتى	2	2	3	4	3	3	4	11
موريتانيا	7	1	—	1	40	92	118	314
البحرين	650	329	180	454	364	81	217	517
العراق	2	1	7	-7	-3	-6	-2	00
الاردن	4	361	310	158	787	100	56	379
الكويت	55	20	59	72	16	-147	7	67
لبنان	28	150	200	250	298	249	257	358
عمان	91	65	101	39	16	83	23	138
فلسطين	8	7	58	19	62	11	41	00
قطر	120	418	347	113	252	296	631	400
السعودية	-201	3044	4289	-780	-1884	20	-615	208
سورية	105	80	82	263	270	110	115	150

الإمارات	220	232	258	-985	-515	1184	834	480
اليمن	274	-139	-226	-328	6	136	64	-89
مجموع الوطن العربى	2979	7267	8739	2495	2630	7711	5379	8616
العالم	254326	481911	690905	1086750	1387953	817574	678751	559576
حصة العرب	%1.17	%1.51	%1.26	%0.23	%0.19	%0.94	%0.79	%1.54

بلغت قيمة الصادرات السلعية العربية نحو 244.7، 229.4، 229.4، 283.4 مليار دولار فى الاعوام 2000، 2001، 2002، 2003 بالترتيب، تبعاً لتغير سعر برميل النفط من 27.6 دولا للبرميل عام 2000 الى نحو 23.1 دولار للبرميل عام 2001، الى نحو 24.3 دولار للبرميل عام 2002 الذى انخفض حجم الانتاج العربى من النفط والصادرات العربية فى عام 2004 كل مستوياتها القياسية السابقة بعد ان ارتفع سعر النفط الى اكثر من 36 دولار للبرميل من سلة خامات اوبك، وارتفع حجم الانتاج العربى من النفط خلال العام المذكور فى ظل ارتفاع الطلب العالمي على النفط على ضوء النمو الاقتصادى العالمى السريع الذى يعد الأعلى منذ ربع القرن على الاقل كما اشرنا فى موضع سابق .

والحقيقة ان هيمنة النفط على الصادرات العربية التى تتحرك قيمتها على ضوء حركة اسعاره يؤكد ماهو معروف من ان الاقتصادات العربية لم تزل اقتصاديات اولية تعتمد بالاساس على انتاج وتصدير مادة خام اولية ناضبة، وهى بهذا المعنى مازالت بالاساس اقتصاديات ريعية، تعيش من عائد وريع ما منحتها الطبيعة اياه من ثروات طبيعية من النفط والغاز، رغم ان اى تقدم حقيقي لاى اقتصاد ولاى بلد يتحقق من خلال عائد العمل والعلم وليس من ريع الثروة الناضبة . والأسوأ هو أن الدول العربية التى حصلت من خلال النفط على عائدات هائلة بالعملات الحرة لم توظف هذه العائدات فى بناء اقتصاديات صناعية متطورة فى المنطقة

وانما وظيفتها فى بناء بنية اساسية متطورة وتحقيق مستوى معيشى بـــالغ الارتفاع بالاعتماد على استيراد كل شئ تقريباً، مع اخراج الفوائض المالية الى الخارج، وبالتحديد الى المهجر الامريكي والاوروبى والاسيوى بـــدلاً من استثمارها فى بلدانها او فى اى بلد فى المنطقة العربية كما اشرنا سابقاً . وان كان من الضرورى الاشارة الى ان هناك بلدان عربية يتسم هيكـــل صادراتها بدرجة من التنوع النسبى بين السلع الصناعية والزراعية مثـــل المغرب وتونس ومصر وسورية، لكن هذا التنوع يبقى فى اطار صادرات محدودة نسبياً، كما انه يدور فى ار الفواكه والخضروات والاسماك كسلع زراعية حاكمة والمنشوجات والملابس الجاهزة كسلعة صناعية رئيسية .

واذا كانت ايرادات تصدير النفط قد حققت طفرة جديدة فى الفتـــرة من عام 1999 وحتى عام 2004، حيث ارتفعت من نحـــو 82.1 مليـــار دولار عام 1998، الى نحو 118.1، 188.2، 161.3، 143.8، 185.3، 250 مليار دولار فى الاعـــوام 1999، 2000 ، 2001، 2002، 2003، 2004 بالترتيب، فان استمرار نزوح جانب مهم منها للخارج يشكل نزيفاً للاقتصادات العربية وتضيعاً لفرصة تاريخية لتوظيف هذه الايرادات مـــن اجل تطوير الاقتصادات العربية وان كان هذا الامر يحتاج الـــى تطـــوير مناخ استثمارى يتيح للأموال الخاصة والعامة التحـــرك بحريـــة وبـــشكل مضمون حكومياً فى الفضاء الاقتصادى العربى الرحـــب، مـــع معالجـــة المشاكل التى تنطوى عليها مناخ الاستثمار فى البلـــدان العربيـــة والتـــى عرضنا لها فى موضع سابق .

اما بالنسبة للواردات السعلية العربية فان قيمتها تتحرك تبعاً لمـــا هو متاح من نقد اجنبى لدى البلدان العربيـــة مـــن إيـــرادات صـــادراتها الاجمالية وفى القلب منها صادراتها النفطية، لا فان قيمة الواردات السلعية العربية قد شهدت صعوداً سريعاً فى الفترة من عام 2000 حتى عام2003

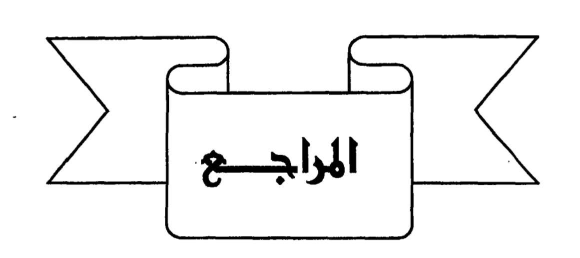
فى ظل تزايد ايرادات تصدير النفط بشكل جوهرى بالمقارنة مع الايرادات السنوية المتحققة من عام 1986 وحتى عام 1999، وتتكـــون الـــواردات العربية من سلة متنوعة من السلع الصناعية والزراعية، وهـــى نمـــوذج تقليدي لواردات البلدان النامية والاقل نمواً.

اما بالنسبة للميزان التجارى العربى، فانه يسفر عن فائض كبيـــر فائض ناتج بالاساس عن تجارة الوقود حيث تبلغ قيمة الصادرات العربيـــة من النفط والغاز عشرات اضعاف الواردات العربية من كل مصادر الوقود . وهناك فائض عربى ايضاً فى تجارة الملابس الجاهزة والجلـــود بـــسبب الصادرات التونسية والمغربية والسورية والمصرية من الملابس الجـــاهزة والجلود . لكن الدول العربية تعانى من عجز فى تجارة الغالبية الـــساحقة من السلع الصناعية النهائية والوسيطة والاستثمارية، كما تعانى من عجـــز كبير فى تجارة السلع الغذائية، وقد بلغت قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية نحو 2.6 مليار دولار عام 2001، فى حين بلغت قيمة الـــواردات العربية من تلك السلع نحو 17.2 مليار دولار فى العام نفسه، مما يعنى ان الفجوة الغذائية العربية قد بلغت نحو 14.6 مليار دولار فى العام الذمكور. وتعد السعودية والجزائر ومصر والإمارات والعراق والكويـــت وعمـــان مسئولة عن الجانب الاكبر من الفجوة الغذائية العربية التى ترسخ حالة من التبعية الغذائية العربية للدول المصدرة الرئيـــسية لهـــذه الـــسلع الغذائيـــة وبالذات الحبوب التى تعد الدول العربية فى مجموعها هى اكبر مـــستورد لها فى العالم .

ان نسبة التجارة السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى فى كل الدول العربية باستثناء مصر مرتفعة وتزيد كثيراً عن المتوسط العـــالمى لهـــذه النسبة وهو ما يعكس ضخامة الصادرات الغربية من النفط الذى تـــصدر الدول العربية قرابة 85% من انتاجها منه . واذا نحينا النفط جانباً، فـــان

نسبة التجارة السعلية الى الناتج المحلى الاجمالى سوف تتراجع كثيراً بالذات فى الدول العربية المعتمدة على تصدير النفط والغاز بصورة اساسية.

أما اذا نظرنا الى نسبة التجارة السعلية الى الناتج السلعى فى البلدان العربية، فسنجد انها تدور حول المتوسط العالمي لهذه النسبة فى غالبية الدول العربية، وتزيد عنها كثيراً فى بعض الحالات مثل الاردن وتونس، وتظهر مصر ايضاً كأقل دولة عربية فى هذه النسبة . واذا نحينا النفط والغاز جانباً فان التجارة العربية فى السلع غير النفطية، كنسبة من الانتاج العربى من السلع غير النفطية سوف تكون منخفضة للغاية بالمقارنة مع المتوسط العالمي لهذه النسبة . ولهذا الامر يعنى ان الاندماج التجارى العربى فى الاقتصاد العالمي هو اندماج الضرورة الطبيعية المرتبط بانتاج سلعة اولية بكميات تزيد كثيراً عن امكانيات الاستهلاك المحلى مما يفرض تصديرها، وهو اندماج مهما كانت النسب التى تدل عليه، لا يعبر عن تمتع الاقتصادات العربية بدرجة من التنوع او بقدرة تنافسية حقيقية . ونحن لا نرصد هذه النتيجة من باب التيئيس وجلد الذات، بل لإيضاح الواقع المر الذى تملك البلدان العربية كل الإمكانيات لتغييره لو كان لديها إدارات اقتصادية حكومية اكفأ ولديها القدرة على حشدوتعبئة امكانيات الامة من اجل تحقيق التقدم . ولو اتسم المجتمع العربى بدرجة أعلى من الفعالية الاقتصادية – الاجتماعية مسلحاً بإدارة التقدم لاحتلال مكان لائق فى الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية .


المراجع

References :

1. Murdick, G.R. and Ross, E.J. " Introduction to management information systems." Prentice Hall, Inc, 1977 .
2. Fremont. E.K. and Rosenzweig, E.J., " Organization of management " Mc Graw Hill Comp. 1970 .
3. Burche, G. J. and Felix R.S., " Information system : Theory and practice " . Santa Barbara, Cal. Hamilton bub. Comp. 1974 .
4. Daniel Hamburg., "**Growing Economy principles** ". New York. 1998 .
5. League of Nations : World Economic survey 2002 .
6. Epstein M.A Ph.D: The statesman's yearbook, statistical and historical annual of the states of the world for the year 2004 .
7. Armstrong : Light from the East for a fuller discussion of poparese Confucianism .
8. William Penn : Towards the present and future peace of Europe
9. Marvin : The living past
10. P.S Narayan Prasad : Co-operative Economic development of Asian relation conference March 2004 published by Indian : Council of world Affairs New. Delhi.

فهـرس الكتاب

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـوع	رقم الصفحة

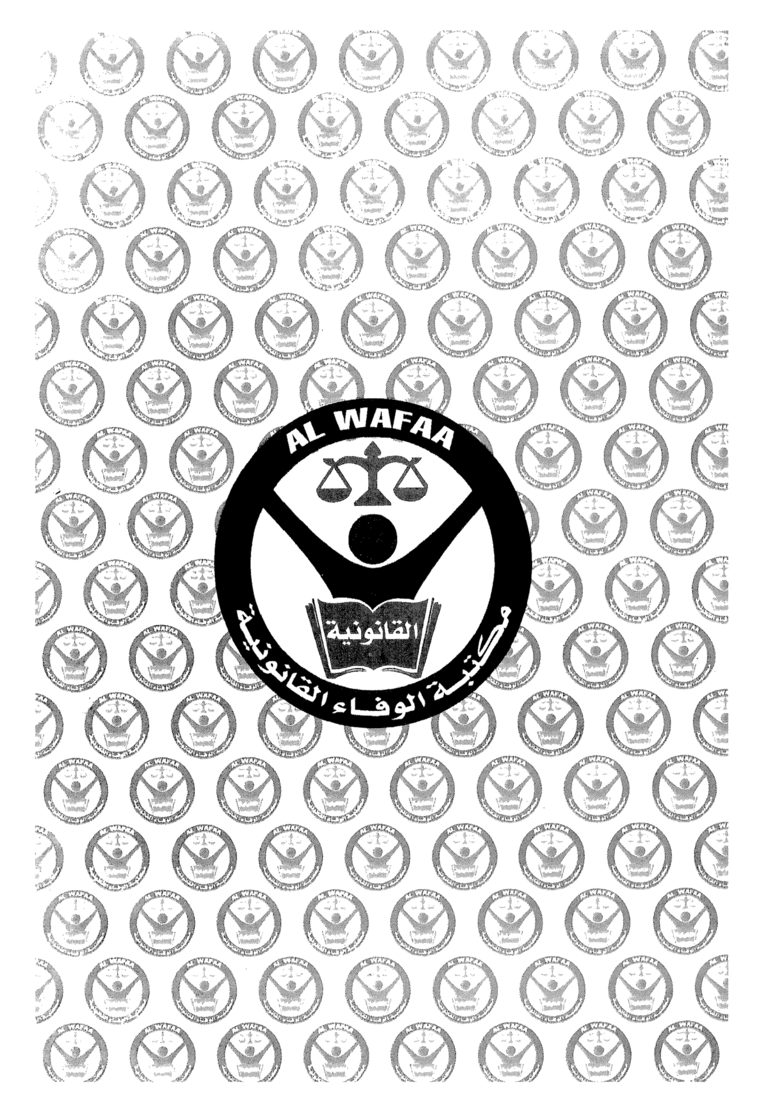
رقم الصفحة	الموضــوع

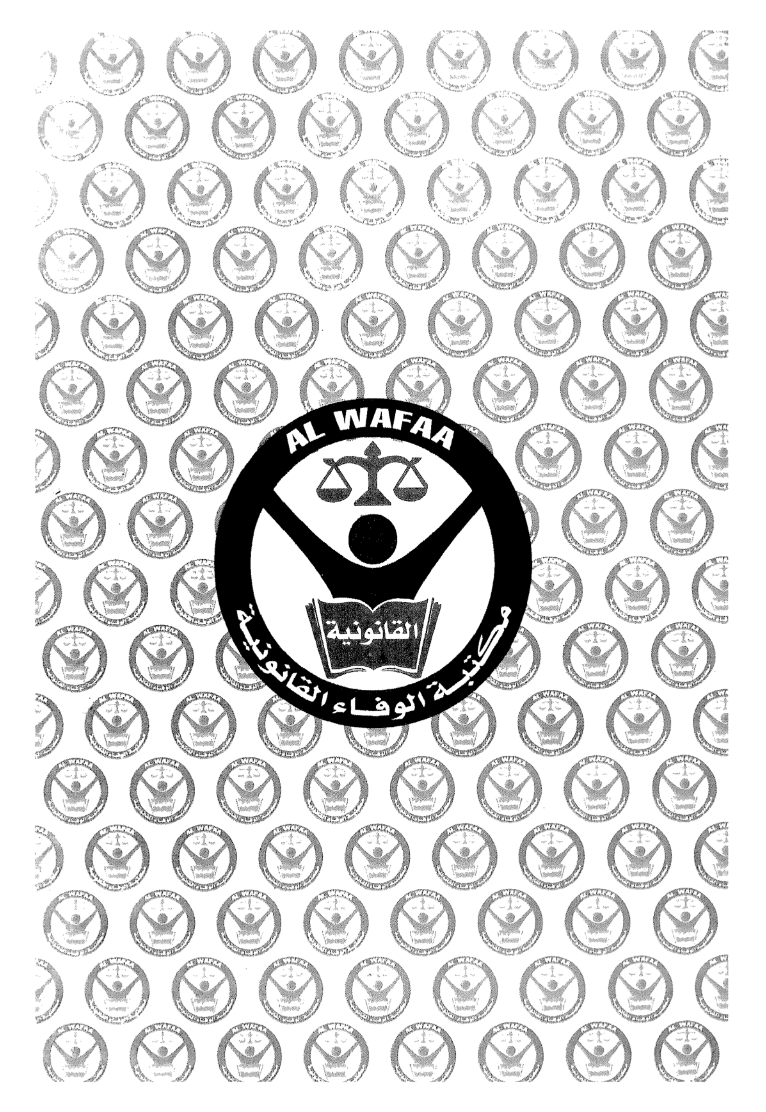
الموضـوع	رقم الصفحة

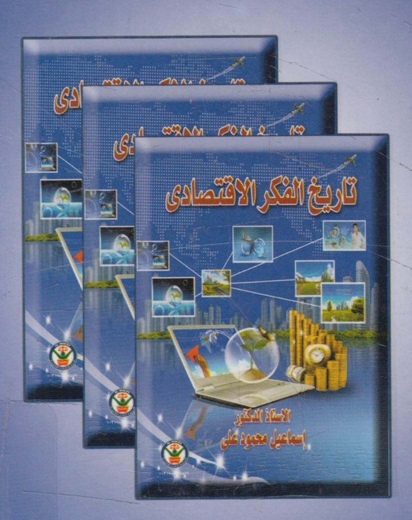
الموضـــوع	رقم الصفحة



رقم الإيداع : 17887 / 2010
الترقيم الدولى : 978-977-327-837-0


AL WAFAA
القانونية
مكتبة الوفاء القانونية


AL WAFAA
القانونية
مكتبة الوفاء القانونية





الناشر
مكتبة الوفاء القانونية
٠٠٢٠١٠ ٣٧٢٨٨٢٢